

مكتبات في مدينة الضباب

هوذا من تحت المظلة حوّل الرشح من المبرق



جميع واعيان

الجنة هجر الشافعية

مؤسسة أم القرى للتجفيف والنشر

مَآهِنَاتُ فِي مَدِينَةِ الضَّبَابِ

مَوْلَانَا مُحَمَّدُ الْكَلْبَرُجِي مَوْلَا الْأَمِيرِ الْهَبْرِيِّ

فِي
شَبَّكَتِ هَجْرِ الشَّفَافِيَّةِ



لِلْجَنَّةِ الثَّانِي

جَمْعُ وَاَعْدَادُ

لِلْجَنَّةِ هَجْرِ الشَّفَافِيَّةِ



كافة حقوق الطبع والنشر محفوظة للمؤسسة

مؤسسة أم القرى للتحقيق والنشر

اسم الكتاب: مناهات في مدينة الضباب

جمع واعداد: لجنة شبكة هجر الثقافية

الناشر: مؤسسة أم القرى للتحقيق والنشر

الطبعة الأولى / شوال ١٤٢١ هـ . الجزء الثاني

لبنان / بيروت / الغبيري ص — ب ٢٥/٢٧٨

Omalqora@mail.com

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

غيبة الإمام الطويلة دليل تاريخي مضاد على عدم وجوده

انظر عزيزي القارئ أن الكاتب لا يحاول أن ينهي
النقاش في المواضيع السابقة، وإنما يحاول ان يشوش
النقاش دائماً بادراج مواضيع جديدة

حرر بتاريخ ١٩/١٢/١٩٩٩ ١٠:٢٣ مساءً

تتناقض (الغيبة) مع فلسفة الإمامة

لكي نفهم موضوع (الغيبة) على حقيقته لا بد ان نفهم أولاً نظرية
(الإمامة) كما كان يقول بها المتكلمون الاماميون الأوائل الذين أسسوا لها.
تقول نظرية (الإمامة الإلهية): ان الأرض لا يجوز ان تخلو من إمام (أي من
حكومة ودولة)^(١) وان الامام، أي الرئيس أو الخليفة أو القائد الأعلى، يجب

احمد
الكاتب
عضو

(١) لا ادري هل تتجاهل الامر ام كعادتك تتعمد الخلط. فهناك فارق بين وجود الامام
ظاهراً أو مستتراً وبين امامة الحكومة والدولة، كما هو الحال في عهد الأئمة بعد
الامام امير المؤمنين علي بن ابي طالب (ع) هل كانت دولة ظاهرة يقودها الأئمة؟
ومع عدمها هل انتفتت امامتهم وخلت الارض من حجة؟؟! انتق الله ولا تلبس الحق
بالباطل.

ان يكون معصوما ومعينا من قبل الله، وان الشورى باطلة ولا يجوز انتخاب الامام من قبل الأمة^(١)، وتقول النظرية الموسوية (المتفرعة عن الامامية و الموازية للفتحية): ان الإمامة تتسلسل بشكل وراثي عمودي في ذرية علي والحسين الى يوم القيامة^(٢).

ومن هنا فقد افترض المتكلمون الاماميون وجود ولادة (ابن) للامام الحسن العسكري، بالرغم من عدم وجود أدلة تاريخية كافية^(٣)، ورفض بعضهم الإيمان بإمامة جعفر بن علي الهادي؛ لعدم جواز الجمع بين أخوين بعد الحسن والحسين وقالوا: لا بد ان يكون قد ولد الامام الحجة بن

(١) اذ ان الامامة امتداد لخط النبوة فلو جاز الانتخاب والشورى التي يريدونها الكاتب في النبوة فلجازت في الإمامة، ولكن الله عز وجل يقول: ﴿إِنَّ اللَّهَ اصْطَفَىٰ آدَمَ وَنُوحًا وَابْرَاهِيمَ وَأَلَّ عِمْرَانَ عَلَى الْعَالَمِينَ﴾ آل عمران: ٣٣، وقال عز وجل: ﴿وَجَعَلْنَاهُمْ أئمةً يَهْدُونَ بِأَمْرِنَا وَأَوْحَيْنَا إِلَيْهِمْ فِعْلَ الْخَيْرَاتِ وَإِقَامَ الصَّلَاةِ وَإِيتَاءَ الزَّكَاةِ وَكَانُوا لَنَا عَابِدِينَ﴾ النساء: ٧٣، فالامامة جعل الهي كما هي النبوة.

(٢) هذا ما اثبتناه من احاديث رسول الله (ص) المتواترة عند الفريقين من عدة الائمة، والروايات المتواترة في كتب الخاصة عن رسول الله وأهل البيت (ع) من أن الامامة من صلب أمير المؤمنين وذرية الحسين (عليهما السلام).

(٣) لم يكن البناء مني كثرة التعليق وانما فقط الاشارة، ولكن وبعد ان وجدت أن كل سطر بل كل كلمة يكتبها الكاتب لا تخلو من تدليس ومراوغة وخط، فصار لزاماً عليّ أن اعلق لأبين هذا التدليس والخط، وهذه الكلمة من الكاتب من عدم وجود ادلة تاريخية كافية لا ادري؟ أو هل ردّ الكاتب على ما اتى به الاخوة وما سيأتي به الاخ محمد منصور والاخوة؟ ام انه اغفله وتركه؟ وبعد ذلك يقول لا دليل، فأسأله أي نوع من الادلة تريد هل ما يتناسب مع هواك؟

الحسن العسكري، وان أباه قد أخفاه عن أعين الناس.

ولكن السؤال الكبير الذي فرض نفسه هو: إذا كانت الإمامة محصورة في هذا الشخص، ولا تجوز لغيره من الناس العاديين غير المعصومين وغير المعيّنين من قبل الله تعالى، فلماذا يغيب ويختفي ولا يظهر ليقود الشيعة والمسلمين ويؤسس الحكومة الإسلامية التي لا بد منها؟^(١) ما دام ان الأرض لا يجوز ان تخلو من إمام، والإمام الغائب لا يمكن ان يمارس إمامته وقيادته للناس؟^(٢). وما هو السر في الغيبة؟ والى متى يغيب؟^(٣) وما هو واجب الشيعة في حالة الغيبة؟^(٤).

لقد كانت النتيجة الطبيعية واللازمة لذلك الفكر هي (نظرية الانتظار) وتحريم النشاط السياسي في (عصر الغيبة) وهي النظرية التي سادت قرونا طويلة من الزمن^(٥)، ولا تزال بعض آثارها مستمرة بالرغم من القول

(١) لو توفرت شرائط انصياع الامة له لظهر عجل الله فرجه الشريف وافشى العدل في العلن.

(٢) إن الامام يمارس امامته وحكومته المتغلغلة في المجموعة البشرية في الخفاء، ويقوم بالمسؤوليات والادوار الالهية الملقاة على عاتقه.

(٣) اما السرّ في الغيبة ذلك لعدم استئصال سلسلة الحجج الالهية كما استأصلوا آباءه وزووههم ومنعوه عن أداء ادوارهم في الرقي بالبشرية نحو الكمالات. فقتل بعضهم بالسيف والبعض الآخر بالسم.

(٤) واجب الشيعة في حال الغيبة هو أن يقوموا بجميع وظائفهم ومسؤولياتهم الشرعية. كما أن النواب العامين عليهم القيام بمسؤولياتهم من تدبير وإدارة الامور العامة من خلال المرجعية او من خلال اقامة الحكم العلني الرسمي.

(٥) ان تاريخ الشيعة الاثني عشرية حافل بقيام الدول والثورات السياسية والنهضات لل

بنظرية (النيابة العامة وولاية الفقيه)^(١) حيث انتهت نظرية المتكلمين المثالية الى غيبوبة الشيعة عن الحياة وافتقارهم للإمامة^(٢)، لعدم ظهور (الامام المعصوم). وهذا ما شكل تناقضا صارخا مع فلسفة الإمامة التي تقول بوجود الامام في الأرض ووجوب كونه معصوما ووجوب تعيين الله له في كل زمان ومكان، من اجل تطبيق الشريعة الإسلامية وقيادة المسلمين والإفتاء لهم وحل مشاكلهم التشريعية^(٣).

وكان الشيعة الامامية (الموسوية) قد خاضوا تجربة مرة مماثلة مع (الحركة الواقفية)^(٤) التي ادعت غيبة الامام موسى الكاظم (ع)، ووقفت منها

على الاصلاحية، وباب الامر بالمعروف والنهي عن المنكر الاجتماعي والسياسي قائم غير مقفل بضرورة مذهب الامامية. وسيأتي ذكر قائمة اقوال الفقهاء من المتقدمين الى متقدمي الاعصار في مقالة الاخ محمد منصور.

(١) سيأتي في مقالة الاخ محمد منصور بأن القول بولاية الفقيه والنيابة عن المعصوم وقيامه بوظائف الدولة التزم به الكليني والصدوق والمفيد وغيرهم من المتقدمين الى متاخري الاعصار، وسيأتي نقل كلماتهم.

(٢) اذا فأي شيء هي الدولة البويهية وأي غياب هي الدولة الحمدانية والصفوية، وأي غياب هذا لاتساع رقعة الشيعة في البلدان المترامية فهي ثاني اكبر طائفة اسلامية في المسلمين بلحاظ ان الطائفة السنية بكل مذهبها طائفة واحدة.

(٣) أي تناقض بين نيابة الفقيه عن المعصوم وعقيدة الامامة الالهية، بل هو كمال الترابط والتبعية.

(٤) أي مماثلة بين الواقفية والاثني عشرية؟ فان الواقفية قد استيقنوا بدفن جنمان الإمام الكاظم (ع)، وأن قولهم انكاراً لإمامة الرضا (ع) ولبقاء الامامة في الارض، بينما الامامة هي عقيدة ببقاء الامامة وضرورتها، وظهوره (عج) وإن طال الزمن، كما هي البشائر النبوية المروية عند الفريقين.

موقفا رافضا، وذلك لتناقض الغيبة مع فلسفة الإمامة، حيث قال لهم الامام علي بن موسى الرضا (ع):

١ - سبحانه الله !.. يموت رسول الله ولا يموت موسى !.. قد والله مضى كما مضى رسول الله.

واتهم الواقفية الذين زعموا ان أباه لم يمّت، بالكذب والكفر بما انزل الله عز وجل على محمد (ص) وقال:

لو كان الله يمد في أجل أحد من بني آدم لحاجة الخلق اليه لمدّ الله في أجل رسول الله (ص)^(١).

واخذ الامام الرضا يناقش (الواقفية) في معنى الامام وفائدة قولهم بالإمامة إذا كانوا يعلقون التزامهم بإمام غائب لا وجود له في الحياة^(٢)، وينبهم الى ضرورة التفاعل مع الامام الحي الظاهر، وينقل عن آبائه قولهم: ان الحجة لا تقوم لله على خلقه الا بامام حي يُعرف. ومن مات بغير إمام مات ميتة جاهلية.. إمام حي يعرفه. وقد قال رسول الله (ص): من مات وليس له إمام يسمع له ويطيع مات ميتة جاهلية. ومن مات وليس عليه إمام

(١) واما قول الامام الرضا (ع) انكاراً على الواقفية في قولهم بانقطاع الامامة بعد نيقنهم بدفن جثمان الامام الكاظم (ع). وليس هو (ع) في صدد نفي الحاجة للامام والامامة الالهية ولبقاء سلسلة حجج الله على الارض، وانما هو في صدد نفي التلازم بين ضرورة وجود الحجة في الارض وضرورة شخص فردٍ من سلسلة الحجج بعد فرض امكان مجيء فرد آخر من تلك السلسلة.

(٢) ليس في انكار الرضا (ع) عليهم في فائدة الامام مع غيبته، كيف وهو يروي عن آبائه عن أمير المؤمنين (ع) «اللهم بلى لا تخلو الارض من حجة لله قائم اما ظاهر مشهوراً أو خائفاً مضموراً لئلا تبطل حجج الله وبيئاته».

حي ظاهر مات ميتة جاهلية.. إمام حي^(١).

مما يكشف عن رفض الامام الرضا (ع) لنظرية الغيبة في أيام الامام، وذلك لسقوط الحجة عن الناس في حالة الغيبة، وضرورة حضور الامام بينهم ومعرفتهم له، والاستماع اليه وطاعته، والتفاعل معه، إذا كان يجب على الله ان يبعث اماما من قبله.

إذن فان الغيبة تشكل تناقضا صارخا مع (ضرورة وجود الامام) الذي يفترض ان يتصدى لقيادة المسلمين، ولا يجوز له ان يغيب عن الساحة. فإذا قلنا مثلا ان الدولة يجب ان تعين ضابطا للمرور في النطاق الفلاني، ورأيناه غائبا والمرور مشتبكا، فان غيابه يشكل تناقضا مع قولنا (لا بد ان تعين الدولة ضابطا) ولا يفيد وجوده خلف ستار الغيب، لأن المرور اصبح مشتبكا ومعقدا وفوضويا. وهذا أمر عقلي بديهي وواضح، لا يمكن التغاضي عنه، أو تجاهله أو تبريره ببعض الأخبار الضعيفة^(٢).

ولكن أركان نظرية (الغيبة) رفضوا استخدام العقل هنا بالرغم من استخدامه في تثبيت المقدمات الأولى: (ضرورة وجود الامام، وضرورة كونه معصوما، وضرورة كونه معينا من قبل الله) وقد اخرج احمد بن إسحاق القمي (أحد أركان نظرية الغيبة) كتابا عن (الامام الحجة ابن الحسن) قال: انه أرسله اليه جوابا عن رسالة كان قد بعثها اليه واستفسر فيها عن علة الغيبة، وقد جاء في ذلك الكتاب (التوقيع): لا تسألوا عن أشياء ان

(١) ذكرنا انه امام حي يعرف بنسبه واسمه لا يتميز شخصه في الخارج، فاننا نعتقد

بنبوة عيسى (ع) حي في السماء معروف من دون أن نميز شخصه.

(٢) انتظر المثال الذي سيأتي به الاخ محمد منصور. وسيأتي بيان ان الامام يمارس دوره

في التأثير على الامة في حالة خفاء هويته على الآخرين

تَبَدَّ لَكُمْ تَسْؤُكُمْ^(١) وبناء على ذلك فقد قال الشيخ الصدوق: ان الله لا يُسأل عما يفعل وهم يُسألون. ولا يقال له: لم؟ ولا كيف:... وهكذا إظهار الامام الى الله الذي غيبه، فمتى أراد أن يظهريه.

وقال أيضا: لا يصح إيمان عبد حتى لا يجد في نفسه حرجا مما قضى ويسلم في جميع الأمور تسليما ولا يخالطه شك ولا ارتياب، والإسلام هو الاستسلام والانقياد. (ومن يبتغ غير الإسلام ديناً فلن يقبل منه وهو في الآخرة من الخاسرين).

وروى الصدوق حديثاً عن الامام الصادق (ع) يعتذر فيه عن بيان وجه الحكمة في (غيبية صاحب الأمر) وذلك لأمر لم يؤذن له بكشفه للناس، ويقول: ان وجه الحكمة في ذلك لا ينكشف الا بعد ظهوره.. وانه أمر من أمر الله وسر من سر الله وغيب من غيب الله.

ورفض الشيخ المفيد سلوك طريق العقل والاعتبار في التحري عن سبب الغيبة، وقال: ان المصلحة لا تعرف الا من جهة علام الغيوب المطلع على الضمائر والعالم بالعواقب الذي لا تخفى عليه السرائر...

وطالب الكراجكي الشيعة بالكف عن التفكير^(٢) في هذه المسألة، بعد الإيمان بوجود الإمام وعصمته وانه لا يفعل شيئاً الا بإذن الله والتسليم لكل

(١) هنا اعترف الكاتب بأن احمد بن اسحاق القمي الاشعري الذي هو من اصحاب الامام العسكري (ع) والذي هو احد ابرز علماء ورواة وفقهاء الشيعة اعترافه بأن احمد بن اسحاق وهو من القائلين بالغيبة يناقض ما تقدم منه من أن القول بالغيبة حدث بعد نصف قرن أو قرن من وفاة الامام الحسن العسكري (ع)، على يد الصدوق والنعماني ومن في طبقتهم من علماء الشيعة.

(٢) ليس في عبارته الكف عن التفكير يا مدلس، وانما فيه النهي عن الإستعجال في الامر.

خطوة أو فعل أو موقف يتخذه (الإمام المعصوم) حتى مع عدم معرفة الأسباب والأغراض، وقال: انه ليس يلزمنا معرفة هذا السبب ولا يتعين علينا الكشف عنه، ولا يضرنا عدم العلم به.

ونفى الشيخ الطوسي الحاجة الى تكلف الكلام في سبب غيبة الإمام بعد ثبوت وجوده.

وبعد اعتراف أركان نظرية (الغيبة) بعدم وجود تفسير معقول^(١) أكد للغيبة، لا تبقى حاجة لمناقشة الروايات والنظريات المختلفة التي قدموها لتبرير الغيبة بالحكمة المجهولة أو بتمحيص الشيعة وغرابتهم، أو بخوف صاحب الزمان على حياته من القتل، فان روايتها غلاة وضعاف، ومضمونها لا ينطبق على (محمد بن الحسن العسكري)^(٢).

وقد اعرض معظم الكتاب الذين ألفوا حول الغيبة كالمفيد والمرتضى والطوسي عن تبني نظرية (التمحيص) ما عدا الشيخ الصدوق الذي اهتم بها بعض الشيء وان لم يتبنها تبنيًا كاملاً، خاصة بعد انقراض الجيل الأول الذي تعرض للتمحيص حتى لم يبق منه أحد^(٣).

(١) قد ذكر المفيد في الرسائل الخمسة التي عقدها في الغيبة والسيد المرتضى في الشافي، والشيخ في تلخيص الشافي وغيرهم من العلماء كالخاجة نصير الدين في التجريد قد ذكروا وجوهاً متعددة محتملة في الغيبة، وانها لا تنافي قيامه بدوره ومسؤولياته الالهية.

(٢) لا يترحج الكاتب في كذب رواية الشيعة بالباطيل، كيف لا وهو يقول في كتابه حول المهدي إن محمد بن زياد مهمل، وعبدالله بن مسكان ضعيف.

(٣) وهذا اعتراف ثانٍ من الكاتب بأن القول بالغيبة وولادة المنتظر (عج) هو قول الامامية من عهد وفاة الامام العسكري (ع) خلافاً لما يكرره من انه قول حادث بعد نصف قرن او قرن.

وارى من الضروري التوقف فقط عند نظرية الخوف التي فسر بها بعض المتكلمين كالسيد المرتضى والشيخ الطوسي والكراجكي حالة (الغيبة). وقد اعتمد القائلون بنظرية الخوف على مجموعة روايات ضعيفة السند وعامة لا تحدد اسم القائم، وهي مروية عن زرارة عن الإمام الصادق (ع) قبل أكثر من مائة عام من وفاة الإمام الحسن العسكري^(١) ولم يمكن اللجوء الى نظرية الخوف في تفسير الغيبة الا بعد القول بمجموعة من النقاط الافتراضية الوهمية كتحديد هوية الإمام المهدي من قبل، وهو أمر أثبتنا في الفصل الثاني عدم صحته^(٢)، وكذلك افتراض وجود توتر سياسي بين البيت العلوي والبيت العباسي الحاكم، وهذا ما سوف ننفيه في فصل آخر، والقول أيضا بفكرة خاتمية المهدي للأئمة الاثني عشر، وهذه نظرية لم تكن موجودة في البداية وقد ظهرت في القرن الرابع الهجري^(٣)، والقول كذلك بحرمة^(٤) استعمال الإمام المهدي للتقية واخفاء هويته حتى يوم ظهوره، وهو أمر لا ينسجم مع سياسة الأئمة السابقين ولا مبرر له.

(١) وهذا اعتراف من الكاتب صريح أيضاً بوجود روايات قبل مائة عام من ميلاد الحجة دالة على ولادته وغيبته وأنه الثاني عشر، ومع ذلك يصفها بالضعف والحال انها فيها اعجاز بالاخبار عن شيء مستقبلي قد وقع. فكيف تكون ضعيفة، مع ان الروايات المشار اليها متواترة في كتب الصدوق وغيبة الطوسي والنعماني وغيرها.

(٢) ما تقدم منه مجرد انكار وجود وأن الدولة العباسية سياستها لينة مع البيت العلوي كما في تحليلاته الواهية المتقدمة.

(٣) عدة الأئمة الاثني عشر مروية في طرق السنة والشيعية المتواترة عن النبي (ص) وما في المتواتر عند الشيعة في اسمائهم وعدتهم.

(٤) الظاهر هنا اراد استعمال كلمة الوجوب فاستعمل الحرمة.

ومع كل ذلك فقد كانت نظرية الخوف بعيدة جداً عن أخلاق أهل البيت (ع) وحبهم للشهادة في سبيل الله^(١)، وهي تثير تساؤلات كبيرة حول السر وراء عدم حفظ الله تعالى للمهدي، على فرض وجوده، كما حفظ النبي موسى وأنجاه من فرعون، وكما حفظ الرسول الأعظم (ص) المبشر به من قبل^(٢).

وبالرغم من عدم تحديد الأئمة من أهل البيت (ع) لهوية المهدي من قبل، فإن التسليم بهذه المقولة جدلاً يثير تساؤلاً عن السر وراء إعلان أهل البيت لإسم القائم من قبل إذا كانوا يعرفون أنه سيتعرض للضغط؟ ولماذا لم يتركوه سرّاً لحين موعد القيام، حتى يجنبوا المهدي ملاحقة الأعداء منذ الولادة والطفولة؟^(٣)

وإذا صحت نظرية الخوف من الأعداء فلماذا يستتر المهدي عن أوليائه؟^(٤) ولقد قام مئات الملايين من الشيعة عبر التاريخ بانتظار (الإمام المهدي) وإعلان الاستعداد لنصرته، وقامت لهم دول تتبنى الإيمان به فلماذا لم يظهر مع ارتفاع الخوف بالتأكيد؟^(٥)

(١) الخوف هاهنا ليس على نفسه الشريفة وإنما هو لئلا تبطل سلسلة حجج الله في

ارضه، وخلافة الله في ارضه. هذا خوف على مصلحة الدين والأمة.

(٢) الكاتب يطالب بتعديل الله عز وجل لسياسته مع البشر.

(٣) لم تكن روايات أهل البيت منتشرة عند السلطات وإنما كانت منتشرة عند خواصهم.

(٤) وذلك خشية تسرب الخبر، مع أنه ليس مخفياً عن جميع أوليائه.

(٥) من الواضح الجلي أنه لم يكتب لتلك الدول التفوق في القوة على الدول المعاصرة لها،

ومن ثم لم يكتب لها البقاء. فليس قيامها مؤشراً لمواتة الظروف.

وهذا سؤال طرحه بعض رؤساء الدولة البويهية الشيعية التي قامت في القرن الرابع الهجري، على الشيخ المفيد وطالبه بالإجابة عليه، فأحال المفيد الإجابة على الله وقال: ان سر الغيبة لا يعلمه الا هو واعترف فيه بكثرة الشيعة في ظل الدولة البويهية، ولكنه شكك في صدقهم وشجاعتهم وتقواهم^(١).

والآن.. وبعد مضي اكثر من ألف عام على القول بنظرية (الخوف) في تبرير (الغيبة).. وبعد سقوط عشرات الدول وقيام أضعافها، فان تلك النظرية تبدو بعيدة جدا عن الواقع وعارية عن اية مصداقية، ولا تشكل سوى فرضية وهمية لتبرير فرضية وجود الإمام (محمد بن الحسن العسكري) وتناقض غيبته مع مسؤولية الإمامة الملقاة على كاهله من الله^(٢).

وهذا ما يثبت عدم صحة فرضية ولادة وجود (الإمام الحجة بن الحسن) والا فلو كان حقا موجودا لكان يجب عليه الظهور والقيام عند أول فرصة تسمح له بذلك، وعدم جواز إبقاء الامة مهملة بدون قيادة شرعية.

لقد طالب أصحاب نظرية الخوف: الشيعة، بأن يزيلوا الأسباب التي دفعت (الإمام المهدي) الى الغيبة، وذلك بتمكينه وإعداد العدة لنصرته، أو العزم على نصرته ومعاضدته والانقياد له والكف عن نصره الظالمين، ودعوته للخروج، وقال السيد المرتضى في (الشافى): ان المكلفين متمكنون

(١) يدعي الكاتب ان البويهيين سيطروا على الدولة العباسية مع ان العباسيين بقوا الى قرون بعد انقراضهم.

(٢) ان مسؤولية الامامة والقيام بها لا تنافي استتار الهوية كما سيوضحه الاخ محمد منصور.

مما إذا فعلوه زالت تقيّة الإمام وخوفه ووجب عليه الظهور.. وقد بينا ان سبب الغيبة هو فعل الظالمين وتقصيرهم فيما يلزم من تمكين الإمام فيه والإفراج بينه وبين التصرف فيهم، وبيننا انهم مع الغيبة متمكنون من مصلحتهم بأن يزيلوا السبب الموجب للغيبة ليظهر الإمام وينتفعوا بتدبيره وسياسته.

وقد زال الخوف اليوم و أزال الشيعة الأسباب التي دفعت الإمام الى الغيبة، وأعدوا العدة لنصرته وعزموا على معاضدته والانقياد له والكف عن نصرة الظالمين، ودعوه للخروج، ولكنه لم يخرج ! بالرغم من قول السيد المرتضى بوجوب الظهور عليه^(١).

وقد رفض الشيخ الصدوق في (إكمال الدين) التصديق بقول الواقفية في غيبة الإمام موسى الكاظم ومهديته لأن عمره كان قد تجاوز يوم ذاك العمر الطبيعي المعهود، ومع ذلك فقد روى هو والطوسي روايات تقول بأن عمر المهدي قد يطول مثل عمر نوح، وجواز ان ينقض الله العادة لضرب من المصلحة^(٢).



(١) وقد تكرر ذلك من اهل الكوفة سابقاً كما قد انكر الكاتب اليوم العقيدة الاسلامية ببيشارة النبي (ص) لظهور المهدي من ولده.

(٢) عبارة الصدوق في اكمال الدين (ان الله ابطل قولهم باظهار موته — الكاظم (ع) — وموضع قبره ثم بقيام الرضا (ع) بالامامة وظهور علاماتها فيه مع ورود النصوص عليه) (ص ٣٧ كمال الدين). ولم يقل الصدوق ما ادعاه الكاتب هذا لكي يعرف القارئ الكريم الى كم هي جرأة الكاتب في تزوير النسبة الى المصادر، وتحريف الكلم عن مواضعه.

وهنا دخل العضو جميل ٥٠ بالرد على الكاتب قائلاً:

حرر بتاريخ ١٩٩٩/١٢/٢٠ ٠٢:٥٠ مسد

جميل ٥٠
عضو

لا تتبجح بعدم وجود الأدلة التاريخية الكافية فما يكفي لذوي الأبواب ممن لم يبتلوا بأعوجاج السليقة وانحراف الطريقة موجود وحتى الآن توجه إليك الأخ التلميذ بروايات صحيحة وأنت عنها من "المعرضين"!!^(١)

فهل أجبت قبل الدخول في مثل هذه المواضيع، وكل شي راح يجيبه الدور!!!



وهنا دخل العضو علي القاضي ليقول للكاتب:

حرر بتاريخ ١٩٩٩/١٢/٢٠ ٠٧:٢٤ صباحاً

علي
القاضي

إن كان ما تقوله من إن طول الغيبة دليل على عدم الوجود صادقاً، فكذلك، يصح أن نقول إن الخضر (ع). غير موجود. لطول عمره. فهل تلتزم بذلك.



(١) هذا ليعلم الآخرون بأن الكاتب لا يريد النقاش والحوار، وأنه لا يقرأ لأحد، أو يقرأ ويستعamy، وما هذا الموضوع منه إلا كسابقاته من المواضيع قد اقتطعها من كتابه وراح ينزلها من دون أن يرد على شيء مما عرضه ورد الاخوة عليه. فلا تنزعج منه يا اخ جميل ٥٠ فهذه عادته. وبعد ذلك تراه يطالب بتوحيد النقاش في نقطة معينة، لا ادري لم هذا التناقض!!

نعم... أحمد الكاتب صادق

وهنا دخل زائر تحت اسم عرفج يطالب الاخوة
بتحديد النقاش فقال:

حرر بتاريخ ١٩/١٢/١٩٩٩ ٠٩:٤٩ مساءً

عرفج
زائر

قال الأخ أحمد الكاتب:

ولا اعتقد اني استطيع المواصلة معكم وتكرار الامور في كل مرة.
لقد استعرضت الدليل التاريخي بكل تفصيل في فصل خاص من كتابي
ونقدته في فصل آخر فيمكنكم مراجعة الموضوع والرد على ما كتبت الا اذا
كان البعض يجد حرجا في قراءة الموضوع او الرغبة في الرد والنقاش.
وفي هذه الحالة افضل غلق الحوار وليحاول كل شخص ان يعرض
آراءه بصورة مستقلة وينشرها حيث يشاء.
أقول إن الرجل صادق في هذه النقطة، فلقد كثرت الأسئلة وتشتت
المواضيع.

أحيانا أتساءل: هل هذه شبكة هجر حقا أم هل تغير روادها؟!.
الأخ يطرح نظرية قابلة للنقض، فليكن التركيز على النظرية فقط.



رد! يرد العضو جميل ٥٠ على طلب عرفج بقوله:

حرر بتاريخ ١٢/٢٠ / ١٩٩٩ ١١:٥١ صباحاً

الأخ العزيز عرفج.

السلام عليكم ولكم أشواقي..

فيما يرجع لموضوع الكاتب قد طلبت منه شخصياً أن يحدد موضوعه لشخص الذي يريده وطلبت لذلك إجابة سريعة وكذا دعوت إلى التوقيع من المشتركين ولكن لا هو ولا هم (أنتم) وأما قوله أنه لن يواصل فأنت الأخ الذي نميزه بالفطنة وقبض الطير وهو في كبد السماء فهل صدقت تبريره سروج!!!

الرجل ظل وصول ويجول سنين ولم يكن يعتقد بأن أحداً يستطيع صده لكسه الآن رجع أو يوشك أن يرجع بخفي حنين.. ومن الأمارات على ذلك أنه بدأ يقوم بأفعال لاصلة لها بالحوار مثل نشره رسائل إلى العلماء بدون أجوبة أو نشره لعلماء موتى أيضاً، فلاتغفل عن حقيقة هذه النفسات !!!



فقال عرفج:

حرر بتاريخ ١٢/٢٠ / ١٩٩٩ ٠٢:٢٤ صباحاً

الأخ العزيز جميل..جمل الله أيامكم وتقبل أعمالكم.

بخصوص تعليقي السابق فأنا أرى بأن نترك فرصة للرجل بأن يعرض نظريته للنقاش وأن نمنحه الحق بأن يسمع وجهة النظر الأخرى، ومراسلته للعلماء دليل على جديته وسعيه لمعرفة الحق، وكما فهمت من قراءتي لكتابه بأنه يطرح نظرية، مع أنه لم يذكر هذا الأمر (أي مبدأ النظرية).

ما أرجوه، أستاذنا الفاضل، هو أن نبقي فوق مستوى التجريح الشخص-
ونعطي الرجل فرصته الأخيرة، لسماع الرأي الآخر حتى يبرئ ذمته ونبر
ذممنا، أمام الله سبحانه وتعالى.

أقترح أن لانتكثر المواضيع والأسئلة وأن نكتفي بمن تطوع لنقاشه.
أما مبدأ إلصاق تهمة الهروب في المحاور فهو مبدأ سحابي مرفوض
لايمكننا الوقوع فيه ويجب علينا أن نحمل الأخ المتغيب على الخير؛ فليس
كل واحد مبذول له الوقت والأنترنت.
تحياتي لكم وكان من المفترض أن يكون ردكم هذا قد كتب عن طريق
جهازي هذا. والسلام



وهنا دخل العضو عزام ليبين شيئاً فقال:

حرر بتاريخ ١٩٩٩/١٢/٢٠ ٠٧:٣٠ مساءً

عزام
عضو

السلام عليكم أخي عرفج

ماذا تقول يا رجل؟ إن نظريته ولدت ميتة، بل سقط لم يتجاوز تسعة
أشهر، ومن قال إننا نتهم كل شخص بالهروب حتى تعبر عنها أنها سحابية؟
فلعمري، لقد بان عجزه واتضح زيفه، وانكشف زيفه. لذلك تراه يتخبط تخبط
العمياء في الليلة الظلماء، فلا هو بالناجح فيها وليس هناك سبيل يبرر به
هروبه، إلا بهذه الوسيلة وهذا الأسلوب، وهي شئنة نعرفها من أخزم. ومن
قال لك إن كل الناس عندهم (أنترنت)؟ لكن من المعلوم قطعاً إن أحمد الكاتب
عنده أنترنت، وقد فرغ نفسه وشحذ همته، لأجل الدفاع عما يسمى بنظريته
الجديدة، فهو صادق في انسحابه، لا في تبريره.

واخيراً يرد الزائر عرفج:

حرر بتاريخ ١٩٩٩/١٢/٢٠ ٠٩:١٩ مساءً

عرفج
زائر

أخي الفاضل عزام... أعزه الله وأدام توفيقه
السلام عليكم ورحمة الله وبركاته

إنني أجلكم وبقية المؤمنين في هذه الشبكة من الانخراط في حوار
سحابي مع الأخ أحمد الكاتب.. وأنا أقل من أن أعظكم، ولكننا تعلمناها
منذ الصغر بأن أدعوا الى سبيل ربك بالحكمة والموعظة الحسنة...،
والأخ مازال يطرق الباب الشيعي بحثاً عن الحقيقة ودليلي هو تسليمه ببعض
الحقائق التي تنبه لها خلال النقاش في هذه الشبكة.
ولعل غرضي قد بان لكم.. والعارف ما يتعرف، كما يقول المثل الدارج.



ملاحظات سريعة على منهجية أحمد الكاتب ونقدها

ويدخل من جديد العضو محمد منصور في محاولة منه
لتعديل مسار البحث الذي ما زال الكاتب يخلط فيه
ويتخبط، فقال العضو محمد منصور:

حرر بتاريخ ١٩٩٩/١٢/٢٠ ٠٧:٥٧ مساءً

محمد

بسم الله الرحمن الرحيم

منصور

عضو

أعاود توجيه النصيحة إلى من عرفته، أن لاتصطدم بأئمة أهل البيت
عليهم السلام الثقل الثاني عدل الثقل الأول، وهو كتاب الله العزيز.
وبعد ذلك فأودُّ الإشارة المختصرة إلى المحاور التالية:

الأول: إنك تنسب إلى نفسك التمسك بولاء أهل البيت (ع) والمتابعة لهم
وأخذ الفقه عنهم، فالعجب من كلامك هذا وإنكارك لإمامتهم، فما تصورك
عن معنى الولاء لهم، ولماذا المتابعة لهم وأخذ الفقه عنهم وما هو تصورك
لحجية أقوالهم وأفعالهم، هل هم رواة وفقهاء مجتهدون كسائر الرواة
والمجتهدين؟ فعلى ذلك قد ساويت بينهم وبين بقية علماء المذاهب والفرق
الأخرى الإسلامية، فلم خصصت متابعتك وولاءك لهم وأخذ فقهك عنهم دون
غيرهم، وحلالك وحرامك ودينك عنهم، وإن تصورت حجيتهم كخلفاء الله

تعالى في أرضه اذهب عنهم الرجس وطهرهم من الذل والجهل، وزودهم بعلم لدني من عنده وعلم الأسماء كلها ﴿اني جاعلك للناس إماما﴾^(١)، ﴿اني جاعل في الارض خليفة﴾^(٢)، ﴿فوجدنا عبداً من عبادنا آتيناها رحمة من عندنا، وعلمناه من لدنا علماً﴾^(٣)، ﴿وجعلناهم أئمة يهدون بأمرنا﴾^(٤)، ﴿انما وليكم الله ورسوله والذين آمنوا، الذين يقيمون الصلاة ويؤتون الزكاة وهم راكعون﴾^(٥)، ﴿وأطيعوا الله والرسول وأولي الأمر منكم﴾^(٦). فهذه إمامة الهية، وعهد الهي.

وهذا الذي ذكرت لك أنك لا تدقق بين منيج البحث وأداء النتيجة في البحوث التخصصية.

الثاني: إنك تدعي أن الفرقة الامامية الإثنى عشرية فرقة حادثة في القرن الثالث الهجري وهم القائلون بالإمامة الإلهية، وهي التي تعني أن الإمامة وحجة الله في أرضه لا تنقطع إلى يوم القيامة، وهذه القضية العقيدية الكبرى وردت عليها أحاديث نبوية، رواها أصحاب الصحاح من علماء السنة وعلماء الشيعة، كحديث الثقلين، وأنهما لن يفترقا حتى يردا عليّ الحوض، أو أن حجية العترة كحجية القرآن وأنه كما القرآن باقية حجتة إلى يوم القيامة

(١) البقرة: آية ١٢٤.

(٢) البقرة: آية ٣٠.

(٣) الكهف: آية ٦٥.

(٤) الانبياء: آية ٧٣.

(٥) المائدة: آية ٥٥.

(٦) النساء: آية ٥٩.

فكذلك حجية العترة وأن وجودها باق، وهذا المفاد الكبروي هو دليل قطعي بمقتضى هذا الحديث المتواتر على بقاء الإمامة والإمام ووجوده.

وهكذا حديث الأئمة اثنا عشر من قريش وغيرها من الأحاديث المتفق عليها بين الفريقين الدالة على كبرى بقاء الإمامة، — لاحظ إحقاق الحق، وملحقاته للسيد المرعشي — وكذلك مفاد الآيات القرآنية، كآليات المتقدمة وآية التطهير وآية الإبلاغ في الغدير وآية المودة في القربى وهم الذين أوكل لهم الأموال العامة في آية الأنفال والنبي في سورتي الأنفال والحشر «كي لا يكون دولة بين الأغنياء»، الدال على كونهم حكام الشريعة والناس وغيرها من الآيات التي أحصاها علماء الإمامية وكيفية الاستدلال بها بحسب موازين الدلالة والظهور مضافاً إلى روايات نزولها بحسب روايات الفريقين.

فبقاء الإمامة الإلهية دالٌ عليها كذلك الأدلة الدالة على وجود ثلثة باقية ما بقي القرآن والشريعة والتكليف للبشرية.

الثالث: عدم اعتدادك بأحاديث أهل السنة الدالة على إمامتهم، كما ذكرت ذلك في كتابك حول المهدي (عج) وهذا مضحك؛ لأن خير الفضل ما شهدت به الخصوم، فإنه بعيد عن شبهة الدسّ والوضع، وهذا القول منك دال على موازين حجية الخبر وكيف تتصاعد نسبة المطابقة للواقع في الخبر، بحسب نظرية حساب الاحتمال الرياضي وهو بحث من علم أصول الفقه وعلم الدراية، ولكنه يحتاج إلى تخصص وإطلاع علمي، والأعجب دعواك لزوم دراسة الأحاديث مع عدم معرفتك بموازين حجية الخبر وهل البحث العلمي بحسب التشهي والانفعال النفسي.

الرابع: تصورك أن معنى الإمامة هي وراثة نسبية باللحم والدم، أو أنها

زعامة سياسية فقط كبقية الزعامات السياسية البشرية، وكنظيم سياسي، أو حبة بين الأرحام، والحال أن إني جاعلك في الأرض ولم يقل تعالى إني جاعلك في الأرض خليفة الإمامة هي منصب إني جاعلك وهي منصب إني جاعل في الأرض آدم خليفة ولم يخصصها نبياً ورسولاً فهي في ذرية إبراهيم للناس إماماً قال ومن ذريتي قال لا ينال عهدي الظالمين المعصومين عهد إلهي، مزود الخليفة الإلهي والحجة والإمام بعلم لدني علم الأسماء كلها الذي قصرت الملائكة أجمعون عن الإحاطة به كما في سورة البقرة، وكفر إبليس بسبب عدم توليه لخليفة الله تعالى في أرضه، والزعامة السياسية أحد شؤون خليفة الله وحبته في أرضه فالإتصال بين الأرض والسماء لم ينقطع ولن ينقطع إلى يوم القيامة، بينما في ولعنوا بما قالوا بل يداه يد الله مغلولة نظرية اليهود أنه انقطع في قولهم مبسوطتان على الأرض وإرادة حاكمة على أهل الأرض فهم أرادوا قانوناً إلهياً على صعيد التنظير فقط من دون أن تحكم السماء والإرادة الإلهية في شؤون الأرض، بينما العقيدة الإسلامية القرآنية أن يديه وإرادة السماء متنفذة في الأرض، فالورثة معنوية لدنية وورث سليمان داود، إن الله اصطفى آدم ونوحاً وآل إبراهيم وآل عمران على العالمين الله يخلق ما يشاء ويختار ما كان لهم الخيرة سبحانه الله عما يشركون ذرية بعضها من بعض والبحث يحتاج إلى بسط تخصصي كي تلتفت إلى أوليات محل النزاع والاستدلال.

الخامس: إنك تحصر طريق العلم بولادة الإمام الثاني عشر (عج)

بالروايات المتعرضة لكيفية ولادته ومكانها وظروفها، وهي وإن كانت موجود بأسانيد صحيحة في غيبة الشيخ الطوسي وإكمال الدين للصدوق

وغيبة النعماني مثل ما عن الشيخ عن المفيد عن ابن قولويه عن العظام كالكليني وغيره من مراجع الطائفة وأعلامها عن حكمة عمه العسكري وغيرها من الطرق المحتاج معرفة صحتها إلى التخصص في علم الرجال لا الاندفاع بسطحية وعفوية عاطفية إلى فتح كتب الرجال من دون إمام بموازن الجرح والتعديل والضوابط العلمية. إلا أن الحصر في إثبات ولادته بهذا الطريق والنسبة إلى الشيخ المفيد وغيره باستدلالهم بالطريق العقلي، تخط غير علمي وتدليس للواقع والحقيقة وأعجب كيف تريد أن تتحرى الحقيقة والنجاة لنفسك بالوصول للحق، فإن إثبات ولادته ووجوده قد ذكرناه في المحور الرابع أنه يمكن إثباته بالتلازم القطعي بين الأدلة النقلية والعقلية الدالة على بقاء الإمامة والإمام على وجه الأرض إلى يوم القيامة، كحديث الثقلين وأنهما لن يفترقا عن بعضهما إلى أن يرثا الحوض، وغير ذلك من الأدلة على القضية الكبرى.

كما يمكن إثباته بطوائف مستفيضة أخرى من الروايات ذكرها الصدوق في إكمال الدين والشيخ الطوسي في الغيبة والنعماني في كتاب الغيبة، بل وبعض علماء العامة أن المهدي له غيبة تطول وأن له غيبتين، أو النصوص الدالة على أنه ابن العسكري والابن الرابع للرضا (ع) أو الابن الخامس للكاظم (ع) وغيرها، وقد استدلت بها الشيخ المفيد في الإرشاد والطبرسي في اعلام الورى وغيرها.

السادس: إنك تطعن على الإمامية تارة باتباعهم أحاديث الباطنية وأخرى باتباع أحاديث الحشوية والظاهرية، وهذا تناقض في كلامك فإنك لا تزن منهج البحث وأن الميزان ليس المادية الحسية ولا الغيب المطلق، بل كل

من الشهادة والغيب والظهور؛ فتأويل المتشابه بالمحكم لا بد منه ولكن العذر عدم الاطلاع التخصصي بالعلوم الدينية كميزان حجية الظهور وحدودها في علم اصول الفقه وميزان حجية التأويل في علم التفسير ونشأة الغيب والشهادة في علوم المعارف وغيرها.

السابع: نظرية الحكم والحكومة في الغيبة عند الشيعة الإمامية، ليست هي بإعطاء الأمة الصلاحية والولاية للحاكم كالفقيه، بل هي نيابة عن الإمام الثاني عشر الحّي المستتر واستتاره عن الأنظار لا يعني عدم وجوده وعدم كونه ولياً فعلياً، بل هو ولي الأصل، ومعنى النيابة عنه هي تقيد الحاكم في حكومته بأقوال الأئمة المعصومين بما فيهم الإمام الثاني عشر في توقيعاته الصادرة عنه في الغيبة الصغرى وكذا في أحكام القضاء وشرائطه بأقوالهم فيه وكذا في الأحكام التنفيذية الإجرائية بأحكامهم (ع)، كما أن على الحاكم بالنيابة في زمن الغيبة أن يتحرى رضا الإمام الثاني عشر من خلال الأدلة الروائية عنهم (ع) — لكن ما هي الحيلة إن لم تكن من أهل التخصص في الفقه كي تفهم مباحث الفقه السياسي — ، هذا مضافاً إلى أن معنى غيبته كما أشارت إليه الروايات وعلماء الإمامية كالمفيد والمرتضى والصدوق والطوسي ليس بمعنى عدم ممارسة دوره الإلهي بتوسط علمه اللدني المزود به من الله، وكذا دوره الاجتماعي والسياسي بتوسط منظومة رجال الغيب الذين يصطلح عليهم بتسمية الأبدال والأوتاد والسياح الذين يشكلون منظومة حكومته الخفية التي تتحكم بمقادير الأمة الإسلامية، بل والبشرية لدرئها عن الانعطاف إلى الهاوية التامة، ولا عجب في ذلك فإن القوى السياسية الحقيقية في هذا اليوم المعاصر، ليست هي الحكومات العلنية

الرسمية الظاهرة، بل هي الخفية كتنظيم المخابرات الأمريكية أو المخابرات الروسية أو ألمانيا أو الماسونية أو غيرها من القوى الخفية، فالخفاء لا يعني عدم القدرة والوجود، بل يعني شدة القدرة ونفوذ الوجود، غاية الأمر أن تنظيمه (عج) السري هي ما لا تقدر البشرية على اكتشافه ﴿فوجدنا عبداً من عبادنا، أتيناها رحمة من عندنا، وعلمناه من لدنا علماً﴾^(١) فهذه سورة الكهف تنبأ المسلمين عن وجود أمثال الخضر صاحب موسى — أي منظومة ومجموعة بشرية على وجه الأرض تقوم بمهام إلهية — وتذكر السورة نوع تلك المهام الخفية السرية الإلهية، فالغيبية ليست بمعنى التعطيل عند الإمامية ولا العدم، بل السرية والتستر إلى أن يأذن الله تعالى بظهور تلك الحكومة الخفية إلى العلن، والدعوى والتخيل الساذج بأنه ما الفائدة في ذلك؟ نجيبه بلزوم اليقظة من سباته البارد بمثل القوى التي تدير سياسة العالم هذا العصر، فإنها تكمن قوتها في سريتها إن كان السائل يفهم ألف باء السياسة والقوى والنظام البشري.

الثامن: عدم معرفتك باختلاف أقسام التواتر، فانه ينقسم إلى دوائر متعددة، فإنه تارة بدائرة واسعة وأخرى متوسطة وثالثة صغيرة لا تنافي تحقق ضابطة التواتر، فمثلاً وقوع الحرب العالمية الأولى متواتر لدى كافة البشر على وجه الأرض، وأما وقوع حرب بدر فمتواتر بين المسلمين أو بالإضافة إلى الباحثين في التاريخ، وأما قواعد اللغة العربية وكافة علومها فمتواترة في حدود علماء الأدب واللغة العربية وإن لم يطلع عامة العرب أهل اللسان العربي على كافة قواعد ومسائل علوم اللغة العربية فإن جهلهم بها لا

يضرّ بتواترها لدى علماء اللغة، فإن التواتر متحقق بضابطته لديهم ولو في ضمن أدنى دوائر التواتر، فعلماء اللسان العربي حاملون لهذا التواتر وإن جهله عامة العرب وهكذا الحال في تواتر حديث الغدير ونصوص الأئمة الإثني عشر وغيرها من الأحاديث فإن التواتر بحمل علماء الرواة ولو بعضهم بقدر يحقق ضابطة العدد — كما وكيفاً — للتواتر وإن جهل تلك الأحاديث عامة الإمامية أو بعض روايتهم الآخرين، ويمكنك أن تستوضح ذلك بملاحظة مثال اللغة العربية فإن الطفل الذي يولد من أب عربي لا يحيط باللغة في نشأته في الصغر ولا المراهقة حتى يكبر ولعله لا يحيط بها كلها إلى أن يموت ما دام لم يتخصص في علم اللغة وإنما يتقن ويطلع على بعض اللغة ومفرداتها وقواعدها ولكن ذلك لا يضر بتواتر اللغة الحامل له علماء التخصص اللغوي.

والحاصل إنك تزداد عندك التساؤلات والإشكالات والاعتراضات بسبب عدم إحاطتك بالعلوم التخصصية كعلم الرجال والحديث وأبوابهما وغيرها من العلوم.

التاسع: قولك أن القرآن مصدر أول والأحاديث يجب أن تدرس، فهل تدبرت في الأدلة القرآنية على الإمامة ولم لا تذكر ما قالته الإمامية في هذا الصدد، وأرى أنك تخشى الفضيحة أمام آيات القرآن. فكيف تدعي أنه مصدر أول وأنت قد نسيت ذكره سوى قوله تعالى: ﴿إِنَّمَا وَلِيُّكُمُ اللَّهُ وَرَسُولُهُ وَالَّذِينَ آمَنُوا﴾^(١) دون بقية الآيات ﴿وَأَمْرُهُمْ شُورَى بَيْنَهُمْ﴾^(٢) و﴿أَطِيعُوا اللَّهَ

(١) المائدة: آية ٥٥.

(٢) الشورى: آية ٣٨.

وأطيعوا الرسول وأولي الأمر منكم...»^(١)، وإلى ما قالته الإمامية في معنى التشاور من أنه بمعنى المداولة في المعلومات — بنك معلومات — والآراء لا السلطة الجماعية والقيادة المشتركة، فارجع إلى كتب اللغة — إن كنت تحسن البحث اللغوي — في مادة شَوَّرَ فإنها بمعنى الاختبار وتمحيص الآراء لإخراج الرأي الصواب، لا تحكيم الأكثرية وإن كان على الباطل ولذلك سمي المشتري في عقد البيع لأنه يختبر ويستعلم جودة المبيع والعوض، فالشورى بمعنى الفحص في الآراء والمداولة لها لاستخراج الرأي الصواب والمصيب لحكمة الواقع وإن كان هو على خلاف الكل.

و(أمرهم) أي شؤونهم أي ما خصص بهم لا ما هو خارج عن اختصاصهم كما في ﴿والذين يؤتون الزكاة وهم راكعون﴾ الولاية العامة فقد حصرتها الآيات في أولى الأمر، وغيرها الله يخلق ما يشاء ويختار ما كان لهم الخيرة سبحان الله عما يشركون، من الآيات الدالة على أن الولاية العامة بيد الرسول (ص) وأولي الأمر، يعلمه الذين يستنبطونه، النبي أولى من المؤمنين من أنفسهم، من كنت مولاه فهذا علي مولاه.

وأما الاستشهاد باحتجاج علي (ع) بالشورى فهو إلزام لمعاوية ومن قبله من الخلفاء بما هو حجة لديهم:

فإن كنت بالشورى ملكت أمورهم فكيف بهذا والمشيرون غُيِبَ وما لك لا تبصر الخطبة الشقشقية والخطبة القاصعة وغيرها من خطبه الناصة على جعل الله لهم منصب الإمامة الإلهية والسياسية والاجتماعية، وكلماته (ع) في خصائص العترة وحقهم الإلهي.

وتعبير الرضا (ع): «إن من غصب جماعة بغير مشورة.....» فالجماعة في رواياتهم كما في اصول الكافي من كانوا على الحق وان كانوا أقلية، لا بمعنى الأكثرية، إن إبراهيم كان أمة قانتاً لله، كيف وقد وصف الله تعالى الأكثرية بلا يعقلون ولا يفقهون وذم الأكثرية كما في حديث الإمام الكاظم (ع) لهشام في اصول الكافي ج ١ كتاب العقل.

وكذا قوله (ع) لولا حضور الحاضر وقيام الحجة بوجود الناصر ونحوهما من كلماته وكلمات الحسن (ع) وغيرهما من الأئمة (ع)، فإنه لإعانة الأئمة المعصومين على تسلم مقاليد القوة، لا لأصل مشروعية حكمهم (ع).

العاشر: عدم التفاتك إلى أن الأدلة العقلية على ضرورة الإمامة تلازم ضرورة وجود وبقاء الإمامة والإمام إلى يوم القيامة، وذلك للسطحية في البحث والمباحث العقلية.

الحادي عشر: دعواك طرح السؤال والأسئلة واقتراح الحوار مع عدة من علماء الإمامية فلم يجيبوك إلى عقد الحوار ولا أجابوك، وكفى بذلك كذباً ودجلاً فكم حاورك من رجال الدين الإمامية في لندن وإيران وغيرها، وبينك وبين الله تعالى يوم يقوم الأشهاد لرب العالمين، ألا تستحي من الكذب الصريح، وكيف تزعم مع ذلك أنك تتحرى الحقيقة، ولذلك أنصحك وإني لعلی معرفة منك قريبة.

الثاني عشر: تهويلك في رسم الأحداث التاريخية وأرجيفك في النقل عن الكتب الشيعية بالتظليل وبمثل التعبير فعصفت بالإمامية، أو أن من اتبع جعفر الكذاب أكثر الإمامية، وغير ذلك وأفحم دليل على زوابعك اللفظية

كعادتك في الكتابة الصحفية — أيام مجلة الشهيد — أن الفرقة الإسلامية التي تضرب بعدها في العالم الإسلامي كعدل لأهل السنة هي الإمامية الإثنا عشرية.

الثالث عشر: دعواك أن كتب الإمامية خالية من عدد الإثني عشر قبل القرن الثالث، فما أجهلك بعلم الحديث وفهارس الكتب، ونظرة واحدة إلى مئات الكتب التي يلتفت إليها بأدنى تتبع، المشحونة بالإشارة إلى إمامتهم والنصوصية على ذلك بمختلف الدلالات المطابقة والإلتزامية والتضمنية والإقتضائية والإشارة والإيماء وغيرها.

ولكن ما دواء العي والجهل أو العناد للعقدة العاطفية المبثلى بها، وما دواء عدم التخصص.



لماذا لا نعرض الرواية التاريخية على التحقيق؟

ومرة أخرى يترك الكاتب النقاش ويتهرب بالدخول

في موضوع جديد:

حرر بتاريخ ١٩٩٩/١٢/٢١ ٠٢:٢٩ مساءً

قالوا قديما: لا مناقشة في الأمثال، وإذا جاز لنا ان نضرب مثلا حول وجود الامام الثاني عشر فتعالوا لنقف أمام هذا المثال:

رجل غني يدير اعمالا اقتصادية وله وكلاء وموظفون.

يموت هذا الرجل في ريعان الشباب وقبل ان يتزوج اودون ان يعترف بوجود وريث له من صلبه، فيتصارع اقاربه على تركته

في هذه الاثناء تتقدم احدى سكرتيراته بالمطالبة بالإرث بدعوى الحمل والزواج السري منه، ويبادر عدد من وكلائه وموظفيه الى انكار وفاته وادعاء اختفائه في ظروف غامضة، بينما يدعي عدد آخر من الوكلاء وجود ولد له في السر ويدعون انهم على علاقة سرية معه ويطالبون الزبائن بتسديد ديونه لهم.

نفث عن هذا الولد فلا نجد له أثرا في التاريخ.

نشك في دعوى النواب ونرفع القضية الى المحكمة.

احمد

الكاتب

عضو

ماذا يمكن ان تحكم المحكمة الشرعية؟ هل تسارع الى قبول الاشاعات والدعاوى؟ أم تبحث عن الدليل الشرعي الذي يثبت ولادة الطفل ووجوده وتوكيله لأولئك النواب والوكلاء.

المستفيدون من دعوى وجوده كثيرون ولهم مصالح مستمرة مالية وسياسية ويرفضون التحقيق واللجوء الى المحكمة للتأكد من دعاوهم، ويصرون على القول: ان الشركة لا يعقل ان تبقى بلا مدير ويفترضون ان المدير السابق قد عين مديرا سريا يدير الشركة من وراء حجاب، ولكننا لا نرى غير الوكلاء يتصرفون في كل شيء.

واذا كان العقل والعرف والشرع يرفض الدعاوى المتهمة والمشكوك فيها فتعالوا نستمع الى ادلة المثبتين لولادة ابن الامام العسكري ونعرضها على المحققين والقضاة ليعطونا حكمهم فيها^(١).

يقول المثبتون لوجود ابن للامام الحسن العسكري يفترض فيه ان يقود الامة الاسلامية من قبل الله تعالى منذ سنة ٢٦٠ للهجرة ولم يظهر حتى الآن انهم يعترفون اولا بأن الظاهر من حياة الإمام العسكري وسيرته ينفي^(٢) أن يكون له ولد ولكنهم يقولون: إن الظروف السياسية لم تكن لتسمح للحسن العسكري بإعلان وجود ولد له، وان الخوف عليه من السلطات العباسية التي كانت تعلم من قبل انه الإمام المهدي الذي سوف يزلزل عرشها، هو الذي اجبر الإمام على إخفاء أمر ولادة ابنه (المهدي المنتظر).

(١) الكاتب في مثاله يقذف علماء الشيعة بكون دواعيهم جمع الاموال والحقوق الشرعية من الاخماس، بينما ستأتي مقالة له: ان علماء الشيعة المتقدمين قد عطلوا باب الخمس فلا يكون للحكومة الاسلامية التي تقام في عصر الغيبة منبع مالي.

(٢) ان نفي الامام أمام السلطة العباسية لا امام شيعته وعند خواصه.

ثم يذكرون تفاصيل ولادة (محمد بن الحسن العسكري) والظروف التي أحاطت بها، وقصص الذين شاهدوه والتقوا به في مختلف مراحل حياته أيام أبيه وبعد وفاته.

أم المهدي:

ويختلفون حول اسم أم المهدي، فبينما يقول الشيخ الأقدم ابن أبي الثلج البغدادي في (تاريخ الأئمة) والمسعودي في (إثبات الوصية) والطوسي في (الغيبة) والمجلسي في (بحار الأنوار): إن اسمها: (نرجس) يقول محمد بن علي الصدوق في: (إكمال الدين): إن اسمها (مليكة) وهي بنت يشوعا بن قيصر ملك الروم في ذلك الزمان، وأنها رأت الإمام الحسن العسكري في المنام فأحبهته وتزوجته وهربت من أبيها الذي كان يريد تزويجها من ابن أخيه، ووقعت في الأسر حيث أرسل الإمام الهادي نخاسا لشرائها من سوق الرقيق في بغداد.

ولكن المسعودي يقول: إنها كانت جارية ولدت في بيت بعض أخوات أبي الحسن علي بن محمد، وربتها في بيتها فلما كبرت وعلت دخل أبو محمد فنظر إليها فأعجبته، وطلب من عمته أن تستأذن أباهما في دفعها إليه، ففعلت.

ويقول الصدوق في رواية أخرى: إن اسم أم المهدي هو (صقيل) وأنها ماتت في حياة الحسن العسكري.

وهناك عدة أسماء أخرى يذكرها المجلسي هي (سوسن) و(ريحانة) و(خمت) و ينقل عن الشهيد الأول في (الدروس): أنها حرة وان اسمها (مريم

بنت زيد العلوية^(١).

تاريخ ولادته^(٢):

ويختلفون حول تاريخ مولد (الإمام محمد بن الحسن العسكري) حيث أخذ قوم من الشيعة الأوائل بدعوى الجارية (نرجس) بالحمل، بعد وفاة الإمام العسكري، وقالوا: إنها ولدت (المهدي) بعد ذلك بثمانية أشهر.

ويقول الشيخ المفيد في: (رسالة مولد الأئمة ص ٦): انه ولد في الثامن من شهر ذي القعدة سنة ٢٥٧ هـ أو ٢٥٨ هـ ويقول: انه كان له عند وفاة أبيه سنتان واربعة اشهر. كما يقول في (الفصول المختارة): انه ولد في النصف من شعبان من سنة ٢٥٥ هـ ويقول في رواية أخرى: انه ولد سنة ٢٥٢ هـ وكان سنّه عند وفاة أبيه ثمانى سنوات.

(١) الاختلاف في الاسماء المحتقة بشخصية في التاريخ، وغير ذلك من الجزئيات والتفاصيل امر واقع في كل الحوادث التاريخية سواء في نقل المؤرخين او نقل الرواة عند الفريقين، والامم البشرية الاخرى، كما هو الحال في اسماء اجداد النبي (ص) مضافاً الى ان تعدد الاسماء لشخص واحد امر معهود في التاريخ الاسلامي، وقد ذكر كل من الشيخ الطوسي والصدوق والنعمانى (قده) وجوه الملازمة في الاختلاف في الروايات فلاحظ. ثم انه قد تعدد اسم الكاتب نفسه وكون اصله لارياً أو كربلائياً أو...، ومن عرق عربي او فارسي أو... الى غير ذلك من الامور التي لا تدعو الى نسف وجوده عن وجه الارض.

(٢) قد علقنا على هذا فراجع، من انه كذلك في حال النبي (ص) وهو اعظم شخصية اسلامية فاختلفت الروايات من طريق السنة والشيعة على تحديد تاريخ ولادته وغير ذلك، وهذا لا ينفي وجوده.

ولكن الشيخ الصدوق يقول في (إكمال الدين): إن مولده كان في

٨ شعبان سنة ٢٥٦ هـ.

أما الشيخ الطوسي فيقول في (الغيبة): انه ولد في النصف من رمضان.
دون أن يحدد السنة، ويتفق في رواية أخرى مع الشيخ المفيد: في انه ولد في
النصف من شعبان سنة ٢٥٥ هـ .

وكان من الطبيعي أن تختلف هذه الروايات في تحديد تاريخ مولد شخص
تقول انه ولد بصورة سرية وظل أمره مخفياً..

كيفية ولادته:

يعتمد الصدوق والطوسي والمسعودي والخصيبي الذين يروون قصة
ولادة الإمام (المهدي) على رواية واحدة ينسبونها إلى حكيمة (أو خديجة)
عمة الإمام العسكري، وتقول فيها:

بعث إليّ أبو محمد الحسن بن علي، فقال: يا عمة اجعلي إفطارك هذه
الليلة عندنا فإنها ليلة النصف من شعبان، فإن الله تبارك وتعالى سيظهر في
هذه الليلة الحجة، قالت فقلت له: ومن أمه؟ فقال لي: من نرجس، قلت له:
جعلني الله فداك ما بها أثر، فقال: هو ما أقول لك.

قالت فجئت.. فلما سلمت وجلست جاءت تنزع خفي وقالت لي: يا
سيدتي وسيدة أهلي: كيف أمسيت؟.. فقلت لها: بل أنت سيدتي وسيدة أهلي،
قالت: فأنكرت قلبي وقالت: ما هذا يا عمة؟!.. فقلت لها: يا بنية إن الله تعالى
سيهب لك في ليلتك هذه غلاماً سيداً في الدنيا والآخرة. قالت فخلجت
واستحييت.. فلما أن فرغت من صلاة العشاء الآخرة أفطرت أخذت مضجعي
فرقدت، فلما كان في جوف الليل قمت إلى الصلاة.. ففرغت من صلاتي،

وهي نائمة ليس بها حادث، ثم جلستُ معقبة.. ثم اضطجعت.. ثم انتبهت
فرعة وهي راقدة.. ثم قامت فصلت ونامت.

قالت حكيمة: وخرجت انتفقد الفجر فإذا أنا بالفجر الأول كذنب السرحان،
وهي نائمة، فدخلني الشك، فصاح أبو محمد (ع) من المجلس فقال: لا تعجلي
يا عمة فهاك الامر قد قرب.

قالت: فبينما أنا كذلك إذ انتبهت فرعة فوثبت إليها فقلت: اسم الله عليك،
ثم قلت لها: أحسين شيئاً؟ قالت: نعم، يا عمة. فقلت لها: اجمعي نفسك
واجمعي قلبك فهو ما قلت لك.

قالت: فأخذتني فترة فانتبهت بحس سيدي فكشفت الثوب عنه فإذا أنا به
ساجدا يتلقى الأرض بمساجده، فضمته إليّ فإذا أنا به نظيف متظف، فصاح
بي أبو محمد هلمي إليّ ابني يا عمة، فجئت به إليه فوضع يديه تحت إبطيه
وظهره ووضع قدميه على صدره، ثم أدلى لسانه في فيه وأمرّ يده على عينيه
وسمعه ومفاصله، ثم قال: تكلم يا بني، فقال: أشهد أن لا إله إلا الله وحده لا
شريك له، وأشهد أن محمداً رسول الله، ثم صلى على علي أمير المؤمنين
وعلى الأئمة إلى أن وقف على أبيه ثم أحجم.

ثم قال أبو محمد: يا عمة اذهبي به إلى أمه ليسلم عليها وائتيني به،
فذهبت به فسلم عليها ورددته فوضعتة في المجلس، ثم قال: يا عمة إذا كان
يوم السابع فأتينا.

قالت حكيمة: فلما أصبحت جئت لأسلم على أبي محمد وكشفت الستر
لأنفقد سيدي فلم أره، فقلت: جعلت فداك ما فعل سيدي؟ فقال: يا عمة
استودعناه الذي استودعته أم موسى..

قالت حكيمة: فلما كان في اليوم السابع جئت فسلمت وجلست، فقال: هلمي إليّ ابني، فجئت بسيدي وهو في الخرقه، ففعل به كفعلته الأولى، ثم أدلى لسانه في فيه كأنه يغذيه لبناً أو عسلاً، ثم قال: تكلم يا بني، فقال: أشهد أن لا إله إلا الله وثنى بالصلاة على محمد وعلى أمير المؤمنين وعلى الأئمة الطاهرين حتى وقف على أبيه، ثم تلا هذه الآية: ﴿بسم الله الرحمن الرحيم ونريد أن نمن على الذين استضعفوا في الأرض ونجعلهم أئمةً ونجعلهم الوارثين ونمكن لهم في الأرض ونري فرعون وهامان وجنودهما منهم ما كانوا يحذرون﴾.

وتقول حكيمة في رواية أخرى يذكرها الصدوق إن نرجس لم يكن بها أي أثر للحمل وأنها لم تكن تعرف ذلك، وعندما قالت لها حكيمة إنها ستلد هذه الليلة استغربت وقالت: يا مولاتي ما أرى شيئاً من هذا حتى إذا كان آخر الليل وقت طلوع الفجر وثبت فزعة وقالت: ظهر بي الأمر الذي أخبرك مولاي وتقول الرواية: إن حكيمة أقبلت تقرأ على نرجس القرآن فأجابها الجنين من بطن أمه.. يقرأ مثلما تقرأ وسلّم عليها. مما أثار فزعها. ولكن الرواية تقول: إن نرجس غُيِّبَت عن حكيمة فلم ترها كأنه ضرب بينها وبين نرجس حجاب، مما أثار استغرابها وصراخها ولجوها إلى أبي محمد، حيث قال لها: ارجعي يا عمة وستجدينها في مكانها.

قالت حكيمة: فرجعت.. فلم ألبث أن كشف الغطاء الذي كان بيني وبينها، وإذا أنا بها وعليها من أثر النور ما غشي بصري، وإذا بالصبي ساجداً لوجهه.

وتضيف هذه الرواية موضوعاً آخر هو تحليق عدد من الطيور فوق رأس الوليد، وقول الحسن لطير منها: احمله واحفظه وردّه إلينا في كل

أربعين يوماً، فتناوله الطير وطار به في جو السماء، مما جعل أمه تبكي لفراقه.

قالت حكيمة: فقلت: وما هذا الطير؟ فقال: هذا روح القدس الموكل بالأئمة يوفقهم ويسددهم ويرببهم بالعلم. فلما كان بعد أربعين يوماً رد الغلام وكان يمشي كأنه ابن سنتين، مما دفعها للتساؤل بدھشة فقال لها ابنُ أخيها الحسن: إن أولاد الأنبياء والأوصياء إذا كانوا أئمة ينشأون بخلاف ما ينشأ غيرهم، وإن الصبي منا إذا كان أتى عليه شهر كان كمن أتى عليه سنة، إن الصبي منا ليتكلم في بطن أمه ويقرأ القرآن ويعبد ربه عز وجل وعند الرضاع تطيعه الملائكة وتنزل عليه صباحاً ومساءً.

وتواصل الرواية نقلاً عن حكيمة: أنها لم تزل ترى ذلك الصبي في كل أربعين يوماً إلى إن رآته رجلاً قبل مضي أبي محمد بأيام قلائل فلم تعرفه، وقالت لأبن أخيها: من هذا الذي تأمرني أن اجلس بين يديه؟! فقال لها: هذا ابن نرجس، وهذا خليفتي من بعدي، وعن قليل تفقدوني فاسمعي له وأطيعي. قالت حكيمة: فمضى أبو محمد بعد ذلك بأيام قلائل وافترق الناس كما ترى.. ووالله إني لأراه صباحاً مساءً وأنه لينبئني عما تسألون عنه فاخبركم، ووالله إني لأريد أن أسأله عن الشيء فيبدأني به وأنه ليرد عليّ الأمر فيخرج إليّ منه جوابه من ساعته من غير مسألتي..

رواية الطوسي لقصة ولادة المهدي:

ويورد الطوسي في: (الغيبة) قصة ولادة المهدي، ولكن لا يذكر قصة الطيور وروح القدس وأخذ الوليد (المهدي).. بل يقول: إن حكيمة ودعت أبا محمد وانصرفت إلى منزلها في أعقاب ولادة المهدي، وعندما اشتاقت له

بعد ثلاثة أيام رجعت ففتشت عنه في غرفته فلم تجد له أثرا ولا سمعت له ذكرا فكرهت أن تسأل، ودخلت على أبي محمد فبدأها بالقول: هو يا عمه في كنف الله أحرزه وستره حتى يأذن الله له، فإذا غيب الله شخصي وتوفاني ورأيت شيعتي قد اختلفوا، فأخبري الثقات منهم.. ولكن عندك مستورا وعندهم مكتوما، فان ولي الله يغيبه الله عن خلقه ويحجبه عن عباده فلا يراه أحد حتى يقدم له جبرائيل فرسه ليقضي الله أمرا كان مفعولا.

ويضيف الطوسي في رواية أخرى قول الحسن لعمته: استودعناه الذي استودعته أم موسى والطلب منها أن تأتي في اليوم السابع، حيث يعود المهدي فتراه حكيمة.

ويقول في رواية ثالثة: إن حكيمة دخلت بعد ثلاثة أيام فرأت المهدي في المهد وعليه ثوب اخضر وكان نائما على قفاه غير محزوم ولا مقموط ففتح عينيه وجعل يضاحكها ويناجيها بإصبعه، ثم غاب بعد ذلك..

ويقول في رواية رابعة: إن حكيمة وجدت على ذراع المهدي عند ولادته مكتوبا: جاء الحق وزهق الباطل إن الباطل كان زهوقا كما وجدته مفروغا منه (أي مختونا) وانه رفع بينها وبين المهدي مع أبيه الحسن كالحجاب، فلم ترَ أحدا، فقالت: أين مولاي؟!.. فقال لها الحسن: أخذه من هو أحق منك ومنا. وعندما عادت بعد أربعين يوما وجدت المهدي يمشي في الدار فلم ترَ وجهها أحسن من وجهه ولا لغة افصح من لغته، وعندما تعجبت من ذلك وقالت: أرى من أمره ما أرى وله أربعون يوما تبسم أبو محمد وقال: يا عمتي أما علمت انا معاشر الأئمة ننشأ في اليوم كما ينشأ غيرنا في السنة؟ فقامت وانصرفت ولم تره بعد ذلك.

ويروي الطوسي عن خادمتين للإمام العسكري (نسيم ومارية) انهما قالتا: لما خرج صاحب الزمان من بطن أمه سقط جاثيا على ركبتيه رافعا سبابته نحو السماء، ثم عطس فقال: الحمد لله رب العالمين وصلى الله على محمد وآله داخرا لله غير مستكف ولا مستكبر، ثم قال: زعمت الظلمة أن حجة الله داحضة، ولو إذن لنا في الكلام لزال الشك.

ويضيف المسعودي والخصيبي جانباً آخر إلى قصة ولادة المهدي فيقولان: إن المهدي ولد من فخذ أمه، وينقلان عن الإمام العسكري قوله لعمته حكيمة: إن الأئمة لا يحملون في البطون وإنما يحملون في الجنوب.

ويتفق المسعودي مع الصدوق والطوسي في أن حكيمة نامت في تلك اللحظات وهي قاعدة ووقع عليها سبات لم تتمالك نفسها منه ولم تحس إلا على صوت الوليد تحت نرجس وصوت أبيه يناديها: يا عمتي هاتي ابني ويقول: إن المهدي اختفى في ذلك اليوم وعاد بعد أسبوع فرأته حكيمة مرة أخرى ثم اختفى ولم تره حتى أربعين يوماً، حيث شاهدته يمشي.

ويختلف المسعودي مع الصدوق الذي ذكر في روايته: إن الإمام ينشأ في الشهر كما ينشأ غيره في السنة، ومع الطوسي الذي ذكر: إن الإمام ينشأ في اليوم كما ينشأ غيره في السنة، فيقلل المسعودي النسبة، وينقل عن العسكري قوله لحكيمة: أوما علمت يا عمتي انا معاشر الأوصياء ننشأ في اليوم مثل ما ينشأ غيرنا في الجمعة؟ وننشأ في الجمعة مثل ما ينشأ غيرنا في الشهر وننشأ في الشهر مثل ما ينشأ غيرنا في السنة؟

ويروي المسعودي أخيراً عن أبي محمد العسكري انه قال: لما ولد صاحب بعث الله (عزّ وجلّ) ملكين فحملاه إلى سرادق العرش حتى وقف

بين يدي الله فقال له: مرحبا بك.. بك أعطي وبك أعفو وبك أعذب^(١).

سرية الولادة:

ومع أن رواية حكيمة السابقة تقول: إن أمر الولادة ظل سريا مكتوما عن الجميع وإن الإمام الحسن طلب منها إذا رأت اختلاف الشيعة بعد وفاته أن تخبر الخواص فقط، إلا أن الصدوق يذكر في: (إكمال الدين) إن الإمام الحسن العسكري أخبر كبير الشيعة في قم: أحمد بن إسحاق، وأنه كتب له. ولد لنا مولود فليكن عندك مستورا وعن جميع الناس مكتوما، فانا لم نظهر عليه إلا الأقرب لقرابته والمولى لولايته، أحببنا إعلامك ليسرك الله به مثل ما سرنا به، والسلام.

وفي رواية أخرى يقول الصدوق: إن أحمد بن إسحاق دخل على الإمام العسكري يوما فسأله عن الإمام والخليفة بعده، فنهض مسرعا فدخل البيت ثم خرج وعلى عاتقه غلام من أبناء الثلاث سنين، وقال له: يا أحمد لولا كرامتك على الله عز وجل وعلى حججه ما عرضت عليك ابني هذا.

ويقول الفضل بن شاذان في (كشف الحق) إن الحسن قال: ولد ولي الله وحجته على عباده وخليفتي من بعدي ليلة النصف من شعبان وكان أول من غسله رضوان خازن الجنة ثم غسلته حكيمة.

ويقول الصدوق: إن من الذين علموا بخبر الولادة أبا الفضل الحسن بن الحسين العلوي، الذي يقول: انه دخل على أبي محمد بسرّ من رأى وهنأه

(١) قد مرّ مرار أن اختلاف الروايات في تفاصيل الواقعة التاريخية الواحدة ليس إلا تعدد في حكاية الزوايا المختلفة عن بعضها البعض للشيء الواحد الذي غفلت عنه الرواية الأخرى.

بولادة ابنه. وكان منهم أيضا: (أبو هارون) الذي يقول: انه رأى صاحب الزمان وانه كشف عنه الثوب فوجده مختونا.

ويؤكد الطوسي هاذين الخبرين في: (الغيبة).

ويقول الشيخ المفيد: إن الحسن العسكري كان يعرضه على أشخاص بمفردهم حين يزورونه، كعمرو الاهوازي.

وفي رواية أخرى: إن الإمام العسكري أرسل أموالا إلى بعض الشيعة وأمرهم إن يعقوا عن ابنه.

رؤية المهدي في حياة أبيه:

وعلى أي حال فان المؤرخين الشيعة ينقلون قصصا كثيرة عن مشاهدة الإمام الثاني عشر (محمد بن الحسن العسكري) في حياة أبيه وعند وفاته، حيث ينقل الكليني والصدوق والطوسي عن رجل من أهل فارس كان يخدم في بيت الإمام العسكري: انه شاهد يوما جارية تحمل غلاما ابيض، وقول الإمام له: هذا صاحبكم وعدم رؤيته بعد ذلك.

كما ينقل الصدوق والطوسي عن مجموعة من أصحاب الإمام العسكري فيهم عثمان بن سعيد العمري: انه عرض عليهم ابنه وقال لهم: هذا إمامكم من بعدي وخليفتي عليكم.. أطيعوه ولا تتفرقوا من بعدي في أديانكم فتهلكوا، أما إنكم لا ترونه بعد يومكم هذا قالوا: فخرجنا من عنده فما مضت إلا أيام قلائل حتى مضى أبو محمد.

كما ينقل الصدوق في: (إكمال الدين) قصصا عن رجل اسمه (يعقوب بن منقوش): انه دخل على الإمام العسكري يوما فسأله: من صاحب هذا الامر؟ فكشف له الإمام سترا عن بيت فخرج غلام خماسي وجلس على فخذ

أبي محمد، فقال ليعقوب: هذا صاحبكم ثم قال للغلام: يابني ادخل إلى الوقت المعلوم فدخل البيت واختفى فيه. وينقل عن (نسيم) خادمة الإمام العسكري: أنها دخلت على صاحب هذا الامر بعد مولده بليلة فعضت عنده، فقال لها: يرحمك الله.

وينقل عن خادم آخر هو (طريف أبو نصر): انه دخل على صاحب الزمان فطلب منه إن يأتيه بصندل أحمر ثم قال له: أنا خاتم الأوصياء وبي يدفع الله البلاء عن أهلي وشيعتي. وينقل عن رجل سوري اسمه (عبد الله): انه ذهب إلى بستان بني عامر فرأى فتى جالسا على مصلى واضعا كفه في فيه، فقال: من هذا ؟ فقيل له: (محمد) ابن الحسن.

وينقل الصدوق رواية مطولة جدا عن سعد بن عبد الله القمي: انه دخل مع احمد بن إسحاق على الإمام العسكري فرأى غلاما على فخذيه وبين يديه رمانة ذهبية يلعب بها، وبید الحسن قلم إذا أراد إن يكتب شيئا قبض الغلام على يده فيدحرج الرمانة بين يديه ويشغله بردها كيلا يصدده عن كتابة ما أراد، وكان مع احمد بن إسحاق جراب فيه هدايا الشيعة والموالي فوضعه بين يدي العسكري، فقال للغلام: فض الخاتم، فرفض وقال: أيجوز أن أمدّ يدا طاهرة إلى هدايا نجسة واموال رجسة قد شيب حلالها بحرامها؟! فأخرجها احمد بن إسحاق ليميز بينها، فأخذ الغلام يحكي قصة الأموال والهدايا واحدة فواحدة..

وفي رواية أخرى ينقلها الصدوق عن احمد بن إسحاق يقول فيها: انه سأل الإمام عن الخليفة بعده وانه جاء بابنه وعرضه عليه، ولكنه لم يطمئن فسأل: يا مولاي هل من علامة يطمئن إليها قلبي؟ فنطق الغلام بلسان عربي فصيح فقال: أنا بقية الله في أرضه والمنتم من أعدائه، فلا تطلب أثرا بعد

عين فقال الإمام العسكري: هذا سر من سر الله فخذ ما آتيتك أكرمته وكن من الشاكرين.

ويروي الطوسي في (الغيبة) عن كامل بن إبراهيم المدني: انه ذهب إلى الإمام العسكري ليسأله عن بعض المسائل، وبينما هو جالس في الدار، وإذا بالريح تكشف سترا مرخى على باب، وإذا هو بفتى كأنه فلقة قمر، فقال له: يا كامل بن إبراهيم جئت إلى ولي الله وحجته وبابه تسأله كذا وكذا، فقال: أي والله. ثم رجع السر إلى حالته، فلم يستطع كشفه، ولم يعاينه بعد ذلك.

وينقل أيضا عن إسماعيل بن علي النوبختي: انه دخل على الإمام العسكري قبيل وفاته بساعة، وانه طلب من خادمه (عقيد) أن يدخل البيت ويأتيه بصبي فيه، فقال له أبو محمد: أبشر يا بني فأنت صاحب الزمان وأنت المهدي وأنت حجة الله على أرضه وأنت ولدي ووصيي وأنا ولدتك، وأنت محمد بن الحسن... وأنت خاتم الأئمة الطاهرين، وبشر بك رسول الله وكناك بذلك عهد الي أبي عن آبائك الطاهرين^(١).

رؤيته عند وفاة أبيه:

وينفرد محمد بن علي الصدوق من بين المؤرخين القدامى بذكر قصص أخرى كقصة (أبي الأديان البصري) الذي يقول: كنت اخدم الحسن بن علي واحمل كتبه إلى الأمصار فدخلت عليه في علته التي توفي فيها فكتب معي كتابا وقال: امض بها إلى المدائن فانك ستغيب خمسة عشر يوما وتدخل إلى (سر من رأى) يوم الخامس عشر، وتسمع الواعية في داري وتجذني على المغتسل.

(١) راجع التعليقة السابقة وما قبلها.

فقلت: يا سيدي إذا كان ذلك فمن؟..

قال: من طالبك بجواب كتبي فهو القائم بعدي.

فقلت: زدني.

قال: من يصلي علي فهو القائم بعدي.

فقلت: زدني.

فقال: من اخبر بما في الهميان فهو القائم بعدي.

وخرجت بالكتب إلى المدائن أخذت جواباتها ودخلت (سرمن رأى) يوم الخامس عشر، كما ذكر لي فإذا أنا بالواقعية في داره وإذا به على المغتسل وإذا أنا بجعفر بن علي أخيه بباب الدار والشيعة من حوله يعزونه ويهنئونه، فقلت في نفسي: إن يكن هذا الإمام فقد بطلت الإمامة، لأنني كنت اعرفه يشرب النبيذ ويقامر في الجوسق ويلعب بالطنبور، فتقدمت فعزيت وهنيت، فلم يسألني عن شيء ثم خرج عقيد فقال: يا سيدي قد كفن أخوك فقم وصل عليه، فدخل جعفر بن علي والشيعة من حوله يقدمهم السمان (عثمان بن سعيد العمري) فلما صرنا في الدار إذا نحن بالحسن على نعشه مكفنا، فتقدم جعفر بن علي ليصلي على أخيه فلما همّ بالتكبير خرج صبي بوجهه سمرة بشعره قَطَطَ بأسنانه تغليج ف جذب برداء جعفر وقال: تأخر يا عم فأنا أحق بالصلاة على أبي، فتأخر جعفر، وقد اربد وجهه واصفرّ.. فتقدم الصبي وصلى عليه ودفن إلى جانب قبر أبيه، ثم قال: يا بصري هات جوابات الكتب التي معك، فدفعها إليه، فقلت في نفسي: هذه بينتان، بقي الهميان، ثم خرجت إلى جعفر وهو يزفر فقال له حاجز الوشاء: يا سيدي من الصبي لنقيم عليه الحجة؟ فقال: والله ما رأيته قط ولا اعرفه. فنحن جلوس إذ قدم نفر من قم فسألوا عن الحسن بن علي فعرفوا موته فقالوا: فمن نعزي؟ فأشار

الناس إلى جعفر بن علي فسلموا عليه وعزوه وهنوه، وقالوا: إن معنا كتباً وأموالاً فتقول ممن الكتب؟ فقام ينفذ أثوابه ويقول: تريدون منا أن نعلم الغيب؟!

قال: فخرج الخادم فقال: معكم كتب فلان وفلان وفلان وهميان فيه ألف دينار وعشرة دنانير منها مطلية، فدفعوا إليه الكتب والمال، وقالوا: الذي وجه بك لأخذ ذلك هو الإمام.

وينقل الصدوق هذه القصة برواية أخرى عن سنان الموصلي: انه لما قبض العسكري وفد من قم والجال وفود بالأموال ولم يكن لديهم خبر وفاة الحسن فسألوا عن وارثه فقيل لهم: انه أخوه جعفر وقد ذهب يتنزه في دجلة مع المغنين، فأرادوا أن يرجعوا ولكن ابا العباس محمد بن جعفر الحميري القمي قال لهم: قفوا بنا حتى ينصرف هذا الرجل ونختبر أمره بالصحة، وانهم طالبوه بالتحدث غيبياً عن تفاصيل الأموال واصحابها، فأنكر علم الغيب...

ولما أن خرجوا من البلد خرج إليهم غلام فنادى: يا فلان ويا فلان بن فلان أجيئوا مولاكم، قالوا فسرنا معه حتى دخلنا دار مولانا الحسن بن علي فإذا ولده القائم سيدنا قاعد على سرير كأنه فلقة قمر عليه ثياب خضر، فسلمنا فرد علينا السلام ثم قال: جملة المال كذا وكذا.. حمل فلان كذا وحمل فلان كذا.

ولم يزل يصف حتى وصف الجميع.. ثم وصف رجالنا وثيابنا وما كان معنا من الدواب فخررنا سجداً لله عز وجل شكراً لما عرفنا وقبلنا الأرض بين يديه، وسألناه عما أردنا فأجاب، فحملنا إليه الأموال، وأمرنا أن لا نحمل

إلى سر من رأى بعدها شيئاً من المال، فانه ينصب لنا ببغداد رجلاً يحمل إليه الأموال ويخرج من عنده التوقيعات^(١).

محاولة القبض على المهدي:

وهناك رواية تاريخية ينقلها عدد من المؤلفين عن شرطي اسمه (رشيق) يتحدث عن محاولة المعتضد العباسي للقبض على (المهدي) وإرساله ثلاثة من الشرطة وذهابهم إلى بيت الإمام الحسن العسكري في سامراء، ورؤيتهم في البيت بحراً من الماء ورجلاً على حصير على الماء قائماً يصلي، وغرقهم عند محاولتهم التقدم نحوه، ثم اعتذارهم وتراجعهم.

وينقل المجلسي و الصدر قصة أخرى مشابهة، وهي تجريد المعتضد لحملة أكبر وكبس البيت وسماع العسكر لصوت قراءة من السرداب، واجتماعهم عند مدخله لالقاء القبض على صاحب الصوت، وخروجه من بين أيديهم.

ارجو من الاخوة المتحاورين اعطاء رأيهم بهذه الروايات وهل يصدقونها؟ أم يعرضونها على التحقيق؟ وماذا يقول المحققون؟

وهل هم مستعدون لاستماع وجهة النظر الأخرى؟^(٢)



(١) ان كان الكاتب يريد ان يبين الاختلاف في النقل، فهذا ما بيناه في تعليقنا السابقة وان كان يريد امراً آخر فلا ادري ماذا يريد.

(٢) وما الغرابة في هذه الروايات على الذهنية الاسلامية غير العلمانية، اليس المشركون قد جاءوا الى غار ثور ولم يروا النبي (ص) في الغار، وقبلها لم يخرج رسول الله (ص) والاعداء واقفون على باب داره وخرج ولم يره احد منهم، وقلع علي لله

ويدخل زائر باسم جون ليقول للكاتب:

حرر بتاريخ ١٩٩٩/١٢/٢١ ٠٨:٤٠ مساءً

جون

بسم الله الرحمن الرحيم

زائر

لا ندري أيها الكاتب لماذا تحاول وتصر أن تبحث في الروايات التي ذكرتها أعلاه وتدعي أن بعضاً من علماء الشيعة كالصدوق والشيخ والمفيد اعتمدوا على هذه الروايات فقط مع أن هؤلاء جميعهم نقلوا روايات صحيحة سنداً نقلها بعض الأخوة لك سابقاً وطلب منك أن تقول كلمة الحق فيها هل هي صحيحة أم لا وإلى الآن تجاهلت كل ذلك فكيف تلف وتدور وتوهم القراء أن هؤلاء الأجلاء من العلماء لم يستندوا إلى إثبات وجود المهدي وولادته إلا إلى خبر السيدة حكيمة أو... الخ. مع أن خبر حكيمة والآخرين كالخدم... يصلح مؤيداً للروايات الصحيحة ويؤيدها تمام التأييد... نرجو منك أن تكون موضوعياً أكثر منك حاشياً لكلام بدون فائدة... ومذلساً... ومخفياً للحقائق...



ويدخل العضو محمد منصور لينقض ما اسماه الكاتب

بالدليل التاريخي فيقول:

حرر بتاريخ ١٩٩٩/١٢/٢١ ٠٩:٥٧ مساءً

محمد

بسم الله الرحمن الرحيم

منصور

تعليق على النقاش في الدليل التاريخي:

عضو

٥٢ بن أبي طالب (ع) باب خير الذي عجز عن حمله (٤٤) رجلاً من المسلمين وهي واقعة حسية ملموسة الى يومنا هذا.

هدف الامثال والتمثيل هو بيان جهة التمثيل، والنقاش إنما في جهة التمثيل وهو يختلف عن النقاش في المثل نفسه، ﴿ولا يأتونك بمثل إلا جئناك بالحق وأحسن تفسيراً﴾^(١) ولأجل ذلك نصلح التغليب والمغالطة في المثل الذي أتيت به.

فنقول: لو أن رجلاً ذا منصب إلهي، قد زود بعلم لديني وعليه مهام ووظائف إلهية وأعباء القيادة الشرعية، وهو محارب ومحاصر من أكبر دولة عرفها التاريخ، وذلك الرجل في مرمى المواجهة الساخنة مع تلك الدولة، وعيونها التجسسية وهذا الرجل له أمة مملوكة ينكحها أو زوجة ويعلم الكل بنكاحه لها بالملك أو الزواج، والسلطة والدولة الغاشمة تراقب بحذر شديد، واستتفار لكل طاقاتها، كحالة طوارئ في الدولة مخافة أن تحمل أمة ذلك الرجل أو زوجته لأن الابن الذي سيتولد مبشر موعود على لسان نبي الشريعة بأنه يملأ الأرض قسطاً وعدلاً، فالسلطة تخشى من حمل الجنين في بطن أمه قال تعالى ﴿نتلو عليك من نبأ موسى وفرعون بالحق لقوم يؤمنون، إن فرعون علا في الأرض وجعل أهلها شيعاً، يستضعف طائفة منهم يذبح أبناءهم ويستحيي نساءهم إنه كان من المفسدين، ونريد أن نمّن على الذين استضعفوا في الأرض ونجعلهم أئمةً ونجعلهم الوارثين ونؤتي فرعون وهامان وجنودهما منهم ما كانوا يحذرون، وأوحينا إلى أم موسى أن أرضعيه فإذا خفت عليه فالقيه في اليم ولا تخافي ولا تحزني إنا رادوه إليك وجاعلوه من المرسلين﴾^(٢).

(١) الفرقان: آية ٣٣.

(٢) القصص: آية ٣ - ٧.

واتباع الرجل الأب على خوف من قهر الدولة وظلمها الغاشم، في ظل هذه الظروف لا تجد العناية الإلهية للمحافظة على الابن شبيه موسى إلا بإخفاء حمل الزوجة عن الأنظار كما أخفت حمل أم موسى عن فرعون ودولته وعيونه كما ذكر القرآن الكريم، فيتولد الولد كما تولد موسى فتخفيه العناية الإلهية كما أخفت موسى عن أنظار فرعون ودولته فلم يعلم به ولم تتقطن إلى ولادته دولته. ولكن العناية الإلهية تطلع وتعلم خواص ورواد أتباع الرجل الأب بذلك كما اطلعت العناية الإلهية أخت موسى وبعض أقاربه بولادة موسى الذي يزلزل عرش فرعون ﴿ونريد أن نمن على الذين استضعفوا في الأرض ونجعلهم أئمةً ونجعلهم الوارثين﴾^(١) فتظهر العناية الإلهية للسلطة والدولة أنه لم يتولد للرجل الأب الذي هو حجة من قبل الله تعالى، ولد قبل أن يموت وتظهر العناية الإلهية النزاع في التركة المالية اليسيرة للأب بين أمته أو زوجته وبين أخيه الذي لم يطلع على حقيقة الأمر كما في موسى نبي الله حيث لم يطلع على ولادته كل أقاربه بل خصوص أخته ووالدته التي ولدته ﴿وأصبح فؤاد أم موسى فارغاً أن كادت لتبدي به لولا أن ربطنا على قلبها لتكون من المؤمنين﴾^(٢).

فينطلي كيد العناية الإلهية على السلطة والدولة، وانه لم يتولد للرجل الأب ابن، وقد كانت الدولة استغفرت كل قواها خوفاً من ولادة الموعود الذي يزلزل كل عروش الظلم، ويظل الاتباع على اتصال خفي وحذر عبر السلسلة الهرمية للإتباع عبر عمدة ذلك الأب والابن وعدة من خواصه فيترتب

(١) القصص: آية ٥.

(٢) القصص: آية ١٠.

الاتصال بالابن في ظل السرية والخفاء عبر قنوات، ولكن يظل الابن في التستر والخفاء كما ظل موسى في الخفاء عن معرفة فرعون ودولته، ويكبر الابن مع اتصاله باتباعه كما كبر موسى وهو في تستر عن علم فرعون بأن الذي سيزلزل عرشه من هو وهل تولد أم لا؟ ثم يغيب ويتستر الابن غيبة أطول من الأولى أي في خفاء أشد سرية من الخفاء والسرية الأولى التي كان فيها، كما تستر موسى بالذهاب إلى قوم شعيب (مدين) بتستر أشد، ولو علم به فرعون لأتاه بجلاوزته في منطقة مدين وقضى عليه.

فتطول المدة وتحصل بلبله لدى بعض القليل من اتباعه فيأخذ به اليأس كل مأخذ فيتزلزل في اعتقاده بموسى الموعود الإلهي بزلزلة عرش فرعون. ثم الابن ذو المنصب الإلهي يقوم بمسؤولياته الإلهية وذلك بعد أن عيّن ونصب له قبل غيبته وتستره الثاني الشديد الطويل قد عيّن له نواباً ووكلاء عامين لا يرونه يجب أن تتوفر فيهم الكفاءة العلمية والأمانة العلمية، ويظل الابن في سريته الشديدة يقوم بإدارة التنظيم السري لرجال الغيب السريين المسمون بالابدال والأوتاد والسيّاح كما قال تعالى في سورة الكهف عن الخضر صاحب موسى ﴿فوجدنا عبداً من عبادنا آتيناها رحمة من عندنا وعلمناه من لدنا علماً، قال له موسى هل أتبعك على أن تعلمني مما علمت رشداً... وما فعلته عن أمري ذلك تأويل ما لم تسطع عليه صبراً﴾^(١) ويستمر الابن بتوسط العلم اللدني ومنظومته السرية يؤثر على أشد منعطفات اتباعه واتباع أبيه وأمة جدّه، بجدارة فائقة وبتسديد وكلائه ونوابه العامين الذين لا يرونه من دون أن يشعر كثير منهم إلا النادر كالسيد بن طاووس

والعلامة الحلي والمقدس الاردبيلي والسيد بحر العلوم....، وفي كل آونة يطّلع بعض وكلائه العامين بمتابعته لهم بسرية فائقة وخفاء عن كل القوى الدولية وتسترّ يفوق أجهزة المخابرات الدولية بوسيلة العناية الإلهية كالتّي أعطيت للخضر وذي القرنين ﴿إنا مكنا له الأرض وآتيناه من كل شيء سبباً، فاتبع سبباً﴾^(١) ولكن البعض القليل من أتباعه حيث أضرب بهم اليأس واصطدموا ببعض وكلاء الابن بعض وكلائه ونوابه العامين بالنيابة العامة الذي أقام دولة بعد قرون في ظل مجتمع دولي كاسر مدجج بالقوى الدولية المعادية، اصطدم ذلك البعض بدولة ذلك الوكيل فأخذ يدبّ اليأس فيه أكثر فأكثر حتى وصل به الحال إلى إنكار الابن، وظنّ ذلك البعض أن الظاهر الذي لدى الدولة العباسية التي لم يتضح لها ولادة الابن، هو الظاهر لدى اتباع الاب والابن وخط بين أوراق الحساب التاريخي.

هذا وأما الاختلاف في تاريخ ولادة الابن مع هذه السرية التي تقدّم شرحها فليس بغريب كيف والرسول الأعظم قد اختلف في تاريخ ولادته ومحل ولادته ومكانها وتاريخ بعثته الشريفة وأول سورة نزلت عليه .. و.. وكذلك اختلف في تفاصيل واقعة بدر وأحد وحنين والأحزاب، وموضع وفاة النبي (ص) وتفاصيل وقائع تاريخية كثيرة ولكن ذلك لا يستلزم عدم الإيمان بنبوة النبي (ص) ولا يستلزم عدم الإيمان بولادته ولا يستلزم عدم الإيمان بتلك الوقائع التاريخية لحصول التواتر الإجمالي والمعنوي بكل ذلك، مضافاً إلى دلائل النبوة الكثيرة التي تثبت أصل ولادة النبي (ص) ونحن لم

نعلم بكل تفاصيل ولادته، التفاصيل الدقيقة لكل تلك الوقائع التاريخية، ومن أنكر ذلك يخاف عليه الهذيان.

وأما الصدوق والمفيد والطوسي والنعماني وغيرهم فقد اعتمدوا في ولادته ووجوده (ع) على أدلة متعددة لا على رواية واحدة أو ثلاث أو أربع بل على طوائف من الروايات تبلغ المئات وأكثرنا أشرفنا إليها في جوابنا والرد الذي ذكرنا لنقاش الكاتب على كلمة الشيخ الأصفي.

وقد ذكرنا في ذلك الرد قائمة بأسماء علماء أهل السنة الذين اعترفوا بولادته في ظل السرية التي كانت خشية من الدولة العباسية. وهل تخوف الدولة العباسية من الإمام الحسن العسكري (ع) أمر يخفى على من يراجع المصادر التاريخية وخوفها من ولادة ابن له موعود مبشر على لسان النبي (ص) والأئمة السابقين، فلماذا حاصرت السلطة العباسية الإمام الهادي (ع) والإمام العسكري (ع) في سامراء ولماذا قبراها الشريفا في مدينة سامراء عاصمة الدولة العباسية آنذاك ولم ولم..... كل ذلك دلائل بيّنة تاريخية.

فماذا بعد ذلك؟!.



ويعود الكاتب ليقول:

حرر بتاريخ ١٢/٢٢/١٩٩٩ ٠٢:٣٥ صباحاً

الأخ محمد منصور المحترم
تحية طيبة

احمد
الكاتب
عضو

حكاية الظروف السرية وحالة الطوارئ فرضية وهمية غير ثابتة نسجها القائلون بوجود ابن الحسن العسكري في محاولة لتبرير غيبته الطويلة

اللامتعارفة، وقد اجبنا عليها في بحث موضوع الظروف العباسية وواقع الحركات الشيعية في ذلك العصر فأرجو مراجعته.

ثم ان النبي وسائر الأئمة الذين لا نعرف تاريخ ميلادهم بالضبط لا يهم؛ لأننا رأيانهم أحياء شاخصين أمامنا ولكن اذا جاء شخص وحدثنا عن رجل غائب لا أثر له فمن حقنا ان نسأله عن ذلك الرجل الذي يدعي وجوده متى ولد؟ ومن رآه؟ ومن أمه؟ حتى نعرف هل انه فرضية أسطورية ؟ أم حقيقة واقعية؟

وقد طالبنا مرارا بتركيز الحديث حول الدليل التاريخي في مقابل القول بأن وجود الامام الثاني عشر كان فرضية فلسفية، ولست ادري لماذا يرفض الأخوة المتحاورون الحديث عن إثبات وجوده في التاريخ ليس عن طريق الروايات التي يدعون صحتها وتواترها فما اسهل المدعين لوجوده ان ينسجوا الروايات وينسبوها الى رسول الله والأئمة السابقين حتى يثبتوا نظريتهم، كما كان يفعل سائر أصحاب النظريات المختلفة وقد رفض مشايخ الطائفة الذين بحثوا الموضوع روايات الآخرين التي ساقوها لتأييد مذاهبهم بأنها أخبار آحاد وانها من صنع أصحاب النظريات من اجل تأييد مذاهبهم فكيف يمكن لسائر المسلمين وسائر الشيعة التصديق بتلك الروايات التي يشككون بها بالرغم من اعتبار أصحاب المذهب الاثني عشري لها ووصفها بالصحة والتواتر؟

لقد حاولنا دراسة الدليل التاريخي الذي قدمه أصحاب الفرضية المهدوية الاثني عشرية وطلبنا منكم تقديم تعليقاتكم عليه فتلكأتم حتى الآن وتهربتم عدة مرات كأنكم تعترفون بضعف هذا الدليل كما اعترف السابقون وقالوا

بإستحالة إثبات وجود المهدي لمن لا يؤمن بنظرية الإمامة بكل تفاصيلها الدقيقة التي يؤمن بها الاثنا عشريون، وقالوا ان دليلنا الأقوى والأساسي هو الدليل الاعتباري او العقلي حسبما يسمونه.

اما حكاية لقاء الامام المهدي بالعلماء فلو حققتها لوجدت ان العلماء أنفسهم لا يدعونها، وانما نسبها إليهم بعض خدمهم بصورة غير موثقة، أي: انها إشاعات أسطورية واذا أردت من هذه القصص والحكايات فيوجد منها الكثير ويكفي ان تذهب الى الشيخ قراءتي الذي كان يحكي قصص لقاء الامام المهدي مع الجنود الإيرانيين في الحرب الإيرانية العراقية، في الإذاعة والتلفزيون.

ولا ادري كيف تصدق بهذه الروايات التي يخلق منها الناس ما يشاؤون وتدعو الى اتباع المناهج العلمية في تحقيق الروايات والتأكد من التاريخ؟ وربما اعتبرتها متواترة وصحيحة على مقاسات علم الرجال الذي تحاول تأسيسه.

وربما كان استشهادك بهذه الروايات او الحكايات والأساطير دليلاً على خطأ منهجي لديك في تقييم الروايات السابقة.

المشكلة تكمن في انك تصدق كل ما رواها الأقدمون وتعتبره صحيحا ومتواترا، ولا تحاول ان تتقف للحظة لتشكك في تلك الروايات وتتساءل عن صحتها، ولا تتصور وجهة النظر المعاكسة فضلا عن احتمال صحتها.

تقول ان الامام العسكري أخفى ولده خوفا من السلطة العباسية التي كانت تعلم انه سيخرج ويزلزل عرشها.

ولم تقل كيف تأكدت من ان الامام الحسن العسكري كان له ولد فعلا؟ وهل كان حقا يوجد ضغط سياسي وخوف وإرهاب؟ وهل صدق بعض

أصحابه حين ادعوا وجود ولد له والنيابة عنه؟ ولماذا لا يكون هؤلاء كذابين مدعين كما ادعى كثير من أمثالهم وجود او استمرار حياة بعض الأئمة السابقين؟ ولماذا تقبل روايات هؤلاء الأصحاب ولا تقبل روايات أولئك؟



و يدخل العضو جميل ٥٠ ليوجه ملاحظة للكاتب

فيقول:

حرر بتاريخ ١٢/٢٢/١٩٩٩ ٠٣:٥٠ مساءً

لا اريد ان اقم نفسي بينكما في هذا الموضوع وكل الذي أريد التعليق عليه هو قولك لقد تلكأت وكأنك تريد الهروب... في المثل إذا كنت لا... فاعمل ما تشتهي.

من الذي تلكأ وفر هاربا من عرض الأخ التلميذ للروايات الصحيحة والتي لا قيمة لجملة تحليلاتك التأريخية وغيرها مع وجود مثل هذه النصوص...



وينبري العضو محمد منصور ليرد مدعيات الكاتب

فيقول:

حرر بتاريخ ١٢/٢٢/١٩٩٩ ٠٩:٥٦ مساءً

بسم الله الرحمن الرحيم

الرد على النقاش التاريخي:

١ - الكاتب يدعي أن سجن الإمام الهادي والعسكري في سامراء لم

يثبت والإقامة الجبرية تحت رقابة السلطة العباسية حكاية منسوجة.

جميل ٥٠

عضو

محمد

منصور

عضو

٢ - الكاتب يقول إن الاختلاف في تاريخ النبي والأئمة الباقيين لا يهم؛ لأنه هو رأيهم، وهل رأى النبوة كيف تنزل على النبي (ص) أم صدقها بالأدلة القطعية النقلية وإذا كان يقرّ بإمامة الأئمة الباقيين ونبوة النبي (ص) فكيف لا يصدق بأقوالهم.

٣ - الكاتب يدعو إلى تركيز البحث حول الدليل التاريخي بينما يطعن في التراث التاريخي والنقلي بأنه من اختلاق الطائفة الإمامية لأنها مغالية وغلاة باطنيين لأنهم يقولون بأن مقام الإمامة هي الحجية التي تعدل القرآن في حديث الثقلين، ولا يفتأ الكاتب يجترّ الدور السابق من الحوار ولعله يؤمن بالأطوار الدورية، هذا في حين هو يطالب بالتاريخ ويقم البحث الفلسفي فيناقض نفسه كالعادة في أقل من أسطر.

٤ - الكاتب يحكم على روايات المسلمين من أهل السنة في صاحبهم وكتبهم وروايات الشيعة في كتبهم حول المهدي بأنها من نسيج.

٥ - الكاتب يعيد كراراً إشكاله باحتجاج الشيعة بروايات أهل السنة حول المهدي، بأنهم لا يتقنون بهم فكيف يصححون رواياتهم حول المهدي؟، ونعيد كراراً ولا أدري إن كان الكاتب نفذ ما عنده وأخذ يكرر ما تكرر نقده من دون جوابه للنقود بل مجرد تكرار المنقود من دون زيادة أم ماذا؟.

والجواب: أن رواية أهل السنة بشاره النبي (ص) بظهور المهدي لا يحتمل فيها الوضع إذ ليست هي تصبّ في إنكار لحقيقة الإمام بل العكس فكيف يحتمل فيها الكذب، ثم لا أدري أن الكاتب يتبع أهل السنة أم أهل الشيعة أم شق ثالث؟، وقد حكم على سورة الكهف والخضر في مقالاته بأنها مقولة باطنية وغلوا!!

٦ - الكاتب عندما يواجه بالحقيقة التاريخية من سجن الدولة العباسية للإمام العسكري يقول لابد من التأكد من الظروف المحيطة بوفاة الإمام العسكري، وأن الدولة العباسية سياستها لينة مع الشيعة كما في مقالة أخرى له، وكأنه يقول لليل أنه نهار، وللنهار أنه ليل، ثم يقول لماذا؟!!

مع كل ما ذكرنا من حقائق تاريخية يُدّعن بها السني والشيوعي والمسيحي والمستشرق والعالم بأسره حول بني العباس والبيت العلوي!!

يقول الكاتب لم تخوضوا في التاريخ، فتارة يقول لابد من التأكد، وأخرى يقول بنو العباس علاقتهم طيبة مع العسكري، وثالثة يقول فرضية فلسفية هي الدليل التاريخي، ورابعة يقول الدليل الاعتباري دليل فلسفي عقلي، وقد أوضحنا له أن الدليل الاعتباري يغيّر الدليل العقلي، وخامسة يقول لا أستدل بالروايات بل بالدليل التاريخي!! ثم يشكل على الروايات التاريخية باختلاق ووضع الطائفة الإمامية لأنهم يعتقدون بالإمامة وهي غلو فيخرج من التاريخ إلى النقل والبحث الكلامي، ولا أراه إلا وهو يدور حول نفسه بدوامة كما ذكر ذلك الكثير ممن حاوروه!!.

٧ - ولعل الكاتب يرى أن حكاية لقاء موسى بالخضر في سورة الكهف أسطورة وضعها الغلاة الباطنيون في القرآن، وأن قيام الخضر بدوره في أداء الوظائف الإلهية أسطورة، وأن بقاء الخضر إلى يوم القيامة عند المسلمين خرافة وأن من رأى الخضر أسطورة وأن بقاء الياس أسطورة، وأن رفع الله تعالى عيسى إلى السماء أسطورة وأن رفع إدريس إلى السماء، ورفعناه مكاناً علياً، أسطورة، فالمشكلة عند الكاتب تكمن في تصديق القرآن لأنه يقول بجعل خليفة الله في الأرض قالوا تجعل فيها...

فالمشكلة تكمن عند الكاتب في تصديق قوله تعالى: ﴿إني جاعلك للناس إماماً قال ومن ذريتى...﴾^(١) والمشكلة عنده تكمن في تصديق قوله تعالى: ﴿إنما وليكم الله ورسوله والذين آمنوا الذين يقيمون الصلاة ويؤتون الزكاة﴾^(٢).

والمشكلة عنده تكمن في تصديق قول النبي المتواتر (إني تارك فيكم الثقلين كتاب الله وعترتي أهل بيتي ولن يفترقا حتى يردا عليّ الحوض) كيف نصدق النبي ببقاء شخص العترة كحجة في الأرض حتى القيامة؟، فهلا أعلنت استحالة تصديق القرآن واستحالة تصديق النبي (ص)، وقوله (الأئمة من قریش اثنا عشر) وقوله تعالى: ﴿إنما يريد الله ليذهب عنكم الرجس أهل البيت ويطهركم تطهيرا﴾^(٣) وقوله: ﴿قل لا أسألكم عليه أجراً إلا المودة في القربى﴾^(٤) و﴿قل ما أسألكم عليه من أجر إلا من شاء أن يتخذ إلى ربه سبيلاً﴾^(٥) فقربى النبي (ص) وعترته هم السبيل لكن المشكلة تكمن عنده في تصديق القرآن والنبي (ص) في كون علي إماماً وأبنائه أئمة، والمشكلة تكمن عنده في تصديق بقاء نوح ألف عام والخضر مستتراً، وفي بقاء إمام حجة من عترة النبي. فالمشكلة كل المشكلة عند الكاتب تكمن في تصديق ذلك!!.

ثم إنه لا زال متردداً هل كان حقاً يوجد ضغطٌ سياسيٌّ وخوض وإرهاب

(١) البقرة: آية ١٢٤.

(٢) المائدة: آية ٥٥.

(٣) الاحزاب: آية ٣٣.

(٤) الشورى: آية ٢٣.

(٥) الفرقان: ٥٧.

على الإمام العسكري ولا أدري لعله يحتمل أن العلاقة وطيدة بين الإمام العسكري والدولة العباسية فذهب وسكن في سامراء معهم.

وهل أن النهار هو الليل حقيقة، فلا بد من التأكد، ولماذا لا يكون مدعي أن النهار ليس بليل كاذب؟!، ثم لم يقبل قول النافي لذلك دون القائل بوحدة الليل والنهار.

مع العلم بأنني ذكرت أسماء بعض كمثل قصصي لتقريب المعنى في مقابل المثال القصصي الذي ذكره هو لتقريب المعنى الذي أراده، ثم يستشكل بأنك لم تستدل وتصدق بالقصة التي ذكرتها كمثال لتقريب المعنى، وهو يناقض نفسه في كلامه السابق أن الأمثال لا تناقض.

وهو يترك الأدلة القرآنية والأحاديث النبوية القطعية التي ذكرناها له ويتشبث بنقد الأسلوب القصصي الذي جريت معه في التعبد به مشكلة لما يحب من الأسلوب القصصي البعيد من العبارات المنهجية العلمية، فأخذ يحتج لم تتبع الأسلوب القصصي ولا تتكلم في الأسلوب المنهجي العلمي؟ ولا أدري هل هو يستطيع فهم الاصطلاحات العلمية مع تكراره بان الدليل الاعتباري هو الدليل الفلسفي وأن الدليل الاجتهادي الظني هو الدليل البرهاني العقلي؟ وفي أي قاموس علمي يوجد ذلك؟ ويطلب بالبحث العلمي وهو يشكل في كتابه حول المهدي، لقد ذكر مراراً أن محمد بن زياد مهمل في رجال الشيعة لا توثيق له، مع أن محمد بن زياد هو ابن أبي عمير أكبر فقهاء الرواة الإمامية ولا يحتاج معرفة ذلك إلى أدنى جهد علمي في علم الرجال فهل هذا هو المنهج العلمي وأنا متيقن أنك سوف تدور وتجتز ما سبق فاهم.



كلمة اعتذار من احمد الكاتب

وهنا يدخل الكاتب تحت هذا العنوان ليقول:

حرر بتاريخ ١٩٩٩/١٢/٢١ ٠٢:٣٠ مساءً

احمد
الكاتب
عضو

كلمة اعتذار من احمد الكاتب

الأخوة المتحاورون الكرام

الأخوة القراء الأعزاء

تحية طيبة

ثمة قضايا كثيرة للحوار في عالمنا الاسلامي وبيننا وبين سائر الحضارات. وبعض مواضيع الحوار جذرية تمس أسس الاسلام وخيارات الدول الاسلامية في المستقبل وتتعلق بإمكانية اقامة الأنظمة الاسلامية او عدم إمكانية ذلك والتحديات التي تواجهها التجارب الاسلامية المعاصرة.

وكما نعرفون فان مجتمعاتنا الاسلامية تضم تيارات عديدة اسلامية وعلمانية وديموقراطية وغيرها، وقد لجأ بعض هذه التيارات خلال هذا القرن المنصرم الى تغليب لغة القوة والعنف وتجنب لغة الحوار، وهذا ما أدى الى تكبدنا لهزائم منكرة وعدم اكتشافها او اكتشاف أسبابها الا بعد فوات الأوان، والحوار الذي يجري بيننا حول وجود الامام الثاني عشر محمد بن الحسن

العسكري او سائر القضايا المذهبية حوار قديم تجلى أروع ما يكون في حوار السيد المرتضى علم الهدى مع القاضي عبد الجبار الهمداني، في كتابه الشافي في الامامة الذي رد فيه المرتضى على كتاب المغني للهمداني.

وحدثت حوارات اخرى في التاريخ كان يغلب عليها طابع السخرية والاستهزاء والعنف ومحاولة إبادة الطرف الآخر جسدياً والقضاء عليه سياسياً. واذا كنا اليوم نعيد دورة الحوار حول بعض القضايا فليس لكي نجتر ما كتبه الأولون او نكرر معارك الماضي وننسى القضايا المعاصرة والملحة، ولا نحاول إسقاط هذه الطائفة او تلك، وانما هدفنا التفكير بواقعنا ومستقبلنا على ضوء التراث، وقد نصيب في ما نتوصل اليه من اجتهادات جديدة او نخطئ ولكننا نعزي أنفسنا بنوايا الطيبة ونستعين بالله ونطلب منه ان يهدينا الى الحق والصواب.

ان هدفنا ليس هو الجدل والغلبة في مسرح الحوار^(١)، وكم من منتصر في الجدل مهزوم في الواقع والتاريخ اذا لم يندم هو فسوف يندم أبناؤه وأحفاده.

ان هذه الحقيقة تدعونا الى احترام الطرف الآخر واستماع حججه بدقة والبحث فيها عن الصواب، وليس المبادرة الى الرد والدفاع والهجوم قبل

(١) ان من لم يكن هدفه الجدل والمراوغة لابتّ عليه أن يناقش ويرد على ما اورد عليه من اشكالات، ويرد على ما ادعاه وزعمه كذباً، اذا ثبت له العكس وينبغي عليه اما التسليم به والاعلان بذلك أو رده واقامة الدليل على بطلانه، اما من تجاهل كل هذه الامور وراح ينزل موضوعاً وراء آخر دون اكتراث بما يرد عليه من ادلة صارخة تثبت عكس مدعاه فهذا انسان لا يريد الحوار بل يريد الجدل.

التفكير جيداً في ما يقول^(١).

اعرف ان كثيراً من الحوارات المذهبية والجدالات التاريخية تجري على أرضية الصراع السياسي او ان بعض الأنظمة الديكتاتورية العاشمة تستغل الحوارات لشن حملات إبادة عسكرية او مصادرة الحقوق السياسية والإنسانية لخصوصها.

واعرف ان الشيعة بالخصوص يتعرضون في كثير من البلاد الى تمييز واضطهاد وعزل وحرمان سياسي وان لدى البعض منهم حساسية من إثارة الحوار الطائفي خوفاً من استغلاله من قبل الخصوم، ولذا فانهم يبادرون الى اتهام المشكك او المراجع لبعض الأمور بالعمالة وقبض الأموال من هذه الدولة او تلك.

واذا كانت بعض الأنظمة الديكتاتورية في المنطقة تشكك حتى في أصول الشيعة القومية وتستغل حالتهم الاقتصادية والاجتماعية وتخلف بعض قبائلهم كالمعدان في جنوب العراق للهجوم الإعلامي عليهم كما حدث في العراق أيام انتفاضة آذار ١٩٩١ فان من الطبيعي ان يكتنف الحوار حول وجود الامام الثاني عشر الذي يشكل صلب النظرية الامامية والاثنى عشرية توتر عال وحساسية شديدة، ولكن هذا لا يمنع المخلصين من أبناء الشيعة من التفكير في عوامل التخلف والانحطاط ومراجعة بعض الأمور التي أصبحت مقدسة في وقت متأخر^(٢)، أملاً بحل مشاكلنا من الداخل وفي أعماق ثقافتنا وتراثنا،

(١) وهذا ما وجد فيك تماماً فانك لا ترد فقط وانما تطنش وتنزل موضوعاً آخر متغافلاً عما اورد عليك من ايرادات، وللقارئ أن يحكم بذلك.

(٢) ان أردت بذلك هو قضية الأئمة الاثنى عشر ووجود الحجة بن الحسن (ع) فقد لله

وهو ما دفعني لإعادة النظر في وجود الامام الثاني عشر ونظرية الامامة وتوصلت الى نتائج عرضتها عليكم.

حاولت ان أحافظ على احترامى لأصحاب وجهة النظر الأخرى وتقدير النوايا الطيبة والدرجة العالية من الايمان والتقوى والإخلاص والفهم والعقل، التي يتمتعون بها، ولم افترض يوما سوء النية في أحد من المتحاورين او اتهمه بالتدليس او التضليل او الخبث او الانتهازية لا سمح الله.

أرجو ان يعذرني الأخوة القراء والمتحاورون اذا بدرت مني يوما كلمة نابية او قليلة الأدب بحقهم، إذ اني لا أحاول ان أحاربهم شخصيا وليست لي مع أحد منهم عداوة خاصة^(١)، وانما أحاول جاهدا ان أقدم وجهة نظري لـلطرف الآخر وان استمع بحرص الى وجهة نظره^(٢)، وقد لا افهمها بعض الأحيان حق الفهم ولكن يسرني جدا ان يجد الفرصة الكافية للتعبير عن رأيه وإيصاله الى اكبر قدر من الناس.

ولا اتوقع ان اقضي على المتحاورين بالضربة القاضية في جلسة واحدة أقصى ما اطمح اليه هو ان أثير حوارا يفتح الباب أمام التفكير العميق والمسؤول، فاذا قبلوا وجهة نظري فيها ونعمت واذا رفضوها اليوم فعسى ان

﴿١﴾ اثبتنا لك بما فيه الكفاية وبما ليس فيه ادنى تشكيك ان القضية ثابتة من عهد رسول الله (ص) وذلك للروايات المتواترة عن طرق السنة والشيعه.

(١) وليس لأحد منهم جميعاً عداوة خاصة معك ولا مع غيرك، وانما عداوتهم وهجومهم على من يدلس ويلفق ويخلط، فان كنت كذلك فهذا حقك، وإن لم تكن كذلك فعليك اثبات ذلك للقراء الكرام.

(٢) لو كنت تستمع فعلاً لأجبت على اسئلة الاخوة،والآ ماذا يعني عدم ردك على ما طرحوه من ادلة صحيحة في الوقت الذي زعمت فيه بعدم وجود رواية صحيحة!؟

يقبلوها غدا وربما أعدت النظر في رأيي في المستقبل.

الا اني اعتقد ان الأدلة التاريخية التي أوردها المؤلفون السابقون حول وجود الامام الثاني عشر قصص ضعيفة ومشكوك فيها ولا يمكن ان تبني عقيدة نتخاصم عليها^(١)، ولا اعتقد ان الايمان بوجود انسان سوف يدخل الجنة ولا يخرج من النار وان رفض الايمان بوجوده وولادته في التاريخ كذلك لا يدخل الجنة ولا يخرج من النار^(٢)، ولذا يجب ان ننزل درجة الحوار من مستوى الحوار العقائدي الى مستوى الحوار التاريخي^(٣) وعدم تكفير الشيعة على اساس القول بوجود ولد للامام العسكري او تكفير سائر المسلمين او الفرق الشيعية الأخرى اذا لم تؤمن بوجوده وولادته.

ومن هنا فاني استغرب حقا حدة البعض من الاخوة المتحاورين حول الموضوع وانفعالهم واستخدامهم لبعض الألفاظ غير المناسبة وتصوير موضوع وجود الامام الثاني عشر وكأنه أساس الدين او سور الدفاع الأخير عن المذهب^(٤).

(١) الى الآن والى النهاية كما سيرى القارئ الكريم انك لم تأت بما يثبت ضعفها سوى بعض التصورات الواهية.

(٢) هذا منطوق من لا يدين بدين الاسلام، اذ انه يقول لا اعتقد بأن من لا يؤمن بنبوة محمد (ص) يدخل النار ولا يخرج منها. وهذا منطق العلمانيين الذين يريدون هدم اسس الدين ويقولون هذه المقولة.

(٣) أي تاريخ تريد، هل ما كُتب بقلم وعاظ السلاطين الذين يريدون تبييض صفحة بني العباس السوداء التي استباحة حرمة الاسلام وحرمة الشيعة والأئمة، وأنت تدافع عنهم بكل بساطة. ام التاريخ الذي تريد ان توصله للقارئ بحسب رغباتك وميولك؟

(٤) استغرابك هذا نابع من انكارك للمسلمات الاسلامية وليست الشيعة فقط، اذ انك للـ

صحيح انه يشكل قاعدة لكثير من الأفكار والنظريات والفرضيات، ولكنه لا يشكل ضرورة من ضروريات الدين ولا مسلمة من مسلماته. وفي حين ان غيبة الامام — على فرض وجوده — لم تهز المذهب ولم تقض على الشيعة فان إنكار وجوده لن يكون أشد ضرراً على الشيعة والتشيع.

ولذا اطلب من الأخوة المتحاورين جميعاً ان يديروا الحوار بهدوء اكثر وبمستوى رفيع من الاحترام المتبادل وعدم التسرع في الرد والجواب وترك الحكم للأخوة القراء والمشاهدين^(١).

والسلام عليكم



ویدخل العضو جميل ٥٠ ليقول:

حرر بتاريخ ١٢/٢١ ١٩٩٩ / ٠٣:٤٣ مساءً

الزميل الكاتب:

جميل ٥٠
عضو

إذا عرف السبب بطل العجب !!

أرجو أن تتقف بفهمك المسألة التي ضربت من أجلها هذا المثال لك،

وفي مقالاتك تريد أن تنفي ما ثبت عند المسلمين من احاديث عدة الأئمة وعدم خلو الارض والزمان من حجة. فلا تستغرب من شيء.

(١) وهنا اريد أن أبين شيئاً لعله يخفى على بعض الاخوة القراء، وهو منهجك التشكيكي في كل شيء، اعلم بأنه منهج لا يجعل حجراً على حجر في العقائد الاسلامية ككل وفي القرآن والنبي والمسلمات؛ لأنه يكفي ان نقول من قال إن ما جاء به رسول الله (ص) حق وان ما في القرآن هو من عند الله، و... فما اسهل أن يهدم الانسان وما اصعب ان يبني، وان ما بنيت عليه مسرحيتك هذه ليس إلا وليد اليوم، فلو تعمقت قليلاً، وتاملت رويأ فيما ادعيته لما وصلت الى ما وصلت اليه.

فإنك تعلم والكل يعلم أن هذا الموقع قام أساسه على فكرة الحوار واعتماد ضرورته للأديان، والمذاهب، والأطوار الفكرية والاجتماعية الأخرى. ولم يكن هذا أخذاً منها بالشعارات المعصنة قبل تحليلها ووزن معانيها وزنا قرآنياً وإسلامياً خالصاً لاشوب فيه!!

وذلك يفقد الموضوعية للحوار في القرآن الكريم الذي واصل في عرض وتكرار صور الحوار بين الله جل شأنه وإبليس الرجيم، وبين الأنبياء وأقوامهم، وبين الرسل والمعاندين لهم والمستكبرين، بل حتى بين الأديان المختلفة قال تعالى: ﴿قُلْ يَا أَهْلَ الْكِتَابِ تَعَالَوْا إِلَى كَلِمَةٍ سَوَاءٍ بَيْنَنَا وَبَيْنَكُمْ...﴾^(١) ثم يضرب مثلاً مناسباً لطبيعة الحوار الدائر بين الفرقتين: أن لا نعبد إلا الله ولا نشرك به شيئاً.

مما يعطي فهما بموضوع ومثال خاص ومناسب لكل حوار . ومما هدانا بهدى الحوار والمحاورة سيرة الأئمة الأطهار عليهم السلام وحرصهم على كل ذلك ولعل أبرز شخصية تعملت نهارها ولياليها للحوار هي شخصية الإمام علي بن موسى الرضا عليه السلام مما لا يخفى على المطلعين..

إذاً فلسنا ممن يحمل الشعار ويخشى الحوار كبقية الشبكات الأخرى مما لا تجد فيها غير السباب والطعن الخالي من كل المقاييس وهو الأمر الذي يحكي تلازماً وجود الخوف وعدم الثقة الشخصية بما يقومون عليه من أساس ومبتيات!!؟

بيد أننا هنا نرحب بكل أحد يطلب الغور في مسائل دينه ومعتقده بعد ان

يعقد القلب على قبول الحقائق والصدع بما يتلقاه من إخوانه المتتبعين
والمحققين.

ولكن هل هي هذه الدعوى المستحسنة في كل عنوان مع كل إنسان ؟؟؟
وحتى لو كشف له زيف ما يدعيه !!؟

أو أحصي عليه من التدليسات والتعتميات ما لا يحتمل معه غير العمد
والقصد؟؟

أم هل يحق لكل إنسان الحوار وإن لم يستلهم مقدماته، وأخيرا ماذا يجب
على من تخيل نفسه عالما وفاهما ثم صك الصاكون في وجهه زيف ما ادعى
إثباته وإثبات ما ادعى نفيه !!؟

ليس الواجب هنا هو العودة إلى مجالس العلم والعلماء والإستقاء من
نميرهم كطالب وعبد مملوك لا يقدر على شيء!!؟

وهذا مما أحفظ به لنفسي من قديم الأيام وهو أن التسرع وروح
التمرد على كل شيء الذي يساعد عليها الوسائل والطبيعة الماردة في عصرنا
هي سبب المشاكل والخلافات بين بني الإنسان. مما يهدي إلى أنه ليس كل
من حمل راية في الخلاف هو صاحب تحقيق ومراجعة أمينة.. ولذا المهم هو
المواصلة فإن من يواصل معك في طرح الجوابات وإن أغلظ وشدد عليك
فإنه موضوعي بالطبع إذ لا موجب لأن يسكت عما يراه مذهلا من فنون
المخادعة و..

على أنني وحتى هذا الوقت لم أجد كلمة لا تليق بشأن الحوار الساخن
كعينة هذا الحوار مثلا.. وكل ما قاله القوم عقيدة منهم مبرهنة بما وجدوه
خلال مراجعاتهم وراء دعاواك..

وبالرغم من كل ذلك فلا بأس بأن ندعو إلى مواصلة الهدوء والتوقر في
طريقة النقاش والمحاورة الهادفة
هنا وفي كل معضل..



ويدخل العضو محمد منصور الذي لم يترك للكاتب
مجالاً فيما يريد، فيقول له:

حرر بتاريخ ١٩٩٩/١٢/٢١ ٠٩:٤٢ مساءً

بسم الله الرحمن الرحيم

تعليق على الاعتذار:

محمد

منصور

عضو

- ١ - الحكم على أطراف الحوار متروك إلى القراء، وليس من الإنصاف وأدب الحوار حكم أحد الأطراف في الحوار على الآخر.
- ٢ - تبرئة أحد أطراف الحوار نفسه وسلامة نيته وشهادته لنفسه بالتزام الآداب والخلق غير لائق بموازين الحوار العلمي، فإن صحة الدليل وخطأه يتحقق منها من متن نفس الدليل الذي يذكر على ساحة الحوار، والحوار العلمي لا يتحمل الأحاسيس العاطفية والعدل الشعري.
- ٣ - السرعة والإبطاء في الجواب ليست ميزاناً لصحة وخطأ الدليل الذي يذكر في ساحة الحوار، فإن الصحة والخطأ ضابطتهما الموازين العلمية بحسب كل دليل وبحسب العلم المختص به، وهل يظن المحاور أن هذه الأجوبة بهذه السرعة مع ما هي عليه من الإنقان والإحكام، هي من نتاج ووليدة الساعة!!

بل هي حصيلة جهود قرونٍ متطاولة لعلماء الإمامية الإثني عشرية التي

سطررتها آلاف أقلامهم الشريفة، وما كان منّا إلا أن أوصلنا إليك وأسمعناك بعض نماذج منها، وقمنا بتفسيرها لك حيث احتاجت إلى تخصص علمي وتطلبت فهما إلى إحاطة بالعلوم الدينية والإسلامية بنحو عميق دقيق.

٤ — نعم الطائفة الإمامية الإثنا عشرية طائفة مستضعفة في الأرض مضطهدة وليس بعار على الفتى أن يظلما وعار عليه أن يكون ظالما.



نشوء الفرضية المهدوية في احضان الغلو والغلاة

مما يجعلني ان اقطع بأنك لا تريد النقاش وانما تريد أن
تنزل مواضيع كتابك ولا شيء جديد عندك، فانك
تكرر المطلب الذي ردك الاخوة فيه بالادلة
والروايات الصحيحة والتي لم تجب عليها الى الان:

حرر بتاريخ ١٢/٢١/١٩٩٩ ١٠:٤٧ مساءً

احمد

الكاتب

عضو

دور الغلاة الباطنيين في صنع الفرضية (المهدوية):

لا أحد ينكر الأزمة التي مر بها الشيعة الامامية بعد وفاة الامام الحسن
العسكري دون ان يخلف ولدا ظاهرا تستمر الامامة فيه، ولا أحد ينكر الحيرة
التي عصفت بالشيعة ومزقتهم^(١) الى أربع عشرة فرقة قالت كل فرقة منهم
بقول من الأقوال، وان فرقة منهم قالت بفرضية وجود ولد للامام العسكري
هو الامام من بعده وهو المهدي المنتظر الغائب.

وبالرغم من عدم وجود أدلة كافية وقاطعة فاننا نلاحظ اكتتاف القول
بوجود الامام المهدي وولادته بعدد كبير من مقولات الغلو والغلاة^(٢).

(١) اخذ الكاتب يهيج في التعبير ويقطر عما امتلأ به نفسياً تجاه الطائفة الامامية.

(٢) من قال بعدم وجود الادلة، فما تقول فيما عرضه الاخوة من بعض الادلة التي لم ترد
عليها الى الآن، وعلاوة على ذلك فأني غلّو في اثبات الكرامة للأولياء.

و يمكن الرجوع الى الوراء وقراءة التاريخ الشيعي العام خلال القرون الثلاثة الأولى، والإطلاع على جذور الحركات المهدوية السابقة وعلاقتها بالفرق الباطنية الغالية التي كانت تحاول إلصاق نفسها بأهل البيت (عليهم السلام).

العلاقة بين الغلو والمهدوية في التجارب السابقة^(١). حيث كانت هنالك حوالي عشرين حركة مهدوية، وكان معظمها وليد الحركات المغالية، وقد رأينا ان أول نظرية مهدوية في التاريخ الشيعي كانت تدور حول الامام أمير المؤمنين (ع) وقد اختلقها الغلاة (السبئية) الذين كانوا يغالون في شخصية الامام علي ويرفعونه الى درجة الربوبية^(٢).

اما النظرية الثانية فقد كانت حول محمد بن الحنفية، وقد اختلقها الكيسانية المتأثرون بالسبئية الغلاة، وخاصة (الكربية) منهم. وكان رجل من الكيسانية الغلاة اسمه (حمزة بن عمار البربري) قد طور نظرية مهدوية ابن الحنفية، فقال بألوهيته وبنوة ابن كرب، وجعل من نفسه إماما مرتبطا بالسماء.

وقد تناسلت تلك الحركة المغالية، بعد ذلك، الى عدة فرق، وقالت فرقة منهم تعرف بـ: (البيانية) بزعامة (بيان النهدي) قالت: بمهدوية ابي هاشم عبد الله بن محمد بن الحنفية، وغلت فيه، وادعى (بيان) النبوة عن ابي هاشم. كما قال قسم آخر من الكيسانية الغلاة يعرف بـ: (الجناحية) بـ مهدوية الثائر الطالبي عبد الله بن معاوية بن جعفر الطيار.

(١) ان الفرق الباطنية كانت تدّعي النبوة والإلهية وليس لها أي ربط بالمهدوية.

(٢) وما ربط السبئية بالمهدوية يا من زعمت انك حققت في التاريخ.

وقد انتقلت عدوى الغلو من الكيسانية الى بعض الزيدية الذين قالوا بمهدوية (ذي النفس الزكية: محمد بن عبد الله بن الحسن بن الحسن) حيث رفض قسم منهم الاعتراف بوفاته وقالوا بغيبته، وحدث فيهم ما حدث في الحركة الكيسانية، عندما قام رجل يدعى (المغيرة بن سعيد) بتطوير النظرية المهدوية وادعى الإمامة لنفسه في ظل (غيبه) ذي النفس الزكية، ثم ترقى به الأمر الى ان ادعى انه رسول نبي، وان جبرائيل يأتيه بالوحي من عند الله، كما يقول النوبختي والاشعري.

وتسربت روح الغلو من (المغيرة) الى (الخطابية) أصحاب ابي الخطاب محمد بن ابي زينب الأجدع، الذين كانوا يغالون في الامام الصادق (ع) ويؤلّهونه، وقد قالوا بإمامة إسماعيل بن جعفر الصادق ورفضوا الاعتراف بوفاته في حياة أبيه، وقالوا بمهدويته وغيبته.

وبالقرب من أجواء الغلو اللامنطقية تلك، قال فريق آخر من الشيعة الامامية الفطحية بمهدوية (محمد بن عبد الله لافطح بن جعفر الصادق) وكان هذا اغرب قول بالمهدوية في ذلك الزمان، حيث نسب ذلك الفريق (المهدوية) الى شخص وهمي ليس له وجود، نتيجة المرور في أزمة نظرية بعد وفاة (الامام عبد الله الأفطح) دون عقب يخلفه في الإمامة، وذلك بسبب إيمانهم بضرورة استمرار الإمامة في الأعقاب واعقاب الأعقاب الى يوم القيامة، وعدم جواز الجمع بين أخوين في الإمامة.

وقد كان القول بوجود (محمد بن عبد الله الافطح) في البداية، مجرد فرضية فلسفية، ولكنهم قاموا بعد ذلك بحياكة مجموعة من القصص الأسطورية حول اللقاء به ومشاهدته هنا وهناك، واختلفوا بعض المعاجز

للاستدلال الغيبي على وجوده.

والى جانب هؤلاء وأولئك.. كان فريق آخر من الشيعة الامامية المتأثرين بالغلاة وهم (الواقفية) يقولون بمهدوية الامام موسى الكاظم (ع) وغيبته واستمرار حياته الى أمد غير منظور. وكان بعضهم يزعم ان الكاظم مات ثم قام بعد موته واختفى في موضع من المواضع السرية.

وكما حدث في الحركتين الشيعيتين الكيسانية والزيدية من استغلال بعض أقطابها لفكرة المهدوية وادعاء الامامة او النبوة، قام واحد من (الواقفية) اسمه (محمد بن بشير الكوفي) بادعاء الخلافة و(النيابة الخاصة) عن الامام الكاظم والالتقاء به في (غيبته). وذلك من اجل الحصول على منافع مالية وسياسية ضخمة، ثم نقل الخلافة الى ولده سميع والى من أوصى اليه سميع من بعده. وقال: انه الإمام المفترض الطاعة على الامة الى وقت ظهور موسى، فما يلزم الناس من حقوقهم في أموالهم مما يتقربون به الى الله عليهم أداؤه اليه الى قيام القائم.

ويقول النوبختي والاشعري: ان محمد بن بشير كان على قدر كبير من الغلو والقول بالتناسخ والتفويض والإباحة.

التفسير الباطني:

الى جانب القول بالمهدوية والغلو في الأئمة، الذي طبع قسما من المنتسبين للحركة الشيعية العريضة، كان يوجد أيضا القول بالتفسير الباطني، وفي الحقيقة ان كثيرا من المقولات الباطلة لم تكن تستقيم الا بهذا التفسير الباطني المقلوب للأحداث والأقوال^(١)، ورفض الاعتراف بالحقائق التاريخية

(١) اذا كانت الحقيقة التاريخية عند الكاتب هي ما تسطره يد السلاطين والملوك لله

الظاهرية، او اختلاق حوادث وأشخاص لا وجود لهم، كعدم الاعتراف ب وفاة الامام أمير المؤمنين، او وفاة محمد بن الحنفية، او وفاة ابنه ابي هاشم، او وفاة ذي النفس الزكية، او وفاة الامام الصادق، او وفاة ابنه إسماعيل، او وفاة الامام الكاظم، واختلاق ولد لعبد الله الأفطح الذي مات دون خلف ظاهر، والقول بوجود ولد له في السر أخفاه للتقية.

وقد كان (الخطابية) أتباع (محمد بن ابي زينب الأجدع) ينسبون الى الامام الصادق معاني الغلو الفاحشة ويقولون انه الله، وقد حج جماعة منهم الى بيت الله الحرام ولبوا هكذا: (لبيك يا جعفر لبيك) فارتعش الامام الصادق من قولهم وخرّ ساجدا الى الأرض واستكر قولهم اشد استنكار، ثم لعن أبا الخطاب، فذهب أصحابه اليه واخبروه بلعن الامام الصادق له، فأجابهم بأن الامام لا يلعنه شخصيا وانما يلعن رجلا آخر يحمل نفس الاسم في البصرة، وقد كان هو يعيش في الكوفة. فعاد أصحابه الى الامام الصادق في المدينة واخبروه بمقالة ابي الخطاب الكوفي، فحده الامام بالاسم واللقب والمكان وجميع المواصفات الخاصة وكرر لعنه والبراءة من قوله. وعندما اخبره أصحابه بذلك لم يتراجع وظل مصرا على دعواه بالانتماء الى الشيعة والى الامام الصادق ونسبة أقواله الى الامام سرا، وقال: ان الامام لم يلعنه بهذه

فهذا تدين الكاتب شأنه. وسيأتي منه من الآن فقادماً في مقالاته اعتراضات على الامامية مبنية على فقه وعاط السلاطين فانتظر. ولا يضر الحق تسمي افراد الباطل به كما في مسيلمة الكذاب، وسيأتي من الاخ محمد منصور دلالة الدعوات المهدوية في التاريخ على كون الاعتقاد بفكرة المهدي وظهوره قضية مستقيضة عند المسلمين عن رسول الله (ص). ومن ثم يدعيها وينتسب اليها اولئك المدعين لاصباح الشرعية لانفسهم، اذ لا يمكن لمدعي الباطل ان ينسب نفسه للباطل.

الصورة الدقيقة العلنية الا لكي يحافظ على بقية الشيعة من آثار قول الألوهية، تماماً كما فعل الخضر الذي خرق السفينة لينقذها من الغصب والمصادرة، وقرأ قوله تعالى: ﴿أما السفينة فكانت لمساكين يعملون في البحر فأردت ان أعيبها وكان وراءهم ملك يأخذ كل سفينة غصبا﴾^(١).

وكان الباطنيون ينسبون كثيراً من الأقوال والآراء الى أئمة اهل البيت (ع) سرا وخلافا لما كان يعلن به اهل البيت ويقولونه أمام الملاء من الناس، وبشكل يتعارض مع مواقفهم الحقيقية، ولما كان الأئمة ينفون تلك الأقوال الغريبة ويستهجنونها او يرفضونها، كان الباطنيون يتشبثون بأقوالهم ويفسرون نفى الأئمة لادعاءاتهم بالتقية وبخوف الأئمة من إعلان الحق والتحدث بما لا يحتمله الناس!.

وبغض النظر عن مناقشة دعوى (التقية) ونسبتها الى اهل البيت بهذه الصورة المناقضة لأمانة الكلمة والمحافظة على الرسالة، فان الباطنيين استطاعوا لعب أدوار كبيرة في التاريخ الشيعي وتحريف الناس عن خط اهل البيت، في كل زمان، حتى جاء عهد الامام الحسن العسكري، الذي توفي عن دون ولد ظاهر، أوصى بأمواله الى أمه (حديث) ولم يتحدث عن وجود ولد له في حياته.

وقد قبل جميع المسلمين هذه الحقيقة كما قبلها معظم الشيعة الإمامية وذهبوا الى القول بإمامة جعفر بن علي الهادي^(٢)، او القول بانقطاع الإمامة،

(١) الكهف: آية ٧٩.

(٢) تزوير الكاتب كما هو منهاجه ودينه حيث ذكر الاخ محمد منصور قائمة بـ(٣٨) عالماً من علماء اهل السنة العديد منهم ممن عاش في القرون المتقدمة، قد ذكروا لله

او القول بالشورى.. ولكن فريقا من الغلاة والباطنيين رفض التسليم بهذه الحقيقة الظاهرية، وأصر على اختلاق قصة سرية وجود ولد مكتوم ومخفي لم يعلن عنه الامام العسكري خوفا عليه من القتل، وتقية. وارند قسم منهم عن القول بإمامة الحسن العسكري، وراح يقول بمهدوية محمد بن علي الهادي الذي كان قد توفي في حياة أبيه، ويرفض الاعتراف بهذه الحقيقة، ويصر على اختفائه واستمرار حياته الى يوم الظهور، تماما كما فعل قسم من الإسماعيلية الذين رفضوا التسليم بوفاة إسماعيل بن جعفر الصادق، وفسروا عملية الدفن التي قام بها الامام الصادق بأنها مسرحية من قبل الامام!

وقد رفض مشايخ الطائفة الامامية الاثني عشرية كالشيخ المفيد والمرتضى والطوسي منهج الفرق الشيعية الأخرى الباطنية التي ترفض الاعتراف بوفاة الامام علي او ابنه محمد بن الحنفية او ابنه ابي هاشم او وفاة الامام الصادق او ابنه إسماعيل او وفاة الامام موسى الكاظم، او وفاة الامام العسكري او أخيه محمد، وذلك لمخالفة منطقها الباطني للظاهر، الذي يشكل حجة لله على الناس. ولكن جميع القائلين بوجود (الامام محمد بن الحسن العسكري) ينتهجون بدورهم المنطق الباطني حيث يعترفون بعدم إعلان الامام العسكري لولادة (ابنه) ووصيته لوالدته عند وفاته، ويفسرون ذلك بالخوف و التقية.

﴿ ولادته (ع) من الامام الحسن العسكري (ع) وتخفيه من السلطة العباسية، وهؤلاء من وجوه علماء اهل السنة، واما معظم الشيعة فقد قالوا بولادة الامام الثاني عشر (ع) وكانوا على ارتباط معه في الغيبة الصغرى عبر النواب الاربعة. ولكن الكاتب يكتب ما يمليه عليه احتقانه النفسي الذي يصب الامانة والصدق وطلب الحقيقة!!

وبغض النظر عن مناقشة هذه الدعوى والتأكد من حقيقة الظروف المحيطة ب وفاة الامام العسكري، فان القول بوجود ولد له في السر، هو إذن قول باطني سري مخالف للظاهر.

النميرية:

وقد رأينا أيضا: ان معظم الروايات التي تتحدث عن ولادته ومشاهدته في حياة أبيه تتضمن معاني الغلو الفاحشة والعلم بالغيب وما الى ذلك، من مقولات الغلاة المتطرفين، ويجدر بنا ان نتوقف قليلا عند الحركة المغالية (النميرية) التي كانت قد نشأت حول الامام علي بن محمد الهادي، على يدي محمد بن نصير النميري الذي كان من أقطاب الشيعة في البصرة. وكان هذا قد رفع الامام الهادي الى درجة الألوهية، وادعى لنفسه مرتبة النبوة والرسالة من قبل الامام، وكان يقول بالتناسخ.

وقد التف هذا الغالي (النميري) بعد وفاة الامام الهادي حول ابنه الامام الحسن العسكري، وكان بعد وفاته من ابرز القائلين بوجود (ولد) له في السر، هو: (محمد بن الحسن العسكري) وقد ادعى البابية و (النيابة الخاصة) عنه، ثم ادعى النبوة وأورثها الى عدد من أصحابه.

المخمسة:

والى جانب النميرية كان يوجد في تلك الأيام تيار آخر من الغلو والغلاة في صفوف الشيعة الامامية، هم: (المخمسة)^(١) الذين يعتقدون — كما يقول

(١) وأي ربط للمخمسة بالشيعة الامامية الاثني عشرية كما يعرفه كل من راجع التراجم والكتب التاريخية.

سعد بن عبد الله الأشعري القمي في: (المقالات والفرق) - : ان الله عز وجل هو محمد، وانه ظهر في خمس صور مختلفة.. ظهر في صورة محمد وعلي وفاطمة والحسن والحسين، وان أربعاً من هذه الصور الخمس تلتبس لا حقيقة لها، والمعنى شخص محمد وصورته؛ لأنه أول شخص ظهر وأول ناطق نطق، لم يزل بين خلقه موجوداً بذاته يتكون في أي صورة شاء، يظهر نفسه لخلقه في صور شتى من صور الذكران والإناث والشيوخ والشباب والكهول والأطفال، يظهر مرة والدا ومرة ولدا وما هو بوالد ولا بمولود، ويظهر في الزوج والزوجة، وانما اظهر نفسه بالإنسانية والبشرانية لكي يكون لخلق به انس ولا يستوحشوا ربهم.

وان محمداً كان آدم ونوحاً وإبراهيم وموسى وعيسى لم يزل ظاهراً في العرب والعجم.. وانه كان يظهر نفسه لخلقه في كل الأدوار والدهور، وانه تراءى لهم بالنورانية، فدعاهم الى الإقرار بوحدانيته فأنكروه فتراعى لهم من باب النبوة فأنكروه فتراعى لهم من باب الإمامة فقبلوه، فظاهر الله عز وجل بالإمامة وباطنه الله الذي معناه محمد يدركه من كان من صفوته بالنورانية، ومن لم يكن من صفوته بدرجة بالبشرانية للحمانية الدموية، وهو الامام... وان كل من كان من الأوائل مثل ابي الخطاب وبيان وصائد والمغيرة وحمزة وبزيع والسري ومحمد بن بشير هم أنبياء أبواب بتغيير الجسم وتبديل الاسم، وان المعنى واحد، وهو سلمان وهو الباب الرسول يظهر مع محمد في كل صورة ظهر، وهو رسول محمد متصل به، ومحمد الرب...

ويقول الأشعري القمي: انهم (لعنهم الله) اظهروا دعوة التشيع واستبطنوا

المجوسية فزعموا ان سلمان (رحمه الله) هو الرب، وان محمدا داع إليه، وان سلمان لم يزل يظهر نفسه لأهل كل دين. وذهبوا في جميع الأشياء مذهب المجوس، كما يقول الشيخ الطوسي في: (الغيبة).

وكان شيخ الشيعة بالكرخ يوم ذاك: (احمد بن هلال العبرثاني) وهو من اعظم الغلاة — وقد اخرج الحسين بن روح النوبختي (النائب الثالث) توقيعا بلغه بشدة والتبرؤ ممن لا يلغنه — وقد كان قطبا رئيسيا في عملية اختلاق نظرية (وجود ولد مخفي) للامام الحسن العسكري، ومن اقرب المساعدين لعثمان بن سعيد العمري (النائب الأول) وقد أيده في دعوى (الوكالة عن المهدي) ثم اختلف مع ابنه محمد (النائب الثاني) وادعى النيابة لنفسه.

المفوضة:

والى جانب أولئك الغلاة النميرية والمخمسة كان يوجد في صفوف الشيعة تلك الأيام صنف آخر من الغلاة هم (المفوضة) الذين كانوا يعتقدون: ان الله أقام شخصا واحدا كاملا لا زيادة فيه ولا نقصان، ففوض اليه التدبير والخلق، فهو محمد وعلي وفاطمة والحسن والحسين وسائر الأئمة، ومعناهم واحد، والعدد يلبس، وان هذا (الواحد الكامل) — أي محمد — هو الذي خلق السماوات والأرضين والجن والإنس والجن والعالم بما فيه.

وقد اضطر هؤلاء (المفوضة) بعد وفاة الامام الحسن العسكري الى افتراض (وجود ولد) له في السر، لكي تستمر نظرية (الواحد الكامل) الذي يدبر الكون ويخلق ويرزق..

ولكن بقية الشيعة لم يكونوا يؤمنون بأفكارهم الغالية، وقد حدث بين الفريقين نوع من التنازع والاختلاف، وقاموا بالاحتكام الى محمد بن عثمان العمري، باعتباره (نائباً عن صاحب الزمان) وطلبوا منه ان يحسم النزاع، فأخرج لهم (توقيعاً) يتضمن رفض نظرية (التفويض الكامل)، ويؤكد تدخل الأئمة في السؤال من الله ان يخلق فيخلق او يرزق فيرزق.

ولم يخلُ جواب العمري لهم، في الواقع، من درجة مخففة من القول بالتفويض، وهو ما يدل على ارتباطه وارتباط القول بوجود (ابن الحسن) بالغلاة^(١).

وهذا ما يؤكد الحسين بن روح النوبختي في حديثه عن اختلاف الشيعة في ذلك الزمان حول مسألة التفويض، وذهابه الى ابي طاهر بن بلال (أحد أقطاب النظرية المهدوية) ومناقشته في الموضوع وإخراجه حديثاً عن ابي عبد الله (ع) يذكر فيه: ان الله اذا أراد أمراً عرضه على رسول الله ثم أمير المؤمنين ثم الأئمة واحداً بعد واحد.. الى ان ينتهي الى صاحب الزمان، ثم يخرج الى الدنيا. واذا أراد الملائكة ان يرفعوا الى الله عز وجل عملاً عرض على صاحب الزمان^(٢) ثم يخرج على واحد واحد من الأئمة الى ان يعرض على رسول الله ثم يعرض على الله عز وجل، فما نزل من الله فعلى أيديهم،

(١) أي تفويض في استجابة الدعاء نعم في النظر الحسي المادي يمكن ذلك كما ذهب اليه الكاتب. الم يقل الله عز وجل على لسان عيسى ﴿اخلق لكم من الطين كهينة الطير فيكون طيراً باذن الله...﴾ فالدعاء عند الكاتب محصور لأنه خارج عن عالم المادة.

(٢) ما هو ربط عرض الاعمال بالتفويض. الم يقل عز من قائل ﴿وقل اعملوا فسيرى الله عملكم ورسوله والمؤمنون﴾.

وما عرج الى الله فعلى أيديهم، وما استغنوا عن الله عز وجل طرفه عين.
وهو ما يوحى بمشاركة الأئمة مع الله في إدارة الكون، وهذا نوع من
(التفويض) غير الكامل^(١).

وكان محمد بن الحسن الصفار القمي — صاحب كتاب (بصائر
الدرجات) — الذي كان معاصراً لفترة الحيرة، وكان أحد أقطاب (النظرية
المهدوية الاثني عشرية)، يعتقد بنوع من التفويض للأئمة في التشريع وإدارة
الحياة، وهو يقول: وجدت في كتاب قديم في نوادر محمد بن سنان، قال قال
أبو عبد الله: لا والله ما فوّض الله الى أحد من خلقه، الا الى رسول الله
والأئمة، فقال: ﴿انا أنزلنا الكتاب لتحكم بين الناس بما أراك الله﴾ النساء: ١٠٥.
وهي جارية في الأوصياء.

ومن الواضح ان هذه النظرية تحتوي على درجة من الغلو، وان لم
تصل الى درجة القول بالتفويض في الخلق والرزق وإدارة الكون^(٢). وقد
كان الصفار يتطرف في الغلو في الأئمة، يشهد على ذلك كتابه (بصائر
الدرجات) المليء بالأفكار المرفوضة من الشيعة اليوم^(٣).

(١) فقلوه تعالى: ﴿تنزل الملائكة والروح فيها باذن ربهم من كل امر﴾ وقوله ﴿تخرج
الملائكة والروح اليه﴾. مؤداه التفويض ومشاركة الله ملائكته في سلطانه على مذهب
الكاتب.

(٢) فقلوه عز وجل: ﴿ما اتاكم الرسول فخذوه وما نهاكم عنه فانتهوا﴾ وقوله: ﴿ولكم
في رسول الله اسوة حسنة﴾ وقوله: ﴿واطيعوا الرسول﴾ تفويض وغلو عند الكاتب.

(٣) وأي شيء في كتابه اذا لم يحرف الكلم عن مواضعه ما يدل على الغلو، او ان
الامامية ترفضه؟ شريطة عدم التأويل الباطل في الفاظ الاخبار.

وكان بعض اهل نيسابور من الشيعة على درجة كبيرة من الغلو والارتفاع والتقويض، كما يقول الكشي في ترجمة الفضل بن شاذان^(١). وعموما فقد كان الغلو بمختلف مدارس ومذاهبه ينتشر بين الشيعة في منتصف القرن الثالث الهجري^(٢)، كما يقول السيد هبة الدين الشهرستاني في مقدمته لكتاب الشيخ المفيد: (أوائل المقالات).

وقد لعب جعفر بن محمد بن مالك الفزاري وآدم البلخي واحمد الرازي و الحسين بن حمدان الخصيبي دورا كبيرا في نشر نظرية (وجود الامام المهدي)^(٣) ونسج الروايات الأسطورية حول مولده واللقاء به وكيفية نموه وعلمه بالغيب، وكان هؤلاء من أعظم الغلاة الذين يجمع علماء الحديث الشيعة على رفض أحاديثهم^(٤).

(١) ليس فيما ذكره الكشي في ترجمة الفضل ما يدل على زعم الكاتب، اذ ليس فيه سوى اثبات علم منطق الطير والحيوانات للنبي والامام وقد اثبت ذلك القرآن للنبي سليمان (ع)، واما كون الامام واسطة بين الله وخلقه وسبباً متصلاً بين الارض والسماء من دون وحي النبوة، بل بتوسط العلم اللدني، فليس في ذلك خروجاً عما يفيدّه ظاهر القرآن، كما سيأتي في مقالة الاخ محمد منصور (الإمامة والعلم اللدني).

(٢) لم يذكر هبة الدين عن القرن الثالث شيئاً، اذ حياة المفيد في النصف الثاني من القرن الرابع، اذ وفاته ٤١٣ هـ . فلا ادري من اين يأتي الكاتب بهذه الدعاوى الملفقة.

(٣) ارجو من القارئ الكريم الرجوع الى رد الاخ محمد منصور لمعرفة كذب هذه الدعوى.

(٤) أولاً كونهم في افراد الغلاة تدليس، حيث ان جعفر بن محمد بن مالك وثقه الشيخ الطوسي والتضعيف هو من كتاب ابن الغضائري، وكتابه في الرجال لم يثبت عند مشهور الامامية، ويتهمون اعداءهم بوضع ما ينسب الى ذلك الكاتب، وقد قال النجاشي ان شيخ الطائفة النبيل الثقة أبا علي بن همام قد روى عنه أبو جعفر عليه

وإذا نظرنا الى القول بتبوء الامام المهدي محمد بن الحسن العسكري لمقعد الامامة وهو ابن خمس سنين والادعاء بعلمه للغيب وتعلمه للعلوم الدينية عن طريق الوحي والالهام كما يقول الذين يفترضون وجوده لعلنا ان القول بوجوده وامامته ومهديته لا ينفك عن نوع من الغلو^(١).



وهنا ينبغي العضو محمد منصور ليقول:

حرر بتاريخ ١٢/٢٢ / ١٩٩٩ ٠٩:٢٦ مساءً

بسم الله الرحمن الرحيم

الكاتب يصادم ضرورة ظهور المهدي الموعود على لسان النبي (ص) عند المسلمين بكونها فرضية مختلفة.

إذا كان الكاتب يفترض اختلاق روايات ظهور المهدي بيد الغلاة الباطنيين فماذا يصنع بروايات أهل السنة في صحاحهم وكتبهم الأخرى

محمد

منصور

عضو

✎ الفزارى — وكذلك الشيخ الجليل الثقة ابو غالب الزراري، وسرّ قذف الكاتب لهذا الراوي بذلك هو أن بعض الروايات في ولادة الحجة (ع) يقع في سندها هذا الراوي بسند صحيح قبله وبعده. وأما آدم البلخي، فقد ضعّف العلامة في كتاب الخلاصة ومَرَّض القول بنسبة الغلو اليه. وأما أحمد الرازي، وهو ابن اسحاق كما ذكره ابو علي في منتهى المقال وهو ثقة، وأما احمد بن الحسن الرازي وهو في نفس الطبقة قد ذكر في منتهى المقال عدّة من الرجاليين ممن قال بتوثيقه.

مع ان من روى ولادته وغيبته عشرات الرواة الآخرين بطرق لا يقع فيها هؤلاء المذكورون الثقات.

(١) قال تعالى في يحيى: ﴿وَأَتَيْنَاهُ الْحُكْمَ صَبِيًّا﴾. وليس العلم اللدني عند الامام نبوة، لاحظ مقالة الاخ محمد منصور في الامامة والعلم اللدني.

المعتمدة وماذا يصنع بحديث الثقلين هل هو من وضع الغلاة الباطنيين قبل زمن النبي (ص) أو في زمن النبي (ص) أو أن القرآن وسورة الكهف والخضر من وضع الغلاة.

وماذا يصنع بحديث الأئمة اثنا عشر كلهم من قریش، وبحديث من مات ولم يعرف أو يبايع إمام زمانه مات ميتة جاهلية، وحديث لا تخلو الأرض من حجة، وهل النبوة باطنية وبطون، وهل الوحي النازل على النبي غلو باطني؟

والذي يظهر من الكاتب أن عقلية السرية في نظام المخابرات الدولية وقوى المال والسلاح في العصر الحديث هي عقلية غلو وغلاة باطنيين؛ لأن الباطنية تدعو إلى السرية والتستر ففرق المخابرات فرق غلاة باطنية، والمنهج الصحيح أن يخرجوا إلى السطح في العمل شاهر ظاهر بكل أوراقهم وقواهم، ويظهر من الكاتب أن اتفاق المسلمين على وجود الخضر المذكور في سورة الكهف مع موسى، وقيامه بالوظائف الإلهية أن السورة من وضع الغلاة الباطنية وكذلك اتفاق المسلمين على بقاء الخضر في السرية والتستر حياً إلى يوم القيامة غلو باطني من جميع المسلمين.

ثم إنه يدعي اتفاق الكل على إنكار ولادة الإمام الثاني عشر بن الحسن العسكري وأنه لا ينكر هذا الاتفاق أحد، ولا أدري كيف لا يحترم الكاتب أبسط درجات العقل للقارئ وأن المخاطب له أدنى درجات الشعور والفهم، فكل الطائفة الإمامية المتفقة لا تملأ عينيه وكل ما ذكرناه في مقالة سابقة رداً عليه من قائمة ما يزيد على السبعة والثلاثين من عمدة علماء أهل السنة في كتبهم ذكروا ولادته وشدة الخوف المحيطة بها مع ذكر أسماء كتبهم وصفحاتها كل ذلك ربما لم يستطع الكاتب أن يبصره، ولكن القارئ بصير.

وكان الكاتب يسبح في بحر الخيال الشعري ونغمات الألفاظ من دون معاينة المعاني التي يمرّ بها، ثم أنه يقرّ بمقام أهل البيت وأن الغلاة حاولوا أن يلصقوا أنفسهم بأهل البيت وهذه مناقضة لنفسه، فإنه لا يعترف بتراث أهل البيت وأقوالهم المتواترة في إمامتهم وإمامة المهدي ابنهم قبل تولده بقرنين إلى نصف القرن، ثم أن الكاتب أراد تصوير اتحاد التآليه عند الغلاة بالمهدوية، بأن المهدوية طور من الأطوار السابقة على الألوهية، ولكن القارئ لا يجد إلا مداعبة الألفاظ الاطوارية في سجع الكلام.

والسبب في توحيد بين الاعتقاد بالمهدي في روايات الفريقين وبين الغلو والباطنية ولو كانت الروايات من طرق أهل السنة هو أن الكاتب يرى أن القول بظهور المهدي كمصلح للعالم يستلزم القول بالإمامة الإلهية ومن ثم يحتج على علماء السنة الذين يثبتون ولادة الإمام الثاني عشر بن الحسن العسكري بأنهم إما شيعة أو كلامهم ذكره كافتراض فهو يرى التلازم بين الإقرار بوجود أو ظهور المهدي كمصلح إلهي للبشرية وبين الإمامة الإلهية، وحيث إنه يرى أن الإمامة الإلهية عين القول بالغلو وتآليه الأئمة أو القول بنبوتهم، فيرى أن المهدوية عين الغلو والتآليه ومن يرى أن روايات ظهور المهدي وجدت في صحاح أهل السنة من قبل الغلاة أو أن علماء السنة الذين كتبوا الصحاح شيعة أو أن ذكرهم لتلك الروايات افتراض افتراضه لا إسناد خبر للنبي (ص).

أما سبب رأي الكاتب أن الإمام المعهودة إمامته من الله هي غلو ونبوة أو تآليه فيستدل عليه بما يلي:

١ — أنكم تقولون بأنه يعلم الغيب.

٢ — أنه يوحى إليه أو يلهم.

٣ - أنه تعرض عليه الأعمال.

٤ - أنه أعلم من الملائكة.

٥ - يقدر على التصرفات التكوينية فهو شرك مع الله تعالى.

٦ - أن الإمام الثاني عشر ابن خمس سنين كيف تعلم العلوم الدينية

ويعلم الغيب.

لكن يجيبه الإمامية بقوله تعالى: ﴿عالم الغيب فلا يظهر على غيبه أحداً إلا من إرضى من رسول﴾^(١) وعن الثاني بقوله تعالى: ﴿قال إني جاعلك للناس إماماً قال ومن ذريتى﴾^(٢) وقوله تعالى: ﴿وجعلناهم أئمة يهدون بأمرنا وأوحينا إليهم﴾^(٣) وقوله تعالى: ﴿إني جاعل في الأرض خليفة.... وعلم آدم الأسماء كلها﴾^(٤) فعهد الله في سورة البقرة الإمامة لإبراهيم يعني أن الإمامة عهد إلهي، وهو جاعل في الأرض خليفة فلم يكن التعبير: (جاعل نبياً أو رسولاً)، وقوله تعالى بنحو التأييد لهذا الجعل في الأرض.

وجوابهم عن الثالث: قوله تعالى: ﴿وقل اعملوا فسيرى الله عملكم ورسوله والمؤمنون﴾^(٥) وقوله تعالى ﴿كلا إن كتاب الأبرار لفي عليين وما أدراك ما عليون كتاب مرقوم يشهده المقربون﴾^(٦) وعن الرابع قوله تعالى:

(١) الجن: آية ٢٦ و ٢٧.

(٢) البقرة: آية ١٢٤.

(٣) الانبياء: آية ٧٣.

(٤) البقرة: آية ٣٠ و ٣١.

(٥) التوبة: آية ١٠٥.

(٦) المطففين: آية ١٨ - ٢١.

﴿وعلم آدم الأسماء كلها... قال يا آدم أنبئهم بأسمائهم... واذ قلنا للملائكة اسجدوا لآدم﴾^(١)، وعن الخامس: ﴿وقال الذي عنده علم من الكتاب أنا آتيتك به قبل أن يرتد إليك طرفك﴾^(٢) وقوله تعالى: ﴿كفى بالله شهيداً بيني وبينكم ومن عنده علم الكتاب﴾^(٣)، وعن السادس: ﴿يا يحيى خذ الكتاب بقوة وآتيناه الحكم صبياً﴾^(٤)، وقوله تعالى: ﴿فأشارت إليه قالوا كيف نكلم من كان في المهد صبياً، قال إني عبد الله آتاني الكتاب وجعلني نبياً﴾^(٥)، فكل هذه الأمور يثبتها القرآن لأفراد من البشر ولم تستلزم الوهية هؤلاء الأفراد وما ذكرناه نموذج من الآيات وإلا فهي كثيرة جداً في هذا الصدد، ولعل الكاتب لا يجرؤ على التصريح بالقول بأن في القرآن غلواً ورائحة باطنية، وعلى كل حال فاللزام على الكاتب هو تركيز الحوار على البحث في ما يثبت القرآن هل هو الإمامة الإلهية أم سلطة الجماعة بعد كون منهجه على عدم الوثوق بأي رواية من طرف السنة ولا من طرف الشيعة مضافاً إلى لزوم المنهج الحسي عنده وإن كان غاب عن الحس فهو باطنية وغلواً وتأليه.

ثم أن الكاتب يدعي اتفاق الكل على عدم ولادة الحجة ويعلل ذلك بأن علماء السنة في مجموع مقالاته أن من ذكر ولادته من علماء السنة لعلم شيعة والشيعة الذين ذكروا ولادته وضاعون ومختلفون.

(١) البقرة: آية ٣١ و ٣٣ و ٣٤.

(٢) النمل: آية ٤٠.

(٣) الرعد: آية ٤٣.

(٤) مريم: آية ١٢.

(٥) مريم: آية ٢٩.

ثم أنه يطعن على الإسماعيلية مع أنه يطالب الأصفي في نقاشه له باحتمال انطباق العترة في حديث الثقلين على أئمة الإسماعيلية، ولعله يؤمن بمنطق التضاد الديالكتيكي.

ثم أنه يكرر بأمانة وصفاء أنه لابد من التأكد من حقيقة الظروف المحيطة بوفاة الإمام فهو لم يتيقن من جور بني العباس.

ويدعي أن السرية في الولادة مذهب باطني، وهذا يستلزم أن ما في القرآن الكريم من خفاء وسرية ولادة موسى مذهب باطني تسلل إلى القرآن الكريم، ولن ابتعد عن الحقيقة إذا قلت أن منهج الكاتب يتطابق مع العلمانيين في عدم الوثوق بأي حديث مروي عند أهل السنة والشيعة كما لا يثق بما وراء الحس الظاهري حتى في إخبارات القرآن الكريم.

ولعله من هذا الباب حكمه بالغلو على مفاد الآية ﴿إنا أنزلنا الكتاب بالحق لتحكم بين الناس بما أراك الله﴾^(١) وأن في الآية نحو شرك بالله.

ثم أنه ادعى أن الشيعة ترفض كتاب الصفار وما أدري من الذي روى الكتاب عن الصفار أليس هم أعلام ومراجع الطائفة فكيف رفضوا الكتاب!!.

ثم ادعى أن كل من روى عن المهدي هم الفزارى وأدم البلخي والرازي والخصيبي، ثم يناقض نفسه على منطق الديالكتيك بأن علماء الشيعة يرفضون أحاديث هؤلاء الأربعة.

فلا أدري كيف يجمع بين صحة الروايات حول المهدي في كتبنا عن هؤلاء الأربعة ويقرر بأن الشيعة يرفضون أحاديث الأربعة، كما في قوله أن العبرتيائي شيخ الشيعة وإقراره بأن الشيعة لعنته وأن العبرتيائي اختلق ولادة

الإمام الثاني عشر، ولعله يرى شيخ القوم هو الذي يلعن من قومه وأن الذي يخلق مذهباً يتبعه جماعه في مذهبه متابعتهم له هي بلعنه.

والحاصل أن المترأى من منهج الكاتب هو عدم وثوقه بأي حديث مروى عن طرق أهل السنة والشيعة، عدم وثوقه بأي عقيدة ما وراء الحس الظاهري تحمل في طياتها الغيب والغيوبة عن الحس، أن ما يوجد في الشريعة مطلقاً من وراء الحس هو من صنع الغلاة والباطنية، وما أدري إذا وصلت النوبة إلى القرآن الكريم فماذا سيكون كلامه.

وعلى أية حال فالحوار معه في الروايات نقلية كانت أو تاريخية هو حوار في حلقة مفرغة؛ لأنه يشكك في كل ذلك ولا يذعن بأي دليل وبرهان على حجية الخبر ولو المتواتر.

ثم انه يشكل على نظرية التقية وأنها خلاف الأمانة ومن مذهب الباطنية أيضاً ولا أدري ماذا يقول في الآيات الكريمة ﴿بل فعله كبيرهم هذا فساءلهم إن كانوا ينطقون﴾^(١) ﴿أيتها العير إنكم لسارقون﴾^(٢) ﴿فلما رأى الشمس قال هذا ربي هذا اكبر﴾^(٣) ﴿إلا أن تتقوا منهم تقاة﴾^(٤) ولعل التقية عنده تسربت إلى الآيات بفعل الغلاة الباطنية.



(١) الانبياء: آية ٦٣.

(٢) يوسف: آية ٧٠.

(٣) الانعام: آية ٧٨.

(٤) آل عمران: آية ٢٨.

لا مبرر للغيبة او الخوف من النظام العباسي الضعيف

ومن جديد يدخل الكاتب بموضوع جديد دون أن
يكثرث بما طال به الاخوة به من الرد على ما اوردوا
عليه، ودون الاكتراث منه بكشفهم مواضع تدليسه.
فيدخل هنا ليقول:

حرر بتاريخ ١٩٩٩/١٢/٢١ ١١:١٦ مساءً

احمد

الوضع السياسي العام

الكاتب

عشية (الغيبة) وغداتها^(١)

عضو

القسم الأول: النظام العباسي

امتاز العهد العباسي الثاني بسيطرة الموالي الأتراك على شؤون الخلافة،
والتدخل في تعيين الخلفاء وإزالتهم، حيث قتل (باغر) التركي المتوكل نتيجة
صراعات داخل البيت الحاكم، وخلافات بين أركان السلطة والقوات المسلحة.
وورث عرش الخلافة من المتوكل ابنه محمد المنتصر، وله من العمر
(٢٥ سنة)، ولكنه لم يستمر في الخلافة أكثر من ستة أشهر حتى توفي.

(١) اترك التعليق على هذا الموضوع اذ ما قدّمه الاخ محمد منصور في الرد عليه كفاية.

وقام قائدا الأتراك (وصيف) و(بغا) بعد وفاة المنتصر بقتل (باغر) الذي قتل المتوكل وجاءا بالمنتصر الى سدة الخلافة. كما قاما بالسيطرة على الخليفة المستعين الذي لم يكن له من الأمر شيء غير الاسم، حتى قال بعض الشعراء فيه:

خليفة في قفص بين وصيف وبُغا
يقول ما قال له كما تقول الببغا

وانحدر المستعين الى بغداد بعد ان اعتقل المعتز والمؤيد، فقام الموالي بإخراج المعتز والمبايعه له والانقياد الى خلافته ومحاربة المستعين وناصره (وصيف وبغا) ببغداد، فبايعوه، وذلك في ١١/ محرم/ ٢٥١، وأحدر المعتز اخاه احمد مع عدة من الموالي لحرب المستعين الى بغداد، فلما رأى محمد بن عبد الله بن طاهر ذلك كاتب المعتز وجنح اليه ومال الى الصلح على خلع المستعين. وخلع المستعين نفسه من الخلافة يوم الخميس (٣ محرم ٢٥٢) وسلم الخلافة الى المعتز. حيث بويع للمعتز، وهو الزبير بن جعفر المتوكل، وله يومئذ (١٨ سنة)، وعين المؤيد وليا للعهد، ولكنه سرعان ما حبسه؛ لأنه سمع أن المؤيد يتآمر عليه، ثم خلعه.

وقام المعتز بقتل وصيف وبغا، ومال الى المغاربة والفراغنة، فنقم عليه الأتراك الذين تألبوا عليه بعد قتله لرؤسائهم فثاروا عليه واجبروه على الاستقالة في أواخر شهر رجب (سنة ٢٥٥) بعد ان حكم حوالي اربع سنين وستة اشهر، وحاول محمد بن الواثق ان يتوسط بينه وبين الأتراك، فقال له المعتز يائساً: أمر لا أطيقه ولا أقوم به ولا اصلح له. وحاول المهدي ان يتوسط ايضا فقال له المعتز: لا حاجة لي فيها ولا يرضونني لها. وقتل في محبسه بعد ستة ايام من الاستقالة.

وقد نصب الأتراك بعد استقالة المعتز، المهتدي محمد بن هارون الوائق، وكان له من العمر (٣٧ سنة)، وحكم حوالي عام من (٢٩ رجب ٢٥٥ الى ١٦ رجب ٢٥٦)، حيث قتل على أيدي الأتراك.

وكان موسى بن بغا الكبير، عندما قتل المعتز، غائبا، بينما كان صالح بن وصيف يدير الأمر مع المهتدي، فعاد موسى مسرعا ودخل (سرمن رأى) بدون إذن الخليفة المهتدي، وقتل صالح بن وصيف.

وفي هذه الأثناء تمرد (مساور الشاري) ودنا في عسكره من سامراء، وعم الناس بالأذى، وانقطعت السابلة وظهرت الأعراب، فأخرج المهتدي: موسى بن بغا وبايكال الى حرب الشاري، ولكنهما عادا وتحارب بايكال مع الخليفة المهتدي، وكانت بينهما حرب عظيمة قتل فيها خلق كثير من الناس، وانكشف بايكال واستظهر المهتدي عليه وقتله، فخرج كمين بايكال على المهتدي، فولى هو واصحابه ودخل سامراء مستغيثا بالعامّة مستنصرًا بالناس يصيح في الأسواق فلا مغيث، فمضى مؤيسا من النصر الى دار ابن خيعونة متخفيا، فهجموا عليه وعزلوه وطعنوه بالخناجر، وذلك في (١٦ رجب سنة ٢٥٦).

وقد بويع بعد ذلك للمعتمد احمد بن جعفر المتوكل، وهو ابن (٢٥ سنة)، وبقي في الخلافة (٢٣ سنة) الى ان توفي (سنة ٢٧٩)، وقد كان ضعيفا جدا مشغوبا بالطرب، والغالب عليه المعاقرة ومحبة انواع اللهو والملاهي.. وبايع المعتمد لابنه جعفر وسماه المفوض الى الله، ولكن أخاه ابا احمد الموفق غلب على الأمور وتديرها فحظر على أخيه المعتمد وحبسه، فكان أول خليفة يقهر ويحبس ويحجر عليه، وعندما توفي الموفق قام ابنه المعتضد بأمر الناس في التدبير وخلع جعفرا من ولاية العهد (سنة ٢٧٨)، واصطبح المعتمد في

(١٩ رجب ٢٧٩) وتغدى غداء مسموما فمات.. ودخل اسماعيل بن حماد القاضي الى المعتضد وعليه السواد فسلم عليه بالخلافة.

وقد توفي الامام الحسن العسكري في عهد المعتمد سنة (٢٦٠)، وحدثت (الغيبة) والحيرة والخليفة المعتمد يبلغ من العمر حوالي ثلاثين سنة.

وتوفي المعتضد في (٢٢ ربيع الثاني سنة ٢٨٩) فخلف ابنه علي المكتفي بالله الذي بويع له بالخلافة وله من العمر (٢٥ سنة)، فكان شابا ضعيفا، فغلب عليه القاسم بن عبيدالله وفاتك مولاه، ثم غلب عليه بعد وفاة القاسم وزيره العباس بن الحسن وفاتك.

وعاش الخلفاء العباسيون بعد ذلك سلسلة من الصراعات الداخلية الدموية العنيفة على السلطة، فيما بينهم وبين الموالي والأتراك، فقد قتل المقتدر (عام ٣٢٠) في الواقعة التي كانت بينه وبين مؤنس الخادم في بغداد، وبويع للقاهر بالله بعده، ثم خلع بعد اقل من عامين وسلمت عيناه في (٣٢٢/٥/٥) وبويع للراضي بالله بعده، الذي حكم حوالي خمس سنين ومات حتف انفه في (٣٢٩/٣/١٠)، ولكن عصره شهد سيطرة الموالي و (بجكم) التركي الذي ضرب الدنانير والدراهم ووضع صورته عليها وهو شاكي السلاح مع كتابة هذه الجملة (انما العز فاعلم، للامير المعظم، سيد الناس بجكم).

وبويع بعده للخليفة المتقي بالله في (٣٢٩/٣/١) فظل في الخلافة حوالي اربع سنين، فخلع وسلمت عيناه في (٣٣٣/٤/٣)، وذلك بسبب استعانته بالحمدانيين وتفويض الملك اليهم، مما اغضب الأتراك وزعيمهم توزون الذين سيطروا على بغداد (سنة ٣٣٢) فتآمروا على المتقي وخلعوه وأرسلوا الى عبد الله بن علي المستكفي وبايعوه بالخلافة في (٣٣٣/٢/٣) ولكنه خلع بعد عام وسلمت عيناه، وذلك على يدي احمد بن بويه الديلمي، الذي اتهمه

بمكاتبه بني حمدان واطلاعههم على أسرارهم، وولى المطيع مكانه في (٢٣/شعبان/٣٣٤).

القسم الثاني: وضع المعارضة

كما شاهدنا في القسم الأول: كان من أبرز خصائص العصر العباسي الثاني: التفسخ والانحلال، وقد نشأ من ضعف الخلافة وعدم امتلاكها زمام الأمور.. فصار أي واحد من أمراء الأطراف في الدولة الإسلامية الواسعة غير مقيد بالارتباط الوثيق بالعاصمة، ان شاء كان مواليا، وان شاء أصبح مستقلا وناجز الآخرين، فكانت الحروب تدور في الأطراف بين الأمراء والولاة.

ومن أوضح تلك الموارد: الاندلس التي استقلت تلك الفترة بالخلافة تحت حكم عبدالرحمن الناصر الاموي، وكان الشمال الافريقي مستقلا الى حد كبير تحت امرة آل الاغلب، وكانت بلاد فارس والعراق مسرحا خصبا لجيوش يعقوب بن الليث الصفار وحروبه من (سنة ٢٥٣) الى ان توفي (سنة ٢٦٥)، حيث خلفه أخوه عمرو بن الليث، وفي (عام ٢٦١) استقل الى حد كبير نصر بن احمد الساماني ببلاد ما وراء النهر حتى توفي (عام ٢٧٠)، ولم تكن الأطراف القريبة من العاصمة (سر من رأى) بأحسن حالا من الأطراف البعيدة، فقد كانت أيضا مسرحا لمصالح العمال والقواد من ناحية، ومسرحا لنشاط الخوارج والزنج ثم القرامطة من ناحية أخرى.

وكان الخليفة المعتمد الذي كان مولعا بالطرب والملاهي وشرب الخمر، بالخصوص ضعيفا الى درجة كبيرة بحيث لم تبق معه من الخلافة الا صورتها بلا واقع.. لا حل له ولا عقد.

وشهد هذا العصر سلسلة من ثورات الشيعة والعلويين بمختلف فئاتهم وأحزابهم، رغم ان بعض الخلفاء العباسيين بدأ يميل الى التشيع او يتعاطف مع العلويين بصورة كبيرة، فقد كان النظام يتفسخ ويتفتت، وربما حدث الصراع داخل البيت العباسي نفسه.

الثورات العلوية عشية (الغيبة)

يقول المسعودي في (مروج الذهب): في (عام ٢٥٠) ظهر ببلاد طبرستان الحسن بن زيد العلوي، فغلب عليها وعلى جرجان بعد حروب كثيرة وقتال شديد.. وظلت في يده الى ان توفي (سنة ٢٧٠) فخلفه اخوه محمد بن زيد، الى ان حاربه رافع بن هرثمة، ودخل محمد بن زيد الديلم في (سنة ٢٧٧) فصارت في يده وبايعه بعد ذلك رافع بن هرثمة وصار في جملته وانقاد الى دعوته والقول بطاعته..

وكان الحسن ومحمد يدعوان الى الرضا من آل محمد، وكذلك من طراً بعدهما ببلاد طبرستان وهو الحسن بن علي الحسيني المعروف بالاطروش وولده الداعي الحسن بن القاسم.

وفي نفس الوقت (سنة ٢٥٠) ظهر بالري محمد بن جعفر ودعا للحسن بن زيد صاحب طبرستان. كما ظهر بقزوين الكركي، وهو ثائر علوي آخر، ثم التحق بالحسن بن زيد.

وظهر بعده بالري علوي آخر هو: احمد بن عيسى، ودعا الى الرضا من آل محمد، وسيطر على الري. كما ظهر بعد ذلك بعام الحسين بن محمد العلوي بالكوفة، وأجلى عنها عامل الخليفة. وثار بعده علوي آخر هو: محمد بن جعفر.

وفي (عام ٢٥١) ثار علي بن عبدالله الطالباني المسمى بالمرعشي في مدينة آمل. كما ثار الحسين بن احمد الأرقط بقزوین، وظل مستوليا عليها حتى (عام ٢٥٢)، كما استولى على الري أيضا.

وقد تم كل ذلك في ظل تدهور الأمور أيام الخليفة المستعين الذي اختلف مع اهل بيته، وانحدر الى بغداد، فاضطرب عليه الموالي وحاربوه واجبروه على خلع نفسه، وتمت البيعة للمعتز.

وفي (عام ٢٥٢) في ظل خلافة المعتز الشاب الذي لم يكن قد تجاوز العشرين من عمره، ثار العلوي: اسماعيل بن يوسف، في المدينة وخلفه بعد وفاته أخوه محمد بن يوسف، ثم سار الى اليمامة والبحرين واستولى عليها، وخلف بها عقبه المعروف ببني الأخضر.

وفي خلافة المهتدي (سنة ٢٥٥) ظهر صاحب الزنج في البصرة. وفي (عام ٢٥٦) خرج في مصر، العلوي: إبراهيم بن محمد المعروف بابن الصوفي. كما ثار علي بن زيد العلوي في الكوفة، وقا تل بعكبرا، حتى قتل (سنة ٢٥٧).

وفي (سنة ٢٥٧) ظهر القرامطة في البحرين وامتدوا الى البصرة والعراق والجزيرة.

وقد تفجرت في الري ثورة شيعية بقيادة احمد بن الحسن المادرائي الذي سيطر عليها في عهد المعتمد، في (عام ٢٧٥)، وظهر فيها التشيع وأقام حكومة شيعية.

الثورات الإسماعيلية في اليمن وشمال أفريقيا:

وكان (الحسين بن حوشب) قبل ذلك، وبعد سنوات قليلة من وفاة الامام العسكري، وذلك في (سنة ٢٦٦) قد استطاع ان يؤسس في اليمن أول حركة إسماعيلية ناجحة ويجمع حوله عددا كبيرا من قبائل اليمن ويظهر بينهم الدعوة لـ: (المهدي الإسماعيلي) الذي كان يعيش مستترا في مدينة سلمية في سوريا، ويؤسس أول دولة إسماعيلية في التاريخ. ثم ارسل ابن حوشب: الداعي (ابا عبد الله الشيعي) الذي كان قد انسحب من الفرقة القائلة بوجود (محمد بن الحسن العسكري) والتحق بالاسماعيلية، وكان يعمل محتسبا في بغداد، ارسله الى شمال أفريقيا للدعوة الى الامام الإسماعيلي المستتر (عبيد الله المهدي).

واستطاع ابو عبد الله في ظل ضعف قبضة الدولة العباسية، ان يكسب تأييد قبيلة كتامة، ويسيطر على المغرب ويكتسح نفوذ بني الأغلب، ويقضي على دولتهم في القيروان في تونس عاصمة أفريقية، ويؤسس الدولة الفاطمية التي امتدت بعد ذلك الى مصر وسوريا، وذلك في (سنة ٢٩٦) في عهد الخليفة العباسي المقتدر، الذي بويع وله من العمر (١٣ عاما)، وكان الامام المهدي الإسماعيلي يقود نشاطاته المعارضة للدولة العباسية ويعمل على إسقاطها، وبعد نجاحه في تفجير الثورة في اليمن على يدي الداعي بن حوشب، استطاع ان يفجر الثورة في واسط في العراق، على يدي احد أتباع المذهب الإسماعيلي: (حمدان بن قرمط) الذي اكتسح جنوب العراق والجزيرة العربية وامتد الى سوريا.

تعاطف الخلفاء العباسيين مع العلويين:

ونتيجة لذلك فقد كانت سياسة المعتضد لينة مع العلويين كسياسة من سبقه من الخلفاء العباسيين، بالرغم من خروج الداعي في طبرستان واستقلاله بالسلطة هناك.

ويقول المسعودي: ان الداعي العلوي بعث بمال الى عاصمة الخلافة لكي يوزع على آل ابي طالب فيها، فعلم الخليفة المعتضد بذلك، فلم يستطع، او لم يشأ ان يعارض ذلك، بل ارسل الى الرجل المكلف بالتوزيع، أحضره أنكر عليه إخفاء ذلك وأمره بإظهاره، وقرب اليه آل ابي طالب، وادعى الخليفة المعتضد انه كان قد شاهد الامام علياً في الرؤيا قبل ان يصل الى الخلافة وقال له: ان هذا الأمر سيصل اليك فلا تتعرض لولدي ولا تؤذهم، فقال: السمع والطاعة.

ويروي المجلسي في (بحار الأنوار) عن محمد بن جرير الطبري: ان المعتضد، الذي ولي الخلافة بعد المعتمد، عزم على لعن معاوية بن ابي سفيان على المنابر، وأمر بإنشاء كتاب يقرأ على الناس.

واخفق المعتضد في مسعاه لمقاومة الحركة القرمطية، أرسل جيشاً لقمعها لكنه هزم واسر قائده، وكان القرامطة يزحفون على البصرة تارة وعلى بغداد تارة، وعلى الحجاز تارة أخرى. ونودي بزعيم لهم هو (صاحب الناقة ابو عبد الله محمد) خليفة وتسمى بأمير المؤمنين، ثم هجموا على الشام وظهروا فيها (سنة ٢٨٩) وظل خطرهم جاثماً على المنطقة حتى نهبوا الكعبة وسرقوا الحجر الأسود وقتلوا آلافاً من الحجاج (سنة ٣١٧)، ثم نهبوا البصرة واحتلوا الكوفة، واضطر الخليفة المعتضد ان يعقد معهم الهدنة ويؤدي لهم (مائة وعشرين الف دينار) كل عام.

وفي عهد الخليفة الطفل المقتدر بالله أصيبت الدولة العباسية بالضعف الشديد داخلها وخارجها، واحتل الروم ساحل الشام ومدينة اللاذقية (سنة ٢٩٨)، وظهر محسن بن جعفر بن علي الهادي في دمشق (سنة ٣٠٠)، ولكنه هزم وقتل بعد ذلك.

ومنذ ذلك الحين شهد العصر العباسي سيطرة البويهيين (الشيعة) على مقاليد السلطة في عاصمة الخلافة العباسية بغداد، حيث كانوا ينصبون الخلفاء ويعزلونهم.

اذن فان الظروف المحيطة بـ: (الغيبة) من قبل ومن بعد، لم تكن تنطوي على أي مبرر للخوف والتقية، بحيث يخفي الامام الحسن العسكري مولد ابنه ويكتمه بالمرة، ولم يكن من العسير على (محمد بن الحسن العسكري) لو كان موجودا فعلا، ان يظهر هنا وهناك. وحتى لو كان قد أعلن عن نفسه منذ البداية انه (المهدي المنتظر) لم يكن يصعب عليه اللجوء الى أطراف الدولة العباسية ويختبئ بالجبال والغابات، وان يتحدى السلطات العباسية الضعيفة جدا ويقيم دولته المعهودة، ويؤدي مسؤولياته في إمامة الشيعة والمسلمين، ومن المعروف ان الحكام البويهيين (الشيعة المؤمنين به) طالبوا الشيخ المفيد ان يخرج ويحكم بدل الخليفة العباسي، كما خرج (المهدي الفاطمي) وحكم في شمال أفريقيا، بعد ان كان مستترا، فلم يحر المفيد جوابا، بعد تهافت حكاية التقية والخوف على نفسه من القتل.



وهنا العضو محمد منصور يكشف عن هوية قلم
الكاتب فيقول:

حرر بتاريخ ١٢/٢٢/١٩٩٩ ١٠:١٠ مساءً

بسم الله الرحمن الرحيم

الرد على إنكار المبرر التاريخي:

محمد
منصور
عضو

الكاتب يسمح بيد بيضاء على الدولة العباسية

دعواه أن الدولة العباسية ضعيفة آنذاك، فإن كان مراده من الضعف بالقياس إلى أول نشوئها فهذا لا يعني ضعفها عن مقومات الدولة والسطوة الكاسرة لمخالفها، ومن ثم بقيت إلى قرون بعد ذلك أما أن مركز القرار في الدولة العباسية هل هو الخليفة أو الموالي أو الأتراك أو آخرون فهذا لا يؤثر في كون مجموع الدولة العباسية ذات السطوة المتغلبة على رؤوس المسلمين كاسرة قابضة على النفوس قاهرة لحريات الآخرين، وهل سجن الإمام الهادي والإمام العسكري، برغبة منهما ومن الطائفة الشيعية الإثني عشرية، أم بقهر من السلطة، وسرد تفاصيل أحداث الدولة بالنفاذ على هذه الجهة الأصلية في البحث وهو تصوير الجو الخانق المرهب للطائفة الإمامية. وكون الخليفة العباسي يبلغ ثلاثين عاماً أم أقل لا يغير من سطوة مجموع جهاز الدولة العباسية، ودموية الخلافات بين العباسيين لم يقض على دولتهم التي بقيت إلى قرون.

وقد خلط الكاتب بين القرن الثالث ووضع الدولة العباسية فيه الذي قارن

ولادة الإمام الثاني عشر وبين القرن الرابع والخامس.

كما خلط بين قوة الدولة العباسية في عاصمتها سامراء حيث كان الإمام العسكري سجيناً تحت الإقامة الجبرية وبين أطراف الدولة العباسية. وإذا كانت الدولة العباسية صورة بلا واقع لا حل لها ولا عقد فكيف بقيت إلى قرون وهي لا تمتلك أدنى مقومات الدولة؟

وأما ثورات العلويين التي ذكرها في بلاد فارس البعيدة عن المركز فمضافاً إلى أن بعضها لم يكتب لها النجاح، فهي بمجموعها لم تقوّض ولم تطح بعرش الدولة العباسية، وغاية ما صنعت اقتطعت أطرافاً بعيدة عن المركز للعاصمة.

والأغرب من كل ذلك أن الكاتب يقول إن بعض خلفاء الدولة العباسية كانت سياسته لينة مع الشيعة، فيا للعجب فقد مسح بيد بيضاء على ظلم بني العباس، وأقرّ مشروعية سياساتهم، ولا غرو فإن الاستنتاج الذي يريده يوصله إلى الركون إلى الظالمين ونفي سطوتهم الغاشمة وإرهابهم الدموي، ثم بذل الأموال لآل أبي طالب قد قام بها معاوية مع عدة من وجوه آل أبي طالب فاللازم على ذلك تسمية معاوية أنه ذو السياسة اللينة مع البيت العلوي على منطق الكاتب، وأما أمر المعتضد بلعن معاوية بن أبي سفيان فلعداوة البيت العباسي مع الأموي وأي دلالة فيه على الرأفة بالبيت العلوي!!!

ثم أنه يبين أن سيطرة البويهيين في نهاية الغيبة الصغرى (٣٠٠ هـ) دالة على ذهاب الإرهاب القابع على الشيعة الإمامية، والسؤال فما الذي أزال البويهيين مع بقاء الدولة العباسية على حالها، هذا مع غض النظر عن العرض التفصيلي لموقع البويهيين في الدولة وكيف يتوهم أن أزمة الأمور كلها كانت بيدهم، فلماذا لم ينتزعوا السلطة من العباسيين بالمرة، لو كانوا

بهذه القوة التي يريد الكاتب أن يصورها تحت ظل القلم الشاعر لا ظل شمس الحقيقة والواقع.

ولماذا بقيت الدولة العباسية قروناً بعد البويهيين، إذن هذا بإعجاز بقائها حسبما يرسمه الكاتب من تحليل تاريخي.

ولماذا لم يكتب للثورات التي قامت في الأطراف والدويلات البقاء بقدر ما بقيت الدولة العباسية، ثم أنه بقي الكاتب على تصوره أن الغيبة تساوي تعطيل الإمام الثاني عشر عن القيام بمسؤولياته الإلهية وحكومته في الإدارة البشرية وكأنه لا يريد أن يعترف بأدبيات السياسة الأكاديمية العصرية القائلة بأن الحكومة الواقعية الحقيقية للقوى والقوة وإن كانت خفية سرية متسترة كما في حكومات المخابرات الدولية على الحكومات العلنية في تلك الدول العظمى في العصر الحديث. وقد كررنا عليه القول بأن منظومة الابدال والاولاد والسياح كما في سورة الكهف، والخضر صاحب موسى هي حكومة إلهية متسترة في المجموع البشري لا تدع عجلة المسار البشري ومسيرة المسلمين سائبة بل تتداركها في المنعطفات الحادة، كما بين الخضر لموسى في سورة الكهف في إبقاء نسل الأنبياء عندما قتل الغلام، لأجل ذلك كمثال لدور العمل السري لرجال الغيب المتسترين.

يقول الكاتب (إن البويهيين كان باستطاعتهم قلب النظام العباسي من جذوره إلا أن أوقفهم تحيّر الشيخ المفيد وخوفه)، فتوقف رجال السياسة البويهيين لأجل ذلك، فاسمع واضحك؛ لأن رجال السياسة قد يكونون أطفالاً إلى هذا المستوى، ومع ذلك بقيت الدولة العباسية بعدهم قروناً.



احمد الكاتب ان تعترف بالخطأ فضيلة..
وان تسند كلامك بالدليل الصحيح ضروري

وهنا ملاحقة جديدة من العضو التلميذ للكاتب يبدأها

بقوله:

حرر بتاريخ ١٢/٢٢ / ١٩٩٩ ٠١:٤٢ مساءً

بسم الله الرحمن الرحيم

التلميذ

عضو

إلى أحمد الكاتب

١ - لقد ادّعت أنه لا توجد رواية تشير إلى الإثني عشر في كتاب بصائر الدرجات وقد بينا لك عدم صحة قولك هذا حيث توجد في المصدر المذكور أكثر من رواية تشير إلى الإثني عشر، وقد اعترفت أنت في ردك على الأخ العاملي بوجود مثل هذه الروايات في كتاب بصائر الدرجات بعد أن كنت تصر بشدة على عدم وجودها.

٢ - لقد قلت أيها الكاتب أن روايات الإثني عشر المروية في كتب أهل السنة ضعيفة وقد أثبتنا لك بطلان قولك هذا وعدم صحته من خلال نقلنا إلى مجموعة من الروايات الواردة في صحاح القوم والتي صححها علماؤهم. فقط طلبنا منك أن تتنازل عن رأيك هذا وتقول بكل جرأة وشجاعة أنك فعلا على خطأ في قولك وإدعائك، هذا وأن روايات الإثني عشر في كتب أهل

السنة صحيحة ولكن إلى الآن لم نجد منك جواباً على ذلك مع أن الإعراف بالخطأ فضيلة، فهل يا أخ أحمد الكاتب تملك هذه الجرأة والشجاعة لكي تعترف بخطئك هذا ؟.

٣ - ادّعت أنه لا توجد روايات صحيحة تثبت وجود ابن للإمام الحسن العسكري عليه السلام أو تذكر ولادة الإمام المهدي عليه السلام وقد أثبتناك ببعض الروايات الصحيحة عند علماء الشيعة تدل دلالة صحيحة صريحة واضحة جلية على وجود ابن للإمام الحسن العسكري وولادة الإمام المهدي عليه السلام وعجل الله تعالى فرجه الشريف وطلبنا منك أن تخبرنا هل هذه الروايات صحيحة أم لا وتتنازل عن قولك بأنه لا توجد رواية صحيحة في كتب الشيعة تدل على وجود ابن للإمام الحسن العسكري أو تشير إلى ولادة الإمام المهدي عليه السلام وإلى الآن لم تكن لديك الشجاعة والجرأة أيضاً في القول بأن هذه الروايات صحيحة وأنت على خطأ في قولك: لا توجد روايات صحيحة تدل على ذلك فنكرر لك الطلب هنا مرة أخرى هل هذه الروايات صحيحة أم لا؟.

فمن يطلب الحق والحقيقة عندما تتضح له هذه الحقيقة أو شيء من جزئياتها من المفروض أن يسلم بذلك ويقر ويؤمن به، الذي لا يفعل ذلك هو من ليس كذلك - أي من لا يطلب الحقيقة - بل المعاند ونرجو أن لا تكون كذلك وما ذا يضررك لو اعترفت بذلك وواصلت من ثم معي الحوار في نقاط وأدلة أخرى؟

٤ - لقد قلت في كلام لك رداً على الأخ العزيز الأستاذ محمد منصور حول رد العلامة الشيخ الآصفي أطال الله في عمره: ((...ولكني أقول ان تراث اهل البيت يضم روايات ظاهرية صريحة لا نقول بنظرية النص

والعصمة والوراثه وتلتزم بالشورى...) فأنا هنا أطلب منك يا أحمد الكاتب أن تأتي بهذه الروايات – من تراث أهل البيت – التي تدعي أنها تلتزم الشورى شريطة أن تكون هذه الروايات صحيحة من حيث سندها وواضحة الدلالة في ذلك يصرح فيها إمام من أئمة أهل البيت عليهم السلام من الإمام علي عليه السلام وإلى الإمام المهدي عليه السلام وعجل الله تعالى فرجه الشريف بأن إدارة شؤون وأمور الأمة وقيادتها من بعد النبي صلى الله عليه وآله وسلم إنما هو شورى بين المسلمين ؟ ثم تخبرنا ما نسبة هذه الروايات نسبة إلى الروايات الواردة عن هؤلاء والتي نقول بالنص، ونسبتها إلى الروايات الدالة على عصمة ولي الأمر وإمام الأمة وقائدها؟

فكلامك هذا لا بد من أن تسنده إلى دليل صحيح معتبر فالقارئ الكريم – وخصوصاً في عصرنا هذا – ليس ساذجاً حتى يسلم بكل قول يقال ومدعى يدعى بل لا بد من أن يطالب قائله ومدعيه بالدليل الصحيح الصريح عليه، ونحن هنا نطالبك بذلك، فهل تتفضل وتتكرم علينا بذكره وتجب على أسئلتنا المذكورة أعلاه.



ويعود التلميذ من جديد:

حرر بتاريخ ١٢/٢٣/١٩٩٩ ١٢:٢٠ صباحاً

التلميذ

لا جواب إلى الآن من احمد الكاتب؟؟؟؟

عضو

تعرفون لماذا لا يريد الكاتب أن يقول بصحة الروايات اعلاه... الجواب ليس الآن... سنمهلها اياما ونعطيه فرصة أكبر...



لا تواتر ولا اجماع على مهدوية الامام الثاني عشر

ومرة تلو أخرى لا يكثرث الكاتب بما يقوله
الاخوة، وكأن هدفه الوحيد هو انزال ما في جعبته
من مواضيع. ومن هنا يوقن كل من يقرأ له أو يحاوره
بأنه لا يريد الحقيقة ولا يبحث عنها، وآلاً لو كان
كذلك لاستفسر عن الروايات التي عرضت عليه أو
لردها أو قبلها أو ناقشها، ولكن هو لم يقم بهذا ولا
بذاك، وإنما أخذ ينزل مواضيعه، وفي هذا الموضوع
يقول الكاتب:

احمد
الكاتب
عضو

حرر بتاريخ ١٢/٢٣/١٩٩٩ ١٠:٠٤ صباحاً

ذكر بعض الاخوة المتحاورين وجود تواتر أو اجماع شيعي على مهدوية
الامام الثاني عشر والروايات الواردة حوله.

وعندما نقرأ التاريخ الشيعي نجد أن لا تواتر ولا اجماع على مهدوية
الامام الثاني عشر^(١).

(١) قد مرّت في مقالات الاخ محمد منصور ص ٢٥٧ وفي تعليقتنا قائمة باسماء

ومما يؤكد غموض هوية المهدي عند أهل البيت، ولدى جماهير الشيعة والمسلمين في القرون الثلاثة الأولى، هو تكرر دعوات المهديونية هنا وهناك.. حتى تجاوزت العشرات، وحتى أصبح لكل فرقة وطائفة أكثر من مهدي واحد.. حيث تدلنا هذه الظاهرة على تماهي مصطلح (الإمام المهدي) مع معنى الثورة والحرية والعدالة وانبثاقه كرد فعل على الواقع الفاسد الذي كان يتدهور إليه المجتمع الإسلامي مرة بعد أخرى^(١).

لقد كانت معظم قصص المهديونية في القرون الإسلامية الأولى، مرتبطة ومنبثقة من حركات سياسية ثورية تتصدى لرفع الظلم والاضطهاد وتلتف حول زعيم من الزعماء، وعادة ما يكون إماما من أهل البيت (ع) وعندما تفشل الحركة ويموت الإمام دون أن يظهر، أو يقتل في المعركة، أو يختفي في ظروف غامضة.. كان أصحابه يختلفون، فمنهم من يسلّم بالأمر الواقع

﴿ علماء السنة من اصحاب التراجم والمؤرخين الذاكرين لولادته وانه الملقب بالمهدي، وأن ولادته في الخفاء كانت خشية البيت العباسي الحاكم، هذا من جانب علماء السنة، أما من جانب السلطة العباسية، فقد تقدم ببيان استنفارها لقواها تحسباً لولادة الموعود بالظفر والنصر، ومن ثم فرضت الإقامة الجبرية على العسكريين في سامراء، وأما عند الشيعة فقد ذكرت في الردود السابقة وما سيأتي اسماء الكتب الشيعية وابوابها المليئة بالروايات المتواترة الدالة على ولادته وعلى غيبته من الائمة السابقين قبل ولادته، فهذا اجماع من الفئات الثلاث.

(١) هذا تصريح من الكاتب بانكاره لعقيدة ظهور المهدي من ذرية الرسول (ص) وهي عقيدة اسلامية متفق عليها في روايات الفريقين وان اختلف في مضي ولادته، أو في استقبالها فيما يأتي، فأصل ظهور المهدي عقيدة اسلامية وسيأتي من الكاتب تهربه من انكاره هذا الموضوع.

ويذهب للبحث عن أمام جديد ومناسبة جديدة للثورة.. ومنهم من كان يرفض التسليم بالأمر الواقع فيرفض الاعتراف بالهزيمة ويسارع لتصديق الإشاعات التي تتحدث عن هروب الإمام الثائر واختفائه وغيبته^(١). وعادة ما يكون هؤلاء من بسطاء الناس الذين يعلقون آمالاً كبيرة على شخص، أو يضخمون مواصفات ذلك الزعيم فيصعب عليهم التراجع؛ لأنه كان يعني لديهم الانهيار والانسحاق النفسي.

مهدوية الإمام علي:

كان شيعة الإمام علي بن أبي طالب (ع) الذين ثاروا على الحكم الاموي وقاتلوا في معركة الجمل وحاربوا معاوية في صفين، واشتبكوا مع الخوارج في النهروان يأملون أن يستمر حكم الإمام العادل إلى فترة اطول ينعمون خلالها بالعدل والمساواة.. وكان أملهم في الإمام كبيراً.. ولذلك فان البعض منهم صدم بخبر اغتياله ولم يكذب يصدق نبأ وفاة الإمام.

يقول مؤرخو الشيعة كالنوبختي والاشعري القمي والكشي: إن جماعة من الشيعة رفضوا التصديق بوفاة الإمام، وقالوا: إن علياً لم يقتل ولم يمت ولا يقتل ولا يموت حتى يسوق العرب بعصاه ويملاً الأرض قسطاً وعدلاً كما ملئت ظلماً وجوراً.

يمكن أن نفسر هذا القول بمهدوية الإمام علي وغيبته: بالصدمة والمفاجأة والأمل الكبير.. حيث لم يتحمل أولئك نفر الذين كانوا بعيدين عن

(١) الكاتب يتبذل في عباراته التهكم بدلاً من لغة الحوار العلمي، في حين يطالب الآخرين بالتزام لغة الحوار.

الكوفة خبر استشهد الإمام، بعد أن كانوا يأملون أن يحقق الإمام العدالة الكونية على الأرض، فأدى بهم ذلك إلى تصورات بعيدة عن الواقع.

مهديّة ابن الحنفية:

وبعد مجزرة كربلاء تجمع الغضب الشيعي حول قيادة محمد بن الحنفية اخي الإمام الحسين، من اجل الثأر والانتقام لشهداء كربلاء.. وعندما توفي محمد في ظروف غامضة عام ٨١ قالت جماعة من أنصاره (الكيسانية): إنه لم يمت وأنه مقيم بجلال رضوى بين مكة والمدينة، واعتقدوا أنه (الإمام المهدي المنتظر) الذي بشر به النبي (ص) أنه يملأ الأرض قسطاً وعدلاً. ويفسر السيد المرتضى علم الهدى دعوى الكيسانية بمهديّة ابن الحنفية بالحيرة التي ألجأتهم إلى القول بها.

وربما كانت الحيرة قد اصابتهم نتيجة عقدهم الأمل على ابن الحنفية لكي يسترجع السلطة من ايدي الامويين، وقد أصيبوا بالخيبة بعد موته قبل تحقيق الهدف المنشود، فاضطر أتباعه من الشيعة الكيسانية إلى اختراع القول بمهديته واستمرار حياته وغيبته في محاولة منهم للمحافظة على الأمل متقدماً في صدورهم، خاصة وان الشيعة يومذاك لم يكونوا يعرفون شخصية معينة محددة من قبل على أنها (المهدي المنتظر).

مهديّة أبي هاشم:

وقد تراجع هذا القول بمهديّة ابن الحنفية عندما برز أبو هاشم عبد الله بن محمد بن الحنفية، كقائد جديد للشيعة في نهاية القرن الأول الهجري، وتعلق الأمل الكبير به لتحقيق ما عجز أبوه عن تحقيقه.. وتكررت الأزمة

من جديد عندما توفي أبو هاشم دون أن يظهر.. وهذا ما أدى إلى اعتقاد قسم من شيعته باختبائه وغيبته والقول انه (المهدي المنتظر) وانه حي لم يموت. أما الذين اعترفوا بوفاة أبي هاشم فقد حافظوا على الأمل في نفوسهم أيضا وذلك بانتظار قيام أحد أبناء محمد بن الحنفية في المستقبل، ولم يحددوا شخصا معينا.

مهدوية الطيار:

سرعان ما التف الشيعة الذين كانوا يشكلون المعارضة الرئيسية للحكم الاموي حول قائد جديد من أبناء أهل البيت هو عبد الله بن معاوية بن عبد الله بن جعفر الطيار، الذي نجح في إقامة دولة شيعية في اصفهان في أواخر العهد الاموي، ولكنه انهزم بعد ذلك وقتل في ظروف غامضة.. ولم يتحمل بعض الشيعة نبأ انهيار الدولة الشيعية، فقالوا: إن الطيار حي لم يموت وانه مقيم في جبال اصفهان لا يموت أبدا حتى يقود نواصيتها إلى رجل من بني هاشم من ولد علي وفاطمة.

انحصار المهدوية في البيت الفاطمي:

لم تكن النظرية المهدوية عند الشيعة قبل هذه الحركة محصورة في البيت الفاطمي، حيث كان (الكيسانية) – الذين يمثلون مرحلة تاريخية من تطور الشيعة – يحصرونها في البيت العلوي ويجيزونها في محمد بن الحنفية وأولاده، أو يحصرونها فيهم، ثم امتدت إلى خارج البيت العلوي، إلى عبد الله بن معاوية بن عبد الله بن جعفر الطيار، ثم تطورت لتتصرف في البيت الفاطمي من أبناء الحسن والحسين.. ولم تكن محصورة في ذلك الوقت

في أي واحد من البيتين. لذلك اعتقد قسم من الشيعة بمهدوية زيد بن علي، كما اعتقد قسم آخر بمهدوية محمد بن عبد الله بن الحسن بن الحسن (ذي النفس الزكية)، وإذا كان زيد قد قتل بسرعة.. فان أتباعه انظموا إلى النفس الزكية. وكان عبد الله بن الحسن أبوه قد سمى ابنه (محمدا) وتنبأ عند ولادته بأن يكون (المهدي الموعود) الذي بشر به النبي وقال عنه إن: (اسمه اسمي واسم أبيه اسم أبي) حسبما كان مشهورا في تلك الفترة.

مهدوية ذي النفس الزكية:

كان (النفس الزكية) يأمل ان يثور ضد الحكم الاموي حيث بايعه في الابواء بنو هاشم، وكان فيهم ابراهيم الإمام والسفاح والمنصور، ولكن سرعان ما قامت الدولة العباسية فانتفض عليه من بايعه والتف حوله قسم من الشيعة فخرج في المدينة (سنة ١٤٥) وسيطر على مكة واليمن، وقتل بعد شهور. وهنا اصيب قسم من شيعته بالصدمة ولم يتحملوا نبأ الهزيمة ولم يصدقوا بمقتل (المهدي) الذي كانوا ينتظرون خروجه منذ فترة طويلة، فقالوا: انه حي لم يميت ولم يقتل وانه مقيم بجبل العلمية — بين مكة ونجد — حتى يخرج. وتشبهوا بالحديث النبوي الذي يقول: (القائم اسمه اسمي واسم أبيه اسم أبي).

و لما لم تكن هناك أحاديث صريحة ومحددة ومعروفة توضح هوية المهدي، فقد طبق أتباع النفس الزكية أحاديث المهدوية عليه وتأولوا الأحاديث الواردة به، وربما اختلقوا بعض الروايات أو نسبوها إلى النبي لتعزيز نظريتهم وتأييد زعيمهم المنتظر.

مهدوية الباقر:

وتقول بعض الروايات: إن قسما من الشيعة اعتقد بمهدوية الإمام محمد بن علي الباقر (ع) اعتمادا على رواية تقول: إن النبي (ص) قال لجابر بن عبد الله الانصاري: ((انك تلقاه فاقرأه مني السلام)). ويقول الكليني في: (الكافي): إن الإمام الباقر كان يسرّ إلى أصحابه بقرب القيام والخروج ويوصيهم بالكتمان، وإن بعضهم قد ترك أعماله انتظارا لساعة الصفر.

مهدوية الصادق:

وبعد وفاة الإمام الباقر وهزيمة محمد بن عبد الله ذي النفس الزكية وانتصار العباسيين، وتألّق الإمام جعفر بن محمد الصادق (ع) شاعت روايات كثيرة حول مهدويته وينقل النوبختي: إن بعض الشيعة روى عن الإمام الصادق انه قال: ((إن رأيتم رأسي قد أهوى عليكم من جبل فلا تصدقوه فاني انا صاحبكم)) وانه قال: ((إن جاءكم من يخبركم عني انه مرضني وغسلني وكفنني فلا تصدقوه فاني انا صاحبكم صاحب السيف)).

من هنا رفض قسم من شيعة الإمام الصادق الاعتراف بموته وقالوا: ((انه المهدي المنتظر وانه حي لم يمّت)) وعرفت هذه الفرقة بـ: (الناووسية) نسبة إلى عجلان بن ناووس وكان منهم أبان بن عثمان الاحمر الذي يعدّه الكشي من (أصحاب الإجماع) أي من اقرب المقربين إلى الإمام الصادق.

مهودية إسماعيل:

من هذا يبدو أن النظريات المهدوية المختلفة كانت تولد مع الزمن وفي الظروف المختلفة.. وكانت اقرب إلى الأمل منها والرجاء إلى الاستناد إلى أحاديث قاطعة وصريحة، وكان القول بـ: (الغيبة) يبرز عند وفاة الإمام المنتظر دون أن يظهر.. ولم يكن الشيعة يجمعون دائماً وابدأ ومنذ البداية على مهودية أمام معين من قبل.. ففي الوقت الذي كان بعضهم يؤمن بمهدوية الإمام الصادق كان البعض الآخر يذهب ليعلق الأمل على مهودية ابنه إسماعيل، وعندما توفي إسماعيل في حياة أبيه الإمام الصادق رفض أصحابه التسليم بوفاة واخترعوا القول بغيبته وفسروا تشييع الإمام له ودفنه أمام أعين الناس بأنه مسرحية تستهدف التغطية على هروب إسماعيل واختفائه والإعداد لظهوره في المستقبل!.

ومن المعروف أن الشيعة اختلفوا بعد وفاة الإمام الصادق إلى ست فرق، فذهب الإسماعيلية إلى القول بحياة إسماعيل وإمامته ومهديته وغيبته، ثم قال فريق منهم بعد أن يؤسوا منه بمهدوية ابنه محمد.. ثم نقلوا المهدوية في أبناء إسماعيل إلى أن ظهر واحد منهم في نهاية القرن الثالث واقام الدولة الفاطمية في شمال افريقيا.

مهودية الديباج:

وادعى محمد بن جعفر الصادق (الديباج) الذي خرج في مكة (عام ٢٠٠) أنه المهدي المنتظر، وعلن نفسه خليفة للمسلمين واخذ البيعة وتسمى بأمر المؤمنين.

إذن.. نستطيع أن نقول إن النظرية المهدوية كانت تعني الثورة والقيام والخروج ولم تكن محددة في شخص معين.. وان نظرية الغيبة كانت تبرز عندما يفشل أي أمام منتظر أو يموت دون تحقيق اهدافه.

مهدوية محمد بن عبد الله الافطح:

الحالة الاستثنائية الوحيدة التي نجدها خلاف تلك القاعدة في ذلك الوقت هي نظرية: (مهدوية محمد بن عبد الله بن جعفر الصادق).. وهذا الشخص لم يولد أساسا ولم يكن له وجود، وقد اختلق بعض الشيعة الفطحية قصة وجوده في السر بعد وفاة أبيه عبد الله الافطح الذي آمن أولئك الشيعة انه الإمام بعد أبيه الصادق، أصيبوا بأزمة عندما توفي الافطح دون عقب يرثه في الإمامة، وكانوا يعتقدون بضرورة استمرار الإمامة في الأعقاب وأعقاب الأعقاب، أي بتوارثها بصورة عمودية، ولذا لم يستطيعوا بسبب هذه الأزمة الفكرية أن ينتقلوا إلى القول بإمامة اخي عبد الله: موسى بن جعفر، فاخترعوا قصة وجود ولد له في السر!، وقالوا: إن اسمه يطابق الحديث النبوي المشهور: (اسمه اسمي واسم أبيه اسم أبي)^(١).

ولا يستبعد أن يكون بعض المصلحيين والمنافقين من أصحاب الأئمة قد اخترع هذه القصة الوهمية (أسطورة المهدي المنتظر محمد بن عبد الله بن الصادق) لكي يتاجر بها ويدعي الوكالة له ويقبض الأموال باسمه، حيث كان

(١) اعلم أن أكثر الفطحية الآ من ندر منهم يعتقدون بإمامة الأئمة الاثني عشر، غاية الامر أنهم يضيفون إلى ذلك عبدالله بن جعفر، وبعد موته رجعوا إلى الامام موسى بن جعفر، فمن ثم كان فقهم أقرب شيء الى فقه الامامية الاثني عشرية، فكانوا يحتجون بروايات الأئمة لاعتقادهم بامامتهم ايضاً.

يروج الإشاعات عن وجود ذلك المهدي الموهوم في اليمن، وأنه سوف يظهر ويملا الأرض قسطا وعدلا بعد أن تملأ ظلما وجورا.

مهديّة الكاظم:

ومع انقلاب الدولة العباسية على أهدافها الإصلاحية وانتشار الظلم والفساد كان من الطبيعي أن يلتف المعارضون لها حول شخصية عظيمة من زعماء أهل البيت هو الإمام موسى بن جعفر الكاظم (ع) الذي كان رمز التقوى والعلم والعبادة.. وإن يعظم الأمل بخروجه وقيامه.. وهكذا فقد انتشرت روايات جدا حول مهديّة الإمام الكاظم وأنه (قائم آل محمد).. وراح البعض من الشيعة ينقل روايات عن الصادق: ((إن من المحتوم أن ابني هذا قائم هذه الأمة وصاحب السيف)) (وإن موسى هو القائم وهذا حتم من الله)) (وإن يدهد رأسه عليكم من جبل فلا تصدقوا فإنه القائم)) (وإن القائم اسمه حديدة الحلاق)) و((كأنني بالراية السوداء صاحبة الرقعة الخضراء تخفق فوق رأس هذا الجالس)) وما إلى ذلك من الروايات التي فاقت حد (التواتر)! وعندما اعتقل الرشيد الإمام الكاظم احتسب معظم الشيعة الموسوية ذلك غيبة أولى أو صغرى، ولما قتله ورمى بجسده الطاهر على الجسر ببغداد رفضوا التصديق بذلك وقالوا إنها مسرحية عباسية وقالوا: إن الإمام الكاظم قد غاب غيبته الثانية وهرب من السجن وأنه حي لم يموت ولا يموت حتى يملك شرق الأرض وغربها ويملاها كلها عدلا كما ملئت جورا وأنه القائم المهدي.

وقد قال معظم أولاد الإمام بذلك، وكذلك معظم أصحابه المقربين

كالمفضل بن عمر وداود الرقي وضريس الكناني وابوبصير وأعين بن عبد الرحمن بن اعين وحديد الساباطي والحسن بن قياما الصيرفي وكتب علي بن أبي حمزة كتابا حول (الغيبة) كما كتب علي بن عمر الأعرج كتابا حول ذلك أيضا.

وقد عُرف أولئك الشيعة بالواقفية، أي الذين وقفوا على الإمام الكاظم ورفضوا الأيمان بابنه علي بن موسى الرضا. و تردد داود الرقي في الاعتراف بإمامة الرضا بناء على تلك الروايات (المتواترة) التي تحدد المهدوية بالكاظم ونقول: (إن سابعنا قائمنا) فقال له الإمام الرضا: إن الأمل بقيام الكاظم كان معلقا على مشيئة الله ولم يكن من المحتوم.

و ظل الواقفية يؤمنون بمهدوية وغيبة الإمام الكاظم إلى وقت طويل.. ولكنهم تقلصوا شيئا فشيئا حتى ماتت النظرية وانقرضوا، خاصة عندما أكد الإمام الرضا وفاة أبيه وقال لهم: إن الحجة لله على خلقه لا تقوم إلا بإمام حي يعرف.. سبحانه الله!.. مات رسول الله ولم يمضِ موسى بن جعفر؟! بلى والله لقد مات وقُسمت أمواله ونكحت جواريه واتهم من قال بعدم وفاته بالكذب وقال: انهم كفار بما انزل الله عز وجل على محمد (ص) ولو كان الله يمّد في اجل أحد من بني آدم لحاجة الخلق إليه لمّد الله في اجل رسول الله (ص).

مهدوية محمد بن القاسم:

وفي مطلع القرن الثالث الهجري في (سنة ٢١٩) وفي أيام خلافة المعتصم، حدثت ثورة علوية في الطالقان بقيادة محمد بن القاسم، ولكن المعتصم هزمه واعتقله وحمله إلى بغداد فحبسه في قصره، ولكن الثائر

العلوي استطاع الهرب. واختلف الناس في أمره، وقال بعضهم: مات أو هرب، وقال بعض الشيعة: انه حي وانه سيخرج وانه مهدي هذه الأمة.

مهذوية يحيى بن عمر:

وخرج إمام علوي آخر هو يحيى بن عمر، في الكوفة أيام المستعين، فوجه إليه الحسين بن إسماعيل فقتله، إلا إن بعض أصحابه رفض الاعتراف بالهزيمة وقال انه لم يقتل وانما اختفى وغاب وانه المهدي القائم وسوف يخرج مرة أخرى.

مهذوية محمد بن علي الهادي والعسكري:

واختلف الشيعة الإمامية في منتصف القرن الثالث الهجري في هوية الإمام المهدي المنتظر فقال قسم منهم: بأنه محمد بن علي الهادي، الذي توفي فجأة في الدجيل، وقالوا بغيبته كغيبته إسماعيل بن جعفر، ورفضوا التصديق بوفااته.. وذهب قسم آخر إلى القول بمهذوية الإمام الحسن العسكري، بينما قال قسم ثالث بوجود ومهذوية ولد له في السر هو الإمام (محمد بن الحسن العسكري).. وقال آخرون: انه غير محدد وانه سوف يكون واحدا من أهل البيت لا على التعيين وانه سوف يولد ويظهر في المستقبل.

مهذوية القائم المجهول:

واخيرا يذكر المؤرخان الشيعة المعاصران لوفاة الإمام العسكري: إن فرقة من أتباع الإمام قالت: إن الحسن بن علي قد مات وصح موته، وانقطعت الإمامة إلى وقت يبعث الله فيه قائما من آل محمد ممن قد مضى، إن شاء بعث الحسن بن علي وإن شاء بعث غيره من آبائه. ولا بد من ذلك..

لأن قيام القائم وخروج المهدي حتم من الله، وبذلك وردت الأخبار وصحت الآثار واجمع عليه الأمة فلا يجوز بطلان ذلك؛ ولأن وفاة الحسن بن علي قد صحت وصح أنه لا خلف له، فقد انقطعت الإمامة ولا عقب له، وإذ لا يجوز إلا أن يكون في الأعقاب، ولا يجوز أن ينصرف إلى عم ولا ابن عم ولا أخ بعد الحسن والحسين، فهي: (الإمامة) منقطعة إلى القائم منهم، فإذا ظهر وقام اتصلت إلى قيام الساعة.

كل ذلك التعدد والتنوع في الحركات المهدوية يعبر عن غموض مفهوم (الإمام المهدي) واحتمال كونه أي واحد من أئمة أهل البيت^(١)، وهو من يقوم بالسيف ويخرج ويقيم دولة الحق.. وقد كانت كل فرقة شيعية تعتقد انه من هذا البيت الهاشمي أو ذاك البيت العلوي أو الفاطمي أو الحسيني أو الحسيني أو الموسوي.. وأنه هذا أو ذاك.. ولو كانت هوية المهدي قد حددت من قبل، منذ زمان رسول الله (ص) أو الأئمة الأحد عشر السابقين لما اختلف المسلمون ولا الشيعة ولا الإمامية ولا شيعة الإمام الحسن العسكري في تحديد هوية المهدي، ولما اعتقد بعضهم بكونه: (الإمام الحسن العسكري) نفسه^(٢).

(١) بل إن في روايات السنة تعيين اسمه وإن كنيته كنية رسول الله (ص) ويشابهه خلقاً وخلقاً، إلى هذا المقدار من التعيين. حتى أنه اشتبه الأمر على محمد بن عبدالله بن الحسن بن الحسن ذي النفس الزكية لما اشتهر ذلك عن رسول الله (ص) في اسم المهدي. (ع).

(٢) سيأتي في مقالة الاخ محمد منصور من ان التواتر ليس يقتصر على الخبر الشائع عند كل آحاد الامة، بل يشمل دوائر اخرى من التواتر ضيقة يتحقق بها ادنى القدر اللازم في التواتر كماً وكيفاً، وأن تلك الطرق الآحاد المؤلفة للتواتر ليس من الضروري اطلاع بعضها على البعض الآخر.

نستنتج من كل ذلك: أن هوية المهدي كانت غامضة وغير محددة في حياة أهل البيت، وإن القول بأنه (ابن الحسن العسكري) نشأ بعد افتراض وجوده في السر، وفي محاولة لتفسير (غيبته) عن الأنظار وعدم إعلان أبيه عن ولادته، باعتبار (الغيبة) صفة من صفات (المهدي).



ومع ذلك لا يتركه الاخوة وبالخصوص العضو محمد
منصور الذي لم يترك الكاتب اين ما ولى. فدخل
العضو محمد منصور ليفند ما ادعاه الكاتب من
ابطال فقال:

حرر بتاريخ ١٢/٢٣ / ١٩٩٩ / ١٠ : ٥٠ مساءً

محمد
منصور
عضو

بسم الله الرحمن الرحيم

الرد على عدم تواتر روايات أن المهدي (عج) هو ابن الحسن العسكري
١ - تكرر دعوات المهدوية هي بنفسها دليل على أن عقيدة المهدي
المصلح هي عقيدة تلقاها المسلمون من النبي (ص) وأخبر عنه متواتراً كما
هو الحال كذلك.

لا كرد فعل كما هو زعمك، بل المفروض في رد الفعل المجرد عن عقيدة
المهدي من ذرية الرسول (ص) هو مجرد الثورة والعصيان على السلطات.
٢ - وليس من الصدفة والاتفاق العفوي التوسل في كثير من الثورات
باسم المهدي بمجرد تصوير أنها فكرة اختلقها الثوار، بل المفروض أن
العقيدة بالمهدي كانت عقيدة متجذرة بين المسلمين حاولت الثورات الاستمداد
من تلك العقيدة.

والصدمة والمفاجأة التي تنتاب الثوار بتوسلهم بعقيدة المهدي تدل على وجود مسبق لتلك العقيدة لا وجود مخترع جديد أحدثوه، إذ الروايات النبوية المبشرة بالمهدي عن النبي موجودة في مصادر المسلمين الروائية — إلا على مسلك العلماني الرافض لتراث السنة النبوية برمته.

وفي خطبة الإمام السجاد (ع) في مسجد الأمويين في الشام قال فيها (منا الطيار..... والمهدي).

نعم لابد أن يتأكد الكاتب من ذهاب السجاد إلى مسجد الشام فلعله لم يؤسر ويذهب به إلى الشام.

ثم إن إصرار كافة طبقات المسلمين والثورات المتلاحقة على التشبث بعقيدة المهدي هي أول دليل على بداهة تلك العقيدة بين المسلمين وضرورتها وأن الاسم الشريف مقترن في أذهانهم بمعنى المصلح والمنقذ الموعود بالظفر والنصر على لسان النبي (ص) كما أن اتفاق الثورات المتكررة على دعوى غياب قائدهم وأنه يرجع، دال هو الآخر على بداهة واقتران اسم المهدي بالغيبة التي أنبأ بها النبي (ص) عن المهدي، وكذلك اتفاق الطبقات في القرون في الثورات المختلفة وغيرها على جملة: (يظهر فيملأها قسطاً وعدلاً) دال هو الآخر على تواتر وضرورة هذا الخبر عن النبي (ص) كبشارة للمسلمين.

ومن ثم كانت عقيدة المهدي من ذرية الرسول وغيبته عقيدة تلقاها المسلمون جيلاً بعد جيل عن نبيهم وأخذوا يعقدون الآمال عليها، مما ورث حالة الاستنفار القصوى لدى الدولة الأموية والعباسية كما في عهد العسكريين.

والغريب أن الكاتب يعترف أن عقيدة المهدي والأحاديث فيه طبقها عدة من الثوار في ثوراتهم على قائدهم كما في اتباع النفس الزكية. وهذا العدد الكبير الذي يعترف به الكاتب من دعوات المهدوية لهي أدل على أن عقيدة المهدي وكونه مصلحاً يملأ الأرض قسطاً وعدلاً ضرورة عند المسلمين يستند إليها كل الثوار في ثوراتهم، للتدليل على مشروعية حركاتهم تلك.

فكل ذلك التعدد والتنوع في الحركات المهدوية يدل على مسلمية البشارة بالمهدي وغيبته لدى المسلمين وأن الثورات المختلفة أو الفرق المنقرضة السابقة كانت تتذرع بتلك العقيدة الضرورية لتبرير مشروعيتها، وقد ذكر ذلك أكثر من تناول موضوع الثورات في التاريخ الإسلامي.

نعم روايات النبي (ص) حول المهدي التي تملأ كتب عامة أهل السنة متواترة عندهم باللفظ فضلاً عن المعنى مثل لفظ ذريتي، يواطئ اسمه اسمي وكنيته كنيتي وخلقته خلقي، ويملاً الأرض قسطاً وعدلاً، ونحو ذلك، فضلاً عن تواتر ذلك عند الإمامية وأنه ابن الحسن العسكري كما ذكرت ذلك في الرد على نقاش الكاتب في مقالة الشيخ الأصفي والرد على النقاش التاريخي.

وأكرر لك ما كتبتّه عن التواتر في موضوع الشورى قبل قليل:

فأعلم أن التواتر ينقسم إلى تواتر لفظي ومعنوي وإجمالي، ويقسم تارة أخرى بلحاظ سعة وضيق دائرة التواتر وقد شرحت لك تقسيمات التواتر في مقالة سابقة وأعيد ذلك للتكرار لعلك تذكر أو تتفكك الذكرى — وإني أشعر أن كثيراً مما أنت مقيم عليه نتيجة الغفلة عن قواعد العلوم الدينية — فالتواتر تارة بدائرة وسريعة كما في تواتر الخبر بوقوع الحرب العالمية الأولى

والثانية، وثانية بدائرة أضيق كتواتر الخبر بواقعة الطف وكربلاء، وثالثة بدائرة أضيق كتواتر قواعد علوم اللغة العربية من مفردات اللغة والنحو والصرف والاشتقاق والبلاغة وغيرها فإن أبناء اللغة العربية ليس كلهم مطلعين على تمام خصائص اللغة العربية بل الحامل لتواتر تلك الخصائص هم علماء الأدب العربي وثلة بدائرة ضيقة، لكن ضيق هذه الدائرة لا يمنع تحقق ضابطة التواتر الرياضية والعقلية وهي تساعد حساب الاحتمال من الجهة الكيفية والكمية، كما هو الحال في اختلاف وتعداد درجات اليقين في نفس الوقت الذي يصدق اليقين على كافة درجاته، ولا يستغرب ولا يتوهم التنافي بين تواتر اللغة العربية بعلومها وبين جهل أكثر أبناء اللغة العربية في كل قرن قرن بكثير من خصائص علوم اللغة، بل إن الطفل من أبناء اللغة في بداية نشوئه لا يعلم من اللغة إلا شيئاً يسيراً، ثم يأخذ في التعرف عليها بشكل تدريجي أوسع مما سبق، لكنه يبقى لا يحيط بتمام خصائص اللغة وعلومها حتى يتخصص في علوم اللغة العربية وإلا فسوف لن يرتفع إلى سقف التواتر المنقول عند أهل الاختصاص، وكل واحد من أبناء اللغة العربية هذا شأنه فترى هناك اختلافاً في اطلاعهم على مفردات اللغة وقواعدها بحسب اتصالهم بدائرة التواتر المنقول عند علماء اللغة، لكن كل ذلك لا ينافي حصول التواتر ولو بأدنى درجاته، إذا عقلت ما ذكرت لك من بيان اختلاف دوائر التواتر وأن ضابطته حصول تصاعد حساب الاحتمال العامل الكيفي والعامل الكمي لصدور الخبر، وفهمت المثال، يسهل عليك فهم الأخبار المتواترة عن النبي (ص) أو عن الأئمة السابقين (ع) من أن الحامل لتواتر الخبر ثلة بعد ثلة من الرواة في الطبقات من دون لزوم اطلاع كافة الأمة أو كافة الطائفة أو كافة الرواة ولكن ذلك لا ينافي حصول دائرة وضابطة التواتر

بعد تحققها نعم غاية ما يدل عدم اطلاع الكثير من الرواة عليه هو أن هذا التواتر ليس بدائرة واسعة جداً بل هو بدائرة متوسطة أو مضيقة لا ينافي ضيقها حصول أدنى درجات التواتر بضابطته الرياضية. بل إن في عدة من أقسام التواتر هو سلاسل أحاد متفرقة لم يطلع بعضها على بعض أصلاً كما لم يطلع عليها الكثير من الرواة المعاصرين لطبقات تلك السلاسل، ولكن كمية تلك السلاسل الروائية والعوامل الكيفية المصعدة لاحتمال الصدور توجبان حصول ضابطة التواتر، ومن الغفلة والجهالة بمكان حسابان أن طبيعة التواتر هي من قسم واحد أو دائرة واحدة.

وأما تواتر روايات أن المهدي هو ابن الحسن العسكري فقد ذكرت لك نموذجاً من المصادر بفهرسة ببليوغرافية في الرد على نقاشك لمقالة الشيخ الأصفي من كتب الصدوق ومنهجه في إثبات ذلك الرد وعدد الروايات التي ذكرها وكذلك النعماني والطوسي والكليني والمفيد في الإرشاد وغيرهم في كتب أخرى تربو على المئات. نعم أنت تطعن في وثاقة كتب الإمامية ورواتها بالاختلاق وأنهم وضاعون واستدلوا على ذلك هو طعنك في عقيدة الإمامية الإلهية، فأنت تقحم وتستعين بالبحث الكلامي أو النقلي في الخدشة في الدليل التاريخي أو النقلي على التقريبيين في صياغة الاستدلال بتلك الروايات، بل إنك تخدش في قائمة علماء العامة التي تربو على (٣٨) الذين ذكروا ولادته وأنه ابن الحسن العسكري وأن ولادته كانت خفية تحت وطأة الإرهاب العباسي لكنك تتردد في اليد البيضاء لبني العباس.

وأما كلام السيد المرتضى فقد تبين لك بحسب ما جاء في كلامك الفرق بين وجود الشخص وكونه إماماً بعهد من الله تعالى كما في إبراهيم (ع) والذي يتوقف على الإيمان بعقيدة الإمامة هو إمامة الشخص

المستتر المهدي بن الحسن العسكري (ع)، وأما أصل ولادته فيكفي في ذلك الروايات المتواترة المودعة في كتب الإمامية وكتب العامة الذين أشرت إلى قائمة أسمائهم ممن قرب عهده إلى عصر ولادته.

وها أنت تعاود تسمية الدليل الواحد أنه اعتباري وعقلي وانبهك مرة بعد أخرى أن الدليل الاعتباري يستخدم في العلوم الإعتبارية كعلم القانون والفقه والنحو والصرف ونحوها من العلوم وأما الدليل العقلي فيستخدم في العلوم الحقيقية والضابطة في حجته برهانيته، وقد نبهتك من قبل أن أدلة الإمامية على كبرى الإمامة بعضها عقلي محض وبعضها نقلي محض وبعضها مركب منهما وكذلك الصغرى وقد ذكر علماء الإمامية ما يربو على عشرة مناهج لإثبات إمامة العترة من آل محمد (ص) ومع كل ذلك أنت مقيم على دعواك من عدم الدليل التاريخي ولعلك غافل عن معنى الدليل التاريخي، وكيف لا وأنت تدعي أن الإمام الهادي والعسكري وجودهما في سامراء لم يكن بضغط واجبار السلطة العباسية وأنت تتردد أمام كل التاريخ في إرهاب الدولة العباسية المتخذ تجاه الإمامين العسكريين وربما تتردد في كون القبرين في سامراء هما للعسكريين أم لا وأن سامراء عاصمة الدولة العباسية آنذاك أم لا. وأن الإقامة الجبرية تحت وطأة السلطة كانت أم لا، ولا أدري أي مصدر تاريخي تريد اتخاذه.

ثم كيف تطالب بالبحث عن وجود المهدي (عج) بن الحسن العسكري أولاً ثم تبحث عن إمامته وأنت لا تدعن ولا تؤمن بإمامة علي بن أبي طالب والحسين والذرية من عترة آل محمد (ص) وأنت لا تؤمن بكبرى الإمامة، فهل وجدت في علم المنطق الأرسطي أو الرياضي أو الوضعي أو

النفسي أو غيرها أن البحث عن النتيجة قبل الكبرى وكيف لي بإفهامك بهذا الترتيب، هذا مع أنك ذكرت كرات في مقالاتك أنك لا تستوثق بأي حديث يروى من السنة أو من الشيعة كما أنك ذكرت في كتابك حول المهدي أنك لا تحتج بأحاديث أهل السنة في المهدي فليس لك ضابطة في تصحيح واعتبار الأخبار تؤمن بها هو إنما حسب دعواك تؤمن بفهمك للقرآن الكريم بمقدار لا يبتعد عن أصالة الحس في المنهج الغربي العلماني الممزوج بالتحليل التخلي.



اقترح الى المشرف العام على الشبكة:
بخصوص الحوار مع احمد الكاتب

وهنا يدخل العضو محمد منصور باقتراح لمشرف
الشبكة الاخ موسى العلي. فيقول:

حرر بتاريخ ١٩٩٩/١٢/٢٣ ٠٢:٢٥ صباحاً

محمد

الاخ المشرف العام على شبكة هجر الثقافية الموقر
السلام عليكم ورحمة الله وبركاته

منصور

عضو

الذي يظهر من مسار الحوارات التي جرت مع الكاتب أن الحوار على
أساس الروايات التاريخية أو النقلية لا يمكن مواصلته لأنه لا يسلم بأي حديث
أو رواية وبالتالي ليس حواراً في خصوص ولادة الإمام الثاني عشر!!
بل ينبغي الاختصار على القرآن الكريم وما يشته الكتاب من الإمامة
الإلهية أم سلطة الجماعة والأمة (الشورى).

وذلك لأنه لا يسلم بشيء يبتعد عن الفرضية الحسية، وهذه محاور تسبق
رتبة على بحث الإمامة، فالمتعين لكي لا يدور الحوار دوراناً عقيماً تكرارياً
أن ينتقل البحث إلى ما يشته القرآن والنظرة الغيبية في القرآن.
وتقبل دعائي وشكراً.



الانسحاب الاول والهزيمة التي لا يريد أن يصرح بها
الكاتب، والتي تبدو من كلماته اللانطقية، والتي
يريد فيها اثبات الصغرى ثم الإنتقال منها الى
الكبرى، ولا ادري يا سادة في أي منطق يكون ذلك،
يقول الكاتب:

احمد
الكاتب
عضو

الأخ الاستاذ موسى العلي حفظه الله

الأخ محمد منصور

الأخوة المتحاورون الكرام.

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته وتقبل الله صيامكم وأعمالكم.

شكرا للفرصة التي اتحتوها لنا للحوار.

واذا لم نكن قد وصلنا الى نتيجة معينة حاسمة فاعتقد اننا قد اغنينا

الحوار بدرجة لا بأس به واستطاع كل طرف ان يعبر عن رأيه.

وليس المهم بعد ذلك ان يتفق مع الآخرين.

المهم ان يكون هذا الحوار منطلقا للتفكير واعادة النظر في قضية

تاريخية مهمة كان لها أثر كبير في التاريخ الاسلامي وفي تطور الفكر

السياسي والعقائدي الشيعي.

وقد بدأت الحوار بقولي ان الايمان بوجود الامام الثاني عشر فرضية

فلسفية اكثر منه حقيقة تاريخية وانه يصعب الاستدلال على وجوده بصورة

علمية مستقلة الا بعد الايمان بنظرية الامامة^(١) وهاهو الأخ الاستاذ محمد

(١) وقد اثبت لك الاخوة بالادلة الصحيحة على خصوص ولادته ولم تتمكن من ان تلج

منصور يحاول ان ينقل الحوار الى هذه المرحلة ولكني لا اعتقد بفائدة ذلك وارفض هذا الاسلوب من الاستدلال من العام الى الخاص ومن الكبرى الى الصغرى واطالب اولاً ببحث الصغرى فاذا ثبتت ننقل الى الكبرى اي نثبت وجود الامام محمد بن الحسن العسكري ثم نتحدث عن الاثني عشرية والامامة.

وفي الختام اشكر الأخ محمد منصور على ما بذله من جهد وما تحمله من عناء وجزاه الله خيراً.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته

اخوكم احمد الكاتب



ويدخل العضو محمد منصور معقّباً فيقول:

حرر بتاريخ ١٢/٢٣/١٩٩٩ ٠٤:٣٣ صباحاً

محمد

الى الاخ احمد الكاتب

منصور

وعليكم السلام ورحمة الله وبركاته

عضو

الذي عرفته أنبهك بنصيحه أخوية وهي أن المرور بهزات وأصطدامات في الحياة أمر طبيعي، وما هو غير طبيعي وغير منطقي هو عدم التأمل في المنهج العلمي لتحري الحقيقة، ففي أي منطق أرسطي او رياضي او وضعي أو نفسي أو منطق اجتماعي أو غيرها من مدارس علم المنطق يبحث في النتيجة أو الصغرى مع عدم الاذعان المسبق بالكبرى فإن هذا السير من

تجيب عليها وتهرب الى مواضيع اخرى، والآن تدعي انها لم تثبت وان الاخ محمد منصور دعاك لمناقشة الكبرى، إذ انك أفحمت في الصغرى والكبرى والآن تريد التهرب ولكن (كصدام) تريد ان تتسحب انسحاباً تكتيكياً.

الفحص العقلي والفكري معكوس فطرياً، وأي غرض في الصغرى ان لم تكن الكبرى ثابتة في رتبة سابقة، هذا مع ان المهم بعد وجودها هو العنوان المتصفة به وهو مايعبر عنه في علم المنطق بالوسط وهو بالتالي يؤول الى الاكبر في القضية الكبرى.

ومع غض النظر عن كل ذلك، فإن المنتبغ لمقالاتك يرى بوضوح أن عمدة المحور الذي تخذش به في الادلة على ولادة المهدي بن الحسن العسكري (عج) هو كون علماء الامامية ورواتهم الذين كتبوا ورووا ولادته غير موثوق بهم عندك بسبب عقيدتهم بالامامة كعهد من الله تعالى، فاللزام على منهجك في الخدشة هو الحوار حول كبرى الامامة وإمامة عترة آل محمد أولاً.



وكذلك العضو التلميذ يدخل ليقول:

حرر بتاريخ ١٢/٢٤/١٩٩٩ ١٢:٤٤ صباحاً

بسم الله الرحمن الرحيم

الحق كل الحق ما قاله الأخ الأستاذ محمد منصور من أنه لا بد أولاً من البحث في القضية الكبرى قبل الخوض في البحث عن الصغرى، فبإثبات الكبرى ينتقل بعدها إلى الصغرى والبحث فيها وهذا هو ما عليه أهل الفن في هذا العلم فلنبحث أولاً في مسألة الإمامة وإمامة أهل البيت عليهم السلام ثم ننقل إلى اثبات إمامة المهدي عليه السلام ووجوده وولادته.

ومع أننا تجاوزنا معك هذا المنهج وبدأنا في النقاش حول الصغرى أتينا لك بالدليل الروائي الصحيح الذي ادعيت عدم وجوده وطلبنا منك التسليم به أو مناقشته ولكنك تهربت عن ذلك و فضلت اللف والدوران وحشو الكلام

التلميذ
عضو

الذي لا فائدة ولا طائل من ورائه.

والعجيب الغريب أنك تكرر في أكثر ردودك أن الإيمان بوجود الإمام المهدي عليه السلام فرضية فلسفية أكثر منها حقيقة تاريخية. وهو مدعى لم تأتِ عليه بدليل صحيح مقنع بل الدليل خلافه فالدليل الصحيح يثبت الحقيقة التاريخية لوجود الإمام المهدي عليه السلام أما الدليل الفلسفي فهو مؤيد للدليل التاريخي.

وعليه فلا أنت تريد أن تواصل معنا في البحث حول صغرى هذه القضية ولا تريد الخوض في الكبرى فماذا تريد إذا ؟



هذا ما قاله الكاتب فما هو ردكم عليه؟

التلميذ

عضو

حرر بتاريخ ١٩٩٩/١٢/٢٥ ٠٢:٣٠ صباحاً

بسم الله الرحمن الرحيم

لقد طلب أحمد الكاتب من الأخ موسى العلي أن يحاور الأخوة الشيعة في هذه الساحة وأصر على طلبه هذا بقوة وحتى الشاطر مشارك كان واسطة في هذه المسألة ولكن وبعد أن لم يجد صاحبنا لبضاعته رواجاً هنا حيث بان زيفها وفسادها وإذا به يقول:

ومن هنا فاني اعتذر عن مواصلة الحوار أو الانتقال الى بحث موضوع الامامة هنا الآن في هذا الموقع لأنني مشغول فعلاً ولست متفرغاً ولدي أعمال كثيرة يجب ان أنجزها^(١)، ومن أراد الحوار فليرد على كتابي بكتاب مثله. والغريب أنه لا زال يدّعي حب أهل البيت عليهم السلام؟



ودخل الكاتب من جديد بعد أن خرج ليقول للاخ

التلميذ:

(١) مع انه يا اخي التلميذ كان يصر على الحوار والنقاش وطرح ما عنده وان عنده الوقت لذلك، كما هو واضح من رسائله التي ارسلها للشبكة.

حرر بتاريخ ١٩٩٩/١٢/٢٥ ٠٥:٤٥ صباحاً

احمد
الكاتب
عضو

أخي العزيز الاستاذ التلميذ

لا زلت اكن لك الحب والاحترام والتقدير.. واعتقد ان حب أهل البيت ملك المسلمين جميعا وهو فريضة على كل مسلم ومسلمة ولا يمكن ولا يجوز لأي شخص او طائفة أو تدعي احتكار الحب لهم.

وارجو ان تتذكر ان حب أهل البيت والتشيع لهم كان يعم العالم الاسلامي من الشرق الى الغرب وقد تشرف علماء المسلمين من كل الطوائف بكتابة فضائلهم والاشادة بأخلاقهم وجهادهم وصبرهم وتضحياتهم وكرمهم وزهدهم والدعوة الى الاقتداء بهم.

وان محاولة اية طائفة لاحتكار حبهم والولاء لهم لن تجدي سوى تأليب الناس على الشيعة وابعاد العامة عنهم.

وبدلا من ادعاء التشيع واحتكار الولاء لأهل البيت افضل التحلي بأخلاقهم والسير على هداهم ونشر علومهم القيمة اما الغلو فيهم واخراج كل من يختلف معه من دائرة التشيع والولاء لأهل البيت فانه لن يؤدي الا الى عزل الشيعة في زوايا ضيقة ومعزولة، لا تتوقع من جميع الناس ان يتفوقوا معك في كثير من آرائك وتصوراتك وارجو ان تقبل نسبة من الاختلاف مع الآخرين والا فإن هذا الاسلوب سوف ينتهي بنا الى الديكتاتورية والاستبداد.

وان الله سبحانه وتعالى لم يبعث الأنبياء والرسل لكي يتقاتل بنو البشر وكذلك لم يدع الى حب أهل بيت رسول الله لكي يتقاتل المسلمون من أجلهم ويكفر بعضهم بعضا، وانما لكي يتعلموا منهم حب أعدائهم ويحملوا رسالة التواضع والعفو والتسامح والسلام.



تعقيب على مقال الاستاذ أحمد الكاتب
في صحيفة الزمان اللندنية بخصوص مواقع الحوار

الكاتب ينكر بأنه المُحاور في الانترنت، وملاحقة
مشرف الشبكة موسى العلي له، ولا ادري لم هذا
الانكار فقال المشرف موسى العلي:

حرر بتاريخ ٢٧/١٢/١٩٩٩ ١٢:٠٨ صباحاً

موسى

الاستاذ أحمد الكاتب

العلي

بعد التحية والاحترام

هجر

قرأت مقالكم المنشور في جريدة الزمان الصادرة في لندن وتوجد عندي
عدة نقاط عليها، وهي كالتالي: —

النقطة الاولى: أتفق معك في الحقائق التي ذكرتها عن الانترنت في
المقال المنشور في جريدة الزمان ودور الانترنت في تثقيف الجيل القادم وأنه
أحد مصادر المعرفة.

النقطة الثانية: أتفق معك على أن النقاشات الطائفية العقيمة تخلق حالة
من العداء والبغضاء بين المسلمين، سنة وشيعة.

النقطة الثالثة: تعميمك للاتهام لمواثيق الشرف والمشرفين في مواقع
الحوار في قولك: —

((ورغم وجود موثيق شرف ومشرفين في بعض المواقع الا انها لا تعني سوى مظاهر فارغة لا يلتزم بها المتحاورون ولا المشرفون على تلك المواقع الذين قد ينحازون بتطرف الى هذا الفريق او ذاك، اذا لم يكونوا قد أنشأوها أساسا لغرض الدعاية الطائفية ومهاجمة المذاهب الأخرى)).

غير منصف وهو تشكيك في نزاهة القائمين على شبكة هجر الثقافية وكان ينبغي عليك التبعيض وعدم تعميم الحكم لوجود مواقع حوار أخرى نزيهه وبعيدة عن الدعاية الطائفية.

النقطة الرابعة: تعميمك للمواقع بسماحها لانتحال شخصيتك في قولك:—

((من اطرف ما وجدت في أحد المواقع ان شخصا حمل اسم (احمد الكاتب) واخذ يهاجم فريقا معينا في منتدى للحوار، وقبل ان يتأكد هذا الفريق من هوية ذلك الشخص الحقيقية راح يهاجمني أنا شخصا (كاتب المقال) ويفتش في تاريخي السياسي والإعلامي عما يعزز موقعه، فيحملني مسؤولية إشعال الحرب العراقية الإيرانية ومقتل الشهيد السيد محمد باقر الصدر، ويلصق بي تهما أخرى، وعندما حاولت التدخل مذكرا مسؤول الموقع ببراءتي من ذلك الاسم وأسلوب الحوار ومطالباً بتوضيح المسألة، جاء الجواب بأنني استحق أكثر من ذلك الهجوم)).

وهو تعميم بعيد عن الدقة والانصاف حيث منعنا سابقا في موقعنا الاخ فيصل أبو خالد الذي يكتب حاليا بأسم الغالب وسابقا بعدة أسماء منها الجبهان وديكارت وكلمة حق والبحريني والملاك الطائر وغيرها من الاسماء الاخرى، منعناه لانتحاله لأسمكم أحمد الكاتب وطلبنا منه تغييره بأعتباره أسم لشخص مشهور والاخ الغالب موجود وتستطيع سؤاله عن ذلك والحكم على جميع المواقع بسلبية وجدتها في موقع آخر خلاف الانصاف!!.

وكذلك منعنا التجريح الشخصي لشخصكم الكريم حيث قمنا بحذف مواضيع تناقش سيرتكم الشخصية الذاتية والحركية.

ومن أجل ذلك وحفظا لحالة الحوار الموضوعي البعيدة عن التجريح الشخصي فتحنا واحة جديدة لهذا الغرض بأسم واحة الحوار الاستثنائية وطلبنا من الاخوة الرواد بأشترط أن يكون الحوار للباحثين المتخصصين في هذا المجال.

وأما عن تشخيص هويتكم فتوجد عندي معك عدة مراسلات تحمل عنوانكم البريدي الخاص الذي يجعلنا نطمئن اليكم وهي حقيقة غير مجهولة لدى الآخرين وهذه نماذج منها: —

النقطة الخامسة: طلبك بمعرفة الهوية الشخصية لصاحب الموقع في قولك: كما طالبت وأطالب كل موقع ان يتحمل القائم به مسؤوليته ويعلن عن هويته إذ لا يجوز ان يبقى هو الآخر مقتنعا وملثما، ولا بد من الإفصاح عن اسمه الكامل حتى يتحمل التبعات القانونية والشرعية عند الإساءة الشخصية لأي انسان او الاعتداء على حقوق الآخرين، كما يتحمل أصحاب الصحف والمجلات مسؤولية ما ينشر في مطبوعاتهم ويدفعون أحيانا ثمنا غاليا لذلك.

وهو طلب ليس له مبرر من الناحية الامنية وأنت تعرف الخطورة الامنية لكشف هوية صاحب الموقع!! خصوصا بالنسبة لي!! وذلك لوجود تهديد من قبل أشخاص حاقدين حاولوا ومازالوا يحاولون بتخريب وتدمير الموقع وأستعداد الحكومات علينا وصدقنا رغم أننا نلتزم بالقوانين العامة في

الدول وعدم الاساءة الى المقدسات والحكومات واحترام المشاعر لدى الفرق
الاسلامية الاخرى.

وربما تجربتك في الحركة الاسلامية العراقية أعطتك خبرة أنذاك لأهمية
الناحية الامنية.

أكتفي بهذا القدر من التوضيح في النقاط وعموما مقالكم في مجموعه
مفيد وأيجابي وأشكرك على هذه الاثارة الرائعة.



ورد الكاتب مبرراً:

حرر بتاريخ ١٢/٢٧/١٩٩٩ ١٢:٣٣ صباحاً

احمد
الكاتب
عضو

الأخ موسى العلي حفظه الله

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته

أنا لا اقصدك في كلمتي ولا اعمم القول بأن جميع المواقع هي طائفية
وقصدها الفتنة والاساءة الى المسلمين والعياذ بالله واذا كان يشم من كلامي
ذلك فانا اقدم لك اعتذاري مرة اخرى. وقد شكرتك في نهاية الحوار على
الصدر الرحب والفرصة التي اتحتها لنا للحوار واشكرك مرة ثالثة ايضا.

ولكنني بعثت الى احد المواقع وهو غير موقعك بالتأكيد والى احد
المسؤولين الذين لم يكن اسمهم قد ظهر على الصفحة فجاءني الجواب وكان
يحمل تهديدا ايضا ويخبرني بأن بعض الأخوة اصدقاء المسؤول كانوا قد
أقسموا على...

ولا اريد ان انشر الرسالة لأنها قد لا تفيد العموم.

يوم أمس ذهبت الى احد المواقع وكان يحمل عنواناً بأنه مفتوح للجميع
ما عدا الشيعة او الروافض.

وقبل يومين ذهبت الى احد مواقع الحوار وكان بين مقدسي يتهم على
الرسول الكريم وأحد الاخوة السلفية واذا بهذا الأخير يهاجم الشيعة ويتهم
الكاتب المقدسي بأنه شيعي.

وهذا ما دفعني الى التحذير من بعض المواقع او بعض الكتاب
المتلفعين بالبراقع الذين قد يثيرون امورا كان يتجنبها علماء الشيعة منذ زمان
طويل فاذا بكاتب مثلاً يداب على اثاره السؤال عن السبب في دفن السيدة
الزهراء ليلاً ولماذا لم يحضرها فلان وفلان وما الى ذلك من الأمور التي قد
تسيء الى الشيعة والتشيع في نظري وافضل استغلال هذه النعمة التي وفرتها
شبكة الانترنت للحوار الايجابي بين المسلمين والتفاهم مع الاحترام المتبادل
والمحبة والتقدير.

وختاماً اشرك مرة اخرى على ما تفضلتم به من توفير حرية وأمانة
للحوار.

وأأسف لحجب صفحاتكم في بعض البلاد التي تسمح للآخرين بالهجوم
على الشيعة وسبهم وقذفهم ولعنهم في وضح النهار واعطائهم الحرية لتمزيق
وحدة المسلمين مع الأسف الشديد.
احمد الكاتب



ومع ذلك يتقبل مشرف الشبكة موسى العلي منه
فيجيب:

حرر بتاريخ ١٩٩٩/١٢/٢٧ ١٢:٤٣ صباحاً

موسى
العلي

الاستاذ أحمد الكاتب.

وعليكم السلام ورحمة الله وبركاته.

أشكر ككثيرا لهذا التوضيح ودفع الالتباس الذي حصل عندي.

وأوافقك في عدم جدوائية النقاشات الطائفية العقيمة وتأثيرها السلبي على

أبناء الأمة الإسلامية ونتمنى لك دوام الموفقية.



ثم طلب مشرف الشبكة موسى العلي ولكن هل

الترم به الكاتب؟!

حرر بتاريخ ١٩٩٩/١٢/٢٧ ٠٣:٣٤ صباحاً

الاستاذ أحمد الكاتب.

موسى

العلي

بعد التحية والاحترام.

هجر

أرجو بواسطتكم أن تنشروا هذا التعقيب في صحيفة الزمان وأكون لكم

من الشاكرين.



الشورى نظرية أهل البيت والمهدي وليد نظرية الامامة

ومنا دخل الكاتب بموضوع جديد وقبل ان ينهي
النقاش في المواضيع السابقة.

هذا الموضوع تحت اسم الشورى نظرية اهل البيت
والمهدي وليد نظرية الامامة فبدأ موضوعه قائلاً:

حرر بتاريخ ١٩/١٢/١٩٩٩ ١١:١٧ مساءً

الامام علي والشورى:

احمد
الكاتب
عضو

ان ما يؤكد كون نظام الشورى دستوراً كان يلتزم به الامام أمير
المؤمنين علي بن ابي طالب وعدم معرفته بنظام الوراثة الملكية العمودية في
اهل البيت^(١)، هو دخول الامام في عملية الشورى التي أعقبت وفاة الخليفة

(١) قال تعالى: ﴿ان الله اصطفى آدم ونوحاً وآل ابراهيم وآل عمران على العالمين ذرية
بعضها من بعض والله سميع عليم﴾ (آل عمران / ٣٣ و ٣٤)، وقال تعالى: ﴿اني
جاعلك للناس اماماً قال ومن ذريتي﴾ (البقرة / ١٢٤)، وقال تعالى: ﴿وجعلها كلمة
باقية في عقبه﴾ (الزخرف / ٢٨)، وقال تعالى: ﴿واذ يرفع ابراهيم القواعد من البيت
واسماعيل ربنا تقبل منا انك انت السميع العليم﴾ (البقرة / ١٢٧).

عمر بن الخطاب^(١)، ومحاجته لأهل الشورى بفضائله ودوره في خدمة الاسلام، وعدم إشارته الى موضوع النص عليه او تعيينه خليفة من بعد الرسول^(٢)، ولو كان حديث الغدير يحمل هذا المعنى لأشار الامام الى ذلك، وحاجتهم بما هو أقوى من ذكر الفضائل^(٣).

لقد كان الامام علي يؤمن بنظام الشورى وان حق الشورى بالدرجة الاولى هو من اختصاص المهاجرين والأنصار، ولذلك فقد رفض بعد مقتل عثمان الاستجابة للثوار الذين دعوه الى تولي السلطة وقال لهم ليس هذا إليكم هذا للمهاجرين والأنصار من أمره أولئك كان أميراً^(٤).

(١) دخوله في الشورى لا لاعتداده بالشورى، وانما كان (ع) طريقاً لوصوله الى حقه وادائه للمسؤولية الالهية في الامامة. هذا من باب الزام الخصم بما يلتزم به، ومن ثم لم يرضخ لاشتراط عبد الرحمن بن عوف باتباع سيرة الشيخين.

(٢) سيأتي من الاخ محمد منصور في آخر رد له في اخر المطاف والذي انتهى به الحوار، جرد يربو على عشر خطب ونصوص يحتج فيها امير المؤمنين (ع) بالنص وعصمة العترة وطهارتهم وقد جمع الامامية في كتبهم النصوص القرآنية والنبوية التي تبلغ المئات. فليست المسألة بمكان من الهوان والعبط بحيث تحسم بجرة قلم.

(٣) وفي نهج البلاغة قد انتدب امير المؤمنين (ع) من فوق منبره عشرات البدرين وغيرهم ممن شهد الغدير فاستنطقهم واستشهدهم عليه.

(٤) بل الذي في كلامه للثوار ان بيعته لا تكون في السر والخفاء، بل في العلن في محضر المهاجرين والأنصار وأن الكلمة المتنفذة في النفوس هي لهم، فلا يحصل اقتدار على الحكم الأبهم، لا ان التعيين والصلاحيات آتية منهم، بل لان البيعة في السر ومن دون المهاجرين والأنصار مقدر لها الفشل بحسب مقتضى الوضع الذي تعيشه الامامة.

وعندما جاءه المهاجرون والأنصار فقالوا امدد يدك نبايحك، دفعهم، فعادوده، ودفعهم ثم عادوده فقال: دعوني والتمسوا غيري واعلموا أنني إن أجبتكم ركبت بكم ما اعلم، وإن تركتموني فأنا كأحدكم، ولعلي أسمعكم أطوعكم لمن وليتموه أمركم وأنا لكم وزيراً خير لكم مني أميراً. ومشى إلى طلحة والزبير فعرضها عليهما فقال: من شاء منكما بايعته، فقالا: لا، الناس بك أَرْضَى، واخيراً قال لهم: فإن أبيتم فإن بيعتي لا تكون سرا، ولا تكون إلا عن رضا المسلمين ولكن اخرج إلى المسجد، فمن شاء أن يبايعني فليبايعني ولو كانت نظرية النص والتعيين ثابتة ومعروفة لدى المسلمين، لم يكن يجوز للإمام أن يدفع الثوار وينتظر كلمة المهاجرين والأنصار، كما لم يكن يجوز له أن يقول: أنا لكم وزيراً خير لكم مني أميراً، ولم يكن يجوز له أن يعرض الخلافة على طلحة والزبير، ولم يكن بحاجة لينتظربيعة المسلمين^(١) وهناك

(١) ليس معنى النص هو وجوب قيام الامام بأعباء الامامة، ولو لم تحصل لديه القدرة الخارجية التكوينية، كما انه ليس معنى النص الآ الجبر التشريعي على المسلمين للمنتخب من قبل الله عز وجل، وليست بمعنى الجبر التكويني والقصر من قبل الله للمكلفين على طاعة امره تعالى في تولي خليفته وحجته على عباده.

فالامامة في بعدها الرئاسي في النظام الاجتماعي فريضة على المسلمين بأن يأتوا ويناصروا المنصوص عليه، مثل بقية الفرائض، نعم بعد حصول الامام على القوة والمناصرة بادننى قدر يجب عليه حينئذ مجاهدة ومقاومة البايعين عليه، تماماً عين ما صنع الرسول (ص) في بدء الدعوة الى الاسلام، فإنه لم يرغم الآخرين بالقوة حيث لم تكن لديه القدرة على ذلك، ولكن بعد أن حصلت لديه القدرة جاهد الكفار بالسيف بعد أن اتم عليهم الحجة والدعوة بالتى هي احسن وقطع عليهم العذر فكما ان بيعتي المسلمين للرسول (ص) لا تعنيان عند احد من المسلمين اعطاء الصلاحية لله

رواية في كتاب (سليم بن قيس الهلالي) تكشف عن إيمان الامام علي بنظريّة الشورى وحقّ الامة في اختيار الامام، حيث يقول في رسالة له: الواجب في حكم الله وحكم الاسلام على المسلمين بعدما يموت إمامهم او يقتل.. ان لا يعملوا عملا ولا يحدثوا حدثا ولا يقدموا يدا ولا رجلا ولا يبدؤا بشيء قبل ان يختاروا لأنفسهم اماما عفيفا عالما ورعا عارفا بالقضاء والسنة^(١).

وعندما خرج عليه طلحة والزبير احتج عليهما بالبيعة وقال لهما — بايعتmani ثم نكثما بيعتي، ولم يشر إلى موضوع النص عليه من رسول الله^(٢)، وكل ما قاله للزبير فتراجع عن قتاله هو ان ذكره بقول رسول الله له

﴿ للرسول من الامة، بل هي نوع من الاستيفاء، بل لوفائهم بالنصرة ولوفائهم بالمطاعة، كما سيأتي توضيحه في رد الاخ محمد منصور على هذا المدعى، نظير قوله تعالى: ﴿لا اكراه في الدين﴾ (البقرة/ ٢٥٦)، فإنه بمعنى لا اكراه تكويني لا نفي للاكراه التشريعي كيف وقد أوجب الله تعالى الايمان به وكتبه ورسله واليوم الآخر واوعد بالعقوبة. وهدد بالعذاب العظيم. فهذا الخلط من الكاتب نظير خلط العلمانيين في هذه الآية الشريفة.

(١) هذه الرواية ذكرها الكاتب مبتورة عن الذيل، كما هي عادته، اذ في تنمة الرواية تعليق على ذلك الكلام ان كانت الخيرة لهم، وان كانت الخيرة لله ولرسوله فقد اخذ الله ورسوله ولايتي على الناس. ونص كلامه (ع): « إن كانت الخيرة لهم... وان كانت الخيرة الى الله عز وجل والى رسوله فان الله قد كفاهم النظر في ذلك والاختيار، ورسول الله (ص) قد رضي لهم اماماً وامرهم بطاعته واتباعه.

(٢) فقد روى ابن مردويه — وهو من علماء العامة — في كتاب الفضائل من ثمانية طرق أن امير المؤمنين (ع) قال للزبير: «أما تذكر يوماً كنت مقبلاً بالمدينة تحدثني...»، فلاحظ الحديث بطوله حيث ذكر فيه وصية الرسول (ص) للزبير لملزمة علي ومودته، ثم قال (ع) للزبير افجئت تقاتلني؟ فقال: اعوذ بالله من ذلك، ثم قال ﷺ

لنقاتلنه وأنت له ظالم، وقال الامام علي لمعاوية الذي تمرد عليه اما بعد.. فان بيعتي بالمدينة لزمك وأنت بالشام، لأنه بايعني القوم الذين بايعوا أبا بكر وعمر وعثمان، فلم يكن للشاهد ان يختار ولا للغائب ان يرد. وانما الشورى للمهاجرين والأنصار اذا اجتمعوا على رجل فسموه اماما كان ذلك لله رضا. إذن فقد كانت الشورى هي اساس الحكم في نظر الامام علي، وذلك في غياب نظرية (النص والتعيين) التي لم يشر اليها الامام في أي موقف^(١).

وقد كان الامام علي (ع) ينظر الى نفسه كإنسان عادي غير معصوم، ويطالب الشيعة و المسلمين ان ينظروا اليه كذلك، ويحتفظ لنا التاريخ برائحة من

١٥ امير المؤمنين (ع) دع هذا - أي أترك الاحتجاج عليك السابق لينتدأ له بحجة اخرى - تابعتني طائعاً ثم جئت محارباً فما عدا ممّا بدا. فقال: لا جرم والله لا قاتلك. فلاحظ كيف أن الكاتب حذف الاحتجاج الاول تدليساً، مع انه قد اثبتّه العديد من المصادر.

(١) سيأتي في المقالة الاخيرة في الحوار تحت عنوان توضيح وتعقيب على احمد الكاتب في كلمته الختامية قبل وداعه من شبكة هجر الثقافية للأخ محمد منصور، والذي يشير فيه الامام علي الى الموارد التي احتج بالنص عليه من رسول الله (ص) فراجع! هذا بالنسبة لإحتجاج الأمير بالنص، وأما احتجّاه على طلحة والزبير ومعاوية ففي مقام احجاج الخصم بالجدال بالتي هي احسن، أي بما هو مسلم عند الخصم. مضافاً الى ان الاحتجاج بالبيعة ليس بمعنى أن البيعة موجدة لمشروعية حكومة الامام (ع)، والّا لكانت بيعتا المسلمين لرسول الله (ص) هما الموجدتين - والعياذ بالله - لمشروعية حكم رسول الله (ص)، وهذا خلاف ضرورة المسلمين كما بينا، ومن ثم احتج القرآن على الذين بايعوا بالبيعة باعتبار أن البيعة زيادة ميثاق وتشديد في العهد على الولاء الواجب بالاصل. ومن ثم نادى العباس المسلمين في حنين عندما فروا ولم يبق الاثمانية من بني هاشم ((يا اصحاب البيعة)).

روائعه التي ينقلها الكليني في (الكافي) والتي يقول فيها اني لست في نفسي بفوق ان أخطئ ولا آمن ذلك من فعلي^(١)، الا ان يكفي الله من نفسي ما هو املك به مني. ويتجلى إيمان الامام علي بالشورى للمستور للمسلمين بصورة واضحة، في عملية خلافة الامام الحسن، حيث دخل عليه المسلمون، بعدما ضربه عبد الرحمن بن ملجم، وطلبوا منه ان يستخلف ابنه الحسن، فقال: لا ، انا دخلنا على رسول الله فقلنا: استخلف، فقال: ((لا، أخاف ان تفرقوا عنه كما تفرقت بنو اسرائيل عن هارون، ولكن ان يعلم الله في قلوبكم خيرا يختار لكم))^(٢). وسألوا عليا ان يشير عليهم بأحد^(٣)، فما فعل، فقالوا له ان فقدناك فلا نفقد ان نبايع الحسن، فقال: لا آمركم ولا أنهاكم. انتم ابصر^(٤).

-
- (١) سيأتي رد الاخ محمد منصور الجواب عن هذا — لاحظ الرد الأخير له — وملخصه: أن الخطأ هنا مسند في ظرف حكومته، أي أنه مسند إلى الجهاز الحاكم.
- (٢) هذا النص مع كونه من العامة لا الخاصة — أي لا سند له — فهو حجة على الكاتب لا له، اذ فيه أن هارون خليفة لموسى، وقد ثبت عند المسلمين بالحديث المتواتر عن رسول الله (ص) انه قال لعلي: « انت مني بمنزلة هارون من موسى الا انه لا نبي بعدي » فلم يستثن الآ النبوة، فدخل في ذلك عموم المنزلة، بل في هذا النص امر عجيب آخر ذهل الكاتب عنه، وهو ان الامة لن تتصاع للنص كما لم تتصع بنو اسرائيل لهارون، وان مغزى ذكر قصة موسى وهارون وبني اسرائيل في القرآن كعبرة لهذه الامة في تمردها على نص النبي (ص) في وصيه وخليفته.
- (٣) الغريب أن الكاتب يرفع شعاراً بلزوم وضرورة التثبت من الوقائع التاريخية وتحيص اسانيدها، وهو لا يأتي فيما يسرده ويزعمه من وقائع التاريخ بمصدر، ولا تثبت في السند، بل يرسله ارسال المسلمات ويذره ذرو الرياح لعجاج الغبار.
- (٤) مع أنه روت الشيعة بأسانيد معتبرة بأنه (ع) اوصى للحسن (ع) ومن بعده للحسين (ع)، ومن بعده الى علي بن الحسين (ع).

وقد ذكر الحافظ أبو بكر بن ابي الدنيا في كتاب (مقتل الامام أمير المؤمنين) عن عبد الرحمن بن جندب عن أبيه قال قلت: يا أمير المؤمنين، ان فقدناك — ولا نفقدك — نباع للحسن؟ فقال: ما أمركم ولا أنهاكم. فعدت فقلت مثلها فرد علي مثلها^(١).

وذكر الشيخ حسن بن سليمان في (مختصر بصائر الدرجات) عن سليم بن قيس الهلالي، قال: سمعت عليا يقول وهو بين ابنه وبين عبد الله بن جعفر وخاصة شيعته: دعوا الناس وما رضوا لانفسهم، أزموا أنفسكم السكوت. وقد قام الامام أمير المؤمنين بالوصية الى الامام الحسن وسائر أبنائه ولكنه لم يتحدث عن الامامة^(٢) والخلافة، وقد كانت وصيته روحية أخلاقية وشخصية، او كما يقول الشيخ المفيد في (الإرشاد) ان الوصية كانت للحسن على أهله وولده واصحابه، ووقوفاته وصدقاته^(٣).

(١) من الملاحظ أنه يغمض الكاتب طرفه عن السند ولا يذكره، مع أن الراوي في تهذيب الكمال وميزان الاعتدال مهمل، كما أنه كذلك في كتب رجال الشيعة.

(٢) لا ادري لم هذا التدليس من الكاتب. فقد أوصى امير المؤمنين بأن يلزموا طاعة الحسن والحسين ومتابعتهما، وقد اشار المفيد في الارشاد والكليني في اصول الكافي والطبرسي في اعلام الورى وغيرهم لذلك.

(٣) من تدليس الكاتب الذي تابعناه لم ينقل ما رواه المفيد عن اصحاب السير بأسانيد متعددة من خطبة الحسن بن علي (ع) صبيحة الليلة التي قبض فيها امير المؤمنين (ع)، ومن معرض تلك الخطبة، ثم قال: «أنا ابن البشير، أنا ابن النذير، أنا ابن الداعي الى الله باذنه، أنا ابن السراج المنير، أنا من اهل بيت اذهب الله عنهم الرجس وطهرهم تطهيرا، أنا من اهل بيت افترض الله حبهم في كتابه، فقال عز وجل: ﴿قُلْ لَا اسْأَلُكُمْ عَلَيْهِ اجْرًا إِلَّا الْمَوَدَّةَ فِي الْقُرْبَى وَمَن يَقْتَرِفْ حَسَنَةً نَّزِدْ لَهُ لَهَا

وتلك الوصية هي كالتالي. هذا ما أوصى به علي بن ابي طالب، أوصى
 انه يشهد ان لا اله الا الله وحده لا شريك له، وان محمدا عبده ورسوله،
 أرسله بالهدى ودين الحق ليظهره على الدين كله ولو كره المشركون. ثم إن
 صلاتي ونسكي ومحياي ومماتي لله رب العالمين، بذلك أمرت وانا من
 المسلمين. ثم اني أوصيك يا حسن وجميع ولدي وأهلي ومن بلغه كتابي: ان
 تتقوا الله ربكم ولا تموتن الا وانتم مسلمون، واعتصموا بحبل الله جميعا ولا
 تفرقوا فاني سمعت رسول الله (ص) يقول: صلاح ذات البين افضل من عامة
 الصيام والصلاة، وان المعرة حالقة الدين فساد ذات البين، ولا قوة الا بالله.
 انظروا ذوي أرحامكم فصلوهم يهون عليكم الحساب. والله الله في الأيتام فلا
 تغسبوا أفواههم، ولا يضيعوا بحضرتكم. والله الله في جيرانكم، فانهم وصية
 رسول الله مازال يوصينا بهم حتى ظننا أنه يورثهم. والله الله في القرآن أن

﴿ فيها حسنا ﴾ (الشورى/٢٣)، فالحسنة مودتنا اهل البيت ((. ثم جلس فقام عبدالله بن
 عباس رحمة الله عليهما بين يديه فقال: هذا ابن نبيكم ووصي امامكم فبايعوه.
 فاستجاب له الناس وقالوا: ما أحبه إلينا! وأوجب حقنا! وتبادروا الى البيعة له
 بالخلافة. (الارشاد، ج ٢، ص ٨ طبعة مؤسسة آل البيت). وقد دأب الكاتب في مقالاته
 على عدم ذكر المصادر بصفحاتها، بل وفي العديد من الموارد عدم ذكر اسماء
 المصادر، وذلك بغية حجب القارئ عن المراجعة والتوثق من تلك المصادر. هذا
 مضافاً الى دأبه على تقطيع المتن لكي لا يستحصل القارئ على المراد الاصلي
 للمتن.

ثم انه هل نسي الكاتب الحديث الصحيح الذي ترويه السنة والشيعه عن رسول
 الله (ص) بأن: ((الحسن والحسين امامان قاما أو قعدا))، فهي تثبت امامة الحسن (ع).
 وهناك العشرات من الروايات المعتبرة التي تثبت ذلك.

يسبقكم في العمل به غيركم. والله الله في بيت ربكم، لا يخلون ما بقيتم، فانه ان خلا لم تناظروا. والله الله في رمضان فان صيامه جنة من النار لكم. والله الله في الجهاد في سبيل الله بأيديكم واموالكم وألسنتكم. والله الله في الزكاة فإنها تطفئ غضب الرب. والله الله في ذمة نبيكم، فلا يُظلمن بين أظهركم. والله الله فيما ملكت أيمانكم. انظروا فلا تخافوا في الله لومة لائم، يكفكم من أراذك وبغى عليكم، وقولوا للناس حسنا كما أمركم الله. ولا تتركوا الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر فيولى عليكم شراركم ثم يدعو خياركم فلا يستجاب لهم. عليكم يا بني بالتواصل والتبادل، واياكم والتقاطع والتكاثر والتفرق وتعاونوا على البر والتقوى ولا تعاونوا على الإثم والعدوان، واتقوا الله ان الله شديد العقاب حفظكم الله من اهل بيت، وحفظ نبيكم فيكم، استودعكم الله، اقرأ عليكم السلام ورحمة الله وبركاته^(١).

(١) كان لأمير المؤمنين (ع) وصايا عديدة وقد تغاضى الكاتب عن النظر اليها كعادته، فمن تلك الوصايا ما روي عن سليم بن قيس الهلالي قال: ((شهدت وصية علي بن ابي طالب (ع) حين اوصى الى ابنه الحسن (ع) وأشهد على وصيته الحسين (ع) ومحمداً وجميع ولده وجميع رؤساء اهل بيته وشيعته (ع)، ثم دفع اليه الكتب والسلاح، ثم قال عليه السلام: يا بني امرني رسول الله (ص) أن اوصي اليك وان ادفع اليك كتبتي وسلاحي، كما اوصى الي رسول الله (ص) ودفع إلي كتبه وسلاحه وأمرني أن أملك إذا حضرك الموت أن تدفعه الى اخيك الحسين (ع)، ثم اقبل على ابنه الحسين (ع) فقال: وامرك رسول الله (ص) أن تدفعه الى ابنك علي ابن الحسين، ثم اقبل على علي بن الحسين (ع) فقال: وامرك رسول الله (ص) أن تدفع وصيتك إلى ابنك محمد بن علي، فاقرأه من رسول الله (ص) ومني السلام، ثم اقبل على ابنه الحسن (ع) فقال: يا بني انت ولي الامر بعدي، وولي الدم، فإن عفوت فلك وإن لم

﴿ قتلتم فضرية مكان ضربة، ولا تأثم، ثم قال: اكتب: بسم الله الرحمن الرحيم هذا ما أوصى به علي بن ابي طالب (ع)، ثم ساق الحديث الى آخر ما رواه الكليني. و(من لا يحضره الفقيه ٥٢٣ و ٥٢٤)، والحديث واضح من جهة تسليم الامير عليه السلام كتبه التي سلمه اياها رسول الله (ص) للحسن وأمر رسول الله (ص) بأن تسلم للحسن ومنه للحسين ... وهذا دال على ان الامر من رسول الله، من الله في عهد الامامة والخلافة، وما الشورى الا امر الناس لا امر الله.

وعن جماعة، عن أبي المفضل، عن عبدالرحمن بن محمد بن عبيد الله العرزمي عن أبيه، عن عمار أبي اليقظان، عن أبي عمر زاذان قال: لما وادع الحسن بن علي عليهما السلام معاوية، صعد معاوية المنبر، وجمع الناس فخطبهم وقال: إن الحسن ابن علي رأيي للخلافة أهلاً، ولم ير نفسه لها أهلاً، وكان الحسن عليه السلام أسفل منه بمرقاة. فلما فرغ من كلامه قام الحسن عليه السلام فحمد الله تعالى بما هو أهله، ثم ذكر المباهلة، فقال: فجاء رسول الله صلى الله عليه واله من الأنفس بأبي، ومن الأبناء بي وبأخي ومن النساء بامي وكنا أهله ونحن آله، وهو منا ونحن منه . ولما نزلت آية التطهير جمعنا رسول الله صلى الله عليه واله في كساء لام سلمة رضي الله عنها خيبري ثم قال: «اللهم هؤلاء أهل بيتي وعترتي، فأذهب عنهم الرجس وطهرهم تطهيرا» فلم يكن أحد في الكساء غيري وأخي وأبي وأمي، ولم يكن أحد تصيبه جنابة في المسجد ويولد فيه إلا النبي صلى الله عليه واله وأبي بكر من الله لنا وتفضيلا منه لنا، وقد رأيت مكان منزلنا من رسول الله صلى الله عليه واله. وأمر بسد الأبواب فسدها وترك بابنا، فقليل له في ذلك فقال: أما إني لم أسدها وأفتح بابها، ولكن الله عزوجل أمرني أن أسدها وأفتح بابها. وإن معاوية زعم لكم أنني رأيته للخلافة أهلاً، ولم أر نفسي لها أهلاً فكذب معاوية، نحن أولى بالناس في كتاب الله عزوجل وعلى لسان نبيه صلى الله عليه واله ولم نزل أهل البيت مظلومين، منذ قبض الله نبيه صلى الله عليه واله فاشهد بيننا وبين من ظلمنا حقنا، وتوثب على رقابنا، وحمل الناس علينا، ومنعنا سهمنا من الفيء ومنع امنا ما جعل لها رسول الله صلى الله عليه واله.

ولذلك لم تلعب هذه الوصية القيمة الروحية والأخلاقية أي دور في ترشيح الامام الحسن للخلافة؛ لأنها كانت تخلو من الإشارة إليها، ولم تكن تشكل بديلا عن نظام الشورى الذي كان أهل البيت يلتزمون به كدستور للمسلمين.

الامام الحسن والشورى:

وقد ذكر ابن ابي الحديد في (شرح نهج البلاغة) أنه لما توفي علي (ع)

واقسم بالله لو أن الناس بايعوا أبي حين فارقه رسول الله صلى الله عليه واله لأعطتهم السماء قطرها، والأرض بركتها، وما طمعت فيها يا معاوية، فلما خرجت من معدنها تنازعته قريش بينها، فطمعت فيها الطلقاء، وأبناء الطلقاء: أنت وأصحابك، وقد قال رسول الله صلى الله عليه واله: ما ولت أمة أمرها رجلا وفيهم من هو أعلم منه إلا لم يزل أمرهم يذهب سفلا حتى يرجعوا إلى ما تركوا، فقد تركت بنو إسرائيل هارون وهم يعلمون أنه خليفة موسى فيهم واتبعوا السامري، وقد تركت هذه الأمة أبي وبايعوا غيره، وقد سمعوا رسول الله صلى الله عليه واله يقول: «أنت مني بمنزلة هارون من موسى إلا النبوة»، وقد رأوا رسول الله صلى الله عليه واله نصب أبي يوم غدير خم وأمرهم أن يبلغ الشاهد منهم الغائب. وقد هرب رسول الله صلى الله عليه واله من قومه، وهو يدعوهم إلى الله تعالى حتى دخل الغار، ولو وجد أعوانا ما هرب، وقد كف أبي يده حين ناشدهم، واستغاث فلم يغث، فجعل الله هارون في سعة حين استضعفوه وكادوا يقتلونه، وجعل الله النبي صلى الله عليه واله في سعة حين دخل الغار ولم يجد أعوانا، وكذلك أبي وأنا في سعة من الله حين خذلتنا هذه الأمة، وبايعوك يا معاوية، وإنما هي السنن والأمثال، يتبع بعضها بعضا. أيها الناس إنكم لو التمستم فيما بين المشرق والمغرب أن تجدوا رجلا ولده نبي غيري وأخي لم تجدوا، وإني قد بابعت هذا، وإن أدري لعله فتنة لكم ومتاع إلى حين. أقول: قد مضى في كتاب الاحتجاج بوجه أبسط مرويا عن الصادق عليه السلام وهذا مختصر منه.

خرج عبد الله بن العباس بن عبد المطلب الى الناس فقال: ان أمير المؤمنين توفي، وقد ترك خلفاً، فان أحببتم خرج إليكم، وان كرهتم، فلا أحد على أحد، فبكى الناس وقالوا: بل يخرج إلينا.

وكما هو ملاحظ فان الامام الحسن لم يعتمد في دعوة الناس لبيعته على ذكر أي نص حوله من الرسول او من أبيه الامام علي^(١)، وقد أشار ابن عباس إلى منزلة الامام الحسن عندما ذكر المسلمين بأنه ابن بنت النبي، و ذكر: انه وصي الامام أمير المؤمنين، ولكنه لم يبين: ان مستند الدعوة للبيعة هو النص او الوصية بالإمامة^(٢).

وهذا ما يكشف عن إيمان الامام الحسن (ع) بنظام الشورى وحق الامة في انتخاب إمامها، وقد تجلى هذا الايمان مرة اخرى عند تنازله عن الخلافة الى معاوية واشتراطه عليه العودة بعد وفاته الى نظام الشورى، حيث قال في شروط الصلح: على انه ليس لمعاوية ان يعهد لأحد من بعده وان يكون الأمر شورى بين المسلمين^(٣).

(١) ما للكاتب يخلط ويخبط قد نقلنا نص عبدالله بن العباس حينما خطب الامام الحسن (ع) في الناس، وبعدها قام ابن العباس... للقارئ الكريم ان يرجع الى تعليقاتنا المتقدمة في الموضوع.

(٢) بل انه رتب البيعة على (انه وصي امامكم) وقوله (فبايعوه) الفاء تفريعية أي فرع الملزوم بالبيعة لوصاية امير المؤمنين له. كما انك لو لاحظت جوابهم، اذ قالوا (ما احبه إلينا! وأوجب حقه علينا!)، أي انه صاحب حق علينا، فبا ترى ما هو الحق الذي له عليهم؟

(٣) قد تقدم احتجاج الامام الحسن (ع) على معاوية في خطبه بالوصاية والنص، وأن المسلمين تركوا النص إلى آرائهم، فمن ثم هو (ع) اشترط على معاوية أن لا يجعلها سلطنة ملوكية في بني امية.

ولو كانت الخلافة بالنص من الله والتعيين من الرسول، كما تقول النظرية الامامية، لم يكن يجوز للامام الحسن ان يتنازل عنها لأي أحد تحت أي ظرف من الظروف^(١). ولم يكن يجوز له بعد ذلك ان يبايع معاوية او ان يدعو أصحابه وشيعته لبيعته. ولم يكن يجوز له ان يهمل الامام الحسين، ولأشار الى ضرورة تعيينه من بعده.. ولكن الامام الحسن لم يفعل أي شيء من ذلك وسلك مسلكا يوحى بالتزامه بحق المسلمين في انتخاب خليفتهم عبر نظام الشورى.

الامام الحسين والشورى:

وقد ظل الامام الحسين ملتزما ببيعة معاوية الى آخر يوم من حياة الأخير^(٢)، ورفض عرضا من شيعة الكوفة بعد وفاة الامام الحسن بالثورة

(١) انه قد احتج الامام الحسن (ع) بفعل رسول الله (ص) حيث لم يجد اعواناً فلجأ الى الغار، وكذا بفعل علي حيث لم يجد اعواناً فلم يحارب اصحاب السقيفة، وهل يتفوه عاقل بما تفوه به الكاتب من أن اللازم على حجة الله من الرسول أو الوصي أن يبيد وجوده ويترك تحصيل الميسور بعدم القدرة على المعسور ويترك ما بقي من الكل بعدم القدرة على مجموع الكل، مع أن الميسور لا يترك بالمعسور وما لا يدرك كله لا يترك جُلّه. وأعتراضه هذا شامل لهارون النبي (ع). **«قال ابن أمّ إن القوم استضعفوني وكادوا يقتلونني فلا تشمت بي الاعداء ولا تجعلني مع القوم الظالمين»** (الاعراف / ١٥٠).

(٢) ان الحسين (ع) لم يبايع معاوية، بل أراد معاوية ان يلزم الحسين (ع) بالبيعة له فعارضه الامام الحسين (ع) بأنه ليس له أن يلزم الامام الحسين (ع) بذلك. بل ان الحسين (ع) ظل في مراسلاته مع معاوية يوبخ معاوية، ويعلن له بطلان تسلطه على امور المسلمين بكلام قارع، وكان يعلن ذلك على الملأ. والغريب من الكاتب كما

على معاوية.

وذكر ان بينه وبين معاوية عهدا وعقدا لا يجوز له نقضه، ولم يدع الى نفسه الا بعد وفاة معاوية الذي خالف اتفاقية الصلح وعهد الى ابنه يزيد بالخلافة بعده، حيث رفض الامام الحسين البيعة له، وأصر على الخروج الى العراق حيث استشهد في كربلاء عام (٦١ للهجرة).

و يصرح الشيخ المفيد^(١) بان الامام الحسين لم يدع أحدا الى إمامته في ظل عهد معاوية، ويفسر ذلك بالتقية والهدنة الحاصلة بينه وبين معاوية والتزام الامام الوفاء بها حتى وفاة معاوية. (الارشاد ص ٢٠٠).

ولا توجد اية آثار لنظرية النص في قصة كربلاء^(٢)، سواء في رسائل

سيشير اليه الاخ محمد منصور في ردود اخيرة انه قد بنى على فقه السلاطين من لزوم طاعة السلطان الجائر بلغ ما بلغ، ولا عجب في ذلك لمن يترك مذهب اهل البيت فإن مصيره الى ذلك وأساء، كما لاحظ القارئ فيما سبق ويلاحظه فيما يأتي.

(١) انما اسند الشيخ المفيد الى بعض اصحاب السير، مع ان المفيد روى عن اصحاب السير في تنمة ذلك قول محمد بن الحنفية للحسين (ع) تخوفاً عليه وقوله له خير هذه الامة كلها نفساً وأباً. وهذا كما ترى اشارة إلى كونه من الصفوة المصطفاة المنتجة من قبل الله تعالى.

(٢) قد احتج الامام الحسين (ع) في كربلاء بالنص في موارد عديدة، ذكها اصحاب السير كإبن ابي اسحاق السبيعي قاضي بلخ وغيره. ونحن نذكر طرفاً منها؛ لأن المقام لا يسع ذكر جميعها بطولها. فمثلاً عندما التقى الجمعان صبيحة العاشر اقبل محمد بن اشعث بن قيس الكندي وكان مع عمر بن سعد فقال: يا حسين بن فاطمة أية حرمة لك من رسول الله ليست لغيرك؟ قال الحسين (ع) هذه الآية ﴿إِنَّ اللَّهَ اصْطَفَىٰ آدَمَ وَنُوحًا وَآلَ إِبْرَاهِيمَ وَآلَ عِمْرَانَ عَلَى الْعَالَمِينَ ذُرِّيَّةً بَعْضُهَا مِنْ بَعْضٍ﴾ (آل عمران/ ٣٣ و ٣٤)، ثم قال: والله إن محمداً لمن آل ابراهيم وإن العترة الهادية لمن آل محمد. ﷺ

شيعة الكوفة الى الامام الحسين ودعوته للقدوم عليهم، او في رسائل الامام الحسين لهم، حيث يقول الشيخ المفيد: ان الشيعة اجتمعت بالكوفة في منزل سليمان بن صرد الخزاعي فذكروا هلاك معاوية. فحمدوا الله واثنوا عليه، فقال سليمان بن صرد: ان معاوية قد هلك وان حسينا قد تقبض على القوم ببيعة، وقد خرج الى مكة وانتم شيعته وشيعة أبيه^(١)، فان كنتم تعلمون أنكم ناصروه ومجاهدو عدوه ونقتل أنفسنا دونه فاكتبوا اليه واعلموه، وان خفتكم الفشل والوهن فلا تغروا الرجل في نفسه، قالوا: لا بل نقاتل عدوه ونقتل أنفسنا دونه قال فاكتبوا اليه، فكتبوا اليه: للحسين بن علي، من سليمان بن صرد والمسيب بن نجية ورفاعة بن شداد البجلي وحبيب بن مظاهر وشيعته المؤمنين والمسلمين من اهل الكوفة: سلام عليك فانا نحمد اليك الله الذي لا

﴿ وفي موضع آخر قال اصحاب السير والمقاتل: وثب الحسين (ع) متوكياً على سيفه فنادى بأعلى صوته فقال: انشدكم الله هل تعرفوني؟ قالوا: نعم انت ابن رسول الله وسبطه.. إلى ان قال: فأتشدكم الله هل تعلمون أن علياً كان أولهم اسلاماً وأعلمهم علماً وأعظمهم حلاًماً وأنه ولي كل مؤمن ومؤمنة، قالوا: اللهم نعم. قال: فبم تستحلون دمي وابي الذائد عن الحوض غداً يذود عنه رجالاً كما يذاد البعير الصادر عن الماء، ولواء الحمد في يد جدي يوم القيامة؟

وقال فيما قاله لهم عليه السلام: الست ابن بنت نبيكم وابن وصيه وابن عمه، وأول المؤمنين المصدق لرسول الله (ص)... الى ان يقول أولم يبلغكم ما قاله رسول الله (ص) لي ولأخي ((هذان سيدا شباب أهل الجنة)).. فاذا كانا سيدي أهل الجنة أي يسودا أهل الجنة فكيف لا يسودا أهل الدنيا كشرع من قبل الله عز وجل؟ ولا غرو في ان يصطف الكاتب في مساندة يزيد وابن زياد وشمر بعد ما ترك صراط الحق.

(١) هذا تنصيب في المصادر التاريخية على تشيع أهل الكوفة، وأن دعوتهم للحسين (ع) ومبايعتهم له بمقتضى عقيدة التشيع الملتزمين لها، لا أن البيعة هي التي دعتهم للبيعة.

اله الا هو.. اما بعد: فالحمد لله الذي قصم عدوك الجبار العنيد الذي انتزى على هذه الامة فابتزها أمرها وغصبها فينها وتأمر عليها بغير رضى منها ثم قتل خيارها واستبقى اشرارها وجعل مال الله دولة بين جبابرتها وأغنيائها فبعداً له كما بعدت ثمود. انه ليس علينا إمام، فاقبل لعل الله ان يجمعنا بك على الحق. والنعمان بن بشير في قصر الإمارة لسنا نجتمع معه في جمعة ولا نخرج معه الى عيد، ولو قد بلغنا انك قد أقبلت إلينا أخرجناه حتى نلحقه بالشام ان شاء الله.

فكتب إليهم: — من الحسين بن علي الى الملاء من المؤمنين والمسلمين:
أما بعد فان هانيا وسعيدا قدما علي بكتبكم، وكان آخر من قدم علي من رسلكم، وقد فهمت كل الذي اقتصصتم وذكرتم. ومقالة جلکم أنه ليس علينا إمام فاقبل لعل الله ان يجمعنا بك على الحق والهدى، واني باعث إليكم أخي وابن عمي وثقتي من اهل بيتي مسلم بن عقيل، فان كتب الي انه قد اجتمع رأي ملئكم وذوي الحجا والفضل منكم على مثل ما قدمت به رسلكم، وقرأت في كتبكم فاني اقدم إليكم وشيكا ان شاء الله. فلعمري ما الامام الا الحاكم بالكتاب، القائم بالقسط، الداين بدين الحق، الحابس نفسه على ذات الله، والسلام.

إذن فان مفهوم (الإمام) عند الامام الحسين لم يكن الا (الحاكم بالكتاب القائم بالقسط الداين بدين الحق الحابس نفسه على ذات الله) ولم يكن يقدم اية نظرية حول (الامام المعصوم المعين من قبل الله)^(١) ولم يكن يطالب

(١) وكأن الكاتب يذهل عن الموصفات التي ذكرها الحسين (ع) في كتابه، فإن الحاكم بالكتاب وهي الصفة الاولى لا تتيسر الا لمن له عصمة علمية، وهم الراسخون لل

بالخلافة كحق شخصي له لأنه ابن الامام علي او انه معين من قبل الله ^(١). ولذلك فانه لم يفكر بنقل (الإمامة) الى أحد من ولده، ولم يوص الى ابنه الوحيد الذي ظل على قيد الحياة علي زين العابدين، وانما أوصى الى أخته زينب او ابنته فاطمة، وكانت وصيته عادية جدا تتعلق بأمره الخاصة، ولا تتحدث أبدا عن موضوع الامامة والخلافة ^(٢).

ومما يؤكد عدم وجود نظرية (الامامة الإلهية) في ذلك الوقت، عدم

﴿ في العلم الذين اشارت اليهم سورة آل عمران ﴾ وما يعلم تأويله الا الله والراسخون في العلم.. (الاية ٧) وكيف لأحد أن يتسنى له استخراج كل حكم من كتاب الله مع عدم احاطته بكل الكتاب، وقد قال تعالى: ﴿ فلا اقسّم بمواقع النجوم وانه لقسّم لو تعلمون عظيم انه لقرآن كريم في كتاب مكنون لا يمسه الا المطهرون تنزيل من رب العالمين أفبهذا الحديث انتم مدهنون وتجعلون رزقكم أنكم تكذبون ﴾ (الواقعة/ ٧٥ — ٨٢)، وكذا الصفة الثانية التي ذكرها (ع) وهي القائم بالقسط بتمامه ولا يمكن لغير المسدد من قبل الله بالكفاءة العلمية الفائقة للمستوى البشري المعتاد وهي العصمة العلمية والامانة العلمية الفائقة لعدالة الدول بالنحو المتعارف وهي العصمة العلمية، وهي قول يوسف النبي (ع) ﴿ اجعلني على خزان الارض إني حفيظ عليم ﴾ (يوسف/ ٥٥)، وكذا الصفة الثالثة والرابعة التي ذكرها، فإن الحابس نفسه على ذات الله على الاطلاق غير متصور فيمن لا يمتلك العصمة العلمية والعملية.

(١) يحاول الكاتب تصوير النص ووراثته، الامامة كوراثه ترابية مادية على نسق وراثته السلطنة البشرية، مع انها وراثه الهية من سنخ الاصطفاء الملوكوتي كما في قوله تعالى: ﴿ إن الله اصطفى آدم ونوحاً وآل ابراهيم وآل عمران على العالمين ذرية بعضها من بعض ﴾ (آل عمران/ ٣٣ — ٣٤)، وقد مرّ احتجاجه (ع) بالنص الإلهي.

(٢) قد روت الشيعة، بل وأرباب المقاتل من العامة وصيته الى الامام زين العابدين (ع)، الا أن دأب الأئمة (ع) لم يكن على الجهار امام السلطات الغاشمة كي لا يستأصل وجود الامام اللاحق، وكان الكاتب لا يفهم الف باء تعامل المظلوم مع الظالم.

إشارة الامام علي بن الحسين اليها، في خطبته الشهيرة التي ألقاها بشجاعة أمام يزيد بن معاوية في المسجد الأموي عندما أخذ أسيراً الى الشام، وقد قال في خطبته تلك: أيها الناس أعطينا سناً وفضلنا بسبع: أعطينا العلم والحلم والسماحة والفصاحة والشجاعة والمحبة في قلوب المؤمنين، وفضلنا بأن منا النبي والصديق والطيار وأسد الله وأسد رسوله وسبطا هذه الامة. ثم ذكر الامام أمير المؤمنين فقال: انا ابن صالح المؤمنين ووارث النبيين ويعسوب المسلمين ونور المجاهدين وقاتل الناكثين والقاسطين والمارقين ومفرق الأحزاب، اربطهم جأساً وامضاهم عزيمة ذاك أبو السبطين علي بن ابي طالب^(١).

ولم يشير الامام زين العابدين في خطبته الجريئة تلك الى موضوع الوصية او الامامة الالهية، او الى قانون وراثته الامامة بالنص، ولم يقل للناس انه الامام الشرعي المفترض الطاعة بعد أبيه الامام الحسين^(٢)، وانما

(١) انهم اعطوا كل الفضائل العلمية والعملية اعطاءً لدنياً لا كسبياً وهي العصمة العملية، ثم انه أي معنى لوارث النبيين غير الوراثة الإلهية الملكوتية.

(٢) اذاً ماذا يفسر الكاتب قول الامام (ع): « اعطينا العلم والحلم والسماحة... والمحبة في قلوب المؤمنين »، وماذا يفسر هذا الاعطاء الالهي والحبوة. الإلهية الخاصة لهم لو لم يكونوا سادة البشر وخيرهم على الإطلاق. واقول قد يكون التعريف باللائم اصدق وابلغ في الوصول الى المطلوب. ثم انه اين الكاتب من قول الامام زين العابدين (ع) في خطبته الشهيرة: « يا ابن معاوية وهند وصخرأ لم تنزل النبوة والامرة لأبائي واجدادني من قبل ان تولد » (البحار ج ٤٥ ص ١٣٥) نقلاً عن صاحب المناقب. او ليست دالة على اتصال نور الإمامة، بل في تلك الخطبة أن يزيد اعترف بالنص حيث قال تخوفاً من رقي زين العابدين (ع) المنبر، حيث قال: « انه من اهل بيت زقوا لله

اكفى بالحديث عن فضل اهل البيت وفضائل الامام أمير المؤمنين وإنجازاته التاريخية.

اعتزال الامام زين العابدين:

وقد بايع الامام علي بن الحسين يزيد بن معاوية بعد واقعة الحرة ورفض قيادة الشيعة الذين كانوا يطالبون بالتأثر لمقتل أبيه الامام الحسين، ويعدون للثورة، ولم يدع الامامة، ولم يتصد لها^(١)، ولم ينازع عمه فيها^(٢)، وكما يقول الشيخ الصدوق: فانه انقبض عن الناس فلم يلق أحدا ولا كان يلقاه الا خواص أصحابه، وكان في نهاية العبادة ولم يخرج عنه من العلم الا يسيرا، ويتطرف الصدوق جدا وبشكل غير معقول فينقل عن الامام السجاد: انه كان يوصي الشيعة بالخضوع للحاكم والطاعة له وعدم التعرض لسخطه، ويتهم الثائرين بالمسؤولية عن الظلم الذي يلحق بهم من قبل السلطان

﴿العلم زقا﴾ أي أن علمهم لدني من الله، كما أن الامام زين العابدين (ع) وصف جده الامام علياً المرتضى عليه السلام بأنه ولي امر الله، وبستان حكمة الله وعبية علمه. فقد صرح (ع) بولاية الامر لجده وأن علمه علماً لدنياً الهياً. ثم قد ذكر تحلي جده المرتضى (ع) بجميع الفضائل العملية والعلمية وهي تعني العصمة.

(١) هنا يتجاهل الكاتب الف باء ادوات العمل السياسي وأن لنجاح النهضة السياسية شرائط موضوعية لا بد منها، ومجرد العفوية في العمل والحماس الآني غير كفيل بذلك.

(٢) قد ذكرت المصادر العديدة احتجاج الامام زين العابدين (ع) على عمه محمد بن الحنفية بالامامة بانطاق الحجر الاسود، فانقاد محمد بن الحنفية الى امامة الامام زين العابدين (ع).

(الأمالى، ص ٣٩٦، المجلس رقم ٥٩)^(١).

انتخاب سليمان بن صرد الخزاعي زعيما للشعبة:

ومن هنا ونتيجة للفراغ القيادي فقد انتخب الشيعة في الكوفة بعد مقتل الامام الحسين سليمان بن صرد الخزاعي زعيما عليهم، وذلك عندما اجتمعوا الى خمسة من رؤوسهم، وقام المسيب بن نجبية خطيبا فقال: أيها القوم ولوا عليكم رجلا منكم فانه لا بد لكم من أمير تفرعون إليه وراية تحفون بها، وقام رفاعه بن شداد فعقب على كلامه قائلا قلت: ولوا أمركم رجلا منكم تفرعون إليه وتحفون برايته، وذلك رأيي قد رأينا مثل الذي رأيتم، فان تكن أنت ذلك الرجل تكن عندنا مرضيا وفينا منتصحا وفي جماعتنا محبا، وان رأيتم ورأي أصحابنا ذلك ولينا هذا الأمر شيخ الشيعة صاحب رسول الله وذا السابقة سليمان بن صرد، المحمود في بأسه والموثوق بحزمه ثم تكلم عبد الله بن وال، وعبد الله بن سعد فحمدا ربهما واثنيا عليه... فقال المسيب بن نجبية: أصبتم ووفقتم وانا أرى مثل الذي رأيتم فولوا أمركم سليمان بن صرد وقد قام سليمان بن صرد الخزاعي بقيادة حركة قامت للنار من قنلة الحسين، وعرفت بحركة التوابين^(٢).

(١) اما ما نقله الصدوق فهو امره (ع) بالتقية في مقابل بطش السلطان وأن من لا يراعي التقية والسرية في العمل ويكشف أوراقه امام العدو الظالم فقد اعان على نفسه وأبطل برنامج تحرره، ولا أدري إلى كم يتمادى الكاتب في قلب الحقائق. ولا أدري لم غير

اسمه من عبد الرسول لاري الى احمد الكاتب اليس هذا تكتيك تقية كما يدعي هو؟

(٢) إن تسمية هذه الحركة الشيعية بالتوابين هي للتوبة مما أتى به اهل الكوفة مع اهل البيت عليهم السلام، وأداء لحقهم، ومناصرة وموالاة لهم، ومن ثم كانت حركة

إمامة محمد بن الحنفية:

وعندما قام المختار بن عبيد الثقفي، بعد ذلك، بحركته في الكوفة، كتب الى علي بن الحسين يريده على ان يبايع له ويقول بإمامته ويظهر دعوته، وانفذ اليه مالا كثيرا، فأبى ان يقبل ذلك منه، او يجيبه عن كتابه، فلما ينس المختار منه كتب الى عمه محمد بن الحنفية يريده على مثل ذلك، واخذ يدعو الى إمامته وقد استلم محمد بن الحنفية قيادة الشيعة فعلا، ورعى قيام دولة المختار بن عبيدة الثقفي في الكوفة^(١).

كما التوابين وكذا حركة المختار على اتصال خفي بزین العابدين (ع)، فقد بعث المختار رأس عمر بن سعد إلى الامام زين العابدين (ع) ورأس حرملة بن كاهل الاسدي. والتكرار لكل هذه الحقائق التاريخية لا يفيد في حجب شمس الحقيقة.

هذا مع أن الامام زين العابدين (ع) قد اتخذ من العبادة والدعاء اساساً لتربية الامة الاسلامية على القيم الروحية والخلقية وتشبيهاً للجو الروحي في المجتمع الاسلامي الذي عصفت به اسباب الانحلال والمجون، والتدني الخلقي بسبب السياسة الاموية، فيكفيك مؤشراً على ذلك أن يزيد بعد أراقته لدم سبط رسول الله (ص) وانتهاكه لحرمة حرم رسول الله (ص) استباح المدينة في السنة الثانية من خلافته، وهتكت الفروج والعواميس فيها، وفي السنة الثالثة رجم الكعبة، مضافاً الى ما كان عليه من مجون وعردة وتعاطي للخمر والزنى والابتذال حتى كادت تنطمس معالم الدين.

(١) على ضوء هذا التحليل الذي يرسمه الكاتب لنفسه نصل الى اكثرية الكيسانية في العدد على الشيعة الاثني عشرية، أو أن نقول بأن الكيسانية اختفت من مسرح التاريخ فجأة، وفجأة تولدت مرة أخرى الشيعة الاثنا عشرية، وهو مصادمة مع الحقيقة التاريخية المثبتة لارتباط وجوه ورجالات الشيعة في الكوفة فضلاً عن عامة الشيعة مع الامام زين العابدين (ع)، حتى المختار حيث بعث الرأسين كما تقدم إلى زين العابدين (ع) لا إلى ابن الحنفية.

لقد كان أئمة اهل البيت يعتقدون بحق الامة الاسلامية في اختيار أوليائها وبضرورة ممارسة الشورى، وإدانة الاستيلاء على السلطة بالقوة ولعلنا نجد في الحديث الذي يرويه الصدوق في (عيون أخبار الرضا) عن الامام الرضا عن أبيه الكاظم عن أبيه جعفر الصادق عن أبيه محمد الباقر عن علي بن الحسين عن الحسين بن علي عن أبيه عن جده رسول الله (ص) والذي يقول فيه من جاءكم يريد ان يفرق الجماعة ويغصب الامة أمرها ويتولى من غير مشورة فاقتلوه، فان الله عز وجل قد أذن ذلك..

لعلنا نجد في هذا الحديث افضل تعبير عن إيمان اهل البيت بالشورى والتزامهم بها^(١)، وإذا كانوا يدعون الناس الى اتباعهم والانقياد إليهم فإنما كانوا يفعلون ذلك إيماناً بأفضليتهم وأولويتهم بالخلافة في مقابل الخلفاء الذين كانوا لا يحكمون بالكتاب ولا يقيمون القسط ولا يدينون بالحق.

(١) هذا الحديث مفاده هدر دم الغاصب مقادير الامة بالقهر والارغام لها، وليس مفاده أن الوظيفة الملقاة على عاتق الامة هي اختيار زعيمها بالأراء. فبطلان عمل الغاصب القاهر لا يحدد الوظيفة للامة أنها باختيارها، أو بتحديد الزام من الله عز وجل، وبعبارة أخرى إن الاختيار التكويني للامة لا يعني الخيار القانوني لها، بل هي ملزمة قانوناً بقوله تعالى: ﴿انما وليكم الله ورسوله والذين آمنوا الذين يقيمون الصلاة ويؤتون الزكاة وهم راكعون﴾ (٥٥/المائدة) النازلة في علي باتفاق الفريقين، وقوله تعالى: ﴿اطيعوا الله وأطيعوا الرسول وأولي الامر منكم﴾ (٥٩/النساء)، فقهر الغاصب للامة خيارها التكويني ليس هو فرض لخيارها التشريعي. نظير بيعة المسلمين لرسول الله (ص)، إذ غاية ما تعنيه خيارهم التكويني، لا خيارهم التشريعي، كيف والواجب على المسلم بمقتضى الشهادتين اطاعة الرسول (ص) بايع أو لم يبايع. والكاتب يسد بصره عن اقوال النبي (ص) واهل البيت (ع) المتواترة في النص عليهم من الله تعالى، بل وعن النصوص القرآنية في ذلك، ثم يتأول رواية على النحو الذي يستدوقه.

من هنا وتبعاً لمفهوم (الأولوية) قالت أجيال من الشيعة الأوائل، وخاصة في القرن الأول الهجري: ان علياً كان أولى الناس بعد رسول الله لفضله وسابقته وعلمه، وهو افضل الناس كلهم بعده، وأشجعهم وأسخاهم وأورعهم وأزهدهم. وأجازوا مع ذلك إمامة ابي بكر وعمر وعدوهما أهلاً لذلك المكان والمقام، وذكروا أن علياً سلم لهما الأمر ورضي بذلك وبإيعهما طائعا غير مكره وترك حقه لهما^(١)، فنحن راضون كما رضي المسلمون له، ولمن بايع، لا يحل لنا غير ذلك ولا يسع منا أحدا الا ذلك، وان ولاية ابي بكر صارت رشداً وهدي لتسليم علي ورضاه^(٢).

بينما قالت فرقة أخرى من الشيعة: ان علياً افضل الناس لقربته من رسول الله ولسابقته وعلمه ولكن كان جائزاً للناس ان يولوا عليهم غيره اذا كان الوالي الذي يولونه مجزئاً، أحب ذلك او كرهه، فولاية الوالي الذي ولوا على أنفسهم برضى منهم رشد وهدي وطاعة لله عز وجل، وطاعته واجبة من الله عز وجل^(٣).

(١) ليس في الشيعة من يقول بذلك سوى بعض فرق الزيدية، وأهل البيت (عليهم السلام) باقرار الكاتب حيث يرون اولويتهم بالخلافة، بمعنى انهم اولى بالمؤمنين من انفسهم، كأولوية رسول الله (ص) بالمؤمنين من انفسهم، فهذه احتجاجاتهم بالنصوص النبوية المتواترة والنصوص القرآنية ملء الكتب.

(٢) لم يبايع علياً أباً بكر، وإنما ضرب اصحاب السقيفة بيد ابي بكر على يد علي وهو موثوق ومقيد بالحبال قد إحتشوه واعتبروا ذلك بيعة، ومن ثم انكر علي (ع) على عبدالرحمن بن عوف اتباع سيرة الشيعين.

(٣) دأب الكاتب في كتاباته على تصوير انقسام الشيعة بالارقام الكبيرة ابتعاداً عن الحقيقة التي لم تملأ عينيه وهي ترامي الطائفة الامامية الاثني عشرية كثاني اكبر طائفة لل

وقال قسم آخر منهم: ان إمامة علي بن ابي طالب ثابتة في الوقت الذي دعا الناس واطهر أمره و قد قيل للحسن بن الحسن بن علي الذي كان كبير الطالبين في عهده وكان وصي أبيه وولي صدقة جده: ألم يقل رسول الله من كنت مولاه فعلي مولاه؟ فقال: بلى ولكن والله لم يعن رسول الله بذلك الامامة والسلطان، ولو أراد ذلك لأفصح لهم به^(١).

وكان ابنه عبد الله يقول: ليس لنا في هذا الأمر ما ليس لغيرنا، و ليس في أحد من اهل البيت إمام مفترض الطاعة من الله وكان ينفي إمامة أمير المؤمنين انها من الله^(٢).

❦ اسلامية عبر قرون التاريخ، هذا اذا اعتدنا بأهل السنة كطائفة ومذهب واحد، والآ فالطائفة الامامية هي اول طائفة اسلامية حينئذ، وقد قال تعالى: ﴿وَبِكَ يَخْلُقُ مَا يَشَاءُ وَيَخْتَارُ مَا كَانَ لَهُمُ الْخَيْرَةُ سُبْحَانَ اللَّهِ وَتَعَالَى عَمَّا يُشْرِكُونَ﴾ (٦٨/القصص).

(١) العجيب من الكاتب انه لا يأتي بمصادر لما ينسبه فضلاً عن أن يحقق في سند هذه الروايات التاريخية ويبني عليها كتسليم المسلمات في حين يطالب بتحقيق المدارك والادلة. والغريب نسبته لبني الحسن ذلك واعتماده على مثل هذا التلفيق مع أنه نفسه ستأتي منه مقالات في الحركات التي قام بها بنو الحسن عليه السلام تحت شعار أن الولاية والامامة هي لآل محمد (ص)، كما في صاحب النفس الزكية وصاحب فخر وغيرهم مما هو مسلم في وقائع التاريخ، وكيف يرتضي الكاتب لعقله ان يوقف رسول الله (ص) عشرات الآلاف من المسلمين في الصحراء تحت كبد الشمس الحارة وصيف الهجير ويقوم فيهم خطيباً، تلك الخطبة الطويلة التي تضمنت اخذه الاقرار منهم بانه اولى بالمؤمنين من انفسهم، وأن من كان هو أولى به من نفسه فعلي مولاه، وقال: اللهم وال من والاه وعاد من عاداه وانصر من نصره واخذل من خذله. كل ذلك ليس نصباً لإمامة علي وامارته على المسلمين واخذه منهم البيعة له؟!!

(٢) سيأتي من الكاتب أن عبد الله كان يرى امامة ابنه محمد أنه منصوص عليه من رسول الله (ص) وأنه المهدي الموعود، فلا ارى الكاتب الا ينسى ما يكتب ويقول، وتتناقض اقواله.

مما يعني ان نظرية النص وتوارث السلطة في اهل البيت فقط، لم يكن لها رصيد لدى الجيل الأول من الشيعة، ومن هنا فقد كانت نظرتهم الى الشيخين ابي بكر وعمر نظرة إيجابية، إذ لم يكونوا يعتبرونهما غاصبين للخلافة التي تركها رسول الله شورى بين المسلمين ولم ينص على أحد بالخصوص.



وهنا يبدأ أحمد الكاتب بطرح بعض التساؤلات على
الاخ محمد منصور فقال:

سألتكم فيما اذا كنتم من الإخباريين او الأصوليين وهل تؤمنون بالتسليم لكل ما ورد عن اهل البيت من دون تحقيق أم لا؟ ولم أسمع ردكم بوضوح. وأسألكم: ما هو مفهومكم للتواتر؟ وكيف تصفون رواية بالتواتر كرواية ان المهدي هو ابن الحسن العسكري علما بأن الشيعة الامامية وغير الامامية اعتقدوا بمهدوية عدد من الأئمة السابقين كالإمام علي وابنه محمد بن الحنفية والإمام الباقر والإمام الصادق والإمام موسى الكاظم والإمام الحسن العسكري وغيرهم من الأئمة، وهل يجوز اعتبار رواية متواترة مع وجود روايات كثيرة في مقابلها وعدم اجماع الشيعة عليها.

أرجو قبل أن تحكموا على رواية بالتواتر بسهولة أن تلاحظوا الروايات المضادة لها وتراجعوا بالخصوص فصل الحركات المهدوية الشيعية السابقة التي بلغت حوالي العشرين حركة والتي كانت تعتقد بمهدويات أئمة آخرين^(١).

(١) سيأتي في مقالة للاخ محمد منصور حول التواتر وحقيقته وأقسام دوائره، وأن تشبث الحركات الاسلامية بنظرية المهدوية هي خير دليل على استمداد تلك الحركات لاثبات مشروعيتها بما هو مسلم بين المسلمين من الحديث النبوي المتواتر في المهدي من آل محمد (عج).

اعتقد انك لا تحتاج الى الذهاب الى طبيب نفسي متخصص ولا الى تصور انك تحاور طفلا في مدرسة ابتدائية او في الروضة، وانما عليك أن تعيد قراءة الموضوع السابق مرة اخرى بشيء من التأني والروية لتدرك أن قولي ان الايمان بالأئمة السابقين او الأنبياء لا يتوقف على الايمان بإمامتهم او نبوتهم كان تعقيبا على قولك العجيب الغريب: ان الايمان بوجود المهدي في الخارج يتوقف على الايمان بكبرى الامامة او نظرية الامامة، والا فان من الصعب إثبات وجود الامام الثاني عشر كما قال السيد المرتضى علم الهدى الذي أيدته في قوله هذا. وقلت لك بوضوح: إن الايمان بوجود الأنبياء والأئمة السابقين لا يتوقف على الايمان برسالتهم فان الملحدين والمشركين واليهود والنصارى يؤمنون بوجود النبي محمد (ص) وكذلك يؤمنون بوجود الامام علي والإمام الحسن والحسين وسائر الأئمة الآخرين الذين لا يشك أحد بوجودهم وان كان يعتقد او لا يعتقد بإمامتهم، ولذلك لا يتوقف أحد ليسأل عن تاريخ ولادتهم ومكانها وظروفها لأنهم كانوا أشخاصا ظاهرين يعترف بوجودهم التاريخ ولا يشك بهم أحد، على العكس من مسألة وجود الامام الثاني عشر الذي يشك الشيعة أنفسهم بوجوده وقد فتش الكثير منهم عنه ولم يجدوا له أثرا.

واذا كنت تتفق مع السيد المرتضى ان من الصعب إثبات وجود الامام الثاني عشر من دون الايمان بنظرية الامامة أولا^(١)، فانك تعترف بضعف

(١) كلام السيد المرتضى ناظر إلى عمق البحث وعدم الثمرة في وجود المهدي (عج) لمن لا يسلم بحقيقة الامامة، إذ لو اعتقد حفص بوجود ابن من ذرية الرسول (ص) هو الابن التاسع من ظهر الحسين (ع)، ولكن يعتقد فيه انه رجل وبشر اعتيادي لا

كل الروايات التي أوردتها لإثبات ولادته ووجوده، إذ انها لا ترقى الى مستوى إثبات وجود شخص الامام الثاني عشر بصورة مستقلة لمن يؤمن بإمامته ومن لا يؤمن بها.

وهذا هو جوهر كلامي حيث أقول: إن الدليل الأول والأقوى على وجود الامام الثاني عشر محمد بن الحسن العسكري هو دليل نظري اعتباري عقلي — وسمه ما شئت — وانه كان فرضية فلسفية وليس دليلا تاريخيا يمكن إثباته لكل أحد في العالم. وان فرضية المهدي مربوطة بحبل السرة بنظرية الامامة فاذا قطعنا هذا الحبل لا تبقى اية حياة او أي معنى لنظرية الامامة ولا لفرضية وجود المهدي.

وقد حاولت وحاول غيرك إثبات نظرية الامامة أولا ثم الوصول من خلالها الى إثبات وجود الامام الثاني عشر ثانيا تبعا للنظرية الاولى^(١). وقد تجنبت الخوض في بحث الأدلة التاريخية حتى الآن لأنك تعرف انها أسطورية وضعيفة ولا ترقى إلى مستوى خبر الأحاد فضلا عن التواتر او الصحة^(٢).

﴿ يتصف بحقيقة النبوة، كما يعتقد المستشرقون بوجود محمد بن عبد الله (ص) ولكنهم لا يعتقدون بصفة النبوة فيه، فأى ثمرة في الحديث عن وجوده او لا وجوده إذا لم يتركز البحث عن وجوده بقيد تلك الصفة. ﴾

(١) لم يحصر الاخوة المحاورون اثبات وجوده (عج) عن طريق كبرى الامامة فقط، بل هم نبهوا على نقطتين. الاولى: ان احد طرق اثبات وجوده هي كبرى ضرورة الامامة. الثانية: أن الحديث عن وجوده من دون اثبات تلك الكبرى واتصافه بها لا ثمرة فيه.

(٢) قد اشار الاخ محمد منصور إلى تعداد الروايات التي بوبها الصدوق في اكمال الدين، والنعمان في الغيبة، والشيخ الطوسي في كتابه، والكليني في اصوله، والراوندي

أقول ان هذا منطق معكوس في إثبات الأمور إذ علينا أولاً ان نثبت وجود الامام محمد بن الحسن العسكري ثم نثبت له صفة الامامة او نعطيه الرقم الثاني عشر، واذا لم نستطع إثبات وجوده بصورة علمية تاريخية مستقلة فعلياً ان نعيد النظر في فهم او صحة كثير من النظريات التي كنا نؤمن بها، لا ان نفترض وجود انسان بالرغم من نفي أبيه له في الظاهر وندعي ولادته في السر ثم نفترض وجود الأجواء الإرهابية الضاغطة لنبرر الغيبة الطويلة المتعارضة مع فلسفة الامامة.

ولا يفيد بعد ذلك التثبيت بأقوال بعض علماء السنة الذين يذكرون ان المهدي هو محمد بن الحسن العسكري، خاصة اذا كانوا يتأخرون عن زمن العسكري بقرون كابن عربي الذي توفي في (٦٣٨) او عبد الوهاب الشعراني الذي توفي في (٩٧٣) او محمد بن طلحة الشافعي الذي توفي في (٦٥٢) او سبط ابن الجوزي الذي توفي في (٦٥٤) او الآخر الذي توفي في (٨٥٥) دون ان نسألهم على ماذا بنوا قولهم؟ وما هو سند روايتهم؟ وهل

في كتابه، والمفيد في ارشاده، والطبرسي في اعلام الوري، وبصائر الدرجات الذي هو من اصحاب العسكريين، ومحاسن البرقي والذي هو من اصحاب الجواد (ع)، ونوادر احمد بن محمد بن عيسى الاشعري والذي هو من اصحاب الجواد ايضاً، وكامل الزيارات لابن قولويه المعاصر للصدوق، وكفاية الاثر لابن فزاز، وتفسير فرات الكوفي الذي هو من اعلام الشيعة في الغيبة الصغرى، وتفسير القمي الذي هو من تلك الفترة ايضاً، وكتاب الكشي المعاصر للكليني وغيرها مما يطول المقام بذكره، هذا فضلاً عن القائمة بأسماء كتب علماء السنة والتي ربت على (٤٧) كتاباً. فضلاً عن المصادر التاريخية الاخرى التي روت الحوادث التي جرت بين العسكريين (ع) والسلطة العباسية.

يعتقدون بذلك أم يروون عن الشيعة وإذا كان المتكلمون الاثنا عشرية لم يستطيعوا ان يثبتوا ولادة ابن الحسن للشيعة أنفسهم فكيف يجوز ان نعتمد على قول آخرين بدون مناقشة؟^(١)

وحسبما علمت من رسالتك السابقة انك تسلم للأخبار الواردة عن اهل البيت ولست ادري هل انك تسلم للأخبار الواردة عن غيرهم هكذا ايضا بدون مناقشة؟ وهل هذا من منهج الإخباريين القدماء أو المحدثين؟

واخيرا أرجو منك عندما تتحدث عن الشيعة ان تميز بين عموم الشيعة والامامية و الاثني عشرية ولا تخلط بين الأسماء فيبينها عموم وخصوص. وحديثنا كما تعرف يدور حول الاثني عشرية فلا يجوز ان تقول مثلا: هل ان الطائفة الامامية اختلفت أحاديث المهدي ابن الحسن.

واحسب ان الحوار بيننا أخذ يقترب من حوار الطرشان ويدخل في خانة الجدل العقيم، وحتى نخرج من هذه المشكلة أرجو منك الإجابة على بعض الاسئلة^(٢).

١- ماهو الدليل الأقوى على وجود وولادة الامام الثاني عشر محمد

(١) قد إشتملت القائمة المتقدمة على عدة من علماء العامة ممن عاصر الامام العسكري (ع)، وبعضهم الآخر ممن قارب عصره وذكر ذلك بأسانيد من طرق العامة، إلا أن الكاتب يرمي بحدسه على عواهنه من وراء حجاب من دون ان يبصر ويجهد نفسه بتفحص تلك المصادر ثم انه علاوة على ذلك يطعن في رواية الشيعة بأنهم يعتقدون بنظرية الامامة، أي يبني اعتقاده في النفي على نفي نظرية الامامة ومع ذلك يطالب بالعكس فلا أدري كيف الاكل من الفقى احلولى له.

(٢) هذه الأسئلة قد اجيب عنها في الحوارات السابقة، واللاحقة فللقارئ الكريم ان يقرأ تسلسل الحوارات ليرى هل اجيب عنها أولاً؟

بن الحسن العسكري؟

٢ - هل هو الدليل النظري؟ أم الدليل التاريخي؟

٣ - ماهو رأيك بالأدلة التاريخية؟ وهل فحصتها وتأكدت منها؟ وهل تعتبرها صحيحة؟

٤ - هل يمكن لأي أحد لا يؤمن بنظرية الامامة او لا يؤمن بضرورة الوراثة العمودية من بقية الشيعة او سائر المسلمين ان يتوصل الى الاقتناع بوجود ابن الحسن؟ ولماذا قال السيد المرتضى ان ذلك صعب؟^(١)



وهنا يرد العضو محمد منصور على الكاتب ويكشف

جهله وسطحيته وضحالة فكره وثقافته الدينية التي

قامت على جمع المتناقضات فقال له:

حرر بتاريخ ١٢/٢٣ / ١٩٩٩ ٠٥:٠٠ مساءً

محمد

بسم الله الرحمن الرحيم

منصور

الرد على الكاتب في الشورى:

عضو

١ - يسأل الكاتب عن المنهج المتبع هل هو الاخباري أو الاصولي،

(١) المضحك أن ذهول الكاتب لا ينقضي، فبينما هو ينفي توقف البحث عن وجود ابن

للامام الحسن العسكري وهو المهدي (ع) تراه هاهنا يستصعب اثبات وجوده (عج)

من دون نظرية الوراثة العمودية أي يدعي توقف اثبات وجوده على الوراثة العمودية،

أي الوراثة الإلهية في الامامة التي هي من فقرات كبرى نظرية الامامة، فلا أدري

كيف يغفل عن هذا التناقض في اقل من اسطر. مع انه قد اوضح المتحاورون له كراراً

عدم انحصار طريق الاثبات بذلك، بل لغوية الحديث عنه من دونه.

ولعمرك لو كنت تفهم معنى المسلكين لما سألت، لأن العارف بالمسلكين لا يخفى عليه المنهج الذي أتبعه في حوارى، ألا ترانى أشخص منهجك الصحفي المزيج بعدم الإذعان بأيّ حديث يروى سواء من طرق السنة أم من طرق الشيعة وتريد القصر منفرداً بفهمك لكتاب الله والمزيج بمنهجك الحسى والإنكار لكل ما يبتعد عن أصالة الحس، ولا أدري ما ستصنع من الغيب الذي ينادى به القرآن، إلا أن تحتل أن يد الغلاة الباطنية تسللت إلى سور القرآن الكريم، والمزيج بالنظرية الغربية المنبثقة مشروعية الحكم فيها من أصالة الفرد.

٢ - يسأل الكاتب عن التواتر :

فأعلم أنه ينقسم إلى تواتر لفظي ومعنوي وإجمالي، ويقسم تارة أخرى بلحاظ سعة وضيق دائرة التواتر وقد شرحت لك تقسيمات التواتر في مقالة سابقة وأعيد ذلك للتكرار لعلك تذكر أو تتفكك الذكرى - وإنني أشعر أن كثيراً مما أنت مقيم عليه نتيجة الغفلة عن قواعد العلوم الدينية - فالتواتر تارة بدائرة واسعة كما في تواتر الخبر بوقوع الحرب العالمية الأولى والثانية، وثانية بدائرة أضيق كتواتر الخبر بواقعة الطف وكربلاء، وثالثة بدائرة أضيق كتواتر قواعد علوم اللغة العربية من مفردات اللغة والنحو والصرف والاشتقاق والبلاغة وغيرها فإن أبناء اللغة العربية ليس كلهم مطلعين على تمام خصائص اللغة العربية بل الحامل لتواتر تلك الخصائص هم علماء الأدب العربى وثلة بدائرة ضيقة، لكن ضيق هذه الدائرة لا يمنع تحقق ضابطة التواتر الرياضية والعقلية وهي تصاعد حساب الاحتمال من الجهة الكيفية والكمية، كما هو الحال في اختلاف وتعداد درجات اليقين في نفس الوقت الذي يصدق اليقين على كافة درجاته، ولا يستغرب ولا يتوهم

التنافي بين تواتر اللغة العربية بعلمها وبين جهل أكثر أبناء اللغة العربية في كل قرن قرن بكثير من خصائص علوم اللغة، بل إن الطفل من أبناء اللغة في بداية نشوئه لا يعلم من اللغة إلا شيئاً يسيراً، ثم يأخذ في التعرف عليها بشكل تدريجي أوسع مما سبق، لكنه يبقى لا يحيط بتمام خصائص اللغة وعلومها حتى يتخصص في علوم اللغة العربية وإلا فسوف لن يرتفع إلى سقف التواتر المنقول عند أهل الاختصاص.

وكل واحد من أبناء اللغة العربية هذا شأنه فترى هناك اختلافاً في اطلاعهم على مفردات اللغة وقواعدها بحسب اتصالهم بدائرة التواتر المنقول عند علماء اللغة، لكن كل ذلك لا ينافي حصول التواتر ولو بأدنى درجاته. إذا عقلت ما ذكرت لك من بيان اختلاف دوائر التواتر وأن ضابطة حصول تصاعد حساب الاحتمال العامل الكيفي والعامل الكمي لصدور الخبر، وفهمت المثال يسهل عليك فهم الأخبار المتواترة عن النبي (ص) أو عن الأئمة السابقين (ع) من أن الحامل لتواتر الخبر ثلثة بعد ثلثة من الرواة في الطبقات من دون لزوم اطلاع كافة الأمة أو كافة الطائفة أو كافة الرواة ولكن ذلك لا ينافي حصول دائرة وضابطة التواتر بعد تحققها.

نعم غاية ما يدل عدم اطلاع الكثير من الرواة عليه هو أن هذا التواتر ليس بدائرة وسيعاً جداً، بل هو بدائرة متوسطة أو مضيق لا ينافي ضيقها حصول أدنى درجات التواتر بضابطته الرياضية، بل إن في عدة من أقسام التواتر هو سلاسل آحاد متفرقة لم يطلع بعضها على بعض أصلاً كما لم يطلع عليها الكثير من الرواة المعاصرين لطبقات تلك السلاسل، ولكن كمية تلك السلاسل الروائية والعوامل الكيفية المصعدة لاحتمال الصدور توجب حصول ضابطة التواتر، ومن الغفلة والجهالة بمكان حساب أن طبيعة التواتر

هي من قسم واحد أو دائرة واحدة.

وأما تواتر روايات أن المهدي هو ابن الحسن العسكري فقد ذكرت لك نموذجاً من المصادر بفهرسة ببليوغرافية في الرد على نقاشك لمقالة الشيخ الأصفي من كتب الصدوق ومنهجه في إثبات ذلك الرد وعدد الروايات التي ذكرها وكذلك النعماني والطوسي والكليني والمفيد في الإرشاد وغيرهم في كتب أخرى تربوا على المئات.

نعم أنت تطعن في وثاقة الكتب الإمامية ورواتها بالاختلاق وأنهم وضّاعون واستدلّالك على ذلك هو طعنك في عقيدة الإمامة الإلهية، فأنت تقحم وتستعين بالبحث الكلامي أو النقلي في الخدشة في الدليل التاريخي أو النقلي على التقريبيين في صياغة الاستدلال بتلك الروايات، بل أنك تخدش في قائمة علماء العامة التي تربو على (٣٨) الذين ذكروا ولادته وأنه ابن الحسن العسكري وأنه ولادته كانت خفية تحت وطأة الإرهاب العباسي لكنك تتردد في اليد البيضاء لبني العباس.

وأما كلام السيد المرتضى فقد تبين لك بحسب ما جاء في كلامك الفرق بين وجود الشخص وكونه إماماً بعهد من الله تعالى كما في إبراهيم (ع) والذي يتوقف على الإيمان بعقيدة الإمامة هو إمامة الشخص المستتر المهدي بن الحسن العسكري (ع)، وأما أصل ولادته فيكفي في ذلك الروايات المتواترة المودعة في كتب الإمامية وكتب العامة الذين أشرت إلى قائمة أسمائهم ممن قرب عهده إلى عصر ولادته.

وها أنت تعاود تسمية الدليل الواحد أنه اعتباري وعقلي، وانبهك مرة بعد أخرى أن الدليل الاعتباري يستخدم في العلوم الإعتبارية كعلم القانون والفقه والسنحو والصرف ونحوها من العلوم وأما الدليل العقلي فيستخدم في العلوم

الحقيقية والضابطة في حجته برهانيته، وقد نبهتك من قبل أن أدلة الإمامية على كبرى الإمامة بعضها عقلي محض وبعضها نقلي محض وبعضها مركب منهما وكذلك الصغرى وقد ذكر علماء الإمامية ما يربو على عشرة مناهج لإثبات إمامة العترة من آل محمد (ص).

ومع كل ذلك أنت مقيم على دعواك من عدم الدليل التاريخي، ولعلك غافل عن معنى الدليل التاريخي، وكيف لا وأنت تدعي أن الإمام الهادي والعسكري وجودهما في سامراء لم يكن بضغط وإجبار السلطة العباسية، وأنت تتردد أمام كل التاريخ في إرهاب الدولة العباسية المتخذ تجاه الإمامين العسكريين، وربما تتردد في كون القبرين في سامراء هما للعسكريين أم لا وأن سامراء عاصمة الدولة العباسية آنذاك أم لا.

وأن الإقامة الجبرية تحت وطأة السلطة كانت أم لا، ولا أدري أي مصدر تاريخي تريد اتخاذه.

ثم كيف تطالب بالبحث عن وجود المهدي (عج) بن الحسن العسكري أولاً ثم تبحث عن إمامته وأنت لا تدعن ولا تؤمن بإمامة علي بن أبي طالب والحسين والذرية من عترة آل محمد (ص) وأنت لا تؤمن بكبرى الإمامة، فهل وجدت في علم المنطق الأرسطي أو الرياضي أو الوضعي أو النفسي أو غيرها أن البحث عن النتيجة قبل الكبرى، وكيف لي بإفهامك بهذا الترتيب، هذا مع أنك ذكرت كرات في مقالاتك أنك لا تستوثق بأي حديث يروى من السنة أو من الشيعة كما أنك ذكرت في كتابك حول المهدي أنك لا تحتج بأحاديث أهل السنة في المهدي فليس لك ضابطة في تصحيح واعتبار الأخبار التي تؤمن بها هو إنما حسب دعواك تؤمن بفهمك للقرآن الكريم

بمقدار لا يبتعد عن أصالة الحس عند المنهج الغربي العلماني الممزوج بالتحليل التخيلي.

أما تعارض الغيبة الطويلة مع فلسفة الإمامة فقد كررت لك وأنا أعلم أنك تحب الدوران باستمرار واجترار لما سبق أن الغيبة ليست بمعنى العدم لشخص المهدي (عج). بأبي من نازح ما نزع عنا، بأبي من غائب لم يخل منا.

فالتستر والسرية؛ فهما في القوى الدولية كالمخابرات الدولية والمافيا وقوى المال والسلاح، أليست هي التي تدير الحكومات العلنية من وراء الستار في الدول العظمى؟ ألم تقرأ المذكرات السرية لتلك القوى الخفية؟ فهل هذا بمعنى الجمود والتعطيل أم بمعنى قمة النشاط والدقة في العمل بأداء الوظائف الإلهية؟ كما هو الحال في الخضر الذي ذكرته سورة الكهف صاحب موسى ﴿فوجدنا عبداً من عبادنا آتيناها رحمة من عندنا وعلمناه من لدنا علماً قال هل اتبعك... وما فعلته من أمري...﴾^(١) فهناك منظومة من العباد ينادي القرآن بوجودها. إلا أن تقول أن سورة الكهف من وضع الغلاة الباطنيين، وأن حياة الخضر إلى يوم القيامة عقيدة تسلت إلى المسلمين بفعل الباطنية.

وأما قائمة علماء السنة الذين يذكرون ولادته في الخفاء خوفاً من السلطة العباسية فالعديد منهم ممن قارب عصر الولادة.

نعم أنت تقول أنك تقدر لفظة افتراض في كلامهم وبموجب المخيلة الشعرية التي تستذوقها.

وأراك تعاود الإنكار على الاحتجاج برواية السنة في المقام، وقد نبهتك إلى وجه الحجية، ألا وهو انتفاء داعي الكذب بعد كون ما يروونه لا يتفق مع أغراضهم.

وأما علماء الإمامية فقد ذكرت لك فهرسة أدلتهم في إثبات ولادته وإمامته.

ليست ضابطة حجية الأخبار هو إبداء المناقشة التشكيكية وكأن المشكك يتخذ من نفسه الميزان، بل ضابطة الحجية تؤول إما إلى القطع واليقين كالخبر المتواتر بأقسامه بعد دراسة العوامل الكيفية والكمية بحسب الظروف المختلفة لا بحسب التشهي والدواعي النفسانية أو الأزمة والعقد. وإما إلى الظن المعتبر بأدلة حجية الخبر كالمستفيض الذي يصنف في العلم العادي العرفي — ولا أخالك سمعت بهذا المصطلح أو اطلعت على وجه الحجية فيه — والصحيح والموثق وبعضهم يلحق القوي والحسن صغروباً بما تقدم. وأما الأسماء فاسمع وعه أن الإمامية أصبح اسماً علماً للطائفة الإثني عشرية وأما بقية الإسماعيلية والزيدية فلا يطلق عليهم حالياً هذا الاسم. وأنا أوافقك أن الحوار آخذ إلى العقم بسبب دورانك واجترارك المباحث السابقة المتروكة للقراء الحكم فيها.

ولذلك نصحتك للبدء في الأدلة القرآنية ومؤداها هل هو الإمامة كعهد من الله تعالى: ﴿إني جاعل في الأرض خليفة﴾^(١)، ﴿إني جاعل للناس إماماً﴾^(٢)، أم أن مؤداها السلطة الجماعية كما تؤمن أنت بذلك ولا أعبر

(١) البقرة: آية ٣٠.

(٢) البقرة: آية ١٢٤.

بالشورى لأن من يحسن اللغة العربية لا يعبر عن السلطة الجماعية لمجموع الأمة بالشورى؛ لأن الشورى كما قدمت لك في مقالتي السابقة لغة وماهية هي المداولة والفحص الفكري كصفة للقوى النظرية كبنك معلومات ولا ربط لها بصفات القوى العملية والإرادة والسلطة كقوى عملية.

وأما ما تقترحه من محاور فهي إعادة للحوارات السابقة اجتراراً، نعم الوراثة في الإمامة مبحث قرآني، إذا أردت الخوض في الأدلة القرآنية فيها. وإذا كان عمدة طعنك على كتب علماء الإمامية ورواتهم هو اعتقادهم بالإمامة كعهد من الله، فالحري بك أن تبحث أولاً عن كبرى الإمامة.



الى الاستاذ التلميذ:
مالككم تكأأأتم علي كأكأأكم علي ذي جنة؟

وهنا دخل الكاتب من جديد تحت هذا العنوان ليشير
شبهات وشكوكاً لا اصل لها سوى تدليسه. وإني
استغرب من منهج الكاتب، إذ إنه يترك كل
الروايات الصحاح في الباب ويتمسك بالضعيف، أو
أنه يخلق الضعيف في ذهنه وينسج عليه حكاياته
وأوهامه الهشة.

وهنا في تعليقتنا نسطر ثلاثة وجوه تاريخية في اثبات
ولادة المهدي (عج) ووجوده واخبار الامام الحسن
العسكري (ع) عنه.

حرر بتاريخ ١٩٩٩/١٢/٢٤ ٠٥:١٩ مساءً

السيد الجليل الاستاذ التلميذ

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته

علمت من بعض الأخوة المتحاورين ان السيد الفاضل الذي يسمي نفسه

نمد
عائب
نسو

هنا في هذا الموقع بالتلميذ ما هو الا عالم كبير ورجل جليل^(١) وقد وددت لو يفصح لنا السيد التلميذ عن اسمه وهويته ويدخل مواقع الحوار باسمه الصريح؛ لأن ذلك أدعى للجدية والالتزام بآداب الحوار والتأثير في الناس وأبعد عن السخرية والاستهزاء والجدال^(٢).

واعتقد أن من أوليات أي حوار هو افتراض الطرفين انهما على الحق او الباطل (وانا أو اياكم لعلی هدی او في ضلال مبين) وعدم ادعاء الحق المطلق لدى الذات وادعاء الباطل المطلق لدى الطرف الآخر^(٣) لأن ذلك

(١) في هذه النقطة لا يريد الكاتب مدح الاخ التلميذ بقدر ما يريد أن يقول ويسمع الآخرين بأن مواضيعه مهمة، ونظرياته بهذه الأهمية التي ألزمت العلماء الكبار بالاجابة عليها، وهنا نقول للكاتب بأن اسلوبك الدعائي والاعلامي لا ينفعك بقدر ما تنفعك الفكرة الصائبة التي تحمل الحق والحقيقة.

(٢) إن اسم أي شخص من المتحاورين لا اعتقد بأن له ربطاً بالبحث بقدر ما يكون المحاور ملتزماً بأدب الحوار وعلمية البحث وقبول الحقيقة، وللقارئ الكريم ان يحدد إن كان الاخ التلميذ أو غيره من الاخوة المحاورين استخدم اسمه الذي دخل به في الحوار واستفاد منه للسخرية والاستهزاء. كما أن الداعي اولى باستخدام اسمه الحقيقي وهو عبدالرسول لاري لا احمد الكاتب.

(٣) نعم هذا في حال أن الطرف الآخر له وجهة نظر قابلة للمناقشة والحوار بعد فرض قيامها على الدليل والبرهان. وأما إن قامت على الاوهام والتخيلات الشعرية، وابتنت على الادلة الواهية والخاوية فلا مجال لذلك، وخصوصاً بعد أن يصل الطرف المقابل الى حقيقة بأن الطرف الآخر المهم عنده طرح ما عنده وانه لا يسلم بأي دليل، حتى وان كان الدليل حقاً ساطعاً. وان كان الطرف الآخر يتهرب من الحقيقة التي يفهم بها، وكما أحصر في زاوية تهرب الى موضوع آخر دون ان ينهي الحوار في الموضوع السابق، فهل يمكن اعتبار هذا على حق، او عنده شيء من الحق في مدعاه.

يحول دون استماع وجهة النظر الأخرى جيداً ومحاولة التعرف على مكان القوة والانصراف إلى الرد السريع والجدل ومحاولة افحام الخصم بأية وسيلة حقة أو باطلة، وربما كان بعض الخصوم لا يجيدون لغة الجدل أو لا يتذكرون أدلتهم جيداً أو لا يجدون الوقت الكافي للرد على هذا أو ذاك خاصة إذا تكأكأ جماعة على شخص واحد كنتأكنهم علي ذي جنة كل يطالب بالدليل والرد في نفس الوقت^(١).

ومن هنا أرجو من سماحة السيد الاستاذ معلم التلاميذ ان يعيد النظر في قوله «علي ارفع عن ذهنك الشبهة التي علقت به واجلي عن بصرك الظلمة التي لولها لأبصرت الحقيقة»؛ لأن الطرف الآخر يستطيع بسهولة ان يفترض في نفسه نفس الدور وهو يعتقد انه يقوم بذلك بالضبط ولكن آداب الحوار تمنعه من استخدام هذه العبارات الاعلامية أملاً بالوصول الى نتيجة فيها رضا وللناس أجر وثواب^(٢).

سيدي الجليل اعتقد انك تتفق معي على ان الامام الحسن العسكري عليه السلام توفي دون ان يعلن عن وجود ولد له^(٣) فقد قلت: ان نكران البعض

(١) ذلك لأنك لم تلتزم العلمية في الحوار ورحت بطرح اشكالات تلو اشكالات، وادعيت ادعاءات تلو ادعاءات لا تستند الى دليل، فمن الطبيعي أن تطالب باثبات تلك المدعيات. ام انك كنت تتوقع منا أن نقول وتدعي ونحن نقول نعم نعم!

(٢) لو كنت تبحث عن الحقيقة حقاً، أو كنت تريد الوصول إليها لأجبت عن اسئلة الاخ التسليم فيما أورده من روايات صحاح تثبت ولادة الامام الثاني عشر الحجة ابن الحسن (ع)، والتي انكرت انت سابقاً وجود ولو رواية واحدة صحيحة تثبت ذلك. انك لا تريد إلا أن تتكلم وتشكك الآخرين، ولا تريد الوصول الى الحقيقة.

(٣) ان كنت تقصد بأنه لم يعلن اعلانا عاماً أمام كل الناس فهذا صحيح، وقد بينا

وجود ابن للامام العسكري وولادة المهدي أمر طبيعي للتكتم والسرية والاختفاء لولادة الامام ونتيجة لما اشيع بين الناس من عدم وجود خلف للامام وذلك بهدف المحافظة على الامام من السلطات الحاكمة في ذلك الزمان، ولم يكن أمر ولادته مشهورا بين الناس لهذا الأمر، بل ان الذي علم بذلك هم خواص وثقات الامام العسكري، ومسألة خفاء ولادة الامام مما ورد ضمن الروايات الكثيرة وذكرت رواية عن العمري انه كان ينهى عن السؤال عن اسم ابن الامام الحسن حيث لم يكن في البداية معروفا حتى اسمه^(١). وقلت: ان اشاعة الخبر بأن الامام العسكري لم يخلف ولدا انما هي مسألة مقصودة حفاظا على الامام المهدي من السلطان العباسي.

وقلت ايضا: لقد اعترف الامام العسكري بوجود ولد له من خلال اخباره خواص شيعته بذلك، وورد الخبر الصحيح الذي رواه الكليني عن ابي هاشم. اذن فانك تتفق معي ان التاريخ الظاهري المؤيد من الامام العسكري واهل بيته وحتى امه وكثير من الشيعة وشيعة الامام العسكري ماعدا فرقة واحدة من أربع عشرة فرقة اعترفوا بالظاهر من عدم وجود ولد للامام

﴿الوجه في ذلك، فللقارئ الكريم الرجوع لما سبق. وإن كنت تريد بعدم الاعلان من أنه لم يذكر ذلك حتى للخواص، فهذا ما فندناه في التعليقات السابقة، وتعرض له الاخوة المحاورون ايضا.﴾

(١) كيف لم يكن اسمه معروفاً؟ وقد تواترت الروايات بذكر اسمه وصفاته وكنيته ولقبه، وكيف لم يكن معروفاً؟ وقد قامت الثورات والحركات الثورية قبل ولادته مدعية انها هي المهدوية والتي بشر بها رسول الله (ص) ان المهدي (عج) واسمه وصفته وابن من و... لم يكن مجهولاً في التاريخ الشيعي، بل وحتى الاسلامي بصورة عامة.

العسكري، وقالت الفرقة الرابعة عشرة^(١): بأنه ولد سرا وانهم على ارتباط معه ورووا روايات كثيرة حول اخبار الامام العسكري لهم سرا ورؤيتهم لولده في حياة ابيه.

ان الرواية التاريخية الظاهرية للاحداث بعد وفاة الامام الحسن العسكري تقول: ان الامام لم يخلف ولدا لا ذكرا ولا انثى، وانه اوصى بأمواله لأمه: (حديث)، ولذلك فقد ادعى اخوه جعفر الامامة وتبعه قوم من الشيعة^(٢)، اما رواية (النواب)^(٣) فنقول: انه كان ثمة ولد مخفي مستور للامام العسكري، وقد ادعوا النيابة عنه والوكالة له. وان تصديقهم يجر الى التصديق بوجود (الحجة بن الحسن) ولكن التشكيك بقولهم لا يثبت شيئا من الرواية السرية بوجود ولد للامام العسكري، فهل كانوا صادقين حقا؟ وهل اجمع الشيعة على

(١) تطيل الكاتب على العدد بغية أن يرسم قلة الطائفة الامامية الاثني عشرية المعاصرة للامام العسكري (ع) الفائلة بولادة الامام الثاني عشر (عج)، ولكن ما رسمه من الخيال والسراب المنقش فإن مصادر اهل السنة التاريخية كالطبري وابن الاثير والخطيب في تاريخ بغداد، ومتكلمي اهل السنة، وغيرها من مصادرهم كلها تشير الى أن اكثريّة الشيعة الذين في زمنهم هم من الطائفة الامامية الاثني عشرية، هذا فضلا عن ترامي ابناء هذه الطائفة في كل اطراف العالم الاسلامي عبر قرون الى عصرنا الحاضر. ولكن الكاتب يغض عينية عن ذلك.

(٢) لم يتبع جعفرأ احدٌ من الشيعة، وإنما امتحن وعلى ضوء الامتحان أعزب عنه ولم يعر له احد من الشيعة أي اهتمام.

(٣) بينا كثيراً فيما سبق ان هناك روايات صحاحاً تثبت ولادته (ع)، وان هناك روايات متواترة عن الأئمة (ع) تخبر عن ولادته وغيبته و...، ولا أدري كأن الكاتب لم يقرأ ما عرض من قبل.

وثاقَتهم؟^(١) وكيف صدقوهم ؟ وما هو الدليل على صحة كلامهم؟^(٢) .. وهل هناك ما يدعو الى التشكيك بهم والريب في دعواهم النيابة عن (الامام المهدي) والشك في وجوده؟

قبل ان نقيم تلك الروايات التي وردت بمدحهم وتوثيقهم، لا بد ان نشير الى أن ظاهرة ادعاء النيابة عن (الامام المهدي) هذه لم تكن اول ظاهرة في تاريخ الشيعة، حيث سبقتها وسبقت هؤلاء (النواب الاربعة) ظواهر اخرى ادعى فيها كثير من الاشخاص النيابة والوكالة عن الأئمة السابقين الذين ادعى لهم المهديّة، كالامام موسى الكاظم (ع)، الذي ادعى كثير من اصحابه استمرار حياته وغيبته ومهدويته، وكان منهم محمد بن بشير الذي ادعى النيابة عنه، ثم ورث النيابة الى ابنائه واحفاده.

وقد ادعى النيابة عن (الامام محمد بن الحسن العسكري) بضعة وعشرون شخصا، كان منهم الشريعي والتميزي والعبرتائي والحلاج وغيرهم، و ذلك لأن دعوى النيابة كانت تجر مصالح مادية ومكانة اجتماعية سياسية للمدعي، خاصة وان المدعي كان يهمس بها في السر وينهى عن التحقيق في دعواه، ويستغل علاقاته السابقة بالامام فيدعي استمرار حياته او وجوده والنيابة عنه. وكانت دعواه تنطلي على البسطاء ويرفضها الاذكيا

(١) لم يختلف احد من علماء الطائفة في وثاقتهم وجلالة قدرهم ومن انهم نواب عن الناحية المقدسة، بل وصدور الدلائل على ايديهم مع انهم كانوا تحت مجهر الرقابة من وجوه وعموم ابناء الطائفة.

(٢) تصديقهم نابع من تصديق الروايات الصحيحة التي لم تردّ عليها في اثبات ولادته مما عرضه الاخوة.

المحققون الواعون (١).

وقد رفض الشيعة الامامية دعوى اكثر من عشرين مدعيًا للنيابة عن (الامام المهدي ابن الحسن العسكري) واتهموهم بالكذب والتزوير، كما شككوا بصحة دعوى اولئك (النواب الاربعة) واختلفوا حولهم (٢)، و لم يكن في الروايات التي اوردها المؤرخون دليل علمي قوي على صدقهم وصحة دعاواهم وهذا ما يجعل هؤلاء قسما من المدعين الكاذبين المتاجرين بقضية (الامام المهدي) (٣).

لقد اعتمد الشيخ الطوسي في توثيق عثمان بن سعيد العمري على عدة روايات، وكان بعضها، كرواية احمد بن اسحاق القمي، ينص على توثيقه من قبل الامام الهادي والامام العسكري في المحيا والممات، وانه الوكيل والثقة المأمون على مال الله، وليس فيها ما ينص على نيابة العمري عن الامام (المهدي) (٤) ولكن بعض الروايات كان ينص بصراحة على اعلان الامام

(١) بالنسبة الى النواب الاربعة قد امتحنهم الشيعة بأعضل المسائل كما هو دأبهم في مساءلة الأئمة السابقين لتثبت عن امامتهم، بل كانوا يسألونهم عن المغيبات بالمقدار الذي يطلع الله تعالى حجته في الارض.

(٢) اعتراف الكاتب بمراقبة الشيعة للنواب الاربعة ومداقتهم، كيف ينسجم مع دعواه بعفوية اتباعهم لهم؟!

(٣) اعتراف الكاتب بمدقة الشيعة ويقظتهم ومراقبتهم الى النواب، كيف ينسجم مع احتماله لتزوير النواب الاربعة على رؤساء الطائفة ووجوه علمائهم، وأسود متكلمهم الذين اعترف الكاتب بتتمرهم. هذا مضافاً الى ان الراوي لتلك الروايات هم علماء ومراجع الطائفة الامامية في الكثير منها، لا اوساط الناس.

(٤) بل في الروايات التي رواها احمد بن اسحاق ما ينص على وكالته ونيابته لإبنه الثاني عشر تنصيصاً من الامام الحسن العسكري (ع).

العسكري خلافة العمري للامام المهدي، الا ان سند هذه الرواية ضعيف جدا وذلك لاشتماله على (جعفر بن محمد بن مالك الفزاري) الذي يقول عنه النجاشي وابن الغضائري: انه كذاب متروك الحديث وكان في مذهبه ارتفاع (غلو) ويروي عن الضعفاء والمجاهيل وكل عيوب الضعفاء مجتمعة فيه، وقد روى في مولد القائم اعاجيب، وكان يضع الحديث وضعا، وانه كان فاسد المذهب والرواية^(١).

أما الرواية السابقة التي تتحدث عن وثاقة العمري وأمانته ووكلته فانها مجهولة، ويوجد في سندها الغالي (الخصيبي) وهي تتطوي على دعوى علم الامام العسكري بالغيب ومعرفته بوفد اليمن قبل ان يراهم^(٢) (الطوسي):

(١) قد بينا كذب ادعائه في تضعيف الفزاري، وللقارئ أن يرجع الى ما ذكرناه في ذلك. ثم انه قد روى الشيخ في الغيبة بسند صحيح اعلائي كلهم من اعلام الطائفة الامامية ومراجعها عن احمد بن اسحاق بن سعد القمي الذي هو من ابرز وجوه الطائفة الامامية، ومن اصحاب العسكري (ع)، وهي الرواية الثانية التي ذكرها في ترجمة النائب الاول، وكذا الرواية الثالثة. وكذا الرواية الاولى والثانية التي ذكرها الشيخ الطوسي في النائب الثاني فانها مشتملة على توكيله وتوكيل أبيه وقد رواها الشيخ بطرق أخرى من الصحيح الاعلائي، كل افراد السند من مراجع الطائفة واعلامها فيما يوجب القطع بالصدور. هذا فضلاً عن بقية الروايات العديدة المعتبرة التي ذكرها الشيخ في ترجمة النائب الاول والثاني. فضلاً عن الروايات التي ذكرها الكليني والنعمان والصدوق. وهذه الروايات الصحاح الاربع الاعلانية التي يقطع بصدورها. لأن الرواة هم اوتاد الطائفة وأعيانها الذين لا يستريب في فقاہتهم وعدالتهم وورعهم المخالفون نضلاً عن علماء وابناء الطائفة هي عينة ونمط من الروايات في الدليل التاريخ على ولادة المهدي (عج).

(٢) الكاتب يدعي تجريد البحث في وجود الامام الثاني عشر من دون البحث عن

الغيبة ٢١٥ - ٢١٦) وهذه الدعوى من مفاهيم الغلاة، وان الرواية الأولى تقول: ان العسكري أخبر باستقامة العمري في المستقبل بعد وفاته، وهذا ما لا يعلمه الا الله، وهو من علم الغيب ايضاً^(١).

ومن هنا، وبعد سقوط هذه الروايات لضعفها متناً وسنداً، فانا نكاد نحصل على نتيجة واحدة، هي: ان العمري الذي كان وكيلاً للامامين الهادي والعسكري في قبض الاموال، قد استصحب الوكالة وادعى وجود (ولد) للامام العسكري، ليدعي الوكالة له، دون ان يقدم دليلاً واضحاً وأكداً على ما يقول. ولذلك لا يؤكد المؤرخون بصراحة على توكيل (المهدي) له، وهذا الطبرسي الذي كان حريصاً على تدوين كل ما وصل اليه لا يقول في كتابه (الاحتجاج) اكثر من: «ان العمري قام بأمر صاحب الزمان، وكانت توقيعاته وجوابات المسائل تخرج على يديه»^(٢) (بحار الأنوار، ج ٥١، ص ٣٦٢).

﴿ نظرية الامامة، مع أنه يطعن هاهنا في الدليل التاريخي على ذلك بما يعتمد على نفي نظرية الامامة.﴾

(١) هنا يناقض الكاتب نفسه، إذ هنا بحث يرتبط بنظرية الامامة وليس بحثاً تاريخياً مجرداً. قال تعالى: ﴿عالم الغيب فلا يظهر على غيبه أحداً﴾ الجن: ٢٦.

(٢) لو غرضنا النظر عما ذكرناه في التعليقة قبل المتقدمتين، كيف يذهل الكاتب عما اعترف به سابقاً من تشكيل الشيعة ومراقبتهم ومداقتهم في دعوى النائب الاول، لا سيما وأن الطائفة كما اعترف الكاتب قد تضمنت عمالقة المتكلمين، واساطين الفقه، وزعماء المحدثين، ووكلاء الامام العسكري (ع) وأوتاد أصحابه كعلي بن بابويه وابي علي بن همام وسعد بن عبدالله الاشعري، وعبدالله بن جعفر الحميري وابنه، وأحمد بن ادريس القمي ومحمد بن احمد بن داود القمي فقيه القميين، ومحمد بن يحيى العطار القموي، ومحمد بن احمد بن يحيى الاشعري القمي، والعمركي البوفكي، وعلي

✎ بن الريان الاشعري، ومحمد بن الحسن الصفار، وابن قولوية الاب ومحمد بن الحسين بن ابي الخطاب وكان من اعظم الطائفة كوفياً، والحسين بن محمد الاشعري، وعلي بن ابراهيم القمي، وعلي بن محمد بن ابراهيم المعروف بعلان وهو من عيون وثقات الطائفة، له كتاب اخبار القائم.

وقد ذكر الاستاذ حسين علي محفوظ في رسالته التي الفها في حياة الكليني وجعلها مقدمة للكافي المطبوع سنة (١٣٨١ هـ) بايران، ذكر من شيوخه ستة وثلاثين شيخاً من الفطاحل، عن مصادر وثيقة من المعاجم الرجالية، وكلهم من اصحاب العسكري (ع)، وحמיד بن زياد النينوائي، وأبي سهل اسماعيل بن علي النوبختي، ومحمد بن الحسن أبي عبدالله المحاربي، وأبي المثنى محمد بن الحسن، ومحمد بن الحسن القمي، وليس بابن الوليد الا انه نظيره، وغيرهم من رواة الشيعة وفقهائها وعلمائهم الذين عاشوا في القرن الثالث، ونجومهم الذي يربون على المناء، وقد احصتهم كتب التراجم، وهذا وجه ودليل تاريخي مستقل برأسه، وقد روى الشيخ الطوسي بسند صحيح عن ابي علي بن همام في كتاب الغيبة في ترجمة المذمومين الذين ادعوا البابية في ترجمة أحمد بن هلال الكرخي، قال ابو علي بن همام — وهو من زعماء الطائفة وثقاتها الكبار — كان احمد بن هلال من اصحاب أبي محمد فاجمعت الشيعة على وكالة محمد بن عثمان (رض) بنص الحسن (ع) في حياته عليه، ولما مضى الحسن (ع) قالت الشيعة الجماعة له ألا تقبل امر ابي جعفر محمد بن عثمان وترجع اليه وقد نص عليه الامام المفترض الطاعة؟ فقال لهم: لم اسمعه ينص عليه بالوكالة، وليس أنكر أباه (يعني عثمان بن سعيد) فأما أن أقطع ان ابا جعفر وكيل صاحب الزمان فلا اجسر عليه. فقالوا: قد سمعه غيرك. فقال: انتم وما سمعتم ووقف على ابي جعفر فلعنوه وتبرأوا منه.

وقد روى الشيخ بالاسناد الصحيح الاعلائي في ترجمة الشريعي اجماع الطائفة ايضاً على النائب الاول والثاني والثالث والرابع وابطال نيابة المدعين غيرهم للنيابة.

وكذلك روى بسند صحيح اعلائي في ترجمة الحسين بن منصور الحلاج، الرواية الثانية في تلك الترجمة عن علي بن بابويه ذلك وروى في ترجمة ابن ابي العزاقر لـ

ولم يذكر المؤرخون الشيعة اية (معجزة) له تثبت دعواه في النيابة، بالرغم من قول السيد عبدالله شبر في: (حق اليقين): ان الشيعة لم تقبل قول السواب الا بعد ظهور آية معجزة تظهر على يد كل واحد منهم من قبل صاحب الأمر، تدل على صدق مقالتهم وصحة نيابتهم. (المصدر ص ٢٢٤).
أما (النائب الثاني)^(١): محمد بن عثمان بن سعيد العمري فلم يذكر المؤرخون الشيعة اي نص مباشر عليه من (المهدي) بتعيينه نائبا عنه، وقال الطوسي: انه قام مقام أبيه بنص أبي محمد (الحسن العسكري) عليه ونص أبيه عثمان بأمر القائم. (الغيبة ٢١٨).

وذكر الطوسي رواية عن عبدالله بن جعفر الحميري القمي، انه قال: ان المهدي قد ارسل الى العمري (توقيعا) يعزیه فيه بوفاة والده عثمان بن سعيد، ويحمد الله على قيامه مقامه ويدعو له بالتوفيق. وان الكتب أتنا بالخط الذي كنا نكتب به باقامة أبي جعفر مقام أبيه، كما نقل الطوسي رواية اخرى عن محمد بن ابراهيم بن مهزيار الاهوازي واخرى عن اسحاق بن يعقوب عن الامام المهدي يشهد بوثاقته وبترضى عليه.

وكل هذه روايات تتقل بواسطة العمري نفسه، وهو ما يضعف الرواية. ولا يوجد اي طريق لاثبات دعوى ان العمري عثمان بن سعيد قد نص على

الشلمغاني الرواية الثالثة والرابعة في ترجمته بسنتين صحيحين اعلائين ذلك. وكذا الرواية السادسة والسابعة والثامنة.

وهذه الروايات، وجه ودليل ثالث تاريخي على ولادة المهدي (عج) وهي روايات كلها سلسلة زعماء الطائفة المقطوع على وثاقتهم وتتمهم في العلم.

(١) هذا وما يأتي قد أثبت في التعليقة المتقدمة، والتعليق السابقة، فللقارئ الكريم الرجوع لذلك.

ابنه محمد بأمر القائم، ويبدو انه تخمين من قبل الطوسي، كما لا يوجد في الحقيقة اي دليل لاثبات النص من الأب على الابن سوى الوراثة والادعاء.

ان المشكلة الكبرى تكمن في صعوبة التأكد من صحة (التوقيع) التي كان يخرجها العمري وينسبها الى (الامام المهدي) وخاصة التوقيع الذي رواه الحميري القمي، حيث لم يذكر طريقه الى (الامام الغائب) مما يحتمل قويا ان يكون العمري قد كتبه بيده ونسبه الى (المهدي) خاصة وأنه يكيل المدح والثناء لنفسه فيه، مما يلقي بظلال الشبهة عليه لو كان الامام ظاهرا، فكيف وهو غائب؟ ولا يوجد أي راوٍ للتوقيع سوى العمري نفسه، ولم يقل الحميري كيف سارع الى تصديق التوقيع مع وجود الجدل في ذلك الزمان بين الشيعة حول صدق العمري في دعوى النيابة؟ مع احتمال اختلاق الحميري القمي نفسه للتوقيع ونسبته الى (المهدي)..

واما رواية محمد بن ابراهيم بن مهزيار الاهوازي، فهي ضعيفة لأنه يعترف بأنه كان يشك في وجود المهدي في البداية، وقد ادعى الوكالة بعد ذلك في أعقاب لقائه بالعمري في بغداد، وبالتالي فإنه مشكوك في أمره، ولا يقول هنا كيف خرج التوقيع اليه مباشرة او عبر العمري؟ فان كان يدعي انه وصله مباشرة، فكيف؟ وهل رأى المهدي بنفسه؟ وهو لا يدعي ذلك؟ أم عن طريق العمري؟ وهذا ما يثير الشك ايضا.

واما الرواية الثالثة (رواية اسحق بن يعقوب) التي تصرح بأنها واردة عن طريق العمري، فإنها ضعيفة لوجود الشك باختلاق العمري لها، ولمجهولية وضعف اسحاق بن يعقوب، وعدم تصريحه بكيفية التعرف على خط المهدي، علما بأن الطوسي يقول: ان الخطوط التي كانت تخرج بها

التوقيعات هي نفس الخطوط التي كانت تخرج في زمان العسكري. (الغيبة ٢١٦).

واخيرا فان حكاية رؤية محمد بن عثمان العمري للمهدي في الحج، هي دعوى مجردة عن الدليل، وهو لم يقل كيف تعرف على المهدي الذي لم يره من قبل ؟ وربما كان قد اشتبه به مع رجل آخر.

ومن هنا فقد توقف احمد بن هلال العبرتائي (شيخ الشيعة في بغداد) — الذي نقل الفزارى عنه انه شهد مجلس عرض العسكري للمهدي وتعيين العمري خليفة له — وشكك في صحة دعوى العمري الابن في النيابة الخاصة عن المهدي، وانكر ان يكون سمع الامام العسكري ينص عليه بالوكالة، ورفض الاعتراف به بوكالته عن (صاحب الزمان). الخوئي: (معجم الرجال ج ٢ ص ٥٢١) و(الطبرسي: الخاتمة، ص ٥٥٦) و(النجاشي: الرجال). وكان العبرتائي قد لعب دورا كبيرا في دعم دعوى عثمان بن سعيد العمري بالنيابة، وكان يأمل ان يوصي اليه من بعده، فلما اوصى الى ابنه محمد، رفض ذلك وادعى هو النيابة لنفسه، مما يكشف عن التواطؤ والمصلحية في دعاوى (النيابة الخاصة).

ونتيجة لغياب النصوص الصحيحة والمؤكدة على نيابة محمد بن عثمان العمري، فقد شك الشيعة في دعواه، وروى المجلسي في: (بحار الأنوار): ان الشيعة كانوا في حيرة ولم يكونوا يثقون بدعاوى النيابة الكثيرة، وقال ان ابا العباس احمد السراج الدينوري سأل العمري عن الدليل الذي يؤكد صحة ادعائه، وانه لم يؤمن به الا بعد ان اخبره شخص بالغيب وقدم له (معجزة) (المصدر، ج ٥١).

وقد اشتهر عند الشيعة تلك الايام حديث عن أهل البيت (ع) يقول: ((خدامنا وقوامنا شرار خلق الله)) مما دفعهم للتشكيك بصحة دعاوى النيابة الخاصة، وقد أكد الشيخ الطوسي صحة ذلك الحديث ولكنه قال: انه ليس على عمومته، وانما قالوا لأن فيهم من غير وبدل وخان. (الغيبة ٢٤٤).

وقد ندم بعض الشيعة على اعطاء الاموال الى العمري كما شكوا بوجود المهدي والتواقيع التي كان يخرجها العمري وينسبها اليه، وكان منهم قسم من أهل البيت (ع) وهذا ما دفع العمري الى ان يصدر كتابا على لسان المهدي يندد بالشاكين والمنكرين لوجود المهدي.

كما شك قسم آخر بصحة وكالة النوبختي وتساءل عن مصرف الاموال التي كان يقبضها باسم الامام المهدي، وقال: ان هذه الاموال تخرج في غير حقوقها، ويقول الصدوق والطوسي: ان النوبختي استطاع ان يقنعهم عن طريق المعاجز والاخبار بالغيب كتحديد وفاة بعض الاشخاص مسبقا، والتقاطه لدراهم من صرة شخص على مسافة بعيدة. (الطوسي: الغيبة ١٩٢). و(الصدوق: اكمال الدين، ص ٥١٦ - ٥١٩).

وفي الحقيقة ان المؤرخين الشيعة يذكرون قصصا كثيرة عن شك الناس بالمدعين للنبيات وتكذيب بعضهم للبعض الآخر، و لكن عامة الاثني عشرية يميزون اولئك (النواب الاربعة) عن بقية المدعين المذمومين بقدرة اولئك على اجترار المعاجز وعلمهم بالغيب. وقد ذكر الكليني والمفيد والطوسي عشرات القصص التي تتحدث عن قيام النواب الاربعة بفعل المعاجز الخارقة للعادة، واخبارهم بالمغيبات. ونقل الطوسي عن (هبة الله) حفيد العمري: ان معجزات الامام ظهرت على يديه وانه كان يخبر عن

الغيب. (الغيبة ٢٣٦).

وذكر الطوسي: خبرا عن علي بن احمد الدلال: ان العمري اخبره بساعة وفاته من يوم كذا وشهر كذا وسنة كذا، فمات في اليوم الذي ذكره من الشهر الذي ذكره من السنة التي ذكرها، وكان ذلك في آخر جمادى الأولى من سنة ٣٠٥، (الغيبة ٢٢١).

ولكن هذا القول كان يخالف مبادئ التشيع واحاديث أهل البيت (ع) الذين كانوا ينفون علمهم بالغيب او استخدام الطريقة الاعجازية الغيبية لاثبات امامتهم. يقول الشيخ الصدوق في: (إكمال الدين): الامام لا يعلم الغيب وانما هو عبد صالح يعلم الكتاب والسنة، ومن ينحل للأئمة علم الغيب فهذا كفر بالله وخروج عن الاسلام عندنا، وان الغيب لا يعلمه الا الله وما ادعاه لبشر الا مشرك كافر. (المصدر ص ١٠٦ و ١٠٩ و ١١٦).

وقد قال الامام الصادق (ع): يا عجباً لأقوام يزعمون أنا نعلم الغيب!.. والله لقد هممت بضرب جاريتي فلانة فهربت مني فما علمت في اي بيوت الدار هي. (الحر العاملي: اثبات الهداة ج ٣ ص ٧٤٨).

وجاء ابو بصير ذات مرة الى الامام الصادق وقال له: انهم يقولون... انك تعلم قطر المطر وعدد النجوم وورق الشجر ووزن ما في البحر وعدد التراب، فقال: سبحان الله!.. سبحان الله! لا والله ما يعلم هذا الا الله. (المصدر ص ٧٧٢).

وسأل يحيى بن عبدالله الامام موسى الكاظم (ع) فقال: جعلت فداك انهم يزعمون انك تعلم الغيب؟ فقال: سبحان الله! ضع يدك على رأسي، فوالله ما بقيت شعرة فيه وفي جسدي الا قامت. لا والله ما هي الا وراثته من رسول

الله. (المصدر ص ٧٦٧ والمفيد: الأمالي ص ٢٣).

وفي رواية أخرى ينقلها الحر العاملي، يقول فيها الامام: قد آذانا جهلاء الشيعة وحمقاؤهم ومن دينه جناح البعوضة أرجح منه... اني بريء الى الله والى رسوله ممن يقول انا نعلم الغيب. (المصدر ص ٧٦٤).

إن فلا يمكننا ان نصدق بدعوى اولئك النواب بالنيابة عن الامام المهدي، ونعتبر قولهم دليلا على وجود الامام، استنادا الى دعاوى المعاجز او العلم بالغيب، ولا يمكننا ان نميز دعواهم عن دعوى أدعياء النيابة الكاذبين الذين كانوا يتجاوزون الاربعة والعشرين.

وإذا كنا نتهم أدعياء النيابة الكاذبين بجر النار الى قرصهم وكلهم من اصحاب الامام العسكري، وبالحرص على الاموال والارتباط بالسلطة العباسية القائمة يومذاك، فان التهمة تتوجه ايضا الى اولئك (النواب الاربعة) الذين لم يكونوا بعيدين عنها.

يقول محمد بن علي السلمغاني الذي كان وكيلًا عن الحسين بن روح النوبختي في بني بسطام، ثم انشق عنه وادعى النيابة لنفسه: ما دخلنا مع أبي القاسم الحسين بن روح في هذا الأمر الا ونحن نعلم فيما دخلنا فيه، لقد كنا نتهارش على هذا الأمر كما تتهارش الكلاب على الجيف. (الغيبة ص ٢٤١).

وإذا لم نستطع إثبات دعوى (النواب الاربعة) وشككنا في صحة اقوالهم، فكيف نستطيع إثبات وجود (الامام محمد بن الحسن العسكري)، بناءً على شهادتهم باللقاء به و الوكالة عنه؟

واضافة الى هذا الشك، هناك دليل آخر على كذب أدعياء النيابة، وهو عدم قيامهم بأي دور ثقافي او فكري او سياسي لخدمة الشيعة والمسلمين ما عدا جباية الاموال والادعاء بتسليمها الى (الامام المهدي).

وكان المفترض بالنواب الذين يدعون وجود صلة خاصة بينهم وبين (الامام المهدي) ان يحلوا مشاكل الطائفة وينقلوا توجيهات الامام الى الامة، ولكننا نرى (النائب الثالث): الحسين بن روح النوبختي، مثلاً، يلجأ الى علماء قم ليحلوا له مشكلة الشلمغاني الذي انشق عنه، ويرسل كتابه (التأديب) الى قم، ليبين علماؤها له الصحيح والسقيم، كما يقول الشيخ الطوسي في (الغيبة). (المصدر ٢٤٠).

ان في ذلك دلالة على عدم وجود اي اتصال بينه وبين (المهدي) وإلا لكان عرض الكتاب عليه وسأله عن صحته.

ومما يعزز الشك في عدم وجود (المهدي محمد بن الحسن العسكري) هو عدم قيام أدعياء النيابة بمأ الفراغ الفقهي وتوضيح كثير من الأمور الغامضة التي كان يجب عليهم تبianaها في تلك المرحلة، ومن المعروف ان الكليني قد ألف كتاب (الكافي) في أيام النوبختي، وقد ملأه بالاحاديث الضعيفة والموضوعة التي تتحدث عن تحريف القرآن وأمر أخرى باطلة، ولكن النوبختي او السمرري لم يعلقا على الموضوع ولم يصححا اي شيء من الكتاب، مما تسبب في اذية الشيعة عبر التاريخ و اوقعهم في مشكلة التعرف على الأحاديث الصحيحة من الكاذبة.

ولقد أبدع السيد المرتضى نظرية (اللطف) التي يقول فيها: ان الامام المهدي يجب ان يتدخل ليصحح اجتهادات الفقهاء في عصر الغيبة ويخرب اجماعهم على الباطل، وبناءً على ذلك كان الاجدر والاولى والأيسر ان يصحح (الامام المهدي) لو كان موجوداً، كتاب الكليني، او يترك وراءه في (عصر الغيبة الكبرى) كتاباً جامعاً يرجع اليه الشيعة. وهذا ما لم يحصل، ولم يقدم أدعياء النيابة اي شيء يذكر في هذا المجال، وهذا ما يدفعنا للشك

في صدقهم، وفي دعواهم بوجود (أمام غائب) من ورائهم.

وقد تعجب الشيخ حسن الفريد (زميل الامام الخميني) في كتابه: (رسالة في الخمس) واستغرب بحيرة وتساءل عن السر وراء عدم سؤال الكليني من (صاحب الزمان) عبر وكيله النوبختي عن حكم مسألة الخمس في (عصر الغيبة) (المصدر ٨٧).

ومن هنا فانا لا نفترى على اصحاب الامام العسكري الثقات وانما نشك في روايتهم السرية المخالفة للظاهر ونشك بصدق الرواة من الفرقة الاثني عشرية الذين خالفوا كافة الشيعة والامامية وأهل البيت ولا يمكن ان نرفع اليد عن الظاهر الا بدليل قوي ولا يوجد هذا الدليل.

ولا نعتقد بوجود تواتر على بعض الأخبار التي ينقلونها عن الامام العسكري انهم سمعوا منه او شاهدوا ابنه سرا لأننا نحتمل تواطؤهم على الكذب في قضية حدث فيها خلاف كبير بين الشيعة انفسهم.

واذا كان السيد الجليل الاستاذ ابو التلاميذ يود مناقشة كتابي (تطور الفكر السياسي الشيعي من الشورى الى ولاية الفقيه) الذي انفي فيه ولادة ووجود الامام الثاني عشر واقول انه فرضية فلسفية قبل ان يكون حقيقة تاريخية، فأرجو منه ان يقرأ الكتاب بتأن ويعرف اني قد ذكرت معظم القصص التي ذكرها وناقشتها بتفصيل ولا يتعب نفسه بتكرار ذكر تلك الروايات والقصص ويوافيني ولو بعد حين برد مفصل كامل شامل وينشر رده على الملأ. وشكرا جزيلاً

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته



ودخل التلميذ ليقول للكاتب بأن الحوار أخذ
وعطاء، ولا يعني الحوار أن تشكل وتخطط الأوراق
وتريد منا الإجابة، وإن اردت الجواب فأجب أنت
عن الاسئلة التي طرحت عليكم من أول يوم:

حرر بتاريخ ١٩٩٩/١٢/٢٤ ٠٨:١٥ مساءً

التلميذ

بسم الله الرحمن الرحيم

عضو

إلى أحمد الكاتب

الرجاء أولاً أن تجيب على أسئلتني التي طلبت منك الإجابة عليها وهي
بمجموعها موجودة تحت العنوان:

www.hajr.org

html/Forum9/html/٠٠٠٠٠9.html



ودخل العضو جميل ٥٠ ليقول:

حرر بتاريخ ١٩٩٩/١٢/٢٤ ٠٩:٥٧ مساءً

جميل ٥٠

أحمد الكاتب:

عضو

لا حاجة إلى التعليق على كل مذكرته هنا نقطة نقطة ولكن أجب
التلميذ على مساءلاته بنفس الثقة التي ظهرت بها أول ما ظهرت ؟!
ثم إن من الحياد عن أسلوب الحوار هذه الإحالات التي تستخدمها بقولك
إرجع، أو اقرء كتابي بشأن وسبق أن وجهت إليك رسالة كان منها أن تعتبر
كل شيء جديداً فكأنك لم تكتب وكأننا لم نقرأ لك !!!!

وإلا كان عليك أن ترد دعوة قناة الجزيرة مثلاً ونقول لهم إقرأوا كتابي

ولاداعي للتكلم على الشائشة وجرح مشاعر طائفة عظمى من المسلمين حيث
سيكون لهم يوم في هجر كما كان لك يوم في... أليس كذلك !!؟



وقال الزائر عرّيج للكاتب

حرر بتاريخ ١٩٩٩/١٢/٢٤ ١٠:٠٥ مساءً

عرّيج
زائر

الأخ أحمد الكاتب

لم نعرف الأخ التلميذ، منذ أن عرفناه، إلا بهذا الاسم، مدافعا عن
المذهب ومخرسا أفواه المعادين. أما أسلوب أفصح عن إسمك فهذا أسلوب
مخابراتي مقيت، ولقد اخفى غير التلميذ اسمه الحقيقي عن جالية إسلامية
(ليست في الأنترنت) زمنا طويلاً.



ومع كل هذا دخل العضو التلميذ ليحجب على
الكاتب قائلًا:

حرر بتاريخ ١٩٩٩/١٢/٢٤ ١٠:٠٩ مساءً

التلميذ
عضو

بسم الله الرحمن الرحيم

الأستاذ أحمد الكاتب

وعليك السلام ورحمة الله وبركاته

أولاً: قلت: «علمت من بعض الأخوة المتحاورين أن السيد الذي يسمي
نفسه هنا في هذا الموقع بالتلميذ ما هو إلا عالم كبير ورجل جليل، وقد وددت
لو يفصح لنا السيد التلميذ عن اسمه وهويته ويدخل الحوار باسمه الصريح
لأن ذلك أدعى للجدية والالتزام بأداب الحوار والتأثير في الناس وأبعد عن

السخرية والإستهزاء والجدال...)).

أقول: ١ — إن الذي أخبرك بأني عالم كبير من الأخوة الأحبة الكرام المتحاورين فما هو إلا مشتبّه في ذلك فأنا خادم العلماء وتلميذ من تلامذتهم وأغلب الأخوة في هذه الساحة يعرفون من أنا وما هو مستواي العلمي فأكرر وأقول أنا لست بعالم كبير ولا شيء من ذلك، وما أظن كلامك أعلاه إلا محاولة منك لتفهيم القاريء الكريم وإيهامه بأنك تحاور هنا بعضا من كبار علماء الشيعة. وإلا فهل تخبرني مَنْ من الأخوة المحاورين هنا أخبرك بأني عالم كبير من علماء الشيعة ؟ لأستعلم منهم من أين حصلوا على هذه المعلومات عني أو من الذي أخبرهم بذلك؟

٢ — طلبك مني أن أفصح عن نفسي وأخبرك عن هويتي فهذا في نظري مما لا يهم في نفس الحوار أو مساره فإن القارئ الواعي لا ينظر إلى من قال وإنما ينظر إلى ما قال فإن كان ما قال حق وصدق وعن دليل وبرهان أخذ به وأقره ولا يهمه ممن صدر هذا القول ومن قائله بقدر ما يهمه صحة القول والبرهنة الصحيحة عليه. واطمئن أنه إن تواصل بيننا الحوار ففي الختام سأخبرك من أنا وما هو مستواي العلمي فلا تستعجل هذا الأمر.

٣ — لقد التزمت معك أدب الحوار والجدية فيه ولم يكن في حوارٍ معك شيء من الجدال أو السخرية أو الإستهزاء، وإذا كان هناك من يلف ويدور ويحاول التهرب وحشو الكلام وعدم الجدية في الحوار فهو أنت لا أنا وعدم مواصلتك الردّ على ردودي أو عدم الجواب على أسئلتِي لخير دليل على ما أقول من أنك غير جاد في الحوار وتسعى للجدال أكثر من أنك تريد الحوار وتسعى إليه وتبغي بيان الحقيقة والإنصاع إليها.

ثانيًا: قلت: ((سيدي الجليل أعتقد أنك تتفق معي على أن الإمام الحسن العسكري عليه السلام توفي دون أن يعلن عن وجود ولد له...)).

أقول: لا، من قال: إني أتفق معك أن الإمام الحسن العسكري عليه السلام توفي دون أن يعلن عن وجود ولد له والخبر الصحيح الذي رواه الثقات يثبت أن الإمام عليه السلام أخبر عن ذلك وأعلنه لبعض خواص شيعته وقد نقلت لك هذا الخبر سابقا وأكرر نقله لك هنا فقد روى الشيخ الكليني عليه الرحمة في كتابه الكافي في المجلد الأول ص ٣٢٨ قال: ((عن محمد بن يحيى عن أحمد بن إسحاق عن أبي هاشم الجعفري قال: قلت لأبي محمد عليه السلام: جلالتك تمنعني من مسألتك فتأذن لي أن أسألك؟ فقال: سل. فقلت: يا سيدي هل لك ولد؟ فقال: نعم، فقلت: فإن حدث بك حدث فأين أسأل عنه؟ قال: بالمدينة)) ورواة هذا الخبر ثقات باتفاق جميع علماء الشيعة وأهل فن الجرح والتعديل منهم.

ويؤيد هذا الخبر أيضا خبر آخر رواه الشيخ الصدوق عليه الرحمة في كتابه (كمال الدين وتمام النعمة، ص ٣٧٢) وفي كتابه (عيون أخبار الرضا عليه السلام ج ٢، ص ٢٦٥ قال): حدثنا أحمد بن زياد بن جعفر الهمداني - رضي الله عنه - قال: حدثنا علي بن إبراهيم عن أبيه عن عبد السلام بن صالح الهروي قال: سمعت دعبل بن علي الخزاعي يقول: أنشدت مولاي الرضا علي بن موسى عليه السلام قصيدتي التي أولها:

مدارس آيات خلت من تلاوة ومنزل وحي مقفر العرصات
فلما انتهيت إلى قلبي:

خروج إمام لا محالة خارج ويجزي على النعماء والنقمات

بكى الرضا عليه السلام بكاءً شديداً ثم رفع رأسه إليّ فقال لي: يا خزاعي نطق روح القدس على لسانك بهذين البيتين، فهل تدري من هذا الإمام، ومتى يقوم؟ فقلت: لا إلاّ أنّي سمعت بخروج إمام منكم يطهر الأرض من الفساد ويملوها عدلاً كما ملئت جوراً.

فقال: يا دعبل الإمام بعدي محمد ابني وبعد محمد ابنه علي وبعد علي ابنه الحسن وبعد الحسن ابنه الحجة القائم المنتظر في غيبته المطاع في ظهوره لو لم يبق من الدنيا إلاّ يوم واحد لطول الله عزّ وجلّ ذلك اليوم حتى يخرج فيملأ الأرض عدلاً كما ملئت جوراً.

وأما: (متى) فأخبار عن الوقت، فقد حدثني أبي عن أبيه عن آبائه عليهم السلام أنّ النبي صلى الله عليه وآله وسلم قيل له: يا رسول الله متى يخرج القائم من ذريتك؟ فقال عليه السلام: مثله مثل الساعة التي (لا يجليها لوقتها إلاّ هو ثقلت في السماوات والأرض لا تأتيكم إلاّ بغتة).

والرواية واضحة الدلالة على وجود ابن للإمام الحسن العسكري وأنه الإمام بعد أبيه وأنه هو الحجة القائم المنتظر، ورجال سند الرواية ثقات عدا دعبل بن علي الخزاعي فإنه لم يرد فيه توثيق حسب اطلاعي ولكن لا يضر ذلك لأنّ دعبل بن علي مات (سنة ٢٤٥) أيام المتوكل العباسي فاحتمال أنه هو واضع هذه الرواية بعيد جداً بل مستحيل لأنه لم يعيش إلى هذه المرحلة التي أعقبت وفاة الإمام العسكري لتكون له المصلحة في وضع مثل هذه الرواية واختلاقها على لسان الإمام الرضا عليه السلام ليؤيد به فرقة أو مذهباً أو مسلماً معيناً.

وعليه فالرواية سند قوي ودليل واضح جلي على ما يذهب إليه الشيعة

الإمامية من القول بولادة ابن للإمام الحسن العسكري وأنه هو المهدي المنتظر عجل الله تعالى فرجه الشريف.

فهذا دليل روائي تاريخي آخر يدحض حجتك وينسف ما تذهب إليه من إدعاء أن الإمام الحسن العسكري لم يولد له ولد ونفيك ولادة الحجة عليه السلام.

ويؤيد كل ذلك الخبر الصحيح الذي رواه الشيخ الكليني عليه الرحمة في كتابه الكافي محمد بن عبد الله ومحمد بن يحيى جميعاً عن عبد الله بن جعفر الجعفري قال: اجتمعنا أنا والشيخ أبو عمرو رحمه الله عند أحمد بن إسحاق فغمزني أحمد بن إسحاق أن أسأله عن الخلف فقلت له: يا أبا عمرو إنني أريد أن أسألك عن شيء وما أنا بشاك فيما أريد أن أسألك عنه، فإن اعتقادي وديني أن الأرض لا تخلو من حجة إلا إذا كان قبل يوم القيامة بأربعين يوماً، فإذا كان ذلك رفعت الحجة وأغلق باب التوبة فلم يك ينفع نفساً إيمانها لم تكن آمنت من قبل أو كسبت في إيمانها خيراً فأولئك أشرار خلق الله عز وجل وهم الذين تقوم عليهم القيامة ولكنني أحببت أن أزداد يقيناً وأن إبراهيم عليه السلام سأل ربه عز وجل أن يريه كيف يحيى الموتى قال: أو لم تؤمن قال: بلى ولكن ليطمئن قلبي، وقد أخبرني أبو علي أحمد بن إسحاق عن أبي الحسن عليه السلام قال: سألته وقلت: من أعامل أو عمّن آخذ وقول من أقبل؟ فقال له: العمري تقتي فما أدى عني فعني يؤدي وما قال لك عني فعني يقول، فاسمع له وأطع فإنه الثقة المأمون، وأخبرني أبو علي أنه سأل أبا محمد عليه السلام عن مثل ذلك، فقال له: العمري وابنه تقتان، فما أديا عني فعني يؤديان، وما قال لك فعني يقولان، فاسمع لهما وأطعهما فإنهما الثقتان المأمونان، فهذا قول إمامين قد مضيا فيك. قال: فخر أبو عمرو ساجداً

وبكى ثم قال: سل حاجتك. فقلت له: أنت رأيت الخلف من بعد أبي محمد عليه السلام؟ فقال: إي والله ورقبته مثل ذا — وأما بيده — فقلت له: فبقيت واحدة، فقال لي: هات، قلت: فالإسم؟ قال: محرّم عليكم أن تسألوا عن ذلك ولا أقول هذا من عندي فليس لي أن أحلل ولا أحرم ولكن عنه عليه السلام فإن الأمر عند السلطان أن أبا محمد مضى ولم يخلف ولداً وقسم ميراثه وأخذه من لاحق له فيه وهو ذا عياله يجولون ليس أحد يجسر أن يعترف إليهم أو ينيلهم شيئاً، وإذا وقع الإسم وقع الطلب فاتقوا الله وأمسكوا عن ذلك (انظر مرآة العقول ج ٤ ص ٦ — ٧).

فما لك أيها الكاتب تقرأ التاريخ مقلوبا وتفهم أحداثه معكوسة فمادام الخبر الصحيح عن الأئمة عليهم السلام يقول بأن الإمام الثاني عشر ابن الإمام الحادي عشر الحسن العسكري تخفى ولادته ويغيب عن أعين الناس شخصه ولا يراه إلا بعض الخلف من شيعته وأن بعض الناس يكونون في حيرة وشك من أمر ولادته بل أن الخبر ورد فيه أنهم ينكرون ولادته فالفهم الصحيح لهذا الأمر والحدث هو اثبات ولادة الإمام والقول بها لا نكرانها من قبلك، هذا هو الفهم الصحيح أيها الكاتب للرواية التاريخية هذه وهذا الحدث لا ما أنت ذهبت إليه من الإعتقاد على قول النافين الذين نفوا ولادته لعدم ثبوت ذلك لديهم أو من هم لهم أهداف وأغراض في نفي ولادته ووجوده عليه السلام وعجل الله تعالى فرجه الشريف كجعفر الكذاب.

ثالثاً: قلت: (لقد اعتمد الشيخ في توثيق عثمان بن سعيد العمري على عدة روايات وكان بعضها كرواية أحمد بن اسحاق القمي ينص على توثيقه من قبل الإمام الهادي والإمام العسكري في المحيا والممات وأنه الوكيل والنقّة المأمون على مال الله وليس فيها ماينص على نيابة العمري عن الإمام

المهدي ولكن بعض الروايات كان ينص بصراحة على اعلان الإمام العسكري خلافة العمري للإمام المهدي إلا أن سند هذه الرواية ضعيف جدا وذلك لإشتماله على جعفر بن محمد بن مالك الفزارى الذي يقول عنه النجاشي وابن الغضائري: إنه كذاب متروك الحديث وكان في مذهبه ارتفاع (غلو) ويروي عن الضعفاء والمجاهيل وكل عيوب الضعفاء مجتمعة فيه وقد روى في مولد القائم أعاجيب وكان يضع الحديث وضعا وأنه كان فاسد المذهب والرواية... إلى آخر كلامك عن عثمان بن سعيد العمري وابنه)).

أقول: قولك أعلاه يكذبه الخبر الصحيح الذي ذكرته أعلاه وأكرره هنا مرة أخرى فقد روى الشيخ الكليني قال: ((محمد بن عبد الله ومحمد بن يحيى جميعاً عن عبد الله بن جعفر الجعفري قال: اجتمعنا أنا والشيخ أبو عمرو رحمه الله عند أحمد بن إسحاق فغمزني أحمد بن إسحاق أن أسأله عن الخلف فقلت له: يا أبا عمرو إنني أريد أن أسألك عن شيء وما أنا بشاك فيما أريد أن أسألك عنه، فإن اعتقادي وديني أن الأرض لا تخلو من حجة إلا إذا كان قبل يوم القيامة بأربعين يوماً، فإذا كان ذلك رفعت الحجة وأغلق باب التوبة فلم يك ينفع نفساً إيمانها لم تكن آمنت من قبل أو كسبت في إيمانها خيراً فأولئك أشرار خلق الله عز وجل وهم الذين تقوم عليهم القيامة ولكنني أحببت أن أزداد يقيناً وأن إبراهيم عليه السلام سأل ربه عز وجل أن يريه كيف يحيى الموتى قال: أو لم تؤمن قال: بلى ولكن ليطمئن قلبي، وقد أخبرني أبو علي أحمد بن إسحاق عن أبي الحسن عليه السلام قال: سألته وقلت: من أعامل أو عمّن آخذ وقول من أقبل؟ فقال له: العمري تقتي فما أدى عني فعني يؤدي وما قال لك عني فعني يقول، فاسمع له وأطع فإنه الثقة المأمون، وأخبرني أبو علي أنه سأل أبا محمد عليه السلام عن مثل ذلك، فقال له: العمري وابنه

تَقَتَان، فَمَا أَتَيَا عَنِّي فَعَنِي يُوْدِيَان، وَمَا قَالَا لَكَ فَعَنِي يَقُولَان، فَاسْمَعْ لِهَمَا وَأَطْعِمَهُمَا فَإِنَّهُمَا التَّقَتَانِ الْمَأْمُونَان، فَهَذَا قَوْلُ إِمَامَيْنِ قَدْ مَضَيَا فِيكَ. قَالَ: فَخَرَّ أَبُو عَمْرٍو سَاجِدًا وَبَكَى ثُمَّ قَالَ: سَلْ حَاجَتَكَ. فَقُلْتُ لَهُ: أَنْتَ رَأَيْتَ الْخَلْفَ مِنْ بَعْدِ أَبِي مُحَمَّدٍ عَلَيْهِ السَّلَامُ؟ فَقَالَ: إِي وَاللهِ وَرَقِبْتَهُ مِثْلَ ذَا — وَأَمَّا بِيَدِهِ — فَقُلْتُ لَهُ: فَبَقِيَّتِ وَاحِدَةٍ، فَقَالَ لِي: هَاتِ، قُلْتُ: فَالْإِسْمُ؟ قَالَ: مُحَرَّمٌ عَلَيْكُمْ أَنْ تَسْأَلُوا عَنْ ذَلِكَ وَلَا أَقُولُ هَذَا مِنْ عِنْدِي فَلَيْسَ لِي أَنْ أَحْلِلَ وَلَا أُحَرِّمَ وَلَكِنْ عَنْهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ فَإِنْ الْأَمْرُ عِنْدَ السُّلْطَانِ أَنْ أَبَا مُحَمَّدٍ مَضَى وَلَمْ يَخْلَفْ وَلَدًا وَقَسَمَ مِيرَاثَهُ وَأَخَذَهُ مِنْ لَاحِقٍ لَهُ فِيهِ وَهُوَ ذَا عِيَالِهِ يَجُولُونَ لَيْسَ أَحَدٌ يَجْسِرُ أَنْ يَعْتَرِفَ إِلَيْهِمْ أَوْ يَنْبِيلَهُمْ شَيْئًا، وَإِذَا وَقَعَ الْإِسْمُ وَقَعَ الطَّلَبُ فَاتَّقُوا اللهَ وَأَمْسِكُوا عَنْ ذَلِكَ».

وهذا الخبر الصحيح دليل صريح على وثاقة عثمان بن سعيد العمري وابنه محمد بن عثمان فلماذا هذا التدليس أيها الكاتب واتهام العلماء بأنهم اعتمدوا في توثيقهم للعمري وابنه على روايات ضعيفة. والإدعاء بعدم وجود رواية صحيحة تشير إلى وثاقتهما.

رابعاً: لا أحد من الشيعة الإمامية الإثني عشرية يدّعي أن الأئمة يعلمون علم الغيب الذاتي ورمي الشيعة بذلك ما هي إلا شنشنة تعرفها من أخزم، فأخبار الإمام ببعض الأمور الغيبية يكون إما عن طريق إطلاعه على ذلك من الإمام الذي سبقه الذي هو بدوره أخبر من الإمام السابق والإمام السابق عن سابقه إلى أمير المؤمنين عليه السلام الذي أطلع على ذلك عن طريق رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم الذي أطلعه عليه الوحي عن الله سبحانه وتعالى عالم الغيب الذي لا يطلع على غيبه إلا من ارتضى من رسول أو عن طريق ما وصل إلى الإمام من كتب وتراث كمصحف فاطمة وغيره والذي

بها ذكر لبعض الأمور الغيبية والحوادث المستقبلية أو عن طريق تحديث الملك للإمام وأنت تعلم حقيقة العلم أن الشيعة لا يدعون علم الغيب الذاتي لواحد من أئمتهم فلماذا تحشر هذه المسألة في موضوع نقاشنا هذا والروايات التي نقلتها في ردك أعلاه لخير دليل على ذلك.

خامسا: إن حصر دعوى اثبات وجود ابن للإمام الحسن العسكري عليه السلام ورؤية الإمام المهدي ووجوده بالنواب الأربعة كما تحاول أنت أن توهم القراء بذلك غير صحيح فقد نقلنا لك أعلاه ما يدل على بطلان قولك هذا فقد روي بسند صحيح اثبات ولادة الإمام المهدي عليه السلام من غير طريق هؤلاء.

سادسا: قلت: .. ولكننا نرى النائب الثالث الحسين بن روح النوبختي مثلا يلجأ إلى علماء قم ليبين علماؤها له الصحيح والسقيم كما يقول الشيخ الطوسي في (الغيبة المصدر ٢٤٠)، إن في ذلك دلالة على عدم وجود أي اتصال بينه وبين المهدي وإلا لكان عرض الكتاب عليه وسأل صحته.

أقول: لقد طلبت منك سابقا أن تثبت صحة هذا الخبر من حيث السند ولكنك تجاهلت ذلك فأنت في كل ما تدعي لا تعتمد على خبر صحيح أبداً في حين تطالب الطرف الآخر بالسند الصحيح مع أنني اطلعت على الخبر الذي رواه الشيخ الطوسي في الغيبة ولم أجد فيه ما يثبت دعواك أعلاه فالخبر هو كالتالي: (... أنفذ الشيخ الحسين بن روح - رضي الله عنه - كتاب التآديب إلى قم وكتب إلى جماعة الفقهاء بها وقال لهم: انظروا في هذا الكتاب وانظروا فيه شيء يخالفكم؟ فكتبوا إليه: إنه كله صحيح وما فيه شيء يخالف إلا قوله: الصاع في الفطرة نصف صاع من الطعام والطعام عندنا مثل الشعير من كل واحد صاع) فالخبر لم يخبرنا بما هو الدافع الذي دفع الحسين

بن روح إلى ارسال كتابه إلى فقهاء وعلماء قم هل لأنه يشك بصحة ما في كتابه هذا أو بعضه أم لأمر آخر بل قد يستفاد كبيراً من هذا الخبر على فرض صحته حقيقة اتصاله بالإمام المهدي عليه السلام وذلك لإحتواء كتابه هذا على ما يوافق مع ما عليه علماء وفقهاء قم إلا أمراً واحداً وهذا مما يؤكد أخذه لذلك عن طريق الحجة عليه السلام واخبار الحجة له بذلك.

سابعاً: أما إرشادك أيها الكاتب لي لقراءة كتابك (تطور الفكر السياسي الشيعي من الشورى إلى ولاية الفقيه) الذي تنفي فيه ولادة ووجود الإمام الثاني عشر وقولك بأنه فرضية فلسفية قبل أن يكون حقيقة تاريخية فأقول لك لقد قرأت هذا الكتاب فما وجدت فيه إلا المغالطات ونكران الحقائق والفهم الخاطئ للأحداث التاريخية والتفسير السقيم لها بل وقلب هذه الحقائق واخفائها والتدليس على القراء فقد أنكرت فيه وجود رواية صحيحة تقول بولادة المهدي وهذا كذب صريح كما بيناه، وضعفت روايات الإثني عشر في كتب أهل السنة وهذا كذب صريح أيضاً فالرواية عندهم صحيحة رواها القوم في صحاحهم وعلى رأسها صحيح البخاري ومسلم وصححها عدد كبير من علمائهم ونسبت إلى السيد المرتضى رواية وهو إنما أتى بها ليردها كما أوضح ذلك أحد الأخوة الكرام في أحد ردوده عليك وأظنه فرات. وقد كررت مرة أخرى هنا الروايات الصحيحة الصريحة في اثبات ابن للإمام العسكري والدالة على وجود الإمام المهدي ولا نريد منك إلا أن تمتلك الشجاعة والجرأة وتكون صريحا - والصراحة راحة - أن تقول بعظمة لسانك نعم هذه الأخبار والروايات صحيحة عند الشيعة الإمامية الإثني عشرية كما اعترفت بوجود روايات الإثني عشر في كتاب بصائر الدرجات بعد أن كنت تنكر ذلك، فعليه نكرر طلبنا لك هذا هنا، هل هذه الروايات صحيحة عند

الشيعية الإمامية الإثني عشرية أم لا ؟ وهل روايات الإثني عشر عند أهل السنة صحيحة أم لا ؟ فما هو العيب والضرر في أن يعترف المرء بخطئه؟ في نظري ليس هناك أي عيب أو ضرر خصوصا إذا كان الشخص ممن يدعي طلب الحقيقة — كما تقول عن نفسك — فهيا ثم هيا قل ذلك بجرأة وشجاعة، ثم أن الكثير مما أوردته في ردك أعلاه قد أوردته أيضا في رد سابق علي كما في مسألة الكليني وكتاب الكافي وقد سألتك هناك ما هي العلاقة بين تأليف الشيخ الكليني لكتاب الكافي وإثبات ولادة الإمام المهدي وحقيعية شخصيته التاريخية ؟ فلم تجب ولم ترد.

كما أنه قد رد على كتابك ونشرتكم من هو أقدر مني علما و أوسع وأكثر اطلاعا وفندوا مزاعمك ولو كنت فعلا تطلب الحقيقة وليس لك هدف آخر لكان في ردود الشيخ الاصفى والسيد البدرى والأستاذ الأخ محمد منصور كفاية لك؟ ولكن... نشك في دعواك هذه..

ثامنا: في حين تقول: ((.. فإننا لا نفتري على أصحاب الإمام الحسن العسكري الثقات...)) فإنك في مكان آخر من ردك أعلاه تقول عنهم بأنهم كذابون وأنهم متواطئون على الكذب وأنهم يكذبون في ادعاء النيابة فهل يوجد افتراء أعظم من هذا الافتراء على هؤلاء الثقات واسمح أن أكرر قلتي لك الذي قلته لك سابقا بأنك حاطب ليل لا تعقل ما تقول.



ومن جديد يعود الكاتب ليقول:

حرر بتاريخ ١٢/٢٥ / ١٩٩٩ ١٢:٠٩ صباحاً

احمد

حضرة الاستاذ الجليل التلميذ

الكاتب

هذا الرد كتبته ردا على تعقيبكم الأول قبل ان اقرأ التعقيب الثاني أعلاه

عضو

سيدي الجليل حضرة الاستاذ التلميذ حفظه الله

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته

سألتني عن الروايات التي وصفتها بالصحة بناءً على تعريف علماء الرجال عند الاثني عشرية، وقد اجبتك بأن الروايات مطعون بها لأنها صادرة عن اركان الفرقة الاثني عشرية خلافا لبقية الشيعة والامامية الذين لم يتقوا بها ذلك اليوم.

واضيفك أمرا آخر هو: ان أمر الامامة الالهية لا يمكن ابدا ان يتلفع بالغموض والسرية والكتمان لأنه يعطي الشاكين والمنكرين حجة للتهرب والتشكيك، اذ ان الله الحجة البالغة وحينها لن تكون له الحجة البالغة او بالأحرى لا يمكن اثبات الحجة مطلقا حيث لا يمكن الاعتماد على بعض الرواة الذين يدعون أمرا باطنيا سريريا غريبا خلافا للظاهر، وقد قال أئمة اهل البيت عليهم السلام: خدامنا وقوامنا شرار خلق الله، وذلك لما رأوه وتوقعوه فيهم من الانحراف والمصلحية والانتهازية والارتزاق.

وارجو ان لا تكرر مرة اخرى مسألة غموض ولادة بعض الانبياء او سرية وجود الخضر والرجل الصالح فهؤلاء لم يأمر الله الناس بطاعتهم والالتفاف حولهم قبل نبوتهم وفي حالة اختفائهم، فالامام الذي تجب طاعته يجب ان يكون حيا ظاهرا معروفا حتى يمكن للناس عمليا موالاته والسمع والطاعة له والقتال تحت لوائه، أما ان يغيب غيبة طويلة دون ان يعرفه احد ولا يجد أي شخص طريقا للاتصال به ثم يأمر الله بطاعته، فهذا ما لم يحدث في تاريخ الأنبياء والأئمة والعقلاء في العالم. وقد أفتى المرجع الراحل السيد محسن الحكيم رحمه الله بحرمة اتباع قائد مجهول او الانتماء الى حزب

سري قيادته مجهولة. فضلا عن عبثية الانقياد الى قائد موهوم لا يقود ابدا ولا يوجه رعيته في صغير او كبير.

ان المشكلة الرئيسية التي تدفع البعض للتصديق بأقوال أولئك الأصحاب أدعاء النيابة هي الحيرة التي وقع فيها اصحاب نظرية الامامة التي وصلت الى طريق مسدود ب وفاة الامام الحسن العسكري دون ولد ظاهر او باطن، واعتقادهم بضرورة استمرار الامامة في عقبه بصورة وراثية عموديا الى يوم القيامة. وقد تخلى الشيعة عمليا عن هذه النظرية والتزموا بنظريات اكثر واقعية وعقلانية منذ زمن طويل.

وبالرغم من عدم وجود امام معصوم ظاهر يقود المسلمين او الشيعة منذ اكثر من الف عام على الأقل، وضياح الشيعة قرونا من الزمن وخروجهم من مسرح التاريخ التزاما منهم بنظرية التقية والانتظار وتحريم اقامة الدولة في عصر الغيبة الا تحت قيادة الامام المعصوم الى ان تخلوا عن هذه النظرية وتحرروا منها بقولهم بنظرية الملك العادل او الشورى او ولاية الفقيه.. بالرغم من ذلك فان البعض لا يزال يتشبث بالدفاع عن نظرية الامامة المنتهية التي لم ولن يجني منها الشيعة سوى المصائب والأحقاد والعداوات.

انني لا اريد ان أحيل أحدا الى كتاباتي ولكني كنت احاول ان اشير الى اني ذكرت معظم — اذا لم يكن كل — الروايات النقلية والتاريخية والأدلة العقلية على وجود الامام الثاني عشر وناقشتها واحدة واحدة، وأرى بعض الأخوة المتحاورين احيانا يعيدون تقديم بعض الروايات، ولذلك أحببت ان انبه الى اني ذكرت تلك الروايات وناقشتها بالتفصيل، وحاولت ان اضعها بخدمة القراء والأخوة المتحاورين لكن البعض احتج على تنزيلي اياها في بداية الحوار في هذا الموقع.

واستغل هذه المناسبة لأطلب من الاستاذ الجليل التلميذ والأخوة المتحاورين الآخرين: مراجعة فرضية وجود الامام الثاني عشر بعيدا عن نظرية الامامة، ولا مانع من مراجعة نظرية الامامة نفسها بصورة متكاملة بدءا من العصمة الى النص الى المعاجز الى علم الأئمة الى التقية الى السبأ الى تاريخ أهل البيت وأسباب تفرق الفرق الشيعية التي قاربت خلال القرون الثلاثة الأولى السبعين فرقة.

ان بحث النظرية الامامية وفرضية وجود الامام الثاني عشر ضرورة ملحة اليوم من أجل التعرف على فكر أهل البيت السياسي والتزود به في مواجهة التحديات التي تواجه المسلمين والشيعية خصوصا في مجال العلاقة الداخلية بين الحكام والمحكومين وفي مجال العلاقات الخارجية مع سائر الفرق الشيعية والاسلامية، وعدم التوغل في الأبحاث التاريخية بصورة ترتد سلبيا على الشيعة وتؤلب الناس عليهم وتسمح للطغاة والانتهازيين والمتكبرين باستغلالهم ماليا وسياسيا ومصادرة حقوقهم وحررياتهم باسم النيابة عن الامام المهدي الغائب.

وانا واثق جدا من حب الأستاذ التلميذ لأهل البيت عليهم السلام وحرصه على نشر أفكارهم وليسمح لي بأن افترض انه يدافع عن بعض افكار المتكلمين الذين دسوا أفكارهم في تراث اهل البيت دون علمهم وخاصة بعد وفاة الامام الحسن العسكري حيث نسبوا له ولدا دون علمه بصورة افتراضية. كما انني واثق ان البحث والحوار يمكن ان يقودانا الى مزيد من الاقتراب من فكر أهل البيت عليهم السلام.



سؤال من التلميذ للكاتب ولكن لا تنتظر الجواب:

حرر بتاريخ ١٢/٢٥/١٩٩٩ ١٢:٢٤ صباحاً

التلميذ

بسم الله الرحمن الرحيم

عضو

الأستاذ احمد الكاتب

أنا سألتك عن صحة هذه الروايات عند علماء الشيعة الإمامية الإثني عشرية هل هي صحيحة أم لا؟ ولم أسألك على رأيك أنت أو من تدعي انهم لم يثقوا بهذه الروايات وكان عليك أن تحبيني على سؤالي هذا دون أن تحشي لي كلاماً كثيراً وكان من المفروض عليك أن تجاوب بصراحة وباختصار هي صحيحة أم لا لأنك ادعيت أنه لا توجد رواية صحيحة عند الشيعة الإثني عشرية تقول بوجود المهدي وولادته فالسؤال لا زال قائماً ونريد الجواب باختصار بنعم أو لا.



الرد على أحمد الكاتب في مقالته الاخيرة:
المحافظة على الأخوة كمسلمين شيعة لأهل البيت (ع)

وهذه ملاحقة جديدة من العضو محمد منصور
للكاتب، وفيها يتعرض العضو لكلام الكاتب:

حرر بتاريخ ١٩٩٩/١٢/٢٥ ٠٧:٣١ مساءً

محمد

بسم الله الرحمن الرحيم

منصور

الرد على الكاتب في نقاشه للتلميذ وعلى مقاله الأخير تحت عنوان
المحافظة على الأخوة كمسلمين شيعة لأهل البيت (ع).

عضو

وابتدأ بأبرز ما يلفت النظر ثم أتبع بقية النقاط:

١ - أنه وصف مراجع الشيعة الاثني عشرية النواب للإمام الثاني عشر
بثلاث كلمات بالطغاة والانتهازيين والمتكبرين أو الظاهر انها عقدته التي
اصطدم بها مع الدولة في إيران.

٢ - وصفه جميع رواة الشيعة الاثني عشرية بالتواطؤ على الكذب.

٣ - أنه وصف متكلمي الشيعة الاثني عشرية بأنهم دساسة والظاهر أن
مصنع السبّ على قدم وساق لدى الكاتب المؤدب المتحري للحقيقة.

٤ - قال: ((وأرجو أن لا تكرر مسألة غموض ولادة بعض الأنبياء أو
سرية وجود الخضر والرجل الصالح فهؤلاء لم يأمر الله الناس بطاعتهم

والالتفات حولهم قبل نبوتهم وفي حالة اختفائهم فالامام الذي تجب طاعته يجب أن يكون حياً ظاهراً) انكاره لموالاته الرسول الأعظم (ص) وانكار لطاعته، فكل التشريعات والأحكام التي أنفذها الرسول (ص) ينكر الكاتب الالتزام بها وأن لا موالاته ولا طاعة للرسول (ص) لأنه ليس بحي ولا ظاهر، قال تعالى: ﴿وَاطِيعُوا اللَّهَ وَاطِيعُوا الرَّسُولَ وَأُولِي الْأَمْرِ مِنْكُمْ﴾^(١) بل لازم قول الكاتب انكار طاعة الله تعالى لأن الناس — على قوله — لا يمكنهم عملياً موالاته وطاعته والقتال بأمر الله تعالى. وإن الله تعالى — على منطق الكاتب العلماني ولا أدري أن اصداقاه كالمشارك والغالب والناصر وغيرهم يشاركونه في هذا الاعتقاد والمنهج أم لا؟! — ولأن الله تعالى معزول عن التدخل في الحكم السياسي والقضائي والتنفيذي في نظام البشر، بل الله تعالى على منطق الكاتب لأنه ذاته سرية وباطنية ولعل الاعتقاد بالله تعالى وأنه حي مالك للملك وأحكم الحاكمين غلو وسرية وباطنية، وأن الاعتقاد بالله تعالى موروث ويجب تحت شعار التصحيح أن نسجد للمادة ونعبد الحياة الدنيوية وأن أقصى الغايات هي لذة النكاح والأكل والرقص واللهو.

فإن رجع عن قوله باشتراط الحياة والظهور في الطاعة والموالاته والمتابعة كي يصح موالاته الله تعالى وطاعته ومتابعته وموالاته وطاعة رسوله ومتابعته، فذلك الحال في الامام الحي المستتر تجب طاعته وموالاته ومتابعته لا سيما وأنه له وكلاء ظاهرون ونواب يمكن للناس الاتصال بهم قد عين لهم برنامجاً في مجال الفتيا واستنباط التشريع الإلهي وفي مجال الحكم النيابي والقضائي ولزم متابعته وموالاته الأخذ بكل أوامره الصادرة عنه أيام

غيبته الصغرى عبر نوابه الأربعة التي جمع الامامية رواياتهم عنه في كتبهم نعم الكاتب يطعن على الإمامية ورواتهم ونوابه الأربعة بالوضع لأنهم يعتقدون بالامامة عهد من الله تعالى، وإذا نبهناه وأفقتناه إلى نقل البحث حول الامامة كعهد من الله تعالى — إني جاعلك للناس إماماً — قال الكاتب أنا أرفض البحث في ذلك!!

وقال الكاتب: «ولا يمكن طاعة وولاية من يكون خفياً، فهذا ما لم يحدث في تاريخ الأنبياء والأئمة والعقلاء في العالم».

وعلى منهجه فلا يمكن طاعة الله تعالى وولايته لأن الله تعالى خفي عن الحس البشري وليس بظاهر، فالله تعالى معزول عن أمور خلقه وللبشر شأنهم واختيارهم في الطاعة والولاية والله تعالى مجرد إله متفرج من بعيد ليس له الأمر والحكم، وأن الله تعالى ليس له في مجال التطبيق والحكم في النظام الاجتماعي والسياسي والقتال أية صلاحية وتدخل في أمور البشر، لأن ذلك غير عملي ومرفوض في التمدن الغربي.

وأما حدوث ذلك في تاريخ الأنبياء: فقد قال تعالى عن لسان موسى ﴿وَقَالَ مُوسَى لِأَخِيهِ هَارُونَ اخْلُفْنِي فِي قَوْمِي وَأَصْلَحْ وَلَا تَتَّبِعْ سَبِيلَ الْمُفْسِدِينَ﴾^(١) وقد استخلف موسى أخاه أربعين ليلة كما تقول الآية نفسها ﴿وَوَاعَدْنَا مُوسَى ثَلَاثِينَ لَيْلَةً وَأَتَمَمْنَاهَا بِعَشْرِ فِتْمٍ مِيقَاتٍ رَبِّهِ أَرْبَعِينَ لَيْلَةً﴾^(٢).

نعم قد احتج بنو إسرائيل الذين عبدوا العجل واتبعوا السامري وخالفوا وصي وخليفة موسى كما تقول الآية: ﴿وَلَقَدْ قَالَ لَهُمْ هَارُونَ مِنْ قَبْلِ يَا قَوْمِ

(١) الاعراف: آية ١٤٢.

(٢) الاعراف: آية ١٤٢.

إنما فتنتم به وإن ربكم الرحمن فاتبعوني واطيعوا أمري قالوا لن نبرح عليه عاكفين حتى يرجع إلينا موسى^(١). فلقد كان منطقهم أنه غير عملي طاعة موسى وقد غاب واستتر ليلاً ونهاراً طوال أربعين يوماً، وقد أجابهم موسى كما في الآية ﴿فرجع موسى إلى قومه غضبان أسفا قال يا قوم ألم يعدكم ربكم وعداً حسناً أفطال عليكم العهد أم أردتم أن يحل عليكم غضب من ربكم فأخلفتم موعدي﴾^(٢). فلقد طال على بني اسرائيل العهد كما طال على الكاتب العهد في انتظار الوعد الالهي في قوله تعالى: ﴿ونريد أن نمن على الذين استضعفوا في الأرض ونجعلهم أئمةً ونجعلهم الوارثين﴾^(٣) والوعد في قوله تعالى: ﴿أمن يجيب المضطر إذا دعاه ويكشف السوء....﴾^(٤) والوعد الالهي على لسان نبيه (ص) بظهور المهدي من ذريته يملأ الأرض قسطاً وعدلاً في أحاديث الفريقين المتواترة، فهذا نموذج قرآني لغيبة موسى وقد قال لبني اسرائيل: ﴿بئسما خلفتموني من بعدي، أعجلتم أمر ربكم﴾^(٥).

وأما في تاريخ الأئمة عليهم السلام فلقد كان الكاظم عليه السلام مغيباً فية قعر السجون العديد من السنين من قبل الخليفة العباسي — وستسمع الكاتب ههنا لأنه يعتقد بأن بني العباس لهم سياسة لينة مع البيت العلوي — ففي بعض الروايات أنه سجن أربعاً وأخرى سبعمائة وثلاثة وأربع عشرة سنة،

(١) طه: آية ٩٠ و ٩١.

(٢) طه: آية ٨٦.

(٣) القصص: آية ٥.

(٤) النمل: آية ٦٢.

(٥) الاعراف: آية ١٥٠.

ولكن كان له وكلاء ترتبط الشيعة عبرهم بالامام (ع) وكذلك كان حال العسكريين (ع) اذ كان الحصار عليهما شديداً من قبل الدولة العباسية آنذاك وكانت قد فرضت عليهما الإقامة الجبرية في عاصمتها سامراء، كي تستحكم رقابتها على أي إتصال يجري بين الامامين العسكريين وعموم الشيعة. بل وكذا الحال في الامام السجاد (ع) حيث قد كانت الدولة الاموية قد شددت رقابتها عليه بعد واقعة الطف — ولعل الكاتب يعتقد أن الامويين كانت لديهم سياسة لينة مع البيت العلوي كما اعتقد ذلك في العباسيين — وقد كان الوسيط بينه وبين عموم الشيعة في كثير من الأمور عقيلة بني هاشم.

وأما في تاريخ العقلاء في العالم فقد كررنا للكاتب العديد من الأمثلة البشرية في الوقت الحاضر فان قيادات المخابرات الدولية والقوى السرية كقوى المال والسلاح هي التي تدير الوضع الدولي الحاضر وهي التي تتحكم في الحكومات العلنية في الدول العظمى، قيادات كل هذه الأجهزة الدولية السرية هي في منتهى التستر والخفاء وكذلك الحال في المنظمات السرية المعارضة للأنظمة — التي ذكرها الكاتب في كلامه ذاهلاً عن كلامه قبل أسطر أن العقلاء ليس لهم قيادات تطاع في الخفاء — وأحسب أن الكاتب ينادي مخاطباً العالم في هذا العصر (يا أيها الأجهزة السرية التي تحكم مقادير الوضع البشري هذا اليوم، اعلموا أنكم غلاة ومن أتباع المذهب الباطني وأن ارتباط الجموع البشرية مع التدبير الخفي السري غير عملي وغير منطقي، وأراه يضيف قائلاً: ويجب عليكم الظهور إلى السطح والعلن وإلا فمقادير الشعوب ليست بأيديكم، فيا أيها التنظيمات السرية المخابراتية ويا أيها القوى النفطية من الشركات العملاقة، ولشركات السلاح أن الالتفات حولكم والسمع

والطاعة لكم لا يتم إلا بإعلان وجودكم وهوياتكم الشخصية وأمكنتمكم، وأن أمر القتال والحروب تحت لواء قواكم الدولية العظمى لن تخضع له الشعوب المغلوبة على أمرها. وأن هذا لم يحدث في تاريخ الأنبياء والأئمة والعقلاء في العالم). وأحسب أن الكاتب يعترض على عقلاء العالم في هذا العصر في تسلط مخابرات الجيش على قوى الجيش ومخابرات الوزارات على الوزارات ومخابرات المال والسوق الدولية على مؤسسات المال والسوق ويعترض على تسلط كل جهاز خفي على جهاز ومؤسسة علنية.

ثم أنه لم يعلم مقدار الظهور والحضور الذي يشترطه الكاتب في إمكانية وصحة الطاعة والموالاة هل هو عدم الغيبة والتستر أصلاً فاللزام الرؤية الحسية من قبل كل أفراد البشر والمجتمع لرئيسهم طوال الأربع والعشرين ساعة في اليوم في كل يوم، أم أن الكاتب يغير بين الغيبة القصيرة كأشهر كما في موسى والطويلة بان الأولى عملية والثانية طويلة العهد، وما هو الفارق؟ فإن كلاً هو طرؤ الحوادث المفاجئة ونحوها، فوجود الوكلاء والنواب مع رسم البرنامج التام في الشرع الإلهي المبين من قبل الامام الثاني عشر ومن قبل آبائه (عليهم السلام) مع كونه (ع) عبر ادارته السرية الخفية لأمر البشرية جمعاً ولأمر المسلمين والطائفة خاصة بمنظومته الخفية من الأوتاد والنجباء والابدال والسياح ونحوهم، كل ذلك كفيل بحفظ المسار على الجادة المطلوبة وأي استحالة وامتناع يحكم بها العقل الا على عقلية استحالة طاعة الله ورسوله لأنهما غير ظاهرين للحسّ البشري ومغيبين عن الحسية المادية. فلا تجب موالاتهما ولا متابعتهما.

ثم أرى الكاتب يترجى بعطف أن لا يكرر أحد له مسألة غموض وولادة

بعض الأنبياء، ولم يبين العلة في ذلك فهل السبب هو ما لدى العلمانيين في العالم الاسلامي هذا اليوم من مقولتهم القائلة بأن القرآن محتوٍ على ميتافيزيقا خارجة عن التصور الحسي البشري، وأسطوريات لا يفهمها العقل المادي البشري، أم ماهو السبب وراء نفرة الكاتب من قصة ولادة موسى في الخفاء واستعراض السور القرآنية لسرية الولادة من دون علم فرعون ودولته الباطشة المذكورة في القرآن، فهل هذه القصة القرآنية تحطم كل آمال الكاتب التي عشعش فيها في استحالة خفاء ولادة أولياء الله الحجج الخفاء من قبله في الأرض، أم أنه كما لا يثق في أحاديث السنة الشريفة في ظهور المهدي كذلك لا يعتقد بسور القرآن الكريم، أم أنه يحسب أن ذكر القرآن لهذه القصة ينطوي على الحكمة من رب العالمين، كعبرة للأمة الاسلامية اذا خفيت ولادة أئمة المسلمين المعصومين لهذه الأمة على سلاطين الجور. ولماذا هذا الهروب من الآيات القرآنية، أليس القرآن خير حاكم أم التشهيات للعقد النفسية والذهنية العلمانية الغربية والحسية المادية.

كما يقول الكاتب لا تكرر مسألة سرية وجود الخضر والرجل الصالح فهؤلاء لم يأمر الله الناس بطاعتهم والالتفاف حولهم قبل نبوتهم وفي حالة اختفائهم.

ولا أدري هل قرأ سورة الكهف في حياته أم لم يتدبر معانيها، أليس يقول تعالى: ﴿فوجدنا عبداً من عبادنا آتيناها رحمة من عندنا وعلمناه من لدنا علماً، قال له موسى هل اتبعك على أن تعلمني مما علمت رشداً، قال انك لن تستطيع معي صبراً وكيف تصبر على ما لم تحط به خبراً﴾^(١)،

أليس قد أمر الله موسى النبي المرسل بالذهاب الى الخضر الخفي المستتر ومصاحبتة ثم التعلم منه ومتابعته، أليس الخضر مع تستره منتدباً من الله تعالى في ضمن مجموعة بشرية لا يعلمها البشر (عبداً من عبادنا) أليس في ذيل القصة القرآنية ﴿قال هذا فراق بيني وبينك سأنبئك بتأويل ما لم تستطع عليه صبراً... وما فعلته عن أمري ذلك تأويل ما لم تسطع عليه صبراً﴾^(١).

فهل هذه القصة ذكرها رب العالمين في قرآنه الخالد عظة وعبرة للأمة الاسلامية والمسلمين وماهي تلك العظة والعبرة هل هي الاشارة الرمزية والالغاز أم أن الكاتب يعتقد أن هذه الحقيقة القرآنية في قصة الخضر ومجموعته لا واقعية لها وهي قصة رومانسية، أم أن الغاية من هذه القصة القرآنية هي الاعتقاد بوجود أولياء الله تعالى وحجج له، بشر يقوم بمهام ووظائف إلهية وتلك الوظائف يقومون بها ونطاق عملهم هو في الأوضاع البشرية وفي النظام الاجتماعي.

ثم أنه على ذهنية الكاتب أن أجيال المسلمين قرابة عشرة قرون تولدوا وترعرعوا ولم يروا ولم يشاهدوا رسول الله فكيف يطيعونه ويوالونه ويباعونه بل على مذاق العلمانيين كيف تكون طاعته وموالاته وشريعته خالدة إلى مدى قرون متطاولة لاحقة بشرية إلى ما شاء الله من عمر البشرية في ظل ما يسمى بالتطور والتمدن البشري وما يسمى بالعقلية الجبارة البشرية التي تتناطح المجرات الفضائية وإنني على استغراب من تعاطف الأخوة مشارك والغالب و الناصر — وهم من السلفيين حسب الظاهر — مع الكاتب مع ما بانئت وبدت معالم منهجه العلماني والحسي المادي الذي لا

يؤمن بما وراء الحس الظاهر!!.

كما أنه على كلام الكاتب ومنهجه لا مجال للاعتقاد بالنبي عيسى وحياته وقد قال تعالى: ﴿وقولهم إنا قتلنا المسيح عيسى بن مريم رسول الله وما قتلوه وما صلبوه ولكن شبّه لهم وان الذين اختلفوا فيه لفي شك منه ما لهم به من علم إلا اتباع الظن وما قتلوه يقينا، بل رفعه الله إليه وكان الله عزيزاً حكيماً، وان من أهل الكتاب إلا ليؤمنن به قبل موته ويوم القيامة يكون عليهم شهيداً﴾^(١) وأنه يرجع إلى الأرض ويصلي خلف المهدي من آل محمد (ص) كما في روايات الفريقين، وأن ظهور المسيح ونزوله من وضع الغلاة الباطنية ودسّم لتلك الروايات بل قد يتجرأ ويقول ودسّم لهذه الآية في سورة النساء، مع أن الواجب على كل مسلم هو التصديق والايان بكل الرسل وبعياة النبي عيسى ونزوله وظهوره بعد غيبته. وكذا الحال في النبي ادريس قال تعالى: ﴿واذكر في الكتاب ادريس انه كان صديقاً نبيا، ورفعاه مكاناً علياً﴾^(٢)، فلعن الكاتب قائل بالتخصيص في هذين الموردين من عموم الاعتقاد والايان برسل الله تعالى.

أو لعل الكاتب يعترض أنه ما الحكمة في حياة نبيين رفعهما الله تعالى ثم في نزول وظهور عيسى مع المهدي من آل محمد (ص) ولماذا أخبرنا بذلك القرآن وكيف نتعقل ذلك أو لعله يقول أرجوك لا تكرر غموض أحوال موسى أو عيسى وإدريس والخضر وسرية وجودهم وكأنه يتقل عليه الآيات القرآنية ملاحم القرآن الكريم، أو يقول نحن لم نؤمر بموالاتهم والاعتقاد بهم.

(١) النساء: آية ١٥٧ — ١٥٩.

(٢) مريم: آية ٥٦ و٥٧.

وربما يرغب في نماذج من الغرب الحديث.

٥ - قال الكاتب إن ما ذهب إليه الشيعة الاثنا عشرية في هذه العصور من ولاية الفقيه بمثابة رفض للامامة كعهد إلهي، وأنه خروج من التحير الذي كانت تعيشه الطائفة الامامية، وأنا اعذره في هذا الزعاق الذي يكرره فإن عذره الجهل بفقه الشيعة وكتبهم العلمية، فإن ولاية الفقيه ليست وليدة هذا العصر فقد ذكر الشيخ المفيد في كتاب المقنعة باب الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر (فأما اقامة الحدود فهو الى سلطان الاسلام المنصوب من قبل الله تعالى وهم أئمة الهدى من آل محمد (ع) أو من نصبوه لذلك من الامراء والحكام. وقد فوّضوا النظر فيه إلى فقهاء شيعتهم مع الامكان. فمن تمكن من اقامتها وكذلك ان استطاع اقامة الحدود على من يليه من قومه وأمن من بوائق الظالمين في ذلك، فقد لزمه اقامة الحدود عليهم فليقطع سارقهم وليجلدوا زانيهم، ويقتل قاتلهم).

وهذا فرض متعين على من نصبه لذلك على ظاهر خلافته له أو الامارة من قبله على قوم من رعيته فيلزمه اقامة الحدود وتنفيذ الأحكام والأمر بالمعروف والنهي عن المنكر وجهاد الكفار ومن يستحق ذلك من الفجار. ويجب على اخوانه المؤمنين معونته على ذلك إذا استعان بهم ما لم يتجاوز حداً من حدود الايمان وذكر مثل ذلك القاضي بن براج المعاصر للطوسي في مهذه باب خدمة السلطان وأخذ جوائزه وكذلك ذكر الشيخ الطوسي في كتاب النهاية قال (فأما اقامة الحدود فليس يجوز لأحد اقامتها على حال. وقد رخص في حال قصور أيدي أئمة الحق وتغلب الظالمين... ومن تولى ولاية من قبل ظالم في اقامة حد أو تنفيذ حكم فليعتقد أنه متول لذلك من جهة سلطان الحق،

وليقيم به على ما تقتضيه شريعة الايمان... وأما الحكم بين الناس والقضاء بين المختلفين فلا يجوز أيضاً إلا إذا اذن له سلطان الحق في ذلك. وقد فوضوا ذلك الى فقهاء شيعتهم في حال لا يتمكنون من توليه بنفوسهم فمن تمكن من إنفاذ حكم أو اصلاح بين الناس أو فصل بين المختلفين فليفعل ذلك وله بذلك الأجر والثواب).

وقال المرتضى في كتاب (رسائل الشريف المرتضى) في مسألة في الولاية (... ولم يزل الصالحون والعلماء، يتولون في ازمان مختلفة من قبل الظلمة، لبعض الأسباب التي ذكرناها. والتولي من قبل الظالم وفي الباطن من قبل أئمة الحق لأنهم إذا اذنوا له في هذه الولاية، عند الشروط التي ذكرناها، فتولاها بأمرهم، فهو على الحقيقة وال من قبلهم، ومتصرف بأمرهم، ولهذا جاءت الرواية الصحيحة بأنه يجوز لمن هذه حاله أن يقيم الحدود ويقطع السراق ويفعل كل ما اقتضت الشريعة فعله، من هذه الأمور) هذا وقد ذكر مثل ذلك كل من ابن حمزة وسلار وابن ادريس والمحقق الحلي والعلامة الحلي والشهيد الكركي والمقدس الأردبيلي وغيرهم من مشاهير علماء الامامية في باب الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر أن الفقيه مأذون من قبل المعصوم (ع) في اقامة القضاء والحدود والأحكام، فليس القول بولاية الفقيه قولاً حادثاً في العصر كما تخيله الكاتب، ولا أن ولاية الفقيه التي يقول بها فقهاء الامامية هي في عرض ولاية المعصوم (ع) وبديلة مزيلة، بل هي نيابة عن المعصوم. وأما الشورى التي يدعيها الكاتب لما شاهد التعبير بذلك عند بعض علماء الامامية في هذا العصر فظن أن القائل بذلك يعني إلغاء ولاية المعصوم وامامته الفعلية ولم يتفطن إلى مراد القائل إلى كون الولاية المستفادة هي نيابة عن المعصوم غاية الأمر يتم وقوع

المشورة والتشاور بين المؤمنين والانتخاب من قبلهم باستكشاف الفقيه الواجد لشرائط النيابة عن المعصوم.

أو ما ينسبه الكاتب إلى بعض الشيعة من قولهم بالملك العادل فالظاهر انها من اطلاق الكاتب للنسب من دون إلزام نفسه بمطابقتها للواقع.

٦ - قد اشكل الكاتب على الكافي باشتماله على روايات متضمنه لعلم الأئمة بالغيب كما اشكل على نيابة النواب الأربعة باشتمال دلالته على علمهم بوقت موتهم، وقد ذكرت له في ردّ سابق أن علم الغيب مختص بالله تعالى لكنه يظهر منه لمن ارتضاه من حججه ورسله قال تعالى: ﴿عالم الغيب فلا يظهر على غيبه أحداً إلاّ من ارتضى من رسول﴾^(١)، وكما في سورة البقرة ﴿وعلم آدم الأسماء كلها﴾^(٢) مع أن جميع الملائكة كانت جاهلة بذلك العلم الاسمائي الجامع وجعل الله تعالى تعليم آدم بذلك هو المؤهل له ليكون خليفة الله في أرضه وكما في سليمان حيث قال عنه تعالى: ﴿عَلَّمْنَا مَنْطِقَ الطير﴾^(٣) وكما في قوله تعالى في طالوت ﴿وزاده بسطة في العلم﴾^(٤) وكما في سورة الكهف في وصف الخضر ﴿وعلمناه من لدنا علماً﴾^(٥) فهذا العلم اللدني يحبيه الله تعالى لأوليائه الحجج كما ملأ القرآن الكريم سوره بنماذج من ذلك.

(١) الجن: آية ٢٦ و ٢٧.

(٢) البقرة: آية ٣١.

(٣) النمل: آية ١٦.

(٤) البقرة: آية ٢٤٧.

(٥) الكهف: آية ٦٥.

٧ - انتقال الكاتب بدلاً من البحث في كبرى الامامة الإلهية كعهد من الله الى الصغرى في وجود الامام الثاني عشر إلا أنه في هذه المرة ذهب الى صغرى الصغرى وهي وثاقه النواب الأربعة وحصر الدليل على وجود وولادة المهدي، باخبار النواب الأربعة ولا أدري من اين توهم ذلك وأن الدليل منحصر في ذلك، لكن لا مجال للاستغراب من مثل كلماته التي لا يبالي في التفوه بها أمام العيان وحقيقة الواقع مع تكراره لعمدة خدشه في عقيدة الامامة الإلهية، والملفت للنظر أن خطر المال متجذر في ذهنية الكاتب فيبني كل تحليل على ذلك وأن كل ظاهرة فهي مبنية على المصالح، وهذه لا تعرف للمعنويات سبيلاً ولا لطريق الآخرة معنى معقولاً.

٨ - اشكاله على النواب الأربعة بعدم وجود دور سياسي بارز لهم، والظاهر أن إشكاله راجع إلى عدم الدور المعلن وإلاّ فدورهم المخفي هو في صلب كيان الشيعة، فمرجع الاشكال الى ما بنى عليه الكاتب من أن الدولة العباسية لها سياسة لينة مع العسكري.

٩ - اشكاله بعدم عرض النواب رواياتهم على المعصوم (ع) وكذلك كتاب الكافي ولم يهتدِ إلى أن حكمة ذلك في أغلب الموارد هو تربية الحجة بن الحسن العسكري لشيوعته على الرجوع للروايات المروية عن آبائه لتشق الطائفة مسيرتها في زمن الغيبة الكبرى كما في جوابه (ع) في كثير من أجوبة المسائل وقد جمعها صاحب الاحتجاج وغيره من ارجاع السائلين إلى الروايات المروية عن آبائه (ع).

١٠ - نسبته الكافي إلى القول بتحريف القرآن وقد تبع في ذلك ما يطلقه عدة من الجاهلين بمعاني الاخبار من تنزيل ذلك على معنى النزول وتأويل

المعنى وغيرها مما ذكره علماء الامامية وأرى الكاتب أخذ في استهلاك الكلام وذيول البحوث.

١١ - دعواه أن العلم النظري لا أثر لوجوده خارجاً، ولعله يلتزم بذلك من عدم اثبات الدليل العقلي لوجود الله تعالى الخارجي، مع أن الدليل كما تقدم كراراً لا ينحصر بالدليل العقلي.

ثم قوله ان اللازم اثبات الوجود الخارجي عبر الطرق الطبيعية والتاريخية ولا أدري هل الكاتب اثبت وجود الله تعالى عبر الطرق الطبيعية والكتب التاريخية الطريقية، مع أنه قد تقدم كراراً من الاخوة في الحوار ومنا كذلك بيان وجوه الدليل التاريخي للامامية على ذلك إلا أن الكاتب يذهب إلى وجود السياسة اللينة من بني العباس مع الامام العسكري.



ويدخل الكاتب ليرد على ما أورده العضو محمد

منصور، فقال:

حرر بتاريخ ١٩٩٩/١٢/٢٥ ٠٩:٣١ مساءً

احمد

الأخ محمد منصور المحترم

الكاتب

تحية اسلامية طيبة

عضو

لست انا الذي يقول بعدم كفاية القرآن او الرسول وضرورة وجود الامام في الأرض بعد الرسول لكي ينفذ الشريعة، فهم الاماميون في الطليعة الذين لا يكتفون بوجود الأئمة المنتخبين من الناس وانما يشترطون ان يكون الامام معصوما ومعينا من قبل الله^(١).

(١) هذا ما اثبتناه في طيات البحث، وما اثبته علماء الامامية في كتبهم بالحجج الدامغة.

اما عن ضرورة حياة الامام وظهوره في الخارج وعدم جواز كون الامام مخفيا او مستورا فهو قول الامام الرضا الذي لا يحب البعض سماعه لأنه يتنافى مع فرضياتهم الفلسفية الوهمية.

يقول الامام علي بن موسى الرضا عليه السلام: ان الحجة لا تقوم لله على خلقه الا بامام حي يعرف^(١). و من مات بغير امام مات ميتة جاهلية.. امام حي يعرفه وقد قال رسول الله (ص) من مات وليس له امام يسمع له ويطيع مات ميتة جاهلية^(٢).

وقال الامام الرضا لأحد الواقفية: من مات وليس عليه امام حي ظاهر^(٣) مات ميتة جاهلية. فسأله الواقفي مستوضحا ومركزا على كلمة (امام حي) فأكد له مرة اخرى (امام حي)^(٤) (الكليني: الكافي ج ١، ص ١٧٧) والحميري: (قرب الأسناد، ص ٢٠٣).

هل قرأت هذه الروايات يا أخ محمد منصور؟ ولماذا لا تسلم لها؟ ولماذا لا تفكر فيها قليلا؟ وتحاول الرد بسرعة من دون الرجوع الى تراث اهل البيت ورواياتهم؟ أم تشكك فيها لأنها لا تعجبك ولا تتفق مع نظرياتك الباطنية وفرضياتك الفلسفية الوهمية الاسطورية؟

(١) قد بينا في تعليقاتنا المتقدمة ان الغيبة لا تعني عدم الحياة، وانما هي استتار الهوية. ثم اقول للكاتب ليته تأمل في الحديث قبل نقله، إذ هو عليه لا له.

(٢) يا ترى من هو إمام الكاتب الحي الذي ينبغي على الكاتب ان يعرفه والآن يموت ميتة جاهلية؟

(٣) قد بينا الظهور في التعليقات المتقدمة في اوائل المقالات، من انه ظاهر الهوية.

(٤) أو هل الامام المهدي (عج) امام ميت يا كاتب، أم انه حي مستتر، واعتقد ان هناك فرقا بين إمام أدركه الموت وإمام حي مستتر.

لماذا تحاول التهرج بافتعال اقوال لم اقلها حول طاعة الله وطاعة
الرسول الأعظم.

اذا كنت تعتقد انك تجيد الاساليب النفسية والاعلامية فان غيرك ربما
كان اعلم بها منك ولكن يمنعه عن استخدامها شيء من الأدب والمحبة
واخلاق الحوار والحديث طويل وفي هذا كفاية لمن اراد العبرة والاعتبار.
والسلام عليكم ورحمة الله



ودخل العضو التلميذ ليقول للكاتب:

حرر بتاريخ ١٢/٢٥/١٩٩٩ ١٠:٠٨ مساءً

التلميذ

بسم الله الرحمن الرحيم

عضو

ومن قال لك أيها الكاتب أن الإمام المهدي ليس بحي؟ هذا أولاً: وثانياً: من
قال لك أنه لا يعرف وقد أرشد إليه الرسول صلى الله عليه وآله وسلم وعلي
وبقية الأئمة عليهم السلام بأنه الإمام الثاني عشر من أئمة أهل البيت عليهم
السلام وأنه هو المهدي... الخ؟ وثالثاً: إذا كنت تؤمن بقول الإمام الرضا هذا
وتصدقه فمن هو الإمام الحي الذي يعرف في زماننا هذا الذي تقام به الحجة
على الخلق؟



لماذا تأخر الشيعة وتقدم غيرهم

وعاد الكاتب من جديد يطرحُ موضوعاً يريد أن
يثبت فيه تأخر الشيعة الامامية عن غيرهم وذلك
لأسباب يدعيها، ولكن هل يا ترى يصل إلى ما يريد،
أم ان الموضوع كسابقاته لا يصمد أمام أدنى نقاش؟

حرر بتاريخ ١٢/٢٨/١٩٩٩ ١١:٠٤ صباحاً

احمد

الكاتب

عضو

عندما أقول ان الشيعة اليوم هم شيعة جعفرية وليسوا بامامية ولا اثني
عشرية فأعني حدوث ثورة كبرى لديهم غيرتهم مائة وثمانين درجة عما كان
يحمل اسلافهم من أفكار سلبية معوقة ومخدرة في السابق، وانهم يختلفون
تماماً عن ذي قبل وانهم اليوم اقرب الى فكر اهل البيت عليهم السلام.

وان قراءة واحدة الى موقف العلماء السابقين من عملية الإصلاح
الاجتماعي تؤكد ذلك بوضوح. الموقف من عملية الإصلاح الاجتماعي.

لقد انعكست نظرية (الانتظار للامام المهدي الغائب) التي التزم بها
المتكلمون (الامامية) في القرون الأولى، على مختلف جوانب الحياة السياسية
في (عصر الغيبة)، وأولها: الثورة والتغيير، أو عملية الإصلاح الاجتماعي،
او قانون: (الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر) الذي وضعه الاسلام
لمكافحة الفساد الداخلي، والوقوف أمام تهافت المسلمين وانهيارهم، أو سيطرة

الفساق والظلمة والطواغيت عليهم، والذي يشمل العمل السياسي والإعلامي واستعمال القوة من قبل الدولة الإسلامية ضد المنحرفين والخارجين على القانون، أو من قبل الأمة ضد كل من تسول له نفسه الخروج على القوانين الإسلامية من الحكام والمحكومين.

وكان لابد للذين التزموا بنظرية (التقية والانتظار) ان ينظروا نظرة مختلفة إلى قانون الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر. وإذا كان هذا القانون بحد ذاته قانونا واسعا وينطوي على مراحل إعلامية وسياسية وعسكرية، وان مراحلها العليا التي تقتضي استخدام القوة منوطة بالسلطات الشرعية، فان الذين اعتقدوا بنظرية الانتظار وتحريم العمل السياسي في عصر الغيبة، كان عليهم ان ينظروا الى ذلك القانون نظرة مختلفة، فيجيزوا المراحل الاولى منه فقط ويعلقوا المراحل العليا التي تستلزم استعمال القوة، خاصة تلك التي تؤدي الى اراقة الدماء.

ومن هنا كانت فتاوى أولئك العلماء تحجم حدود استعمال قانون (الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر) باللسان واليد فقط^(١)، وترفض استعماله بما يؤدي إلى إراقة الدماء. وفي هذا الصدد يقول الشيخ المفيد في: (المقنعة ص ١٢٩):

(١) اما الامر بالمعروف والنهي عن المنكر فقد ذكر الفقهاء شرائطه وحدوده في ذلك بحسب وظيفة الفرد، وما أرى من الكاتب هنا الآ الخلط والخطب اللأ منهجي، إذ أنه خلط بين وظيفة الفرد والتي يتفق عليها علماء المسلمين قاطبة من اقامة الامر بالمعروف والنهي عن المنكر بتلك الشرائط، وبين وظيفة جهاز الحكومة المتمثلة في الامام أو نوابه ووكلائه من المراجع والفقهاء، ولا أدري هل هذا هو البحث العلمي الذي يدعيه الكاتب؟

وأنبه القارئ الكريم لرد الاخ محمد منصور الوافي والشافعي في هذا المجال.

... وليس له القتل والجراح إلا بأذن سلطان الزمان المنصور لتدبير الأنعام، فان فقد الأذن بذلك لم يكن له من العمل في الإنكار إلا بما يقع بالقلب واللسان من المواعظ بتقبيح المنكر والبيان عما يستحق عليه من العقاب والتخويف بذلك وذكر الوعيد عليه، وباليد، ما لم يؤدِ العمل بها إلى سفك الدماء، وما تولد من ذلك من إخافة المؤمنين على أنفسهم والفساد في الدين، فان خاف الإنسان من الإنكار باليد ذلك لم يتعرض له، وان خاف بإنكار اللسان أيضاً ما ذكره امسك عن الإنكار به واقتصر على إنكاره بالقلب.

ويقول الشيخ الطوسي في: (النهاية ص ٢٨٣): ... وقد يكون الأمر بالمعروف باليد بأن يحمل الناس على ذلك بالتأديب والردع وقتل النفوس وضربه من الجراحات، إلا ان هذا الضرب لا يجب فعله إلا بأذن سلطان الوقت المنصوب للرياسة (ويقصد الإمام المعصوم: المهدي مثلاً) فان فقد الأذن من جهته اقتصر على الأنواع التي ذكرناها (وهي القلب واللسان) وإنكار المنكر يكون كذلك.. فأما باليد مشروط بالأذن من جهة السلطان.

ويقول القاضي عبد العزيز بن نحرير ابن براج الطرابلسي (٤٠٠ - ٤٨١) في: (المهذب ص ٣٤٢): ان الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر يقتصر على القلب واللسان، وقد يكون بالقتل والردع والتأديب والجراح والآلام على فعله، إلا أن هذا الوجه لا يجوز للمكلف الإقدام عليه إلا بأمر الإمام العادل وإنه له في ذلك، أو من نصبه الإمام، فان لم ياذن له الإمام أو من نصبه في ذلك، فلا يجوز له فعله، ويجب عليه حينئذ الاقتصار على الوجه الذي قدمنا ذكره (وهو القلب واللسان) وهذا الوجه أيضاً لا يجوز فعله في إنكار المنكر إلا بأذن الإمام أو من نصبه.

والتزم ابن إدريس بموقف الشيخ الطوسي ونقل قوله في كتاب (الاقتصاد ص ١٦٠): إن الظاهر من مذهب شيوخنا الامامية: أن هذا الجنس من الإنكار (القتل والجرح) لا يكون إلا للأئمة، أو من يأذن له الإمام.

وقد تردد المحقق الحلي في: (شرائع الاسلام ص ٣٤٣) حول جواز الجرح والقتل في عصر (الغيبة) فتساءل: ... ولو افتقر إلى الجراح والقتل هل يجب؟.. قيل: نعم، وقيل: لا إلا بأذن الإمام، وهو الأظهر.

ولكن المحقق جزم بالعدم في (ص ١١٥ مختصر النافع) حيث قال: لو افتقر إلى الجراح أو القتل لم يجز إلا بأذن الامام او من نصبه. وقال الشهيد الأول في: (الدروس - كتاب الحسبة): اما الجرح والقتل فالأقرب تفويضهما إلى الإمام.

وقال المحقق الكركي في: (جامع المقاصد): لو افتقر الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر الى الجراح أو القتل، ففي الوجوب مطلقا أو بأذن الإمام قولان، أحدهما قول السيد المرتضى: لا يشترط اذن الإمام، والثاني: الاشتراط، لما يخشى من ثوران الفتنة، وهو الأصح، فعلى هذا هل يجوز لفقهاء الجامع للشرائط ان يتولاه في زمان الغيبة؟ ينبغي بناؤه على جواز إقامة الحدود. (ص ٤٨٨).

وقال الشيخ بهاء الدين العاملي في: (جوامع عباسي): إذا احتاج إلى الجرح، فيحتاج إلى إذن الإمام؟ الأصح: انه يحتاج إلى إذن الامام. (ص ١٦٢). وقال الشيخ محمد حسن النجفي في: (جواهر الكلام): عدم جواز الجرح أو القتل إلا بأذن الامام، وكيف كان فلو افتقر (الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر) الى الجراح أو القتل هل يجب؟ قيل: نعم يجب، وقيل: ... لا يجوز الا بأذن الامام (ع) بل في (المسالك) هو اشهر، بل عن (الاقتصاد):

الظاهر من شيوختنا الامامية ان هذا الجنس من الإنكار لا يكون إلا للأنمة (ع) أو لمن يأذن له الإمام (ع) فيه. وهو الأظهر، للأصل السالم عن معارضة الإطلاق المنصرف إلى غير ذلك (ص ٣٨٣).

والى جانب رأي هؤلاء العلماء كان ثمة رأي آخر ابتدأه السيد المرتضى في القرن الخامس الهجري، وأيده آخرون قالوا بعدم الحاجة إلى إذن الإمام، وجواز ارتكاب القتل والجرح من قبل عامة الناس، وسوف نتطرق إلى آرائهم بالتفصيل في الفصل القادم^(١). وربما كان رأي العلماء ال****ن الذين اشتروا إذن الإمام، على جانب من الموضوعية والصحة خوفاً من الوقوع في الفتنة وإجاعة القتل والجرح لكل أحد، ولكن الإشكال كان يكمن في تفسيرهم لـ (الإمام) بالإمام (المعصوم) الذي هو: (الإمام المهدي محمد بن الحسن العسكري)، وليس بالإمام المطلق الذي يعني الرئيس والحاكم، أو الدولة، ولو كانوا قد فسروا كلمة (الإمام) بالمعنى الثاني لكانوا توصلوا إلى إقامة القانون بصورة كاملة ولم يعلقوا أي جزء منه في (عصر الغيبة)، وبما أنهم قد فعلوا ذلك وحصروا الحق الشرعي في إقامة الدولة في الإمام المعصوم الغائب، فقد كانوا مضطرين إلى تجميد العمل بالجوانب الحيوية، والمراحل العليا من قانون الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر.

وبالرغم من قيام الشيخ الكركي بتزعم الدولة الصفوية روحياً واعطاء

(١) الفصل القادم يعني من كتابه وما هذه المواضيع إلا من ذلك الكتاب الذي اراد انزاله بكامله من دون ان يناقش او يرد أو يسلم بما أتى به الاخوة من تفنيد لما أتى به، ومن ادلة صارخة تنسف كل مدعياته الواهية. مما يدل على انه دخل الشبكة ليس للحوار وانما لإنزال كتابه فقط فقط.

الملك الشيعي (طهماسب بن إسماعيل) إجازة في الحكم باسم الإمام المهدي باعتباره (الركي) نائباً عاماً عنه (المهدي)، إلا أنه تردد في تطبيق مرحلة القتل والجرح، واعتبر اشتراط إذن الإمام اصح القولين، وذلك لأنه لم يكن يعتقد بشرعية إقامة الدولة بصورة كاملة في (عصر الغيبة) كما يظهر من مجموع فتاواه المتعلقة بالشؤون السياسية، والتي سوف نستعرضها في الفصول التالية.

وعلى أي حال، فقد أدى هذا الموقف السلبي من: (قانون الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر) إلى نشوء ظاهرة الانسحاب السياسي عند قطاع واسع من الشيعة الامامية، وضعف المشاركة الشعبية في التغيير الاجتماعي، وقد تمثل ذلك بصورة جلية في إحجام عدد من الفقهاء الذين تسلموا زمام المرجعية الشيعية العامة عن خوض العمل السياسي أو التصدي للظلمة والطواغيت.

ومن الواضح ان السبب الرئيسي كان يكمن في الموقف السلبي من تشكيل الدولة الإسلامية في (عصر الغيبة)^(١) وتحريم مزاوله العمل السياسي بعيداً عن دائرة (الإمام المعصوم)، فبالرغم من قول كثير من الفقهاء بنظرية: (نيابة الفقيه العامة) أو (ولاية الفقيه) ومساهماتهم في التعاون مع بعض الدول الشيعية التي قامت في التاريخ، كالدولة البويهية والدولة الصفوية والقاجارية، إلا ان كثيراً منهم ظل على موقفه السلبي من ممارسة الأمر بالمعروف

(١) في مقالة الاخ محمد منصور الحكومة، والرد على مقالة الكاتب تحت عنوان لماذا اتخذ مشايخ الطائفة موقفاً سلبياً من الاجتهاد وولاية الفقيه، توضيحاً لموضوع اقامة الحكومة.

والنهي عن المنكر المقترنة بالجرح أو القتل، إلا باذن (الإمام المعصوم) أي (الإمام المهدي الغائب).



وهنا دخل العضو محمد منصور ليكشف عن خطأ الكاتب وخلطه فقال:

حرر بتاريخ ١٩٩٩/١٢/٢٩ ١٣:٠٣ مساءً

بسم الله الرحمن الرحيم

محمد
منصور
عضو

ومرة أخرى يظهر الكاتب إفلاسه فيتشبت بكل ما هبّ ودبّ، الغريق يتشبت بالحشيش، قال فلان وقال علان، وهل هذا بحث عميق وتنظيري أم حكايات العجائز؟ ثم انه يخطب - كما هو القاعدة لديه - بين الامر بالمعروف والنهي عن المنكر كوظيفة فردية للفرد الواحد وبين الامر بالمعروف والنهي عن المنكر كوظيفة من وظائف الدولة والنظام السياسي أو الولي الفقيه ولو بتوسط جهاز المرجعية، فانه بحسب الوظيفة الفردية له شرائط وقيود واحكام تختلف عنه بحسب الوظيفة الاخرى للدولة وللنظام أو لجهة معينة كالمرجعية.

فنقل اقوال الفقهاء التي تقيد الوظيفة الفردية بما لم تصل إلى الجرح والقتل والدم، وهذا قد نصّ عليه كل من فقهاء الشيعة والسنة على السواء، ولكن الكاتب حمل هذه المسألة على المسألة الثانية التي هي وظيفة لجهاز الدولة أو لجهاز المرجعية الولي الفقيه وقد نقلنا في الرد (١) والرد (٢) على مقالته تحت عنوان المشايخ الاوائل وموقفهم السلبي، كلام فقهاءنا المتقدمين إلى يومنا هذا المصرحة بوجوب إقامة الفقيه الجامع للشرائط الحكم الاسلامي

من الحدود والتعزيرات والقضاء والجهاد الدفاعي والمعروف الاجتماعي وإزالة المنكر الاجتماعي، ولا أدري هل هو غشي عليه فلم يقرأ ما نقلته له من كلماتهم في الرد (١) والرد (٢)، والكاتب كعادته في العلم التخصصي المسمى بعلم الخبط والعشوائية يخلط بين المسائل المختلفة، فهو يريد ان تكون وظيفة الفرد في اصلاح الاجتماعي في الامر بالمعروف والنهي عن المنكر هي من المفساد الاجتماعية، من دون نظم كي يذب الهرج والمرج والفوضى ومن دون تخصيص ذلك بنظام الدولة ونحوها كجهاز المرجعية أو كجهة سياسية شرعية أخرى.

فكل فرد يقوم بنفسه كوالٍ - حسب كلام الكاتب - ويقوم ويشرف على التصدي على ازالة المفساد الاجتماعية واقامة المعروف الاجتماعي مهما كانت نوعية المفسدة والمعروف، فإن رجع الكاتب عن ذلك وانه لا بد من تقسيم الوظائف والنظم فيها فنقول هذا ما ذكره فقهاؤنا من تقسيم الوظيفة في باب الامر بالمعروف والنهي عن المنكر من ذكرهم للمسألة الاولى كوظيفة فردية وهي التي نقل الكاتب كلماتهم بتقيدها بما اذا لم يصل إلى الجرح والدم والقتل والا فيحتاج إلى إذن الحاكم الشرعي ولكن الكاتب لم ينقل تنمية كلامهم تدليساً كعادته في أمانة النقل والحوار.

كما أن فقهاءنا ذكروا المسألة الثانية كوظيفة للفقهاء الولي والمرجع أو الدولة وهي التي نقلنا كلماتهم في الرد (١) والرد (٢) من وجوب إقامة الفقيه للحكم الاسلامي واقامة الاصلاح الاجتماعي أي الحدود والتعزيرات والقضاء والجهاد الدفاعي و...

وكلماتهم في المسألة الثانية موجودة في نفس باب الامر بالمعروف

والسني عن المنكر، ولكن الكاتب لا يروقه النظر إليها ونقلها بعد ما سمي مراجع الشيعة في مقالة سابقة له بالطغاة الانتهازيين والمتكبرين. ثم انه يقول بأن الشيعة او علماءهم متأخرون عن بقية فرق المسلمين او علمائها، ولا أدري كيف يغالط الكاتب نفسه، هل التتزه عن باب السلاطين والملوك الا في علماء الشيعة هل الجهاد الاجتماعي وتحمل المسؤولية قام به احد الا علماء الامامية، فمن تصدى للمغول والتتر ومن تصدى للاستعمار الغربي والمد الشيوعي في العراق وإيران ومن تصدى دائماً للانحرافات الفكرية في طيلة القرون المتتامة من القرن الثالث إلى قرننا المعاصر، من سار في قافلة الشهداء من علماء الامة سوى علماء الامامية، وقد جمع العلامة الاميني قدس الله روحه كتاب تحت عنوان شهداء الفضيلة جمع فيه سلسلة الشهداء منهم، ومن تصدى لمناطقة جور الحكام في العالم الاسلامي في القرون المتتامة غير علماء الامامية.

وقد كتب السيد محسن الاميني كتاب (أعيان الشيعة) عدة مجلدات وكذلك المحقق الطهراني (طبقات اعلام الشيعة) عدة مجلدات، وكذا غيرهم، وهل المقاومة لإسرائيل في عصرنا هذا الا من قبل علماء الشيعة، وهل قلب الامة الاسلامية النابض بالمسؤولية وتحمل الرقابة على أوضاع المسلمين الا من قبل علماء الشيعة في الدرجة الاولى، وهل ينكر كل ذلك بجرة قلم وبلية شفه. وهل يرى الكاتب مجموعة في البلدان الشيعية آخذة على عاتقها الإصلاح الاجتماعي مهما اختلف اسلوبها. الا وورائها رجل الدين الشيعي.

نعم اذا اراد الكاتب ان يتحد أسلوب العمل والإصلاح — كعادته من قانون الخطب — وان لا تتوزع الادوار التي يقوم بها علماء الشيعة، ولا

تختلف مواقعهم التي يربطون فيها ولا تتعدد المهام والاساليب، فهذا من أطروحات الكاتب العملاقة في ظل الازمة النفسية التي يعيشها. وهل مفهوم التقدم لدى الكاتب هو التربع على الملك وإقامة ليالي السهر والأنس ونحو ذلك؟ أم التقدم هو المحافظة على تربية المجتمع وآدابه وفكره وعقيدته وسلوكياته في كافة الظروف وبطريقة يحافظ على صلاح عقباه وآخرته وبقائه الابدي في دار الجزاء.



وهنا دخل عضو تحت اسم رشاد ليقول للكاتب:

حرر بتاريخ ١٩٩٩/١٢/٢٩ ٠٨:٤٦ مساءً

السلام عليك الاخ احمد الكاتب

رشاد
عضو

انا معجب بك لانك تقبل النقاش. ولكن.. هل تعتقد ان الذي قمت بطرحه دليل على عنوانك لماذا تأخر الشيعة؟ اعتقد ان المعيار الذي استخدمته خاطئ فراجع نفسك؟ واعرف ان الحضارات تقاس بمعايير يجب ان تلتفت اليها. وشكراً.

عزيزي هل راعيت الظروف المحيطة بالشيعة من سياسية وقهرية بالاعتبار؟ وهل ادركت الانجاز الذي قامت به الشيعة ام انك تتناقص مناقشة صيد ولا انا اصيد؟



الآثار السلبية لنظرية وجود المهدي على الشيعة الاثني عشرية

ويعود الكاتب من جديد لترك كل ما اثبتته الاخوة
في حواراتهم، وليتعامى عن الادلة والبراهين القطعية
التي اثبتتها الاخوة في جميع المحاور. فيعود من جديد:

احمد
الكاتب
عضو

حرر بتاريخ ١٢/٢٧/١٩٩٩ ١٢:١٧ صباحاً

قال الأخ محمد منصور إن الشيعة كانوا يؤمنون بنظرية ولاية الفقيه منذ الغيبة الصغرى. وكنت قد قلت ان الايمان بهذه النظرية شكل ثورة في الفكر السياسي الشيعي واليكم الآثار السلبية التي ترتبت على الايمان بوجود الامام الثاني عشر وغيبته.

نظرية التقية والانتظار:

تأثر الفكر السياسي الشيعي بنظرية (وجود الامام المهدي محمد بن الحسن العسكري) تأثراً كبيراً، واتسم لقرون طويلة بالسلبية المطلقة، وذلك لأن هذه النظرية قد انبثقت من رحم النظرية (الامامية) التي تحتم وجود إمام معصوم معين من قبل الله، ولا تجيز للامة أن تعين او تنتخب الامام، لأنه يجب ان يكون معصوماً، وهي لا تعرف المعصوم، الذي ينحصر تعيينه

من قبل الله. ولذلك اضطر الاماميون الى افتراض وجود (الامام الثاني عشر) بالرغم من عدم وجود أدلة علمية كافية على وجوده^(١).

وقد كان من الطبيعي ان يترتب على ذلك، القول بالانتظار للامام الغائب، وتحريم العمل السياسي او السعي لإقامة الدولة الإسلامية في (عصر الغيبة).. وهذا ما حدث بالفعل، حيث أحجم (النواب الخاصون) عن القيام بأي نشاط سياسي في فترة (الغيبة الصغرى) ولم يفكروا بأية حركة ثورية، في الوقت الذي كان فيه الشيعة الزيدية والإسماعيلية يؤسسون دولاً في اليمن وشمال أفريقيا وطبرستان.

لقد كانت نظرية (الانتظار) للامام الغائب، بمعناها السلبي المطلق، تشكل الوجه الآخر للإيمان بوجود (الامام المعصوم) ولازمة من لوازمها، ولذلك فقد اتخذ المتكلمون الذين آمنوا بهذه النظرية موقفاً سلبياً من مسألة إقامة الدولة في (عصر الغيبة)، وأصرروا على التمسك بموقف الانتظار حتى خروج (المهدي الغائب).

(١) لماذا هذا التبجح والافتراء الذي تدعيه يا كاتب، او لم تنكر اولاً عدم وجود رواية في بصائر الدرجات وقد اثبت الاخوة لك كذبك بعرض عدة روايات صحاح تثبت ما انكرته، ثم لم تجب عليهم وتهربت، وادعيت من جديد عدم وجود روايات صحاح تثبت ولادة الامام الحجة (عج)، وعاجلك الاخ التلميذ بصفعة ما زال صوتها يدوي، اذ عرض لك مجموعة من الروايات الصحاح التي تثبت ذلك، وتهربت ولم تجب عليها اثباتاً أو نفيّاً، فان كانت صحيحة اعترف، وان لم تكن كذلك فأثبت مدعاك، اما أنك تترك الجواب لعجزك ثم تدعي عدم وجود روايات او عدم وجود ادلة علمية. فلا ادري بأي منطق تتكلم، ولا ادري هل يستحق أن يجاب على شخص مثلك ينكر ما يدعي، ويدلس، ويكذب، ويتهرب من الحقيقة.

وبالرغم من قيام الدولة البويهية الشيعية في القرن الرابع الهجري وسيطرتها على الدولة العباسية، فإن العلماء الاماميين ظلوا متمسكين بنظرية (الانتظار) وتحريم العمل السياسي، وقد قال محمد بن ابي زينب النعماني (توفي سنة ٣٤٠) في (الغيبة ص ٥٧): إن أمر الوصية والإمامة بعهد من الله تعالى وباختياره، لا من خلقه ولا باختيارهم، فمن اختار غير مختار الله وخالف أمر الله سبحانه، ورَدَّ مورد الظالمين والمنافقين الحاليين في ناره^(١).

وقال في (باب: ما أمر الشيعة به من الصبر والكف والانتظار للفرج وترك الاستعجال بأمر الله وتدبيره) بعدما ذكر سبع عشرة رواية حول (التقية والانتظار في عصر الغيبة): انظروا — يرحمكم الله — الى هذا التأديب من الأئمة (ع) والى أمرهم ورسمهم في الصبر والكف والانتظار للفرج، وذكرهم هلاك المحاضير والمستعجلين، وكذب المتمنين، ووصفهم نجاة المسلمين، ومدحهم الصابرين الثابتين، وتشبيههم إياهم على الثبات بثبات الحصون على أوتادها، فتأدبوا — يرحمكم الله — وامتنلوا أمرهم، وسلموا لهم ولا تتجاوزوا رسمهم، ولا تكونوا ممن أردته الهوى والعجلة ومال به الحرص عن الهدى والمحجة البيضاء. (المصدر ٢٠١).

(١) لو أن الكاتب يعتمد في طرحه على العلمية وعدم تشتيت البحث، ولو أنه فكر قبل أن يكتب لأدرك جيداً بأن هذه العبارة التي نقلها عن النعماني (قد) ليس لها ربط بالموضوع، إذ إنها تقول إن الامامة والوصاية امرها بيد الله عز وجل وباختياره، وليس للبشر شأن في ذلك، كما هو الحال في النبوة، وإن من يختار غير ذلك فانما اختار غير ما اختاره الله عز وجل، وعليه فهو مخالف لله، وابن هذا مما يدعيه الكاتب من حرمة العمل السياسي وأقامة الدولة في زمن الغيبة.

وكان من تلك الروايات التي اعتمد عليها محمد بن ابي زينب النعماني في تنظيره لفكرة الانتظار، هي ما رواه عن ابي جعفر الباقر (ع) انه قال:

الزم الأرض، لا تحركن يدك ولا رجلك أبدا حتى ترى علامات اذكرها لك.. وإياك وشذاذ آل محمد، فان لأل محمد وعلي راية ولغيرهم رايات، فالزم الأرض ولا تتبع منهم رجلا أبدا حتى ترى رجلا من ولد الحسين معه عهد النبي ورايته وسلاحه.. فالزم هؤلاء أبدا وإياك ومن ذكرت لك.

أوصيك بتقوى الله وان تلزم بيتك وتقعّد في دهماء هؤلاء الناس، وإياك والخوارج منا فانهم ليسوا على شيء ولا الى شيء.

أنظروا الى اهل بيت نبيكم فان لبدوا فالبدوا، وان استصرخوكم فانصروهم، تؤجروا، ولا تستبقوهم فتصرعكم البلية.

كل راية ترفع قبل راية المهدي فصاحبها طاغوت يعبد من دون الله.

كل بيعة قبل ظهور القائم فإنها بيعة كفر ونفاق وخديعة.

والله لا يخرج أحد منا قبل خروج القائم الا كان مثله كمثل فرخ طار من وكره قبل ان يستوي جناحاه فأخذه الصبيان فعبثوا به.

و هكذا روى النعماني في (الغيبة) عن أهل البيت: أن من ترك التقية قبل خروج قائمنا فليس منا وروى الصدوق عن الامام الصادق (ع) أنه قال:

من مات منكم على هذا الأمر منتظرا كان كمن في فسطاط القائم (ص ٣٥٧).

وروى عن الرضا (ع) أنه قال: ما أحسن الصبر وانتظار الفرج؟.. أما سمعت قول الله عز وجل: ﴿ارْتَقِبُوا اني معكم رقيب﴾^(١)؟ ﴿فانتظروا إني

معكم من المنتظرين»^(١) فعليكم بالصبر فإنه إنما يجيء الفرج على اليأس، وقد كان من قبلكم أصبر منكم (ص ٥٣٨). إن من عرف بهذا الأمر ثم مات قبل أن يقوم القائم كان له أجر من قتل معه. (ص ٢٧٧).

وقال الشيخ الصدوق (توفي سنة ٣٨١ هـ) في كتاب (الاعتقادات) (الباب الخامس والثلاثين): لا قائم غير المهدي وإن طالبت الغيبة بعمر الدنيا. لأن النبي أشار إلى اسمه ونسبه وبشر به.

أفتى بناءً على هذه النظرية قائلًا: التقية واجبة.. وتركها لا يجوز حتى خروج القائم، ومن يتركها قبل خروج القائم فإنه خارج من دين الامامية ومخالف لله والرسول والأئمة (المصدر الباب ٣٩) كما أفتى بنفس الحكم في كتاب: (الهداية ص ٤٧) حيث قال: التقية فريضة واجبة علينا في دولة الظالمين، فمن تركها فقد خالف دين الامامية وفارقه، وقال الصادق: خالطوا الناس بالبرانية وخالفوهم بالجوانية مادامت الإمرة صبيانية.. والتقية واجبة لا يجوز تركها إلى أن يخرج القائم، فمن تركها فقد دخل في نهى الله عز وجل ونهى رسوله والأئمة (ع) ويجب الاعتقاد أن حجة الله في أرضه وخليفته على عباده في زماننا هذا هو القائم المنتظر ابن الحسن.. ويجب أن يعتقد أنه لا يجوز أن يكون القائم غيره بقي في غيبته ما بقي، ولو بقي عمر الدنيا لم يكن القائم غيره.

وقال الصدوق في: (إكمال الدين): .. علينا فعل ما نؤمر به، وقد دلت الدلائل على فرض طاعة هؤلاء الأئمة الأحد عشر الذين مضوا، ووجب القعود معهم إذا قعدوا والنهوض معهم إذا نطقوا، فعلينا أن نفعل في كل وقت

ما دلت الدلائل على أن فعله. (المصدر ٨١ - ٨٢).

وهكذا علق الشيخ المفيد (توفي ٤١٣) مسؤولية الإصلاح على (الامام المهدي) الذي قال عنه: إنه غائب بسبب الخوف من الظالمين، فقال: إنه إذا غاب الامام للخوف على نفسه من القوم الظالمين فضاعت لذلك الحدود وانهملت به الأحكام ووقع به في الأرض الفساد، فكان السبب لذلك فعل الظالمين دون الله عز وجل اسمه، وكان المأخوذون بذلك المطالبين به دونه. (المفيد: الرسالة الاولى حول الغيبة ص ٢٧٢).

وكان السيد المرتضى علم الهدى (٣٥٥ - ٤٣٦) يعتقد^(١) أن مهمة نصب الأئمة تقع على عاتق الله وليس على عاتق الامة وإن ذلك لا يسوغ لها. ومن هنا فقد حرم السعي لتنصيب الامام وتشكيل الحكومة في عصر الغيبة^(٢) لأن ذلك ليس بأيدينا وإنما بيد الله وأوجب الانتظار، وقال: ليس إقامة الامام واختياره من فروضنا فيلزمنا إقامته. (المرتضى: الشافي، ج ١،

(١) بل هذا اعتقاد كل علماء الشيعة الاثني عشرية قاطبة، من أن امر الامامة من عند الله عز وجل، وأن تنصيبه جعل من الله، كما هو الحال في النبوة.

(٢) لا ادري كيف يفهم الكاتب هذا المطلب، وما هو ربطه بالموضوع، أم أنه تعود على الحشو الكلامي. إذ أنه ادعى في هذا الموضوع أن الانتظار له آثاره السلبية وهنا في هذه العبارة التي نقلها عن السيد المرتضى (قد تثبت أولاً: أن الامامة بيد الله وأن جعل منه، وثانياً: تؤكد على أن الحكومة الالهية التي تقيم العدل والقسط، والتي وعد الله بها في الذكر الحكيم في قوله: ﴿ولقد كتبنا في الزبور من بعد الذكر أن الأرض يرثها عبادي الصالحون﴾ (الانبياء/١٠٥)، هذه الحكومة لاتقوم إلا على يد حجة الله في أرضه ﴿ونمكن لهم في الأرض﴾ (القصص/٦)، وهي لا تعني أن المؤمن يتخلى عن وظائفه الدينية المأمور بها، وسيبين الاخ محمد منصور في الرد هذه المطالب.

ص ١١٠ - ١١٢).

و قال في: (الشافى): اعلم ان كلامنا في وجوب النص وانه لا بد منه ولا يقوم غيره في الإمامة مقامه.. كافٍ في فساد الاختيار، لأن كل شيء أوجب النص بعينه فهو مبطل للاختيار. واعلم أن الذي نعتمده في فساد اختيار الامام هو بيان صفاته التي لا دليل للمختارين عليها، ولا يمكن إصابتها بالنظر والاجتهاد، ويختص علام الغيوب تعالى بالعلم بها كالعصمة والفضل في الثواب والعلم على جميع الامة، لأنه لا شبهة في أن هذه الصفات لا تستدرك بالاختيار، ولا يوقف عليها الا بالنص.

ولا يمكن أن يقال بصحة الاختيار مع هذه الصفات، لأن ذلك تكليف قبيح.. لما لا دلالة عليه ولا إمارة تميز الواجب من غيره.

ومما يمكن ان يعتمد في فساد الاختيار: أن العاقدين للإمامة يجوز ان يختلفوا فيرى بعضهم: أن الحال يقتضي أن يعقد فيها للفاضل، ويرى آخرون: أنها تقتضي العقد للمفضول، وهذا مما لا يمكن. (المصدر ج ٤ ص ٦).

وقال الشيخ الطوسي في: (تلخيص الشافى): ومما يدل على وجوب النص او ما يقوم مقامه من المعجز، إنا قد دللنا على أن الامام لا بد أن يكون افضل الخلق عند الله تعالى وأعلام منزلة في الثواب، وفي حال ثبوت إمامته، وإذا ثبت كونه كذلك، ولم يمكن التوصل اليه بالأدلة ولا بالمشاهدة وجب النص او المعجز^(١).

(١) وهذه الفقرة كسابقاتها لا ربط لها بما يريد اثباته، فهو يريد اثبات حرمة اقامة الحكومة في زمن الغيبة، وما ذكره من كلام السيد المرتضى (قد) والصدوق والشيخ الطوسي والعلامة والميرزا وباقي الاقوال خاص في مسألة أن الخلق لا إختيار لهم

وقد رفض العلامة الحلي في: (الألفين) فكرة قيام الأمة بنصب الامام واختياره عبر الشورى (ص ٣٥) واعتبر إسناد أمر الامامة الى اختيار الأمة خلافا لقول الله تعالى ﴿وما كان لمؤمن ولا مؤمنة إذا قضى الله ورسوله أمرا ان يكون لهم الخيرة من أمرهم﴾^(١) وانه تقديم بين يدي الله ورسوله، وقد نهى الله عن ذلك. (ص ٣٧) ورأى في إسناد مهمة اختيار الامام الى الأمة فتح باب عظيم للفساد ينافي الحكمة الإلهية، لأن كل واحد من الأمة يختار رئيسا، وهذا ما يؤدي الى الفتنة والهرج والمرج والتغلب والمقاومة. (ص ٣٨ و ٤١) وقال: لا طريق الى الامامة الا بالنص بقول النبي (ص) او الامام، او بخلق المعجز على يده. (ص ٣٥).

وقد أسهب العلامة الحلي في (الألفين) في استعراض الأدلة التي تنقض نظرية الشورى، وأكد على ضرورة تعيين الامام (العالم المعصوم) من قبل الله تعالى، ولم يبحث في كتابه أدلة إثبات الإمامة الإلهية للأئمة الاثني عشر فقط، وانما بحث حرمة الإمامة لغيرهم بشكل مطلق، وألقى باللوم لعدم القدرة على تشكيل الدولة في فترة (الغيبة) على الذين تسببوا في إخافة الامام المهدي واضطروه للغيبة. (ص ٤٠٤ و ٤٠٥) وقال بصراحة: ان رئاسة غير المعصوم في الدين والدنيا جالبة لخوف المكلف.. ولا شيء من غير

﴿لهم في تعيين الامام كما هو الحال في النبي، اذ هو اصطفاء الهي، اذ هو امر الهي، وكما يقول امير المؤمنين (ع) «امر من امر الله وسر من سره».

فأثبت أن الامامة اصطفاء الهي مغاير تماماً عن مسألة جواز اقامة الحكومة مع التمكن في زمن الغيبة او عدم جوازه، فلا ادري لم هذا الاقحام، والأعلمية في الطرح.

المعصوم بإمام. (ص ٣٥٧).

وبناءً على ذلك قال الميرزا محمد تقي الاصفهاني (توفي ١٣٤٨هـ) في: (مكيال المكارم في فوائد الدعاء للقائم): لا يجوز مبايعة غير النبي والإمام.. إذ لو بايع غيره جعل له شريكاً في المنصب الذي اختصه الله تعالى به ونازع الله في خيرته وسلطانه، قال تعالى: ﴿وما كان لمؤمن ولا مؤمنة إذا قضى الله ورسوله أمراً أن يكون لهم الخيرة من أمرهم﴾^(١) وقد ورد في تفسير قوله تعالى ﴿ولقد أوحى إليك وإلى الذين من قبلك لئن أشركت ليحبطن عملك ولتكونن من الخاسرين﴾^(٢) روايات بأن المراد: لئن أشركت في الولاية غير علي.

وقد تبين من ذكرنا عدم جواز مبايعة أحد من الناس من العلماء وغيرهم بالاستقلال ولا بعنوان نيابتهم عن الإمام في زمن الغيبة، لما قدمناه آنفاً من أن ذلك من خصائصه ولوازم رياسته العامة وولايته المطلقة وسلطنته الكلية، فإن بيعته ببيعة الله (ج ٢ ص ٢٣٨) وأضاف: ويدل على عدم جوازه مضافاً إلى ما عرفت من كونه من خصائص الإمام وكون أمور الشرع توقيفيةً ماروي في البحار (ج ٣ ص ٨) و(مرآة الانوار) عن المفضل بن عمر عن الصادق (ع) أنه قال: (يا مفضل كلبيعة قبل ظهور القائم فبيعة كفر ونفاق وخديعة، لعن الله المبايع بها والمبايع له) وهذا كما ترى صريح في عدم جواز مبايعة غير الإمام من غير فرق بين كون المبايع له فقيهاً أو غير فقيه، ومن غير فرق

(١) الاحزاب: آية ٣٦.

(٢) الزمر: آية ٦٥.

بين ان يكون البيعة لنفسه او بعنوان النيابة عن الامام. (ص ٢٣٩).

قال الاصفهاني: ويؤيد ما ذكرنا من كون المبايعة بالمعنى المذكور من خصائص الامام ولوازم رياسته العامة وولايته المطلقة وعدم جوازه لغيره، أمور:

منها: أنه لم يعهد ولم ينقل في زمان أحد من الأئمة تداول المبايعة بين أصحابهم.
ومنها: أنه لم يرد منهم (ع) إذن في مبايعة غيرهم من أصحابهم بنيابتهم.

ومنها: عدم معهودية ذلك في السنة العلماء ولا في كتبهم، ولم ينقل في آدابهم وأحوالهم وأفعالهم، بل لم يكن معهودا في سائر المؤمنين من زمان الأئمة الى زماننا ان يبايعوا أحدا بعنوان أن بيعته بيعة الامام.

ومنها: ما تقدم من المجلسي في (البحار) (ج ١٠٢ ص ١١١ باب ٧ من الطبعة الحديثة) بعد ذكر دعاء تجديد العهد والبيعة في زمان الغيبة، أنه قال: وجدت في بعض الكتب القديمة بعد ذلك: (ويصفق بيده اليمنى على اليسرى) فانظر كيف جوز ان يصفق بيده على يده، ولم يجوز مصافحة الغير. (ج ٢ ص ٢٤٠).

واستنتج الاصفهاني صاحب (مكيال المكارم): أقول: فمن جميع ما ذكرنا وغيره يحصل الجزم بأن المبايعة من خصائص النبي والإمام ولا يجوز لأحد التصدي لذلك الا من جعله النبي او الامام نائبا له في ذلك.

فان قلت: بناءً على القول بثبوت الولاية العامة للفقهاء يمكن ان يقال: بأن الفقهاء خلفاء الامام ونوابه، فيجوز لهم أخذ البيعة من الناس نيابة عن

الامام ويجوز للناس مبايعتهم. قلتُ: اما أولاً: فالولاية العامة غير ثابتة للفقهاء، واما ثانياً: فإنما هي فيما لم يكن مختصاً بالنبي والإمام، وقد ظهر من الروايات — دليلاً وتأييداً — اختصاص المبايعة بهما، فليس للنائب العام نيابة في هذا المقام. وهذا نظير الجهاد حيث إنه لا يجوز الا في زمان حضور الامام وبإذنه، اما في مثل زماننا هذا فجواز المبايعة على وجه المصافقة مما لا دليل له، فهي من البدع المحرمة التي توجب اللعنة والندامة. (ج ٢ ص ٢٤٠).



وانبرى العضو الفاضل محمد منصور للرد على
مدعيات الكاتب التي لم تعتمد الا على الفهم
الخاطئ لمفهوم الغيبة، ولمفهوم الانتظار. فلخص الاخ
منصور رده في نقاط. وقد بدأ مقالته قائلاً:

حرر بتاريخ ١٢/٢٧/١٩٩٩ ٠٥:٤٧ مساءً

محمد

الرد على الكاتب في مقالته الآثار السلبيّة للانتظار وللقول بإمامة
عضو الثاني عشر.

أ — ادعى الكاتب أن معنى الانتظار للامام المستتر الغائب عند الامامية هو تحريم العمل السياسي وتحريم السعي لإقامة الدولة الاسلامية في عصر الغيبة، واعترض على النواب الاربعة بعدم العمل والنشاط السياسي، بل ادعى ان من لوازم الايمان بوجود الامام المعصوم حرمة اقامة الدولة الاسلامية في غيبته.

والذي تخيله ونسبه للامامية أراجيف^ط وزور كعاداته فيما ينسبه أو

حاول فهمه من كلمات علمائهم مع عدم إلمامه بالمصطلحات والبحوث العلمية!!.

فإن الانتظار عند الإمامية معناه هو الاعتقاد بأن الإمام الثاني عشر الحي المستتر لابد من ظهوره ليملأ الأرض قسطاً وعدلاً كما ملئت ظلماً وجوراً، كما بشر بذلك النبي (ص) في روايات الفريقين المتواترة، لا أن الإنتظار عندهم بمعنى توقف حركة المؤمن عن أداء الوظائف الشرعية والمسؤوليات الدينية الملقاة على عاتقه وعلى عاتق عموم المؤمنين.

فليس الانتظار يساوي التوقف والجمود والتسيب، بل الاعتقاد بالفرج الإلهي بظهور المصلح الأعظم لكل تاريخ البشرية كما وعد بذلك القرآن في الآيات التي أشرنا إليها سابقاً وأشار إليها الشيخ الأصفى في مقالته التي تقدم عرضها في ساحة الحوار.

فعقيدة الانتظار بمعنى الاعتقاد بظهور المهدي من ذرية الرسول عقيدة كل المسلمين لا الإمامية خاصة وإن أنكر الكاتب هذه الضرورة الإسلامية. وإذا تبين معنى الانتظار لدى الإمامية فأى تلازم بين الاعتقاد بامامة الثاني عشر الحي وبين الجمود وتعطيل القوى، بل العكس هو الصحيح فإن الاعتقاد بوجود الإمام الثاني عشر المعصوم الحي المراقب للأوضاع عن كثب وقرب مع ما يقوم به (ع) من وظائف إلهية عبر المنظومة السرية من الاوتاد والابدال والنجباء والسياح، وأنه سيظهر للإصلاح الشامل لعموم أرجاء الكرة الأرضية، هذا الاعتقاد باعث للأمل ومزيل لليأس من الإصلاح في الوضع السياسي والاجتماعي، ومحفز وموجب للشعور بالمسؤولية أكثر للاعتقاد بأن الإرادة الإلهية لم تلقِ الحبل على غاربه ولم تجعل البشرية سائبة، بل إرادة الرب نافذة فيهم حاكمة.

ب - ونسب الكاتب زوراً الى متكلمي الامامية القول بحرمة اقامة الدولة الاسلامية في عصر الغيبة وأنهم اصرّوا على التمسك بموقف الانتظار حتى خروج المهدي (عج).

ولا أدري لِمَ يتعمى عما نقلته في الرد السابق الذي اشار الكاتب نفسه اليه من اقوال وفتاوى المفيد والمرضى والطوسي وغيرهم من مشروعية إقامة الحكم الاسلامي للفقهاء المأذون من قبل الامام المعصوم، في الحكم بين الناس والقضاء بينهم واقامة الحدود والتعزيرات ووجوب إعانة المؤمنين له على ذلك.

وسبب الخبط لدى الكاتب - كعادته في المباحث التخصصية - هو خلطه بين مسألة اقامة الحكم والدولة الاسلامية نيابة عن المعصوم في عصر الغيبة وبين مسألة إمامة غير المعصوم، كإمامة دينية بديلة عن المعصوم وفي رتبته ودرجته من ناحية الصلاحيات الشرعية والقانونية والاعتقادية، فنقل كلمات علماء الامامية التي هي المسألة الثانية - التي هي مسألة اعتقادية بالدرجة الاولى وفقهية في الفقه السياسي بالدرجة الثانية - نقلها في المسألة الأولى التي هي فقهية بحثة وان اعتمدت على جذر اعتقادي، وبعبارة أخرى: أن المسألة الاولى طابعها فقهي في إقامة الحكم الاسلامي كوظيفة عامة شرعية في فروع الدين، والمسألة الثانية طابعها كلامي اعتقادي كوظيفة اعتقادية من أصول الدين.

وبعبارة ثالثة أذكرها كي لا يلتبس الحال على الكاتب في مثل هذه المباحث التخصصية التي تحتاج الى مؤونة عمق علمي إذ هي من أمّهات المباحث الاعتقادية وأمّهات المباحث الفقهية في باب الفقه السياسي: إن المسألة الاولى هي بناء النظام السياسي كفعل جارحي تدبيري. والمسألة

الثانية هي في كون الامامة سفارة إلهية ووساطة بين الله وخلقه ليست من نمط النبوة، بل تابعة لها ووصاية إلهية وخلافة عهدية من الله تعالى، أحد شؤونها وشعبها إدارة الحكم في النظام السياسي الاجتماعي، فارجو أن قد اتضح الفرق لدى الكاتب بين المسألتين فلا يعاود الخلط بينهما، ويحصل اجترار للكلام والحوار حول هذه النقطة.

انبه الكاتب إلى مسائل أخرى من ذيول المسألة الاولى ذكرها علماء الامامية كمسألة الامر بالمعروف والنهي عن المنكر الاجتماعي والسياسي من اقامة الحدود والقضاء والتعزيرات والامور الحسبية العامة ذكروها في كتاب الامر بالمعروف والنهي عن المنكر وذكروا ان إقامتها في عصر الغيبة موكل للفقهاء الجامع للشرائط المأذون من المعصوم الغائب المستتر نيابة عنه كما دلت على الاذن الروايات المعتبرة، ومن الواضح أن القضاء أحد الاجنحة الثلاثة لجسم الدولة والنظام السياسي او اقامة الحدود والتعزيرات يمثل وزارة الداخلية والامن العام في الدولة، مضافا الى تبعية وزارة أخرى للقضاء في اصطلاح الفقهاء كوزارة الاحوال الشخصية والاعراف ونحوها وكمسألة أن الجهاد الدفاعي تحت رعاية وصلاحية الفقيه المأذون عن المعصوم، هذه المسألة بمثابة وزارة الدفاع فما الذي بقي من أجهزة الحكم والنظام السياسي غير سائغ عند علماء الامامية في عصر الغيبة نيابة عن المعصوم، وكمسألة تولي ولاية عن السلطان الجائر كوزير أو قاضٍ أو والٍ في منطقة ونحو ذلك وقد سوّغه علماء الإمامية، تحت مجوز قانوني وهو إذن المعصوم (ع) الذي دلت عليه روايات معتبرة، شريطة مطابقة العمل الذي يقوم به للموازين الشرعية، وهذه المسألة نحو من المشاركة السياسية للفقهاء في الحكم والنظام السياسي وقد ذكرها كافة علماء الشيعة من

المتقدمين الى عصرنا الحاضر، كما هو الحال في المسائل السابقة أيضاً الا قليل او نادر.

وإليك قائمة بكلمات المتكلمين وفقهاء الامامية في المسألة الاولى وذيولها من المسائل الاخرى التي اشرنا اليها:

١ - قال الصدوق في كتاب المقنع باب الدخول في أعمال السلطان ثم روى روايات عديدة عن الائمة المعصومين (ع) متضمنة لإذنتهم في المشاركة في الحكم والنظام السياسي مع القوى الاخرى الحاكمة غير الشرعية، شريطة اتباع الموازين الشرعية في القيام بمهام الحكم.

٢ - قال المفيد في (كتابه اوائل المقالات): فصل: القول في معاونة الظالمين والأعمال من قبلهم...، وإن معاونة الظالمين على الحق وتناول الواجب لهم جائز وأحوال واجب وأما معونتهم على الظلم والعدوان فمحظور لا يجوز مع الاختيار. وأما التصرف في الاعمال: فإنه لا يجوز الا لمن اذن له امام الزمان، وعلى ما يشترط عليه في الفعال، وذلك خاص لأهل الامامة دون من سواهم...

وقال المفيد في (كتاب المقنعة باب الامر بالمعروف والنهي عن المنكر): ... فاما اقامة الحدود فهو الى سلطان الاسلام المنصوب من قبل الله تعالى، وهم ائمة الهدى من آل محمد (ع) أو من نصبوه لذلك من الامراء والحكام، وقد فوضوا النظر فيه الى فقهاء شيعتهم مع الامكان. فمن تمكن من اقامتها... وكذلك ان استطاع اقامة الحدود على من يليه من قومه فقد لزمه اقامة الحدود عليهم، فليقطع سارقهم وليجلد زانيهم، ويقتل قاتلهم. وهذا فرض متعين على من نصبه المتغلب لذلك على ظاهر خلافته له أو الامارة من قبله على قوم من رعيته، فيلزمه اقامة الحدود وتنفيذ الاحكام والامر بالمعروف

والنهي عن المنكر وجهاد الكفار ومن يستحق ذلك من الفجار، ويجب على اخوانه المؤمنين معاونته على ذلك اذا استعان بهم، فلاحظ بقية عبارته في كتاب المقتعة حيث فصل فيها مبسوطاً كيفية مشاركة الفقيه القوى الاخرى غير الشرعية في الحكم في الصور والفروض المختلفة.

٣ - قال الشريف المرتضى في كتاب (رسائل الشريف المرتضى) مسألة في الولاية من قبل السلطان الجائر... الكلام في الولاية من قبل المتغلب وهي على ضروب واجب - وربما تجاوز الواجب الى الاجاء -، ومباح، وقبيح، ومحذور، فاما الواجب: فهو أن يعلم المتولى أو يغلب على ظنه بامارات لائحة أنه يتمكن بالولاية من اقامته الحق ودفع باطل وأمر بمعروف ونهي عن منكر، ولولا هذه الولاية لم يتم شيء من ذلك فيجب عليه الولاية لوجوب ما هي سبب اليه وذريعة الى الظفر به... فلاحظ تمام كلامه.. فترى انه يفتي بوجوب اقامة الحكم الاسلامي مع القدرة على اتباع الموازين الشرعية.

٤ - قال الشيخ الطوسي في كتاب النهاية: فأما اقامة الحدود فليس يجوز لأحد اقامتها الا لسلطان الزمان المنصوب من قبل الله تعالى أو من نصبه الامام لاقامتها... وقد رخص في حال قصور أيدي ائمة الحق وتغلب الظالمين.. ومن استخلفه سلطان ظالم على قوم وجعل إليه اقامة الحدود جاز له أن يقيمها عليهم على الكمال ويعتقد أنه إنما يفعل ذلك بإذن سلطان الحق لا بإذن سلطان الجور ويجب على المؤمنين معاونته وتمكينه من ذلك... ثم بسط الكلام في ذلك في الفروض والصور المختلفة فتراه يوجب اقامة الحكم الاسلامي نيابة عن المعصوم في عصر الغيبة مع التمكن.

٥ - قال ابن براج في كتاب المذهب باب خدمة السلطان... وأما

السلطان الجائر فلا يجوز لأحد أن يتولى شيئاً من الامور من قبله إلا أن يعلم أو يغلب على ظنه أنه اذا تولى ولاية من جهته تمكن من الامر بالمعروف والنهي عن المنكر... ثم بسط الكلام في ذلك.

٦ - قال ابو حمزة الديلمي في كتاب المراسم (المتوفى ٤٤٨) في باب الامر بالمعروف والنهي عن المنكر (اقامة الحدود... فأما القتل والجراح في الانكار فالى السلطان أو من يأمره السلطان فان تعذر الامر لمانع، فقد فوضوا عليهم السلام الى الفقهاء اقامة الحدود والاحكام بين الناس بعد أن لا يتعدوا واجبا ولا يتجاوزوا حداً، وامروا عامة الشيعة بمعاونة الفقهاء على ذلك).

قال ابن ادريس الحلي في كتاب السرائر في باب الامر بالمعروف والنهي عن المنكر: وأما الحكم بين الناس والقضاء بين المختلفين فلا يجوز أيضاً الا لمن أذن له سلطان الحق في ذلك، وقد فوضوا ذلك الى فقهاء شيعتهم المأمونين المحصلين الباحثين عن مأخذ الشريعة الديانين القيمين بذلك.

٧ - قال المحقق الحلي في الشرائع: يجوز للفقهاء العارفين إقامة الحدود في حال غيبة الامام كما لهم الحكم بين الناس مع الامن من ضرر سلطان الوقت ويجب على الناس مساعدتهم على ذلك. ولا يجوز ان يتعرض لاقامة الحدود ولا للحكم بين الناس الا عارف بالاحكام مطلع على مأخذها عارف بكيفية إيقاعها على الوجوه الشرعية.

٨ - قال العلامة الحلي في كتابه ارشاد الازهان: كتاب الامر بالمعروف والنهي عن المنكر والفقهاء الجامع لشرائط الافتاء وهي العدالة والمعرفة بالاحكام الشرعية وادلتها التفصيلية... اقامتها، والحكم بين الناس

بمذهب اهل الحق ويجب على الناس مساعدته على ذلك.

٩ - قال الشهيد في الدروس في كتاب الحسبة: والحدود والتعزيرات الى الامام ونائبه ولو عموماً فيجوز حال الغيبة للفتية الموصوف بما يأتي في القضاء إقامتها مع المكنة، ويجب على العامة تقويته ومنع المتغلب عليه مع الامكان ويجب عليه الافتاء مع الأمن، وعلى العامة المصير إليه والترافع في الاحكام.

١٠ - ونظيره قال الشهيد الثاني في المسائل في كتاب الامر بالمعروف والنهي عن المنكر.

١١ - ونظيره قال المحقق الكركي في جامع المقاصد في كتاب الامر بالمعروف والنهي عن المنكر.

١٢ - وغيرهم من فقهاء الشيعة في كتاب الامر بالمعروف والنهي عن المنكر. وغيرهم من علماء الامامية.

فكل هذه التصريحات ارجو أن تصك أذن الكاتب كي لا يفترى على طائفة اسلامية كبيرة بالزور، فهم يرون وجوب الحكم الاسلامي في عصر الغيبة نيابة عن المعصوم سواء بالمشاركة مع القوى الاخرى أو بنحو الانفراد والاستقلال مع التمكن من ذلك. وأما مع عدم القدرة من ذلك فاللزم التقية وهي بمعنى العمل التكتيكي المرحلي في جو الإرهاب السلطوي كي لا تمكن السلطة الظالمة من استئصال المؤمنين.

فالتقية عند الامامية خطة عمل تحت الستار والخفاء عن السطح كي لا تبيدهم سلطات الجور، لا بالمعنى السلبي الجمودي التعطيلي للقوى والمسؤوليات الاجتماعية السياسية.

ج - انضح مما تقدم ان ما نقله الكاتب من كلمات علماء الامامية انما هي في المسألة الثانية الاعتقادية في الامامة كسفارة إلهية أحد شؤونها الحكم السياسي، وأن الكاتب اشتبه عليه مصطلح الامامة الذي هو في المسألة الثانية مع مصطلح القيادة في تدبير الحكم السياسي، ولو نيابة عن المعصوم في المسألة الاولى وحيث إن أهل السنة يعبرون في المسألة الاولى بالامامة، وقع الخلط بسبب ذلك ولا يؤاخذ الجاهل بالاصلاح لكن يؤاخذ بتقحمه ما لا خبرة له فيه.

كما أن ما ذكره من روايات وعبائر للشيخ النعماني والصدوق وغيرهم من علماء الامامية من لزوم التقية حتى خروج المهدي (عج) بعضها في مورد المسألة الثانية التي عرفت انها اعتقادية يترتب عليها مسألة فقهية في الحكم السياسي وبعضها في صدد بيان للتقية كتكتيك مرحلي في اسلوب العمل السياسي والفردى، وبعضها في ثواب الصبر والاستقامة على العقيدة في ظروف الظلم والقهر، لا بمعنى الجمود والتوقف عن حركة النشاط، وبعضها في صدد تحذير الشيعة عن الحركات الثورية الفاشلة تخطيطاً في عصر الائمة (ع) وبعضها في النهي عن البيعة لغير المعصوم، بمنطق إيجاد البيعة لشرعية حكم الذي بوبع من دون إذن المعصوم (ع).

د - إن مرجعية فقهاء الشيعة لم تنقطع منذ عهد الباقر والصادق (ع) واستمرت الى الغيبة الصغرى والكبرى الى عصرنا الحاضر، كما اشرنا إلى ما في رجال الكشي والنجاشي وكتاب القضاء من كتاب الوسائل المتضمن للشواهد التاريخية على ذلك، والمرجعية الشيعية حسب أدبيات السياسة الاكاديمية في العصر الحديث التي أجرت البحوث التعليلية حول المرجعية الشيعية أنها حكومة بما للحكومة من معنى واجزاء وفقرات، غاية الأمر

ليست هي حكومة علنية رسمية، لكنها حكومة في المنفى أو حكومة تحت الستار البارد، فهي تمارس القضاء (القوى القضائية في الدولة) والأمن والجهاد (وزارة الدفاع) والتبليغ والدعوى الدينية (وزارة الثقافة) وتوزيع الحقوق الشرعية في المصارف المقررة لها (وزارة المالية) والتدريس الديني لطلاب العلوم الدينية ولعامة الناس (وزارة التعليم) وغير ذلك من أنشطة الدولة، كما أن المرجعية الشيعية لا تعرف الحدود الجغرافية، بل تتسع رقعتها بحسب التواجد الشيعي في أقطار العالم.

والاقتصار في تصوير الحكومة في النظام السياسي في المجتمع على الحكومة الرسمية جهل بألف باء علم السياسية وبالأدبيات السياسية العلمية، فانه من المقرر في الادبيات السياسية في هذا العصر أن كل قوة ذات نفوذ اجتماعي تمارس نفوذها على التيار التابع لها من الناس هي شكل من اشكال الحكومة في النظام السياسي الاجتماعي، ومن ثم لا تحكم الدول والبلدان في شتى اقطار العالم حكومة واحدة التي هي الرسمية في القطر الواحد، وانما هناك توازن قوى بين حكومات متعددة على القطر الارضي الواحد، ولا أرى هذه المرة إلا وقد غفل وجهل مثل هذه البحوث التعليلية التخصصية.



لماذا اتخذ مشايخ الطائفة الأوائل
موقفا سلبيا من الاجتهاد وولاية الفقيه؟

وكلما أفحم الكاتب وكُسر في حوار قفز إلى آخر،
واعتقد بعد كل هذا قد التفت عزيزي القارئ
للنفسية التي يحملها الكاتب، اذ إنه يعتمد في كل
شيء على التشكيك، أي أن كل شيء عنده ليس
بحقيقة وإن أُقيمت عليه الأدلة والبراهين، بل حتى
وإن كان امراً بديهياً فإنه لا يسلم به وإن آمن به
جميع اهل الارض، ويحاول أن يخلق حوله البلبلة
والتشكيك، والذي في النتيجة ينكشف بطلانه
وخواؤه بفضل رد الاخوة الفضلاء وتوضيحاتهم
لحقيقة المطلب.

وهنا يدخل الكاتب من جديد في محور جديد وهو
ولاية الفقيه، ونسي أو تناسى بأن العناوين التي
طرحها كلها تحتاج الى تخصصين يبحثون فيها وليس
انساناً صحفياً سطحياً يبني افكاره على ارضية

مهزوزة بمجرد الخدشة فيها فإنها تنهاى الى
الاسفل..

هنا يريد أن يثبت أن مشايخ الطائفة الاثني عشرية
لهم موقف سلبي من الاجتهاد أولاً ومن ثم ولاية
الفقيه، وسنرى هل سيتم مدعاه ام لا؟ فبدأ قائلًا:

حرر بتاريخ ٢٧/١٢/١٩٩٩ ١٠:٣١ مساءً

احمد

الكاتب
عضو
حاول الأخ محمد منصور أن يستشهد ببعض اقوال العلماء السابقين التي
تشير الى جواز تنفيذ الحدود او تطبيق بعض المجالات السياسية كدليل على
قولهم بنظرية ولاية الفقيه، بينما كانوا يتخذون في الحقيقة موقفا عاما مضاداً
لولاية الفقيه وحتى الاجتهاد.

وقد بدأت مسيرة الثورة الشيعية منذ زمن بعيد من أجل التحرر من
النظريات المكبلة للتحرك واقامة الدولة في عصر الغيبة.

وقد بدأت مسيرتهم تدريجيا وخطوة خطوة حتى قالوا في العصر الحديث
بنظرية ولاية الفقيه ولا يزال بعض العلماء حتى اليوم يترددون بالقول بها.

حاول الاستاذ محمد منصور أن يستنبط من بعض اقوالهم المتفرقة
نظرية متكاملة، بينما لو القى نظرة عامة على مختلف اقوالهم ونظرياتهم
لأدرك أنهم كانوا يعيشون في أزمة نظرية لم يتحرروا منها الا مؤخرًا.

وقد نتبعت^(١) تطور الفكر السياسي الشيعي في عصر الغيبة خطوة
خطوة وبابا بابا ووجدت أن جوهر الأزمة كان يكمن في نظرية الامامة

(١) هذا ادعاء كبير من الكاتب بقوله نتبعت، إذ إنه سينكشف من رد الاخ محمد منصور

وجود الامام الثاني عشر الغائب الذي يحق له وحده اقامة التشريع والتفديذ والقضاء، ولم يقل الشيعة بجواز هذه الأمور الا بعد صعوبة او استحالة الوصول الى الامام المعصوم فتخلوا عمليا عن نظرية الامامة والانتظار وأجازوا^(١) لأنفسهم القيام بمهام الامامة التشريعية والتفديزية واقامة الدولة في هذا العصر باسم النيابة العامة للفقهاء عن الامام المهدي الغائب.

وهنا تكمن حقيقة الثورة الشيعية الكبرى، لماذا اتخذ مشايخ الطائفة الاوائل موقف سلبي من الاجتهاد وولاية الفقيه^(٢)؟

الموقف السلبي من الاجتهاد

وقد رفض أولئك العلماء الذين التزموا بنظرية: (التقية والانتظار) اي بديل للامام المعصوم الغائب (المهدي المنتظر)، حتى لو كان فقيها عادلا، وذلك لأنهم كانوا يحرمون الاجتهاد والعمل بالقياس والأدلة الظنية، ويشترطون حصول العلم اليقين بأحكام الدين من أهل البيت (ع)، وذلك عبر الأخبار الواردة عنهم. وقد روى القاسم بن العلاء (وكيل الامام المهدي في آذربايجان) رواية عن الامام علي بن الحسين يقول فيها: إن دين الله عز وجل لا يصاب بالعقول الناقصة والآراء الباطلة والمقاييس الفاسدة ولا يصاب الا

(١) انني وفي كل سطر اقرأه لك اذعن بأنك لا تريد ولا تبحث عن الحقيقة، وهنا تعاميت كعادتك، والآ فقد ذكر لك الاخ محمد منصور فتاوى اعلام الشيعة كالمفيد والمرتضى والطوسي وغيرهم من اعلام الطائفة من مشروعية اقامة الحكم الاسلامي للفقيه المأذون، فهلاً اجبت عن ذلك بدل ان تتعامى وتحلق في تحليلك الصحفي الساذج وغير العلمي؟

(٢) اترك التعليق على هذا الموضوع لوجود الرد الكافي والوافي من الاخ محمد منصور.

بالتسليم، فمن سلم لنا سلم ومن اقتدى بنا هدي، ومن كان يعمل بالقياس والرأي هلك، ومن وجد في نفسه شيئاً مما نقوله أو نقضي به حرجاً فقد كفر بالذي أنزل السبع المثاني والقرآن العظيم، وهو لا يعلم وقد نقلها الشيخ الصدوق في كتابه: (إكمال الدين). (ص ٣٢٤).

وَألف سهل النوبختي، في القرن الثالث الهجري، كتابين في: (إبطال القياس) و(نقض اجتهاد الرأي). كما كتب ابن أخته الحسن بن موسى النوبختي كتاباً في نفس الموضوع وكتاباً آخر في: (خبر الواحد والعمل به) وكل هذه الكتب تدور في مجال العمل بالأخبار، ولم تتجاوز لكي تفتح باب (الاجتهاد) على مصراعيه لكي يشمل القياس أو القياس العلمي واستنباط روح الشريعة الإسلامية واستحداث المسائل الجديدة.

وروى الكليني في: (الكافي) حديثاً عن الإمام الصادق جاء فيه: المداومة على العمل في أتباع الآثار والسنن، وإن قلّ، أَرْضَى الله وأنفع عدة في العاقبة من الاجتهاد في البدع واتباع الأهواء. ونقل النعماني بن أبي زينب في: (تفسيره) حديثاً عن الإمام الصادق جاء فيه: وأما الرد على من قال بالاجتهاد، فإنهم يزعمون أن كل مجتهد مصيب... على أنهم لا يقولون: إنهم مع اجتهادهم أصابوا معنى حقيقة الحق عند الله عز وجل، لأنهم في حال اجتهادهم ينتقلون عن اجتهاد إلى اجتهاد.

ومن هنا اقتصر العلماء الأوائل على رواية الأخبار، ولم يعرفوا معنى الاجتهاد بالمعنى المتعارف عليه اليوم. وبالرغم من محاولة العماني وابن جنيد الاسكافي فتح باب الاجتهاد في القرن الرابع، إلا أن الجو العام كان يرفض أي نوع من الاجتهاد، وذلك انسجاماً مع نظرية (الإمامة الإلهية) التي

تحصر العمليتين: التشريعية والتنفيذية في (الأئمة المعصومين المعينين من قبل الله).

وقد أدى الموقف السلبي من الاجتهاد، الى حدوث أزمة في التشريع عند المدرسة (الامامية — الاخبارية) واشتدت هذه الأزمة مع انقطاع أي اتصال بالامام الغائب في ظل (الغيبة الكبرى) ومع ذلك فقد استمر (الاماميون — الاخباريون) بالالتزام بنظرية (التقية والانتظار) في مجال التشريع؛ لأنهم كانوا يحصرون ذلك في (الامام المعصوم) الغائب.

وقد اتخذ عبد الرحمن بن قبة من الحديث النبوي الذي يقول: اني تارك فيكم ما إن تمسكتكم به لن تضلوا: كتاب الله وعترتي أهل بيتي.. ألا وإنهما لن يفترقا حتى يردا عليّ الحوض دليلا على حتمية علم اهل البيت بالكتاب وعلم الدين كله، واستنتج ضرورة التمسك بهم واخذ العلم منهم فقط. (اكمال الدين، ج ١، ص ٩٤ — ٩٥).

كما اعتمد الشيخ الصدوق (توفي ٣٨١ هـ) على ذلك الحديث وأكد أن علم اهل البيت علم يقيني يكشف عن مراد الله عز وجل كعلم رسول الله (ص) وليس علما قائما على الاستخراج والاستنباط والاستدلال. ونفى الصدوق إمكانية معرفة تأويل القرآن بالاستنباط لأي أحد غير اهل البيت. (المصدر ص ٦٤ و ١٠٠).

وهكذا حصر الشيخ المفيد أدلة جميع الأحكام في منابع ثلاثة، هي: الكتاب والسنة واقوال الأئمة من اهل البيت (ع). (الاختصاص ٢٨٠).

وأنكر المفيد على أوائل المجتهدين (العماني وابن جنيد) اشتغالهم عن حمل الآثار بالرأي والاستحسان وهجرانهم من أمر الله تعالى بصلته، واخذ معالم الدين عنه وعن عتره نبيه. (المسائل الصاغانية ٤٦).

وَأَلَفَ الْمُفِيدَ كِتَابَيْنِ فِي الرَّدِّ عَلَى أَسَاتِذِهِ ابْنِ الْجَنِيدِ الَّذِي كَانَ يَحَاوِلُ (الاجتهاد).

وَأَكَّدَ السَّيِّدُ الْمُرْتَضَى فِي: (الشَّافِي): بَطْلَانَ الْاجْتِهَادِ، وَاسْتَدَلَّ عَلَى ذَلِكَ بِأَنَّ الْاجْتِهَادَ فِي الشَّرِيعَةِ هُوَ طَلَبُ غَلْبَةِ الظَّنِّ فِيمَا لَا دَلِيلَ عَلَيْهِ، وَالظَّنُّ لَا مَجَالَ لَهُ فِي الشَّرِيعَةِ، وَلَا يَصَحُّ أَنْ يُطْلَبَ فِي الظَّنِّ تَحْرِيمُ شَيْءٍ مِنْهَا أَوْ تَحْلِيلُهُ؛ لِأَنَّ الشَّرِيعَةَ مَبْنِيَّةٌ عَلَى مَا يَعْلَمُهُ اللَّهُ تَعَالَى مِنْ مَصَالِحِنَا الَّتِي لَا عَهْدَ لَنَا فِيهَا وَلَا عَادَةَ وَلَا تَجَرِبَةَ. وَقَالَ: إِنَّ الْاجْتِهَادَ وَالْقِيَاسَ لَا يَثْمُرَانِ فَائِدَةً وَلَا يَنْتَاجَانِ عِلْمًا، فَضِلَّا عَنْ أَنْ تَكُونَ الشَّرِيعَةُ مَحْفُوظَةً بِهِمَا. (ج ١ ص ١٦٩). وَقَدْ شَكَّى الشَّيْخُ الطُّوسِيُّ فِي مُقَدِّمَةِ: (المبسوط) مِنْ قَلَّةِ رَغْبَةِ هَذِهِ الطَّائِفَةِ فِي الْاجْتِهَادِ، وَتَرَكَ عَنَائَتَهُمْ بِهِ؛ لِأَنَّهُمْ أَلْفَوْا الْأَخْبَارَ وَمَا رَوَاهُ مِنْ صَرِيحِ الْأَفَافِظِ، حَتَّى أَنْ مَسْأَلَةً لَوْ غَيَّرَ أَلْفَافِظَهَا وَعَبَّرَ عَنْ مَعْنَاهَا بِغَيْرِ اللَّفْظِ الْمَعْتَادِ لَهُمْ لَعَجَبُوا مِنْهَا، وَقَصُرَ فَهْمُهُمْ عَنْهَا. وَلَكِنَّهُ قَالَ فِي: (تَلْخِصِ الشَّافِي): أَمَّا الْقِيَاسُ وَأَخْبَارُ الْأَحَادِ وَالْاجْتِهَادُ، فَقَدْ بَيَّنَّا.. أَنَّهُ لَا يَجُوزُ التَّعَبُّدُ بِهِ، وَأَمَّا رَجُوعُ الْعَامِيِّ إِلَى الْعَالَمِ، فَعِنْدَنَا أَنَّهُ لَا يَجُوزُ أَنْ يُقْلَدَ غَيْرُهُ، بَلْ يُلْزَمُهُ طَلَبُ الْعِلْمِ مِنَ الْجِهَةِ الَّتِي تُوْدِي إِلَى الْعِلْمِ، وَلَوْ أَجْزَأْنَا ذَلِكَ لَمْ يَشْبِهْ أَمْرُهُ أَمْرَ الْإِمَامِ؛ لِأَنَّهُ إِنَّمَا جَازَ ذَلِكَ مِنْ حَيْثُ لَمْ يَكُنْ حَاكِمًا فِيهِ، بَلْ لَزِمَهُ تَقْلِيدُ الْعَالَمِ وَالْعَمَلُ بِهِ. (ج ١ ص ٢٤٠).

وَبِالرَّغْمِ مِنْ مُمَارَسَةِ الْعَلَامَةِ الْحَلِيِّ (تُوفِيَ ٧٦٢) لِلْاجْتِهَادِ؛ فِي كَثِيرٍ مِنْ أَبْوَابِ الْفَقْهِ، إِلَّا أَنَّهُ نَفَى الْحُجِّيَّةَ عَنِ الْقِيَاسِ، وَرَفَضَ الْإِعْتِمَادَ عَلَى أَخْبَارِ الْأَحَادِ، وَقَالَ: إِنَّهَا لَا تَصْلُحُ لِإِفَادَةِ الشَّرِيعَةِ، لِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿إِنَّ الظَّنَّ لَا يَغْنِي

من الحق شيئا^(١). (الالفين ٦٥).

واشترط الحلي: العلم بالأحكام يقينا لا ظنا بالاجتهاد؛ لأن المصيب واحد، وقد تتعارض الأدلة وتتساوى الإمارات ويستحيل الترجيح بلا مرجح، وتتساوى أحوال العلماء بالنسبة الى المقلدين، فلا بد من عالم بالأحكام يقينا لا ظنا بالإمارة، ليرجع اليه من يطلب العلم ويطلب الصواب يقينا. (ص ٢٠).

وقال: إن تحصيل الأحكام الشرعية في جميع الوقائع من الكتاب والسنة وحفظها.. لا بد له من نفس قدسية تكون العلوم الكسبية بالنسبة اليها كفطرية القياس، معصومة عن الخطأ، ولا يقوم غيرها مقامها في ذلك، اذ الوقائع غير متناهية، والكتاب والسنة متناهيان، ولا يمكن أن تكون هذه النفس لسائر الناس.. فتعين أن تكون لبعضهم وهو الامام. (ص ١٧).

وقال: الوقائع غير محصورة.. والكتاب والسنة لا يفيان بها.. فلا بد من امام منصوب من قبل الله تعالى من الزلل والخطأ يعرفنا الأحكام ويحفظ الشرع؛ لئلا يترك بعض الأحكام ان يزيد فيها عمدا وسهوا او يبذلها. (ص ١٨). وانطلاقا من هذا الفكر الامامي الرافض للاجتهاد والمجتهدين شئ الميرزا محمد امين الاسترابادي (توفي سنة ١٠٣٦) في: (الفوائد المدنية) حملة شعواء ضد أنصار المدرسة الاجتهادية الأصولية التي راجت في الدولة الصفوية وقال: إن الروايات التي ذكرها قدماء أصحابنا الإخباريين كالشيخين الأعلامين الصدوقين والامام ثقة الإسلام محمد بن يعقوب الكليني، كما صرح به في اوائل كتاب (الكافي) وكما نطق به في: باب حرمة الاجتهاد والتقليد، وفي وجوب التمسك بروايات العترة الطاهرة (ع) المسطورة في تلك

الكتب المؤلفة بأمرهم. (ص ٤٠).

وقال: الصواب عندي مذهب قدمائنا الإخباريين وطريقتهم.. اما مذهبهم فهو: أن كل ما تحتاج اليه الامة الى يوم القيامة عليه دلالة قطعية من قبله تعالى، حتى ارش الخدش، وأن كثيرا مما جاء به (ص) من الأحكام وما يتعلق بكتاب الله او سنة نبيه (ص) من نسخ او تقييد وتخصيص وتأويل مخزون عند العترة الطاهرة (ع) وأن القرآن في الأكثر ورد على وجه التعمية بالنسبة الى أذهان الرعية، وكذلك كثير من السنن النبوية، وأنه لا سبيل لنا فيما لا نعلمه من الأحكام النظرية الشرعية، أصلية كانت او فرعية، الا السماع من الصادقين (عليهما السلام) وأنه لا يجوز استنباط الأحكام النظرية من ظواهر كتاب الله ولا ظواهر السنن النبوية، ما لم يعلم أحوالهما من جهة اهل الذكر (عليهم السلام)، بل يجب التوقف والاحتياط فيهما. وأن المجتهد في نفس أحكامه تعالى إن اخطأ كذب على الله وافترى، وإن أصابه لم يؤجر، وأنه لا يجوز القضاء ولا الإفتاء الا بقطع ويقين، ومع فقداه يجب التوقف، وأن اليقين المعتبر فيهما قسمان: يقين متعلق بأن هذا حكم الله في الواقع، ويقين متعلق بأن هذا ورد عن معصوم، فانهم (عليهم السلام) جوزوا لنا العمل به قبل ظهور القائم (عليه السلام) وأن كان وروده في الواقع من باب (التقية) ولم يحصل لنا منه ظن بما هو حكم الله تعالى في الواقع، والمقدمة الثانية متواترة معنى عنهم. (ص ٤٧ — ٤٨).

المطلب الثاني: الموقف السلبي من ولاية الفقيه:

كان من البديهي بعد قول الامامية بحرمة الاجتهاد في ظل (الغيبة) ان يتخذوا موقفا سلبياً من نظرية (ولاية الفقيه) وذلك لفقدان شرط العلم الإلهي

والعصمة في العلماء والمجتهدين.

وإذا كان بعض العلماء قد مال، منذ بداية القرن الخامس الهجري، الى فتح باب الاجتهاد شيئاً فشيئاً، فإن الموقف العام للعلماء الأوائل، وربما لبعض العلماء حتى اليوم، ظل سلبياً من مسألة: (ولاية الفقيه) وقيام الفقهاء بتشكيل الدولة في (عصر الغيبة)، فقد كان الفكر الامامي القديم اخبارياً يرفض الاجتهاد، وقد رفض نظرية (ولاية الفقيه) لأنها تقوم على الاجتهاد، والاجتهاد من مختصات الأئمة المعصومين.

وكان الموقف السلبي الذي اتخذته اولئك العلماء يبتني على امرين:

الأول: هو الإيمان باسئراط العصمة والعلم الإلهي والنص في الامام (أي الحاكم او الرئيس) والايان بوجود الامام المعصوم العالم المنصوص عليه من قبل الله وغيبته (وهو المهدي المنتظر محمد بن الحسن العسكري).

الثاني: الايمان بحرمة الاجتهاد وحرمة تصدي غير المعصوم المعين من قبل الله، للامور السياسية.

و من هنا فقد رفض المتكلمون (الاماميون) الأوائل دعوة المعتزلة والشيعية الزيدية الذين لم يكونوا يشترطون العصمة الإلهية ولا النص في الامام، الى تبني نظرية (ولاية الفقيه)، خاصة في ظل (الغيبة الكبرى) التي لا صلة فيها بينهم وبين الامام الغائب، ولكن الالتزام بنظرية: (الامامة والتقية والانتظار) منعهم من قبول ذلك، استناداً الى فقدان الفقيه للعصمة والتعيين من الله، وتعارض نظرية (ولاية الفقيه) مع نظرية (الامامة الإلهية). ودار نقاش حام بين الطرفين حول الموضوع، وقد نقله الشيخ الصدوق في مقدمة كتابه: (اكمال الدين) حيث نقل مقتطفات من كتاب (الاشهاد) لأبي زيد العلوي، وكتاب علي بن احمد بن بشار حول الغيبة وولاية الفقيه، ورد الشيخ

عبد الرحمن بن قبة عليهما. وقد استند ابن قبة في رفضه لنظرية: (ولاية الفقيه) على رفضه للاجتهاد، وحتمية وجود العالم المفسر للقرآن الكريم من اهل البيت، واستنتج ضرورة اشتراط العصمة في الامام. (ص ٩٤ - ٩٥).

وكان الشيخ ابن قبة (توفي حوالي ٣٥٠هـ) قد طالب الزيدية بالعودة الى موضوع النص والشورى بعد وفاة رسول الله مباشرة، فان ثبت هناك بالنص، فان الخلافة والإمامة لا بد أن تثبت بالنص في كل زمان، وقال: اذا ذكروا الحجة الصحيحة فننقلها الى الامام في كل زمان؛ لأن النص إن وجب في زمن وجب في كل زمان؛ لأن العلل الموجبة له موجودة ابدأ. (ص ١٢٤).

ولما كانت الشورى المباشرة بعد الرسول باطلة في نظر الزيدية والامامية، فقد استصحب عبد الرحمن بن قبة بطلانها في كل العصور، ومنها بطلانها في (عصر الغيبة) وأجاب بذلك عن سؤال الزيدية من الامامية: لماذا لا تقيمون الحكومة في عصر الغيبة؟ لأن ذلك يتطلب خروجاً على النص وعودة الى نظام الشورى الباطل في نظره. ورفض الشيخ ابن قبة إقامة اية حكومة في عصر الغيبة حتى تحت قيادة الفقهاء العدول، وقال: ليس يقوم عندنا مقام الامام الا الامام. (ص ٧٥).

وقد خاطب عبد الرحمن بن قبة الشيعة الزيدية والمعتزلة الذين عرضوا على الشيعة الاثني عشرية نظرية (ولاية الفقيه) قائلاً: اننا نرضى من اخواننا بشيء واحد، وهو أن يدلونا على رجل من العترة.. لا يستعمل الاجتهاد والقياس في الأحكام السمعية، ويكون مستقلاً كافياً حتى نخرج معه، فإن الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر فريضة على قدر الطاقة وحسب الإمكان، والعقول تشهد أن تكليف مالا يطاق فاسد، والتغريز قبيح. (ص ١١٨).

و أضاف الشيخ الصدوق في مجال رفضه لنظرية (ولاية الفقيه) القائمة على الاجتهاد: أن الامامة لا يتم أمرها الا بالعلم بالدين والمعرفة بأحكام رب العالمين، وأئمة الزيدية قائلون في التأويل — اعني تأويل القرآن — على الاستخراج، وفي الأحكام على الاجتهاد والقياس، وليس يمكن معرفة تأويل القرآن بالاستنباط.. وفيه أشياء لا يعرف المراد منها الا بتوقيف، مثل الصلاة والزكاة والحج.

فان قال قائل منهم: لم ينكر ما كان سببه أن يعرف بالتوقيف قد وقفه الله ورسوله عليه، وما كان سبيله أن يستخرج فقد وكل الى العلماء وجعل بعض القرآن دليلا على بعض، فاستغنينا بذلك عن تدعون من التوقيف والموقف؟ قيل له: لا يجوز، لتعدد الاحتمالات في الآية الواحدة، وليس يجوز أن يكون للمتكلم الحكيم كلام يحتمل مرادين متضادين.. انه لا بد للقرآن من مترجم يعلم مراد الله تعالى فيخبر به ونفى الصدوق إمكانية معرفة تأويل القرآن بالاستنباط لأي أحد غير الأئمة من اهل البيت. (ص ١٠٠).

وقال السيد المرتضى في: (الشافعي): لا بد من كون امام معصوم في كل زمان؛ لأن أدلة الشرع من كتاب وسنة لا تدل بنفسها؛ لاحتمالها عدة وجوه، ولذلك اختلفوا في معناها مع اتفاقهم في كونها دلالة، فلا بد من مبيّن عرف معناها اضطرارا من الرسول او من امام سواه.. (وقال): لسنا نقول: إن جميع أدلة الشرع محتملة غير دالة بنفسها، بل فيها ما يدل اذا كان ظاهره مطابقا لحقائق اللغة.. ولا شبهة أن جميع أدلة الشرع ليست بهذه الصفة؛ لأننا نعلم أن في القرآن متشابهها وفي السنة محتملا، وأن العلماء من اهل اللغة قد اختلفوا في المراد بهما ومالوا في مواضع الى طريقة الظن والأولى، فلا بد — والحال هذه — من مبيّن للمشكل ومترجم للغامض يكون قوله حجة

كقول الرسول (ص).. فلا بد من امام مؤدٍ لترجمة النبي (ص) مشكل القرآن وموضح عما غمض عنا من ذلك، فقد ثبتت الحاجة الى الامام. (الشافعي ج ١ ص ٣٠٣ - ٣٠٤).

وقد رفض الشيخ الطوسي نظرية ولاية الفقيه اعتمادا على ضرورة علم الامام (أي الحاكم الاسلامي) بجميع احكام الدين علما يقينيا قاطعا، وقبح ولاية الفاقد للعلم. (تلخيص الشافعي ج ١ ص ٢٣٦).

ورفض فكرة اعتماد الامام على الاجتهاد، او الاخبار، او استفتاء العلماء، او التوقف فيما لا يعلمه حتى يتبين له الحكم الشرعي بأحد طرق العلم، واشترط حصول العلم الإلهي للامام، وشكك بصحة الطرق الظنية كالقياس والاجتهاد وكونها طريقا للعلم الإلهي المطلوب في الامام.

كما رفض فكرة تقليد الحكام للعلماء، لعدم جواز التقليد أساسا، او لعدم جواز التقليد لخصوص الحكام، وضرورة حصول العلم اليقيني لديهم، وهو ما لا يمكن الا في (الأئمة المعصومين). (ج ١ ص ٢٤٠).

وهكذا رفض الشيخ الطوسي أن يكون الحاكم مجتهدا او مقلدا للمجتهدين، واشترط أن يكون حاصلا على العلم من الله، بالرغم من أن الطوسي ومن قبل استاذيه المرتضى والمفيد كانوا قد فتحوا باب الاجتهاد ومارسوه.. ولكنهم لم يرتقوا بشرعيته الى درجة صياغة نظرية دستورية تعتمد على ولاية الفقيه بدلا من الامام المعصوم، حتى في عصر الغيبة الذي لم يكن بمقدور الشيعة فيه التوصل الى الامام الغائب والتعاون معه على إقامة حكومة في الارض.

وبالرغم من أنهم كانوا يعيشون في ظل الدولة البويهية الشيعية إلا أنهم لم يستطيعوا انتاج نظرية عصرية سياسية تلبي متطلبات الحياة، وأصروا

على تكريس نظرية (الانتظار) السلبية وترديدها في مختلف كتبهم الفكرية والفقهية.

كما رفض العلامة الحلي بشدة نظرية ولاية الفقيه، حيث قال في: (الألفين): الوقائع غير محصورة، والكتاب والسنة لا يفيان بها، فلا بد من امام منصوب من قبل الله تعالى، من الزلل والخطأ يعرفنا الاحكام ويحفظ الشرع؛ لئلا يترك بعض الأحكام أو يزيد فيها عمدا أو سهوا أو يبدلها. (ص ١٨). وقال: المطلوب من الرئيس.. العلم بالأحكام يقينا لا ظنا بالاجتهاد. (ص ٢٠).

ولما كان المجتهد يعتمد على الظن فلم يسمح العلامة الحلي له بتولي القيادة العامة بالطبع، ومع أن العلامة وسائر علماء الحلة كانوا يقولون بنبأية الفقيه عن (الامام المهدي) في باب الخمس، ويمارسون بعض مهام الامامة، أو يؤيدون الحكام الذين كانوا يمارسون دور الامام.. فإنّ الحليين ظلوا — بصورة عامة — يلتزمون بنظرية التقية و الانتظار.

وبالرغم من قيام الدولة الصفوية في القرن العاشر الهجري، وتأييد الشيخ علي الكركي لها فقد كان هنالك في (النجف) تيار قوي يعارض قيام الدولة الصفوية، كما يرفض بشدة نظرية (النبأية العامة) ويتمسك بنظرية (الانتظار) كلازمة من لوازم نظرية (الامامة الإلهية) ويرى في المحاولة الصفوية الكركية انقلاباً على أهم أسس النظرية الامامية، من حيث اشتراط العصمة والنص في الامام (الرئيس) واستلابا واغتصابا لدور الامام المعصوم (المهدي المنتظر الغائب).

وكان يقود ذلك التيار الشيخ ابراهيم القطيفي، الذي أفتى بحرمة صلاة الجمعة خلافا للشيخ الكركي الذي أفتى بإباحتها. وألف رسالة خاصة في

حرمة الخراج في الرد على الشيخ الكركي، اسمها: (السراج الوهاج لدفع عجاج قاطعة اللجاج) وأيده في ذلك المقدس الاردبيلي (توفي ٩٩٣) الذي كتب (تعليقات على خراجية المحقق الثاني).

وبالرغم من قول الشيخ محمد حسن النجفي في (جواهر الكلام) بدرجة كبيرة من الولاية للفقهاء، إلا أنه نفى إمكانية النيابة عن (الامام المهدي) في الثورة وتأسيس الدول والحكومات، وقال في كتاب القضاء: لم يأذنوا (الأئمة) لهم (للفقهاء) في زمن الغيبة ببعض الأمور التي يعلمون عدم حاجتهم اليها كجهاد الدعوة المحتاج الى سلطان وجيوش وامراء ونحو ذلك مما يعلمون قصور اليد فيها عن ذلك ونحوه، والا ظهرت دولة الحق (وخرج الامام المهدي).

وتوصل النجفي من خلال تحليله ذلك الى ضرورة الانتظار في عصر الغيبة.. عصر التقية، وعدم جواز إقامة الدولة الإسلامية، بل عدم إمكانية.



ويدخل العضو التلميذ معلقاً بقوله:

حرر بتاريخ ٢٧/١٢/١٩٩٩ ١١:٤٧ مساءً

بسم الله الرحمن الرحيم

أولاً: أمّا ما كتبتّه أعلاه فما هو الآ نتيجة الإحتطاب الليلي عندك وأنا على علم أن الأخ العزيز والأستاذ الجليل محمد منصور سيرد عليك. ثانياً: أكرر أسئلتى عليك:

١ — هل الروايات التي ذكرتها لك والتي تثبت وجود الإمام المهدي عليه السلام، ووجود ابن للإمام الحسن العسكري عليه السلام صحيحة عند

التلميذ

عضو

ادعى أن من لوازم الإيمان بوجود الامام المعصوم حرمة اقامة الدولة الاسلامية في غيبته.

والذي تخيله ونسبه للامامية أراجيفُ وزورُ كعادته فيما ينسبه أو حاول فهمه من كلمات علمائهم مع عدم إمامه بالمصطلحات والبحوث العلمية!!.

فإن الانتظار عند الامامية معناه هو الاعتقاد بأن الامام الثاني عشر الحي المستتر لابد من ظهوره ليملأ الارض قسطا وعدلا كما ملئت ظلما وجورا، كما بشر بذلك النبي (ص) في روايات الفريقين المتواترة، لا أن الانتظار عندهم بمعنى توقف حركة المؤمن عن اداء الوظائف الشرعية والمسؤوليات الدينية الملقاة على عاتقه وعلى عاتق عموم المؤمنين.

فليس الانتظار يساوي التوقف والجمود والتسيب، بل الاعتقاد بالفرج الإلهي بظهور المصلح الاعظم لكل تاريخ البشرية كما وعد بذلك القرآن في الآيات التي أشرنا اليها سابقا وأشار اليها الشيخ الاصفى في مقالته التي تقدم عرضها في ساحة الحوار.

فعقيدة الانتظار بمعنى الاعتقاد بظهور المهدي من ذرية الرسول عقيدة كل المسلمين لا الامامية خاصة وإن انكر الكاتب هذه الضرورة الاسلامية.

وإذا تبين معنى الانتظار لدى الامامية، فأى تلازم بين الاعتقاد بامامة الثاني عشر الحي وبين الجمود وتعطيل القوى، بل العكس هو الصحيح فإن الاعتقاد بوجود الامام الثاني عشر المعصوم الحي المراقب للامور عن كثب وقرب مع ما يقوم به (ع) من وظائف إلهية عبر المنظومة السرية من الاوتاد والابدال والنجباء والسياح، وأنه سيظهر للاصلاح الشامل لعموم ارجاء الكرة الارضية، هذا الاعتقاد باعث للأمل ومزيل لليأس من الاصلاح

في الوضع السياسي والاجتماعي، ومحفز وموجب للشعور بالمسؤولية أكثر للاعتقاد بأن الارادة الالهية لم تلقِ الحبل على غاربه ولم تجعل البشرية سائبة، بل ارادة الرب نافذة فيهم حاكمة.

ب - ونسب الكاتب زوراً الى متكلمي الامامية القول بحرمة اقامة الدولة الاسلامية في عصر الغيبة وأنهم اصرّوا على التمسك بموقف الانتظار حتى خروج المهدي (عج).

ولا أدري لِمَ يتعمى عما نقلته في الرد السابق الذي اشار الكاتب نفسه اليه من اقوال وفتاوى المفيد والمرتضى والطوسي وغيرهم من مشروعية إقامة الحكم الاسلامي للفقهاء المأذون من قبل الامام المعصوم، في الحكم بين الناس والقضاء بينهم واقامة الحدود والتعزيرات ووجوب إعانة المؤمنين له على ذلك.

وسبب الخبط لدى الكاتب - كعادته في المباحث التخصصية - هو خلطه بين مسألة اقامة الحكم والدولة الاسلامية نيابة عن المعصوم في عصر الغيبة وبين مسألة إمامة غير المعصوم، كإمامة دينية بديلة عن المعصوم وفي رتبته ودرجته من ناحية الصلاحيات الشرعية والقانونية والاعتقادية، فنقل كلمات علماء الامامية التي هي المسألة الثانية - التي هي مسألة اعتقادية بالدرجة الاولى وفقهية في الفقه السياسي بالدرجة الثانية - نقلها في المسألة الأولى التي هي فقهية بحتة وإن اعتمدت على جذر اعتقادي، وبعبارة أخرى: أن المسألة الاولى طابعها فقهي في إقامة الحكم الاسلامي كوظيفة عامة شرعية في فروع الدين. والمسألة الثانية طابعها كلامي اعتقادي كوظيفة اعتقادية من أصول الدين.

وبعبارة ثالثة أذكرها كي لا يلتبس الحال على الكاتب في مثل هذه المباحث التخصصية التي تحتاج الى مؤونة عمق علمي إذ هي من أمهات المباحث الاعتقادية وأمّهات المباحث الفقهية في باب الفقه السياسي. إن المسألة الاولى هي بناء النظام السياسي كفعل جارحي تدبيري، والمسألة الثانية هي في كون الامامة سفارة إلهية ووساطة بين الله وخلقه ليست من نمط النبوة، بل تابعة لها ووصاية إلهية وخلافة عهدية من الله تعالى، أحد شؤونها وشعبها إدارة الحكم في النظام السياسي الاجتماعي، فارجو أن قد اتضح الفرق لدى الكاتب بين المسألتين، فلا يعاود الخطأ بينهما، ويحصل اجترار للكلام والحوار حول هذه النقطة.

انبه الكاتب إلى مسائل أخرى من ذيول المسألة الاولى ذكرها علماء الامامية كمسألة الامر بالمعروف والنهي عن المنكر الاجتماعي والسياسي من اقامة الحدود والقضاء والتعزيرات والامور الحسبية العامة ذكروها في كتاب الامر بالمعروف والنهي عن المنكر وذكروا أن إقامتها في عصر الغيبة موكول للفقيه الجامع للشرائط المأذون من المعصوم الغائب المستتر نيابة عنه كما دلت على الاذن الروايات المعتبرة.

ومن الواضح أن القضاء أحد الاجنحة الثلاثة لجسم الدولة، والنظام السياسي او اقامة الحدود والتعزيرات يمثل وزارة الداخلية والامن العام في الدولة، مضافا الى تبعية وزارة أخرى للقضاء في اصطلاح الفقهاء كوزارة الاحوال الشخصية والاقواف ونحوها وكمسألة أن الجهاد الدفاعي تحت رعاية وصلاحية الفقيه المأذون عن المعصوم، هذه المسألة بمثابة وزارة الدفاع.

فما الذي بقي من أجهزة الحكم والنظام السياسي غير سائغ عند علماء الامامية في عصر الغيبة نيابة عن المعصوم؟ وكمسألة تولي ولاية عن السلطان الجائر كوزير أو قاضٍ أو والٍ في منطقة ونحو ذلك وقد سَوَّغَه علماء الإمامية، تحت مجوِّز قانوني وهو إذن المعصوم (ع) الذي دلت عليه روايات معتبرة، شريطة مطابقة العمل الذي يقوم به للموازين الشرعية، وهذه المسألة نحو من المشاركة السياسية للفقهاء في الحكم والنظام السياسي وقد ذكرها كافة علماء الشيعة من المتقدمين الى عصرنا الحاضر، كما هو الحال في المسائل السابقة أيضاً الا قليل او نادر.

وإليك قائمة بكلمات المتكلمين وفقهاء الامامية في المسألة الاولى وذيولها من المسائل الاخرى التي اشرنا اليها:

١- قال الصدوق في كتاب المقنع باب الدخول في أعمال السلطان: ثم روى روايات عديدة عن الائمة المعصومين (ع) متضمنة لإذنتهم في المشاركة في الحكم والنظام السياسي مع القوى الاخرى الحاكمة غير الشرعية، شريطة اتباع الموازين الشرعية في القيام بمهام الحكم.

٢- قال المفيد في كتابه اوائل المقالات فصل: القول في معاونة الظالمين والأعمال من قبلهم...، وإن معاونة الظالمين على الحق وتناول الواجب لهم جائز وأحوال واجب وأما معونتهم على الظلم والعدوان فمحظور لا يجوز مع الاختيار. وأما التصرف في الاعمال: فإنه لا يجوز الا لمن اذن له امام الزمان، وعلى ما يشترط عليه في الفعال، وذلك خاص لأهل الامامة دون من سواهم...

وقال المفيد في كتاب المقنعة باب الامر بالمعروف والنهي عن المنكر... فاما اقامة الحدود فهو الى سلطان الاسلام المنصوب من قبل الله تعالى، وهم

ائمة الهدى من آل محمد (ع) أو من نصبوه لذلك من الامراء والحكام. وقد فوضوا النظر فيه الى فقهاء شيعتهم مع الامكان. فمن تمكن من اقامتها... وكذلك إن استطاع اقامة الحدود على من يليه من قومه فقد لزمه اقامة الحدود عليهم، فليقطع سارقهم وليجلد زانيهم، ويقتل قاتلهم. وهذا فرض متعين على من نصبه المتغلب لذلك على ظاهر خلافته له أو الامارة من قبله على قوم من رعيته، فيلزمه اقامة الحدود وتنفيذ الاحكام والامر بالمعروف والنهي عن المنكر وجهاد الكفار ومن يستحق ذلك من الفجار، ويجب على اخوانه المؤمنين معاونته على ذلك اذا استعان بهم، فلاحظ بقية عبارته في كتاب المقنعة حيث فصل فيها مبسوطاً كيفية مشاركة الفقيه القوى الاخرى غير الشرعية في الحكم في الصور والفروض المختلفة.

٣ - قال الشريف المرتضى في كتاب (رسائل الشريف المرتضى) مسألة في الولاية من قبل السلطان الجائر... الكلام في الولاية من قبل المتغلب وهي على ضروب واجب - وربما تجاوز الواجب الى الالغاء - ومباح وقبيح ومحظور، فاما الواجب: فهو أن يعلم المتولي أو يغلب على ظنه بامارات لائحة أنه يتمكن بالولاية من اقامته الحق ودفع باطل وأمر بمعروف ونهي عن منكر، ولولا هذه الولاية لم يتم شيء من ذلك فيجب عليه الولاية لوجوب ما هي سبب اليه وذريعة الى الظفر به... فلاحظ تمام كلامه.. فترى أنه يفتى بوجوب اقامة الحكم الاسلامي مع القدرة على اتباع الموازين الشرعية.

٤ - قال الشيخ الطوسي في كتاب النهاية فأما اقامة الحدود فليس يجوز لأحد اقامتها الا لسلطان الزمان المنصوب من قبل الله تعالى أو من نصبه

الامام لاقامتها... وقد رخص في حال قصور أيدي ائمة الحق وتغلب الظالمين.. ومن استخلفه سلطان ظالم على قوم وجعل إليه اقامة الحدود جاز له أن يقيمها عليهم على الكمال ويعتقد أنه انما يفعل ذلك بإذن سلطان الحق لا بإذن سلطان الجور ويجب على المؤمنين معونته وتمكينه من ذلك... ثم بسط الكلام في ذلك في الفروض والصور المختلفة فتراه يوجب اقامة الحكم الاسلامي نيابة عن المعصوم في عصر الغيبة مع التمكن.

٥ - قال ابن براج في كتاب المذهب باب خدمة السلطان: ... وأما السلطان الجائر، فلا يجوز لأحد أن يتولى شيئاً من الامور من قبله الا أن يعلم أو يغلب على ظنه انه اذا تولى ولاية من جهته تمكن من الامر بالمعروف والنهي عن المنكر... ثم بسط الكلام في ذلك.

٦ - قال ابو حمزة الديلمي في كتاب المراسم (المتوفى ٤٤٨) في باب الامر بالمعروف والنهي عن المنكر (اقامة الحدود... فأما القتل والجراح في الانتكار فإلى السلطان أو من يأمره السلطان فان تعذر الامر لمانع، فقد فوضوا عليهم السلام الى الفقهاء اقامة الحدود والاحكام بين الناس بعد أن لا يتعدوا واجبا ولا يتجاوزوا حداً، وامروا عامة الشيعة بمعاونة الفقهاء على ذلك).

قال ابن ادريس الحلي في كتاب السرائر في باب الامر بالمعروف والنهي عن المنكر وأما الحكم بين الناس والقضاء بين المختلفين فلا يجوز أيضاً الا لمن أذن له سلطان الحق في ذلك، وقد فوضوا ذلك الى فقهاء شيعتهم المأمونين المحصلين الباحثين عن مأخذ الشريعة الديانين القيمين بذلك.

٧ - قال المحقق الحلي في الشرائع: يجوز للفقهاء العارفين إقامة الحدود في حال غيبة الامام كما لهم الحكم بين الناس مع الامن من ضرر

سلطان الوقت ويجب على الناس مساعدتهم على ذلك. ولا يجوز أن يتعرض لاقامة الحدود ولا للحكم بين الناس الا عارف بالاحكام مطلع على مأخذها عارف بكيفية ايقاعها على الوجوه الشرعية.

٨ - قال العلامة الحلي في كتابه ارشاد الازهان: كتاب الامر بالمعروف والنهي عن المنكر والفقيه الجامع لشرائط الافتاء وهي العدالة والمعرفة بالاحكام الشرعية وادلتها التفصيلية. اقامتها، والحكم بين الناس بمذهب اهل الحق ويجب على الناس مساعدته على ذلك.

٩ - قال الشهيد في الدروس في كتاب الحسبة: والحدود والتعزيرات الى الامام ونائبه ولو عموماً فيجوز حال الغيبة للفقيه الموصوف بما يأتي في القضاء إقامتها مع المكنة، ويجب على العامة تقويته ومنع المتغلب عليه مع الامكان ويجب عليه الافتاء مع الأمن، وعلى العامة المصير إليه والترافع في الاحكام.

١٠ - ونظيره قال الشهيد الثاني في المسائل في كتاب الامر بالمعروف والنهي عن المنكر.

١١ - ونظيره قال المحقق الكركي في جامع المقاصد في كتاب الامر بالمعروف والنهي عن المنكر.

١٢ - وغيرهم من فقهاء الشيعة في كتاب الامر بالمعروف والنهي عن المنكر.

وغيرهم من علماء الامامية فكل هذه التصريحات ارجو أن تصكّ أذن الكاتب كي لا يفترى على طائفة اسلامية كبيرة بالزور، فهم يرون وجوب الحكم الاسلامي في عصر الغيبة نيابة عن المعصوم سواء بالمشاركة مع القوى الاخرى أو بنحو الانفراد والاستقلال مع التمكن من ذلك. وأما مع عدم القدرة من ذلك فاللازم التقية وهي بمعنى العمل التكتيكي المرحلي في جو

الإرهاب السلطوي كي لا تمكن السلطة الظالمة من استئصال المؤمنين.

فالتقية عند الامامية خطة عمل تحت الستار والخفاء عن السطح كي لا تبدهم سلطات الجور، لا بالمعنى السلبي الجمودي التعطيلي للقوى والمسؤوليات الاجتماعية السياسية.

ج - اتضح مما تقدم أنّ ما نقله الكاتب من كلمات علماء الامامية إنما هي في المسألة الثانية الاعتقادية في الامامة كسفارة إلهية أحد شؤونها الحكم السياسي، وأن الكاتب اشتبه عليه مصطلح الامامة الذي هو في المسألة الثانية مع مصطلح القيادة في تدبير الحكم السياسي ولو نيابة عن المعصوم في المسألة الاولى وحيث إن أهل السنة يعبرون في المسألة الاولى بالامامة، وقع الخلط بسبب ذلك ولا يؤخذ الجاهل بالاصلاح لكن يؤخذ بتقحمه ما لا خبرة له فيه.

كما أن ما ذكره من روايات وعبائر للشيخ النعماني والصدوق وغيرهم من علماء الامامية من لزوم النقية حتى خروج المهدي (عج) بعضها في مورد المسألة الثانية التي عرفت أنها اعتقادية يترتب عليها مسألة فقهية في الحكم السياسي وبعضها في صدد بيان للنقية كنتكتيك مرحلي في اسلوب العمل السياسي والفردى، وبعضها في ثواب الصبر والاستقامة على العقيدة في ظروف الظلم والقهر، لا بمعنى الجمود والتوقف عن حركة النشاط، وبعضها في صدد تحذير الشيعة عن الحركات الثورية الفاشلة تخطيطاً في عصر الائمة (ع) وبعضها في النهي عن البيعة لغير المعصوم، بمنطق إيجاد البيعة لشرعية الحاكم الذي بويع من دون إذن المعصوم (ع).

د - إن مرجعية فقهاء الشيعة لم تنقطع منذ عهد الباقر والصادق (ع) واستمرت الى الغيبة الصغرى والكبرى الى عصرنا الحاضر كما اشرنا الى ما في رجال الكشي والنجاشي وكتاب القضاء من كتاب الوسائل المتضمن

للسواهد التاريخية على ذلك، والمرجعية الشيعية حسب أدبيات السياسة الأكاديمية في العصر الحديث التي أجرت البحوث التعليلية حول المرجعية الشيعية أنها حكومة بما للحكومة من معنى واجزاء وفقرات، غاية الأمر ليست هي حكومة علنية رسمية، لكنها حكومة في المنفى أو حكومة تحت الستار البارد، فهي تمارس القضاء (القوى القضائية في الدولة) والأمن والجهاد (وزارة الدفاع) والتبليغ والدعوى الدينية (وزارة الثقافة) وتوزيع الحقوق الشرعية في المصارف المقررة لها (وزارة المالية) والتدريس الديني لطلاب العلوم الدينية ولعامة الناس (وزارة التعليم) وغير ذلك من أنشطة الدولة، كما أنّ المرجعية الشيعية لا تعرف الحدود الجغرافية، بل تتسع رقعتها بحسب التواجد الشيعي في أقطار العالم.

والاقتصار في تصوير الحكومة في النظام السياسي في المجتمع على الحكومة الرسمية جهل بألف باء علم السياسة وبالأدبيات السياسية العلمية فانه من المقرر في الادبيات السياسية في هذا العصر أن كل قوة ذات نفوذ اجتماعي تمارس نفوذها على التيار التابع لها من الناس هي شكل من اشكال الحكومة في النظام السياسي الاجتماعي، ومن ثمّ لا تحكم الدول والبلدان في شتى اقطار العالم حكومة واحدة التي هي الرسمية في القطر الواحد، وانما هناك توازن قوى بين حكومات متعددة على القطر الارضي الواحد، ولا أرى هذه المرة إلا وقد غفل وجهل مثل هذه البحوث التعليلية التخصصية.



ودخل الكاتب ليقول:

احمد

الكاتب

عضو

حرر بتاريخ ٢٨/١٢/١٩٩٩ ١٠:٣٤ مساءً

قلت لقد وقع الشيعة الامامية في أزمة كبرى في عصر الغيبة ورفضوا في البداية اقامة الحكومة الاسلامية، لأنها من أعمال الامام المعصوم الذي لا يحق لغيره القيام بذلك وذكرت لك أقوال ابن قبة والشيخ الصدوق والسيد المرتضى والعلامة الحلي وغيرهم من العلماء الذين لم يكونوا يفرقون بين النظرية العقائدية والموقف الفقهي حيث كانوا يعتقدون أنَّ الحكومة من عمل الامام ولا يقوم مقام الامام الا الامام وأي تنازل عن شرط العصمة او النص والتعيين سوف يلغي نظرية الامامة ويجعلها في زمان دون زمان، وكان أمام الشيعة خياران لا ثالث لهما اما التمسك بنظرية الامامة وانتظار الامام الغائب الذي كان في السابق يعني الجلوس والانتظار السلبي المطلق، واما القول بضرورة اقامة الدولة واختيار الامام من قبل الامة وتفسير معنى الانتظار بصورة إيجابية التفاقية كما فعل الدكتور علي شريعتي ومفكرو الثورة الاسلامية الحديثة، وقد اختار الشيعة بعد طول انتظار الخيار الثاني وغلفوه بنظرية النيابة العامة التي افترضوها افتراضا.

لقد كان الشيخ حسين الحلي المرشح للمرجعية بعد السيد محسن الحكيم يرفض العمل السياسي ويقول للسيد مهدي الحكيم الذي يقول في مذكراته: إنه كان ينهائهم عن العمل السياسي ويطالبهم بترك الأمور للامام المهدي الذي لم يعرف متى يظهر.

ولو بحثت في أسباب سيطرة حزب البعث وصدام على السلطة في العراق لوجدته في عقول معظم علماء الحوزة الذين ثبطوا الشهيد الصدر عن العمل السياسي في الستينات ودفعوه للانسحاب من حزب الدعوة بعد تأسيسه

والاستقالة منه وقولهم: كل راية ترفع قبل ظهور المهدي فهي راية ضلالة وصاحبها طاغوت، حيث لم يكن عمل المراجع يقتصر بصورة عامة ما عدا فئة قليلة منهم الا على الإفتاء وأخذ الحقوق الشرعية.

نعم كانت هناك مسيرة طويلة للتحرر من فكر الانتظار والشروط المثالية الصعبة او المستحيلة للإمامة من النص والعصمة والتعيين من قبل الله. وقد رجح علماء الشيعة أخيراً صوت العقل على صوت الأحاديث الضعيفة ونظريات المتكلمين الوهمية وفرضياتهم الخيالية وقالوا بولاية الفقيه او نظرية الشورى وولاية الامة على نفسها.

لقد كان هناك رأيان للشيعة الامامية الاثني عشرية وموقفان من مسألة الدولة في عصر الغيبة، واذا أحببت أن تطلع على آرائهم بالتفصيل او تنتظر الى مسيرة التطور الطويلة فاقراً الجزء الثالث من كتابي: تطور الفكر السياسي الشيعي في عصر الغيبة، الذي أورد فيه عملية التطور جيلاً بعد جيل وباباً بعد باب.



وعاجله العضو محمد منصور بالرد رقم (٢) ليقول فيه:

حرر بتاريخ ١٩٩٩/١٢/٢٨ ٠٤:٥٥ مساءً

الرد رقم (٢)

محمد
منصور
عضو

بسم الله الرحمن الرحيم

الرد على الكاتب في مقاله أن المشايخ الاوائل موقفهم سلبي من ولاية الفقيه والاجتهاد، وما ذكرنا من الرد السابق على الآثار السلبية للاعتقاد بالإمامة هو في الحقيقة رد أيضاً لأكثر ما ذكره في مقالة أن المشايخ.

١ - قال الكاتب: إن ما نقلته من كلمات علماء الامامية هو لبعضهم وبعض اقوالهم لا كلها ومن هذا تدليس واضح فان ما ذكرته هو لأهم اعلام الامامية المتقدمين ولغيرهم أيضاً وقد أشرت إلى مظان كلمات البقية منهم في كتبهم الفقهية في باب الامر بالمعروف والنهي عن المنكر أو باب الحسبة، فالقول بجواز إقامة الحكم الاسلامي هو تحول مشهور علماء الامامية المتقدمين، بل قد نقلنا عبائر أكثرهم المعبرة بلفظ وجوب ذلك مع تمكن الفقيه ووجوب معاونته الناس له.

٢ - قال الكاتب: إن تجويزهم للحدود والقضاء وللتطبيق في بعض المجالات السياسية بينما موقفهم مضاد لولاية الفقيه. وقوله هذا تدليس آخر، ولا أدري ماذا ينفع الكاتب تعصبه على النسبة المخالفة للواقع، فإن ذلك لن يوصله الى الوعي بالحقيقة، بل يصده عنها، وخسران الحقيقة أمر فادح أخطر من تلبية نزعات النفس واللجاج.

وعلى كل حال فقد شرحت في الرد السابق أن الحدود والتعزيرات التي جوزها، بل أوجب أقامتها مشهور علماء الامامية المتقدمين إلى يومنا هذا يساوي في مصطلح تركيب الدولة في العصر الحديث وزارات تنفيذية، متعددة كوزارة الداخلية والأمن (الشرطة)، كما أن القضاء الذي أوجب إقامته مشهور علماء الامامية المتقدمين الى يومنا هذا - وقد نقلنا كلماتهم في الرد السابق - هو عبارة عن ثلث جهاز الدولة والحكم في العصر الحديث؛ لان الدولة تتشكل من اجهزة ثلاثة هي قوة القضاء وقوة التنفيذ وتتشكل من الوزارات وقوة التشريع وهي المجالس النيابية التشريعية.

فإذا أوجبوا اقامة القضاء فقد اوجبوا اقامة ثلث جهاز الدولة، وهل يعقل ايجابهم لذلك من دون وجوب جهاز الدولة؟ هذا بضميمة ما تقدم من

عينية وجوب اقامة الحدود والتعزيرات لوزارة الداخلية والامن، هذا مضافا الى أن القضاء يشمل وزارة تنفيذية أيضاً كوزارة الاحوال الشخصية ووزارة العقارات؛ لانه فيه توثيق لاسانيد المملوكات إلى غير ذلك من لواحق القضاء التي تمثل العديد من الوزارات التنفيذية. فكيف يوجبون ذلك ويسند اليهم الكاتب حرمة ذلك؟

وقد أوضحت له في الرد السابق أن تحريم الإدعاء لمقام الامامة الالهية كأمر اعتقادي يترتب عليه امر فرع عملي من صلاحية اقامة الحكم لا ربط له، ولا ينافي تجوزيهم، بل ايجابهم لاقامة الحكم النيابي عن المعصوم. كما أن تصريحهم بوجوب إقامة الحكم والمعروف ودفع المنكر ووجوب الدفاع وأن صلاحيته بيد الفقيه يساوي وزارة الدفاع ووزارة الثقافة والاعلام ووزارة التربية والتعليم.

ولعل الكاتب لا يعرف مؤدى الالفاظ والمصطلحات الفقهية التقليدية في علم فقه الشريعة، وما هو الموازي لها في عناوين اجزاء وفقرات الحكم في الدولة في العصر الراهن.

لكن كان اللازم عليه الاستعانة واستشارة خبراء في الفقه وعلم القانون كي يعينوه على دراسة الفكر الشيعي السياسي، إذ ليس التنظير السياسي الفقهى يمكن قراءته بادوات ثقافية فكرية من الأدب الصحفي، بل لابد في قراءته من الاستعانة بادوات وموازن علم القانون.

ولا يحتمل أن الكاتب يدعي التخصص في علم القانون، وإن إدعى كونه فرداً في تنظيم سياسي معارض سابقاً أو كاتباً في مجلة ونحو ذلك، ولكن هذا غير مؤهل للبحث القانوني التحليلي للمواد القانونية، ولا يشفع لدعوى ذلك دعوى التتبع لكل باب باب وخطوة خطوة للفكر الشيعي، فإنه من دون أداة

لفهم المواد، ماذا يفيد السير السطحي مروراً على رسم نقوش الالفاظ مع أنه بان من الرد - الذي ذكرناه - السابق عدم معرفة الكاتب بمطابق هذا البحث الفقهي من الفقه السياسي، وانه اين يبحث في أبواب الفقه ولذلك لم يتطرق اليه الكاتب في مقالاته السابقة ولا في كتابه تطور الفكر السياسي لدى الشيعة، لم يتطرق اليه من قريب ولا من بعيد، وهو معذور؛ لانه فوق طاقته وفوق مستوى اطلاعه!!

والعلوم لا يتمكن منها بالأمنية، بل لابد من مكابدة الدراسة التخصصية وجهد الليالي. وإلا فمن يجهل ممن لديه أدنى ثقافة قانونية أن اقامة القضاء ووزارة الدفاع (الجهاد الدفاعي) ووزارة التعليم (التبليغ الديني) ووزارة الداخلية (الحدود والتعزيرات) والوزارات الاخرى قبول الولاية ولو في حكومة الآخرين والسلطين التي جوزها مشهور علماء الامامية المتقدمين الى يومنا هذا، بل أوجبوا اذا تمكن من اقامة الحق، وهي نوع من المشاركة في الحكم السياسي، أن كل ذلك ليس ايجاباً للحكم السياسي في النظام الاجتماعي، بل قد أوجبوا الافتاء وهو يساوي القوة التشريعية، بل نضيف الى قائمة العلماء الذين ذكرنا اسماءهم:

١ - ثقة الاسلام الكليني في كتاب (الكافي) وهو من علماء الامامية في الغيبة الصغرى أي النصف الثاني من القرن الثالث والنصف الاول من القرن الرابع، قد ذكر في كتابه في ابواب القضاء الروايات الدالة على تصدي فقهاء الشيعة للقضاء نيابة عن المعصوم وذكر ايضاً روايات المشاركة السياسية في نظام الحكم مع الآخرين تحت عنوان قبول ولاية السلطان الظالم عند التمكن من مطابقة الحق. وذكر روايات اقامة الحدود والتعزيرات أيضاً.

٢ - أبو القاسم محمد بن جعفر بن قولويه، افقه الشيعة في زمانه استاذ الشيخ المفيد كما ذكر النجاشي في رجاله فقد وقع في طريق العديد من روايات الفقه السياسي، أي تجوير القضاء لفقهاء الشيعة نيابة عن المعصوم وفي طريق روايات بقية المسائل المتقدمة، ومن المعلوم لدى أهل التخصص أن فتوى مسلك الراوي الفقهية ليستعلم من الروايات التي يرويها.

٣ - استاذ الشيخ الصدوق محمد بن الحسن بن الوليد القمي فقد وقع في طريق روايات تلك المسائل والابواب.

٤ - بقية مشايخ الفقهاء والرواة الذين وقعوا في طرق روايات تلك المسائل المسوغة لتصدي فقهاء الشيعة للحكم نيابة عن المعصوم.

كما نضيف في المقام أن ايجاب مشهور علماء الامامية للفتوى المساوية للقوة التشريعية للقضاء لاينحصر بالقوة القضائية، بل يشمل المحكمة الدستورية أيضاً وهي أعلى جهة ذات صلاحية قانونية في الدولة العصرية والتي تهيمن على العلاقة بين القوى الثلاث القضائية والتشريعية والتنفيذية. ولا ادري هل أن الكاتب يظن إلى البيان القانوني الشارح لكيفية شمول تجويز الفتوى والقضاء لمقام المحكمة الدستورية وموقعها القانوني؟ أم لا يظن لذلك وسأدع شرح ذلك إلى مقالات لاحقة لأترقب ما الذي سيلهج به الكاتب بعد مواجهته لهذا البحث التحليلي القانوني.

٣ - ادعى الكاتب أن ما نقلته هو بعض اقوالهم لا كلها وأن بقية اقوالهم تعطي نظرية متكاملة لنظريتهم للالزمة التي لم يتحرروا منها، ولا أدري هل أن الخلط بين المسألة الاعتقادية وهي الامامة الالهية والتي أحد شؤونها الحكم السياسي ومسألة إقامة الحكم السياسي في النظام الاجتماعي نيابة عن المعصوم وهي مسألة فقهية في الابواب السياسية في الفقه، هو تكامل في

معرفة النظرية؟ مع أن كلماتهم في المقامين متناسقة غير متضاربة كما أوضحناه في الرد السابق في المقام.

وكيف يصور وينطق بلسانه لفظة أزمة ويعيشها علماء الامامية وهم يبينون كمال السلامة والاتساق بين عقيدتهم بالامامة كعهد من الله تعالى للامام الثاني عشر ونياية للفقهاء عنه في الحكم السياسي تابعين له في التقنين والموازين المتبعة في الحكم كما رسمها هو لهم وفي كافة الظروف سواء في ظرف الاقتدار على الانفراد بالحكم أو في ظرف المشاركة مع الاطراف الاخرى في الحكم أو في ظرف الحكومة الباردة غير الرسمية تحت الستار كما أوضحنا ذلك في حقيقة المرجعية الشيعية في ادبيات السياسة الاكاديمية في العصر الحديث، بل هي حقيقة كل قوى ذات نفوذ في المجتمع ذات اتباع، أوضحناه في الرد السابق رقم (١).

والذي أراه أن الكتاب قد اشتبّه عليه صور الحالات المختلفة التابعة للظروف الخارجية الزمانية والسياسية التي تعيشها الامة الاسلامية والطائفة الشيعية بالخصوص فإنه قد تمرّ بعض الظروف التي لا يتمكّن فيها علماء الامامية وفقهاء الشيعة من إقامة الحكم السياسي بشكل مستقل، بل بنحو المشاركة مع الاطراف الاخرى كما في العديد من القرون السابقة أو ظروف أخرى قاهرة لا تسمح لهم بإقامة الحكم ولو بنحو المشاركة فتراهم يقتصرون على النفوذ والحكومة من وراء الستار وهي المعروفة بجهاز المرجعية الدينية الذي ظل متصلاً طوال القرون منذ عهد الباقر والصادق (عليهما السلام) حتى يومنا الحاضر، بنحو النياية طولياً عن الامام المعصوم سواء في الافتاء والذي يساوي القوة التشريعية والقضاء (القوة القضائية) والولاية (القوة التنفيذية).

واختلاف توفر القدرة الخارجية التابعة للظروف المحيطة لا يؤثر في التنظير القانوني الذي يقرره علماء الإمامية وفقهاء الشيعة، إذ التنظير القانوني وحلوله المختلفة لا دخل له بتحقيق الظرف المناسب أو غير المناسب، كما لا ربط له بمهارة الفقيه في صنع الظروف الملائمة والبراعة في بنائها وعدم ذلك، نظير الحال في القوانين الوضعية البشرية فان التنظير القانوني لا ربط له بكفاءات المجري للقانون ومهاراته، لا سيما على العقيدة الامامية، إذ الفقيه نائب لا حاكم بالاصالة، إذ الحاكم بالاصالة في طولية بعد الله ورسوله هو الامام المعصوم المتوفر على الكفاءة العلمية القصوى (العلم للذني) والأمانة العلمية القصوى (العصمة).

فما يراه الكاتب أو غيره من اختلاف ادوار فقهاء الشيعة في الحكم السياسي في الدول المختلفة فهو راجع إلى إختلاف الظروف واختلاف كفاءات أشخاص الفقهاء أو اختلاف وجهة نظرهم ورؤيتهم الموضوعية تجاه الظروف المعاشة، لا الى الاختلاف في التنظير القانوني. مضافاً الى اختلاف شاكلة هيكلية جسم الدولة وأدواتها من قرن إلى قرن الى ما نشاهده حالياً من تشكيلة جهاز الحكم.

٤ - قال الكاتب إن علماء الامامية المتقدمين يخصصون اقامة الحكم السياسي بالامام المعصوم؛ لأن اقامة الحكم السياسي يحتاج الى صلاحية التشريع والتنفيذ والقضاء وأن هذه المهام الثلاث من مختصات الامام المعصوم (ع). ولأن الحال يلتبس على الكاتب مرة بعد اخرى كلما يجول في بحوث القانون فلا بد أن أذكر له الشرح القانوني بالرسم الحديث فلعله يمكنه الخروج مما إستعصى عليه فهمه من تلك البحوث.

فليعلم أن الدولة العصرية تنشأ على أساس دستوري يتضمن مواداً ثم أن هذا الدستور حيث اشتمل على مواد قانونية، فلا بد أن تُبنى المواد القانونية ومنظومة تلك المواد على اساس فلسفة حقوقية كما هو محرر في علم القانون الاكاديمي في الجامعات الحديثة، ومبرهن عليه في ذلك العلم وفي العلوم الإنسانية والعقلية، وفلسفة الحقوق تبنى وترسى على فلسفة الرؤية للكون، هل هي إلهية وأن الأصل هو الخالق؟ أم مادية وأن الأصل هي المادة فيكون الانسان الفرد بالتالي هو المحور لمنظومة الحقوق ومشجراتها.

فالبنية الاولى هي فلسفة الرؤية الكونية وهي تساوي العقيدة، عقيدة التوحيد أو عقيدة المادة هي الأصل ثم تبنى البنية الثانية على ضوء الاولى وطولياً، وهي صياغة الحقوق بنحو العموم وهي تساوي النبوة والشريعة في عقيدة التوحيد في البنية الاولى، أو الفلاسفة البشريين وفلاسفة الحقوق في العلوم الإنسانية في عقيدة اصالة المادة في المذاهب المادية العلمانية النظرية الاخرى في البنية الاولى.

ثم تبنى البنية الثالثة وهي صياغة القوانين الدستورية وموادها وهي تساوي تفاصيل الشريعة والنبوة وتتبعها وتليها الامامة الالهية بتوسط العلم الدلني والعهد الإلهي «اني جاعل في الارض خليفة... وعلم آدم الاسماء كلها»^(١)، «اني جاعلك للناس اماما»^(٢)، «وجعلناهم ائمة يهدون بأمرنا وأوحينا إليهم فعل الخيرات»^(٣) في عقيدة التوحيد في البنية الاولى أو تساوي

(١) البقرة: آية ٣٠ و ٣١.

(٢) البقرة: آية ١٢٤.

(٣) الانبياء: آية ٧٣.

مجالس خبراء وضع القانون أو مجالس تأسيس الدستور في مدارس التقنين البشري في القوانين الوضعية المبتنية على عقيدة أصالة المادة ونحو ذلك في البنية الاولى، وهما حالياً مدرستان:

القانون، الانجلوساسكوني الذي يعتمد على أصول قانونية يفرع على ضوئها.

والقانون التجريبي الذي يتخذ من التجربة التي يواجهها القانوني أو القاضي، مصدراً للقوانين والتقنين.

وفي هذه المنطقة أي البنية الثالثة تختلف مدرسة أهل البيت (عليهم السلام) ليس مع المدارس البشرية الاخرى المادية والغربية فحسب، بل تختلف مع مدرسة أهل السنة حيث أنهم يرون أن للفقهاء حق صياغة وتأسيس القوانين الأمّ الدستورية في نظام الحكم السياسي الاجتماعي أو في نظام العبادات الفردي ونظام الاحوال الفردية، وإن لم يؤسسه الله تعالى وينشئه عن طريق إبلاغ النبي الرسول (ص) ومن بعده إبلاغ الامام المعصوم عن النبي بطريق العلم اللدني غير المقتصر على طريق الحسن، فأهل السنة يرون للفقهاء أو الحاكم غير المعصوم الحق في سنّ قوانين دستورية يبتدعها من رأيه وبحسب ما يتوصل إليه فكره وذهنه فيقسمون البدعة إلى الاحكام الخمسة فبعضها حسن أو لازم، ويطلقون على هذا الفعل وهو صياغة متن القوانين الدستورية في الانظمة المتقدمة — الاجتماعي والفردي والعبادي — اسم الاجتهاد، بينما لا يرى الشيعة ذلك للفقهاء، بل يخصّونه بالنبي والامام المعصوم وهما مبلغان عن الله تعالى طولياً فالنبي عن الله والامام عن النبي، ويقولون إن حق التشريع بمعنى سنّ وانشاء واعتبار وتقنين القوانين

الدستورية الأمّ هو من حقّ الله تعالى ﴿ان الحكم الا الله﴾^(١)، ﴿أليس الله بأحكم الحاكمين﴾^(٢)، وان الله اعلم بمصالح العباد ومفاسدهم وما يضرهم في كل زمان ومكان وهو محيط بكل الظروف والاجيال إلى يوم القيامة وما بعدها من نشأت ﴿ألا يعلم من خلق وهو اللطيف الخبير﴾^(٣)، ﴿يا أيها الذين امنوا لا تقدموا بين يدي الله ورسوله واتقوا الله ان الله سميع عليم﴾^(٤)، ﴿قل اتعلمون الله بدينكم والله يعلم ما في السموات وما في الارض﴾^(٥).

فإنّ الخبير الحكيم العليم لا يعجزه وضع برنامج قانوني لاينقص عن الشمولية والاتقان والكمال لكل الاوضاع البشرية بحسب المكان والزمان والمتغير الى يوم القيامة، وقد قال تعالى لنبيه (ص) ﴿قل ما اسألكم عليه من أجر وما أنا من المتكلفين﴾^(٦)، ولذلك لم يكن الرسول يتقدم على الوحي في سنّ الاحكام الكلية الدستورية كما في سورة المجادلة ﴿قد سمع الله قول التي تجادلك في زوجها وتشتكي الى الله والله يسمع تحاوركما ان الله سميع بصير﴾^(٧).

فلم يتقدم (ص) على وحي الله في البت في قضية ظهار الرجل لنتك المرأة الشاكية لحالها عند رسول الله (ص) وقال تعالى: ﴿اتبع ما أوحى اليك من ربك﴾^(٨)، ﴿واتبع ما يوحى اليك واصبر حتى يحكم الله وهو خير الحاكمين﴾^(٩) وقال تعالى: ﴿ولا اقول لكم اني ملك ان اتبع الا ما يوحى

(١) الانعام: آية ٥٧. (٢) التين: آية ٨.

(٣) الملك: آية ١٤. (٤) الحجرات: آية ٧.

(٥) الحجرات: آية ١٦. (٦) ص: آية ٨٦.

(٧) المجادلة: آية ١. (٨) الانعام: آية ١٠٦.

(٩) يونس: آية ١٠٩.

إِلَيَّ»^(١)، «قُلْ لَا اتَّبِعْ أَهْوَاءَكُمْ قَدْ ضَلَلْتُ إِذَا مَا أَنَا مِنَ الْمُهْتَدِينَ»^(٢)، «قُلْ إِنَّمَا أَتَّبِعُ مَا يُوحَىٰ إِلَيَّ مِنْ رَبِّي»^(٣) «إِنْ اتَّبَعَ إِلَّا مَا يُوحَىٰ إِلَيَّ وَمَا أَنَا إِلَّا نَذِيرٌ مُّبِينٌ»^(٤).

فالرسول تابع مسلم لربه والامام المعصوم تابع مسلم لرسول الله (ص) والشيعَة تابعة مسلمة لائمتهم (ع) وهذه التبعية ليست قصوراً ولا جهالة ولا عمايَة، بل هي كمال وعلم وبصيرة وهداية؛ لأننا نعتقد أن الله تعالى غير متناهي العلم والمخلوق الممكن مهما بلغ علمه فلن يقايس ببعض العلم الالهي، «أَفَمَنْ يَهْدِي إِلَى الْحَقِّ أَحَقُّ أَنْ يُتَّبَعَ أَمْ مَنْ لَا يَهْدِي إِلَّا أَنْ يَهْدِيَ فَمَا لَكُمْ كَيْفَ تَحْكُمُونَ، وَمَا يُتَّبَعُ أَكْثَرُهُمْ إِلَّا ظَنًّا إِنْ يَخْتَفَىٰ مِنْ الْحَقِّ شَيْئاً إِنَّ اللَّهَ عَلِيمٌ بِمَا يَفْعَلُونَ، وَمَا كَانَ هَذَا الْقُرْآنُ أَنْ يُفْتَرَىٰ مِنْ دُونِ اللَّهِ وَلَكِنْ تَصْدِيقُ الَّذِي بَيْنَ يَدَيْهِ وَتَفْصِيلُ الْكِتَابِ لَا رَيْبَ فِيهِ مِنْ رَبِّ الْعَالَمِينَ»^(٥)، وقال تعالى «وَلَا تَتَّبِعْ أَهْوَاءَهُمْ عَمَّا جَاءَكَ مِنَ الْحَقِّ»^(٦) «فَاحْكُم بَيْنَ النَّاسِ بِالْحَقِّ وَلَا تَتَّبِعِ الْهَوَىٰ»^(٧) «وَاتَّبِعُوا أَحْسَنَ مَا أُنْزِلَ إِلَيْكُمْ مِنْ رَبِّكُمْ»^(٨) «وَلَنْ أَتَّبِعْتُ أَهْوَاءَهُمْ بَعْدَ الَّذِي جَاءَكَ مِنَ الْعِلْمِ مَا لَكَ مِنَ اللَّهِ مِنْ وَلِيٍّ وَلَا نَصِيرٍ»^(٩) «وَلَوْ أَتَّبَعَ الْحَقُّ أَهْوَاءَهُمْ لَفَسَدَتِ السَّمَاوَاتُ وَالْأَرْضُ وَمَنْ فِيهِنَّ»^(١٠) «ثُمَّ جَعَلْنَاكَ عَلَىٰ شَرِيعَةٍ مِنَ الْأَمْرِ فَاتَّبِعْهَا وَلَا تَتَّبِعْ أَهْوَاءَ الَّذِينَ لَا يَعْلَمُونَ،

(١) الانعام: آية ٥٠. (٢) الانعام: آية ٥٦.

(٣) الاعراف: آية ٢٠٣. (٤) الاحقاف: آية ٩.

(٥) يونس: آية ٣٥ - ٣٧. (٦) المائدة: آية ٤٨.

(٧) ص: آية ٢٦. (٨) الزمر: آية ٥٥.

(٩) البقرة: آية ١٢٠. (١٠) المؤمنون: آية ٧١.

إنهم لن يغفوا عنك من الله شيئا، وإن الظالمين بعضهم اولياء بعض والله ولى المتقين»^(١) «قل ان كنتم تحبون الله فاتبعوني يحببكم الله»^(٢) «اتبعوا ما أنزل اليكم من ربكم ولا تتبعوا من دونه اولياء»^(٣) «ان يتبعون الا الظن وما تهوى الانفس»^(٤) «وان هذا صراطي مستقيما فاتبعوه ولا تتبعوا السبل فتفرق بكم عن سبيله ذلكم وصاكم به لعلكم تتقون»^(٥)، وقد قال تعالى عن دينه وكتابه وشريعته «ونزلنا عليك الكتاب تبيانا لكل شيء»^(٦) «ما كان حديثا يفترى ولكن تصديق الذي بين يديه وتفصيل كل شيء وهدى ورحمة لقوم يؤمنون»^(٧). وقال «وما فرطنا في الكتاب من شيء»^(٨) ما نقصنا في الكتاب من علم شيء.

فالكتاب العزيز فيه تبيان كل شيء وتفصيل لكل شيء، نعم ليس في ظاهر القرآن يتوصل الى ذلك، فلا بد من وجود من يستطيع استخراج ذلك من الكتاب والا لانتقض الغرض والحكمة، وقد اعترف كل فقهاء المسلمين غير الائمة الاثني عشر اعترفوا بالعجز عن استخراج كل الاحكام والعلوم من القرآن ومن ثم توسلوا بالقياس الظني والرأي المبتدع والاستحسان لسد ما يزعمونه من الفراغ في الشريعة والنقص في الدين.

لكن القرآن يخبرنا بوجود تلك الثلة من الأمة ما بقيت حياة الدنيا وما بقي القرآن خالداً وأشار اليهم «بل هو آيات بينات في صدور الذين اوتوا

(١) الجاثية: آية ١٨ - ١٩. (٢) آل عمران: آية ٣١.

(٣) الاعراف: آية ٣. (٤) النجم: آية ٢٣.

(٥) الانعام: آية ١٥٣. (٦) النحل: آية ٨٩.

(٧) يوسف: آية ١١١. (٨) الانعام: آية ٣٨.

العلم^(١) هو القرآن مجموعه بَيِّن في صدور الذين اوتوا العلم، فكل ما في القرآن التبيان لكل شيء هو بَيِّن في صدور الذين اوتوا العلم.

فهناك في الأمة ثلثة اوتوا العلم اللدني علم الكتاب ﴿كفى بالله شهيداً بيني وبينكم ومن عنده علم الكتاب﴾^(٢) وقال: ﴿هو الذي انزل عليك الكتاب منه آيات محكمات هن ام الكتاب وأخر متشابهات فاما الذين في قلوبهم زيغ فيتبعون ما تشابه منه ابتغاء الفتنة وابتغاء تأويله وما يعلم تأويله الا الله والراسخون في العلم يقولون آمنا به كل من عند ربنا﴾^(٣).

ففي الامة راسخون في العلم يعلمون تأويل جميع القرآن، ﴿فلا أقسم بمواقع النجوم وإنه لقسام لو تعلمون عظيم إنه لقرآن كريم في كتاب مكنون لا يمسه الا المطهرون تنزيل من رب العالمين افبهذا الحديث انتم مدهنون وتجعلون رزقكم انكم تكذبون﴾^(٤).

فالكتاب بتمام حقائقه في كتاب لا يمسه ولا يصل اليه الا المطهرون المعصومون من الذنوب ﴿انما يريد الله ليذهب عنكم الرجس أهل البيت ويطهركم تطهيرا﴾^(٥) وقال ﴿ولو ردوه الى الرسول والى أولى الامر منهم لعلمه الذين يستنبطونه منهم﴾^(٦).

وحيث اللازم هو العمل بالقرآن اعتقدت الطائفة الامامية بإحاطة الكتاب الالهي والشريعة بكل شيء وحكمة وأن هناك أهل بيت النبي آل

(١) العنكبوت: آية ٤٩. (٢) الرعد: آية ٤٣.

(٣) آل عمران: آية ٧. (٤) الواقعة: آية ٧٥ — ٨٣.

(٥) الاحزاب: آية ٣٣. (٦) النساء: آية ٨٣.

محمد (ص) مطهرون مزودون بعلم الكتاب والوصول إليه وإلى كل اسراره وهم الذين يستخرجون علمه من الكتاب وهم أولو الامر الذين قال تعالى ﴿اطيعوا الله واطيعوا الرسول واولي الامر منكم﴾^(١)، ﴿إنما وليكم الله ورسوله والذين آمنوا الذين يقيمون الصلاة ويؤتون الزكاة وهم راكعون﴾^(٢)، التي نزلت في علي باتفاق الفريقين.

وفي هذه البنية الثالثة لا يعلم ارادة الله التشريعية ومشيئاته الشرعية إلا النبي (ص) وأوصياؤه المعصومون بعلمهم للدني، فمن ثم احتيج الى النبي (ص) وإلى الامام بعد النبي (ص) لتفصيل تلك الاحكام الدستورية الأم، فلا بد من واسطة بين أهل الارض والسماء نبي، أو وصي نبي، له علم لدني، وفي هذا المقام لا مجال للظن ولا للرأي البشري الظني ولا للقياس ولا للاستحسان، بل لابد من علم لدني إلهي وقناة مأمونة تربط السماء بالارض وليس فهم الفقيه في هذه المنطقة رابطاً بين الارض والسماء.

وهنا الاجتهاد بالمعنى الذي هو عند أهل السنة وهو انشاء الاحكام وابتداعها كاحكام دستورية، لا تقول به الشيعة، كما لا تقول ببثوث هذا النمط والقسم من التشريع للفقيه.

هذا كله في البنية الثالثة وهي سنّ وصياغة الاحكام الدستورية، ثم تأتي البنية الرابعة وهي تشريع المجالس النيابية (القوة التشريعية)، ففي هذه المرحلة من التشريع يقوم اعضاء المجالس النيابية التشريعية وخبراء القانون بعملية فهم قانوني على ضوء موازين لفهم المؤدى القانوني لمواد الدستور

(١) النساء: آية ٥٩.

(٢) المائدة: آية ٥٥.

وتطبيقها على الابواب والفصول والمسائل المستجدة المختلفة، فعملية التشريع في هذه البنية تشتمل على نمطين ونحوين:

الاول: استتباط الحكم أي فهمه واحرازه من متون الدستور وألفاظه بموازين مباحث الالفاظ في علم اصول فقه القانون، ويسمى بعلم القراءة القانونية وتلك الموازين من تقييد المطلق بالمقيد وتخصيص العام بالمخصص ومفاد الشرطية وهيئات الالفاظ الدالة على الحكم التكليفي والحكم الوضعي، الى غير ذلك من مباحث ذلك العلم.

الثاني: التطبيق للقضايا الكلية الشرعية في الدستور على القضايا الجزئية في الابواب والفصول وهذا النمط يسمى بعملية التفريع للفروع والتطبيق للكليات على كليات أضيق منها دائرة، وتسمى بعملية التشجير القانوني، وهذه المرحلة من التشريع التي تختلف جوهرياً عند من يفتن ألف باء علم القانون، هذه المرحلة والنمط من التشريع تقول الامامية بجوازه وبصلاحية الفقيه لذلك العمل.

والفقه لغة الفهم لا عملية الرواية ولا انشاء الرأي ولا إبداءه قال تعالى: ﴿فلولا نفر من كل فرقة منهم طائفة ليتفقهوا في الدين ولينذروا قومهم اذا رجعوا اليهم لعلهم يحذرون﴾^(١).

فقال تعالى ليتفقهوا، أي ليفهموا لا ليبدوا رأيهم في قبال الله تعالى، وتفقههم هو عن رسول الله (ص) لا من أنفسهم.

وهذا هو الاجتهاد الذي نقول بمشروعيته الشيعة، وهو يختلف نسخاً وروحاً عن الاجتهاد الذي نقول به السنة، وقد حثّ الأئمة من آل محمد (ص)

فقهاء أصحابهم على هذا النمط من الاجتهاد والفقاهة، فقد قال الباقر (ع) لأبان بن تغلب: اجلس في المسجد وافت الناس فاني احب أن يرى في اصحابي مثلك ذكر ذلك النجاشي في رجاله.

وقالوا (عليهم السلام) لشيعتهم: «نحن نلقي اليكم الاصول وعليكم بالتفريع»، وقالوا: «إننا لا نعدّ الرجل منكم فقيها حتى يعرف معاريض كلامنا»، وقالوا: «نحن قوم فصحاء بلغاء فاعرفوا كلامنا».

وهذا الاجتهاد قد مارسه فقهاء الشيعة من اصحاب الائمة (ع) منذ عهد الباقر والصادق (ع)، بل قبلهما أيضاً الى يومنا هذا، ولم ولن يسدّ الامامية هذا الباب من الاجتهاد حتى بعد ظهور الحجة؛ لانه قائم على الفهم للدليل اللفظي الوارد من الله ورسوله واوصيائه، بخلاف أهل السنة فان غالبيتهم قد أقفلوه وسدّوه بعد عملية حصر المذاهب في الاربعة المعروفة، وقد برع نتيجة لذلك الفقه الشيعي الامامي وعلم أصول الفقه إلى يومنا هذا حتى استحال ان تصل إليه جهود بقية المذاهب الاسلامية.

وقد كتب في هذا النمط من الاجتهاد وموازينه كل من الشيخ والمرتضى والطوسي كتباً في اصول الفقه والفقه الاستدلالي، ككتاب الذريعة وكتاب عدة الاصول وكتاب المعارج في الاصول للمحقق الحلي والمعالم للشيخ حسن العاملي. وكتاب المقنعة.

الاجتهاد من هذا النمط منذ عهد متقدم، فلقد ألف زرارة بن أعين والفضل بن شاذان رسالتين في اجتماع الامر والنهي وفي الامر بالشئ لا يقتضي النهي عن ضده، وقد ذكر السيد حسن الصدر في كتابه تأسيس الشيعة لعلوم الاسلام نماذج أكثر فلاحظ.

ومع هذا البيان يتبين خطب الكاتب عشوائياً بين الاجتهاد في الرتبة الرابعة التشريعية وبين الاجتهاد في الرتبة الثالثة، وبين استعمال الظن في الرتبة الرابعة الذي لم يمنعه مشهور علماء الامامية، وبين الظن في الرتبة الثالثة أي أعمال الظن في فهم ما نزل من أحكام إلهية في الفاظ القرآن والسنة للنبي (ص) والمعصومين، وبين اعمال الظن في إصابة أحكام السماء كرابط وإتصال كبديل عن النبوة والامامة الالهية.

ولا أدري أليس من الحكمة والادب أن لا يقحم المرء نفسه فيما لا معرفة له به؟ أليس من الانسانية والفطرة أن لا يخطب المرء في ما لا علم له به؟ ﴿إن السمع والبصر والفؤاد كل أولئك كان عنه مسؤولاً﴾^(١).

لقد اسمعت لو ناديت حيا ولكن لا حياة لمن تنادي

ومن ذلك يتبين أن قيام الدولة بالمجلس النيابي التشريعي والقوة التنفيذية التي هي تطبيق اجرائي لقوانين المجلس النيابي والقوة القضائية التي هي تطبيق للموازن والقوانين الاولى، لا يرتبط بالاجتهاد بالمعنى الاول بمعنى ابتداع الرأي والقياس والاستحسان، بعد فرض وجود تمام القوانين الدستورية المبينة من الله تعالى في قرآنه ومن الرسول والائمة في السنة، وانما يعتمد قيام الدولة والحكم بالاجتهاد - المعنى الثاني - بمعنى الفقهية.

فها هو الكاتب يعقد نظريات العنكبوت في عالم تزويق الألفاظ بعيدا عن البحث العلمي التخصصي، اعتماداً على الترجم اللفظي في العبارات بكل جرأة ولا مبالاة.

ثم يعاود التعبير اجتراراً أن الامامة والتقية والانتظار منع علماء الشيعة

من اقامة الحكم ومن تجويز اقامة الدولة في عصر الغيبة وقد أعلمته بان الانتظار عقيدة اسلامية أصيلة تعني الاعتقاد بظهور مهدي من ذرية الرسول (ص) يصلح العالم يملأ الارض قسطاً وعدلاً بعد ما ملئت ظلماً وجوراً، والانتظار بهذا المعنى لا يدعو الى التوقف والحركة والتخاذل عن الوظائف الشرعية الاجتماعية والسياسية إلا في ذهنية الكاتب.

كما أن التقية أعلمته من دون فائدة مرجوة أنها بمعنى التكتيك في اسلوب القيام بالمسؤولية الاجتماعية السياسية كما هو الحال في التنظيمات السياسية المعارضة في كل دول العالم فهل تحفظ تلك التنظيمات وسريتها يعني شدة اصرارها في اقامة الحكم حسب ما تنتظره؟ أم أنه يعني جمود وتوقف تلك التنظيمات؟ وقد أمر تعالى بهذا الاسلوب من المحافظة على اسلوب العمل والنفس «الا من أكره وقلبه مطمئن بالايمان»^(١)، «الا ان تتقوا منهم تقاة»^(٢)، «بل فعله كبيرهم هذا فسالوهم ان كانوا ينطقون»^(٣)، «ايها العير انكم لسارقون»^(٤)، وغيرها من الآيات.

واما الامامة فقد بينا موقعها انها في الرتبة الثالثة من بناء التشريع كرابط بين اهل الارض والسماء يتبع النبي وكسفير إلهي تابع للنبي.

٥ - ثم انه له تدليسات اخرى متعددة، منها نسبته الى الحلبيين من علمائنا انهم لا يرون الاجتهاد بالمعنى الثاني بمعنى الفقاهاة مع انهم على العكس تماماً فانهم يوجبونه على كل مكلف عينا ولا يجوزون التقليد.

(١) النحل: آية ١٠٦.

(٢) آل عمران: آية ٢٨.

(٣) الانبياء: آية ٦٣.

(٤) يوسف: آية ٧٠.

ومنها نسبته الى فقهاء الحلة انهم لا يرون ولاية الفقيه، مع اننا قد نقلنا في الرد السابق عن المحقق والعلامة الحلي ذهابهما إلى ولاية الفقيه وكذا البقية كيحيى بن سعيد وابن ادريس وغيرهما.

ومنها: نسبته اعتراض حوزة النجف على الصفويين في قولهم بعدم ولاية الفقيه، وهذا محض افتراء فإن إعتراضهم كان على أمور أخرى في سياسات وقتية معروفة.

ومنها: استظهاره من كلام صاحب الجواهر أنه لا يقول بولاية الفقيه في اقامة الحكم من عبارته ((لعلمهم (ع) بقصور اليد))، وهو كما ترى مضحك فان تعليل صاحب الجواهر هو بعدم القدرة الخارجية لا عدم المشروعية وقد وصل بنا المقال الى توضيح ألف باء الفقه.

ومنها: خلطه بين الشورى والسلطة الجماعية، فالاول عبارة عن تداول الرأي والفحص عن المعلومات لا بمعنى الارادة الجماعية فالشورى لغة عبارة عن كيفية البحث والفحص العلمي ومداولة الرأي لا الارادة الجماعية. وغير ذلك من النسب المخالفة للواقع وهو يرمي الكلام على عواهنه غير متحرج عن المخالفة للواقع.



أحمد الكاتب
هلا تفضلت وقلت لنا وجهة نظرك في ذلك

وهنا دخل العضو التلميذ ليسأل الكاتب عن مفاد
الحديث الذي أورده دون ان يتدبر فيه، فقال
التلميذ:

حرر بتاريخ ١٩٩٩/١٢/٣٠ ١٠:٢٦ مساءً

بسم الله الرحمن الرحيم

التلميذ

عضو

أحمد الكاتب

نقلت رواية عن الإمام الرضا عليه السلام معناها أن الحجة لله على
العباد لا تقوم إلا بإمام حي يعرف، فهل المراد بالمعرفة هنا هي الرؤية
الشخصية للإمام؟ بمعنى أن الحجة لله على أي عبد من عباده لا تقوم حتى
يراه شخصياً ويعرفه من هذا الطريق، أو هي أعم من ذلك فمجرد تشخيصه
من هو؟ وابن من؟ كافٍ في المعرفة التي تتحقق بها الحجة لله على العباد؟
نرجو بيان وجهة نظرك في هذه المسألة ونحن بالإننتظار.



ودخل الكاتب ليرد فقال:

حرر بتاريخ ١٢/٣٠ ١٩٩٩ / ٥:٥٣ مساءً

احمد

الكاتب

عضو

الاستاذ الفاضل التلميذ حفظه الله

لقد نقلت لك عدة روايات عن الامام الرضا عليه السلام وهي تتحدث عن ضرورة حياة الامام وظهورة ومعرفته وذلك من أجل الارتباط به والتفاعل معه وطاعته، وهو ما يثبت تناقض الغيبة مع مسؤولية الامامة، فماذا يفيد الامة امام غائب لا طريق لها للارتباط معه او نصرته ولا طريق له لتوجيهها وتعليمها وقيادتها؟ وماذا يهم بعد ذلك ان يكون الامام الغائب حيا او ميتا؟ وعلى فرض القول بوجود الامام الثاني عشر وولادته، فمن يقول: انه لم يمت بعد ذلك الزمان؟ وكيف نعرف أنه حي؟ الا بواسطة النظريات الفلسفية والفرضيات الكلامية، أليس كذلك؟

· اخي العزيز الاستاذ التلميذ

لو فكرت قليلا بقول الامام الرضا الآخر وهو: سبحان الله! يموت رسول الله ولا يموت موسى!.. قد والله مضى كما مضى رسول الله. لو كان الله يمد في أجل أحد من بني آدم لحاجة الخلق اليه لمد الله في أجل رسول الله (ص)، لعرفت أن القول بغيبة الامام الثاني عشر ما هو الا قول متناقض مع تراث أحاديث أهل البيت والفطرة الاسلامية السليمة وأنه لم يكن الا نوعا من الوقف الذي حير الامامية وجعلهم يفترضون امورا كثيرة منافية للعقل من أجل الخروج من الحيرة.

ولذا فان الامام الرضا عليه السلام قد شدد في النكير على الواقفية الذين رفضوا الاعتراف بوفاة ابيه الامام موسى الكاظم عليه السلام واتهمهم بالكذب والكفر بما انزل الله عز وجل على محمد صلى الله عليه وآله وسلم.

ولعلمك فان الواقفية جاءوا بأحاديث كثيرة على عدم وفاة الامام الكاظم واستحالة وفاته قبل الخروج وألفوا كتباً حول غيبته؛ لأنهم كانوا يعتقدون أنه المهدي وكانوا يعتبرونها روايات متواترة أكيدة لا شبهة فيها ولكن الواقع كذبها، وهذا ما يدعوني لمطالبتك بالتفكير في صحة الكثير من الروايات التي يرويها اصحاب كل مذهب تأييدا لمذهبهم ونصرة لنظريتهم، والنظر اليها ككل وبصورة عامة ومن كل الجهات العقلية والنقلية وتقييمها سنداً ومضموناً. وبما أن نظرية القول بوجود وولادة محمد بن الحسن العسكري ومهديته لم تكن أول نظرية مهدوية من نوعها في التاريخ الشيعي، فقد سبقتها نظريات عديدة وخاصة نظرية او فرضية وجود ابن للامام عبد الله الأفطح وانه الامام من بعده وانه المهدي المنتظر، وقد جاء اصحاب هذه النظرية بأحاديث وروايات اعتبروها صحيحة او متواترة ولكنها لم تصبح حجة على الآخرين ولم يقبل بها سائر الشيعة او بقية المسلمين، لأنهم كانوا يشكون فيها ويتهمون الفطحية او ذلك القسم منهم بالكذب والافتراض والادعاء خلاف الظاهر الذي هو حجة بين الناس وبين الله.

ومن هنا فاننا لا نستطيع أن نثق بأقوال انصار الفريق الذي قال بوجود ولد للامام العسكري اعتماداً على نظريات كلامية معينة.

وقد دعوتني في ما مضى الى بحث نظرية الامامة لكي تثبت وجود ابن للامام العسكري، وسألتك اثباته أولاً عن طريق الروايات التاريخية، ولذلك بسبب أن البحث النظري لا يؤدي الى نتيجة ثابتة وواضحة. وقد كان كثير من الشيعة الامامية وحتى من شيعة الحسن العسكري يؤمنون بنظرية الامامة الالهية ومع ذلك لم يؤمنوا بوجود ولد له ولم يقتنعوا بما قدمه

ذلك الفريق القائل بوجود ولد له في السر. والسبب يعود الى أنهم كانوا يختلفون في جزئية صغيرة معهم كموضوع ضرورة انتقال الامامة وراثيا بصورة عمودية وبالتالي فإنهم لم يتوصلوا الى ضرورة افتراض وجود ولد للامام العسكري خلافا للظاهر.

اذن فان القول بنظرية الامامة لا يؤدي بالضرورة الى القول بوجود الامام الثاني عشر، ولذا لم يقتنع الشيعة الفطحية الامامية بوجود ولد للامام العسكري؛ لأنهم لم يكونوا يؤمنون بقانون الوراثة العمودية بصورة صارمة، أي حتى في حال لم يكن للامام السابق ولد وكانوا ينتقلون الى القول بامامة اخي الامام السابق ولذا انتقلوا الى القول بامامة جعفر بن علي الهادي كما انتقلوا من قبل من امامة عبد الله الاطمح الى القول بامامة اخيه موسى بن جعفر ما عدا فريقاً صغيراً منهم تشبث بشعار (لا تكون الامامة في أخوين بعد الحسن والحسين) وأصر على افتراض وجود ولد للامام عبد الله الاطمح في السر والخفاء وفسر ذلك بالنقية والخوف والكتمان.

وليس من المستبعد ان تكون لذلك الفريق مصالح مادية وسياسية دفعته لذلك القول المنافي للظاهر.

وهكذا فمن المعقول والمنطقي جدا أن نشكك بفرضية القائلين بوجود ولد للامام العسكري ونشبهم بالقائلين بوجود ولد للامام عبد الله الاطمح ونتوقف فيما رواه من أحاديث وقصص غريبة واسطورية.

خاصة وان ذلك الامام الذي ادعوا وجوده لم يظهر طوال اكثر من الف عام ولم يقد الشيعة نحو اقامة الدولة الاسلامية، وهو ما يتناقض تماما مع مهمة الامامة التي لا يجوز ان تجمد وتهمل فاما ان يأتي الامام من قبل الله

او من قبل الامة، ولما لم يأت من قبل الله علمنا أنّ مسؤولية انتخاب الامام تقع على عاتق الامة وهذا ما فعلناه مؤخراً.

ونحن كمسلمين قبلنا بوجود عشرات او مئات او آلاف الانبياء ولم نرهم ولم نشاهد لهم أثراً، لا نمانع من الاعتراف بوجود امام من الله لو كان له وجود حقاً.

وعندما نبحث هذا الموضوع ليس من منطلق التشكيك بآيات الله او رفض التسليم لأقواله والعياذ بالله ولكن لأننا لم نجد الدلائل الشرعية الكافية والقاطعة على ولادته ووجوده وجدنا أنّ الغيبة منافية لفلسفة الامامة وضرورة وجود الامام الظاهر الحي المعروف المتفاعل مع الامة. وهو ما يؤكد الامام الرضا عليه السلام في مواجهة افتراضات الواقفية وادعاءاتهم الوهمية.

اذا كان الامام الرضا قد عانى من الواقفية وافتراءاتهم وهو حي موجود يصرخ في وجوههم أن كفوا عن الدعاوى الباطلة فماذا نصنع ولا امام من أهل البيت يرعانا بعد وفاة الامام العسكري؟



ودخل العضو التلميذ ليكرر سؤاله بعد أن رأى

تهرب الكاتب عن الاجابة

حرر بتاريخ ١٢/٣٠ /١٩٩٩ ١١:١٨ مساءً

بسم الله الرحمن الرحيم

إلى أحمد الكاتب

لقد سألتك سؤالاً محدداً ولم أرد منك أن ترد لي كلاماً قلته في هذه الساحة أكثر من مرة، وبما أن الأخ الفاضل موسى العلي يريد من النقاش أن

تلميذ

ضو

يكون ثنائيا بينك وبين الأخ محمد منصور فأنا لن أرد على شيء مما كتبت فيما تقدم استجابة لرغبة المشرف. لكن لا تخلو الردود السابقة من رد على ما أوردته فيما مضى.

وعليه فسأكون أنا مثلي مثل بقية الأخوة من المراقبين لهذا الحوار التلميذ



وهنا دخل العضو محمد منصور ليؤكد ما ذهب اليه

التلميذ من قهرّب الكاتب عن الإجابة

حرر بتاريخ ١٢/٣١ /١٩٩٩ ١٢:٠٧ صباحاً

بسم الله الرحمن الرحيم

محمد

الرد رقم (٢)

منصور

عضو

الرد على احمد الكاتب في نقاشه مع التلميذ.

الآن! حيث قد كرر «الكاتب» دعاواه السابقه من أستحالة طاعة من لا يرى بالحس البصري وأستحالة قيادة من يكون خفيا عن الحس البصري واستحالة تأثيره في الامة ولو عبر منظومتين إحداها سرية والاخرى علنية كالنواب الظاهرين بالنيابة العامة فنعود نكرر الرد السابق ونجعله الرد رقم (٢) وسنوافيك بالرد رقم (١) على دعاواك هذه التي كررتها هنا مع الاخ التلميذ!

١ - قال الكاتب: لست أنا الذي يقول بعدم كفاية القرآن أو الرسول وضرورة وجود الإمام في الأرض بعد الرسول لكي ينفذ الشريعة فهم الإماميون في الطليعة الذين لا يكتفون بوجود الأئمة المنتخبين من الناس، وإنما يشترطون أن يكون الإمام معصوما ومعينا من قبل الله.

ونضع كلامه تحت المجهر العلمي بغية التدليل على منهجية الكاتب، وقناعاته التي يسير عليها ويعتقد بها، وإن غفل عن كون كلماته هي تصريحات بقناعاته التي يعتقد بها، فإن كل بناء يبني على أصل يستلزم الاعتقاد بذلك الأصل، وكل غصن ينشعب عن ساق، فإنه اعتماد على تلك الساق، وإن لم يرد هو البوح بها وإظهاره خشية الآخرين.

فأما قوله انه لم يقل بعدم كفاية القرآن أو الرسول، فإن إشتراطه للحياة والظهور الحسي المادي في إمكان الطاعة والمتابعة، والموالاة بتقريب ذكره في نقاشه السابق مع التلميذ، يستلزم قطعاً أخذ هذا الشرط في كل موارد الطاعة والمتابعة والموالاة، التي منها طاعة وموالاة ومتابعة الله ورسوله وحيث إن في هذين الموردين انتفى الشرط الذي ذكره الكاتب، فيلزمه عدم اعتقاده بلزوم طاعة الله وطاعة رسوله، كما انه في نقاشه السابق للتلميذ صرح بأنه من غير العملي الخفاء مع القيادة في أمر الجهاد والحرب، ويلزمه أن الله تعالى حيث يكون غير مدرك بالحس الظاهري أن تعطل حاكميته في الأمر بالجهاد والحرب، وولاية الحكم التنفيذي، وإعمالها والحكم القضائي.

ثم إن ابتعاد الكاتب عن الكلام حول آيات القرآن الكريم وعدم تعرضه لا من قريب ولا من بعيد لما نذكره له من دلالات القرآن الكريم على وجود أولياء حجج إلهيين كعيسى وإدريس، والخضر (ع) مع خفائهم من دون حصول التنافي بين خفائهم وكونهم حججاً من قبل الله تعالى يقومون بالوظائف الإلهية، وعلى خفاء ولادة موسى (ع) وغير ذلك من الشواهد القرآنية، فلا تراه ينبس ببنت شفة، وكأن قرآناً لم يُنلّ عليه، بل بهذا الفعل؛ جعل القرآن وراء الظهر، وعدم الاستهداء بالقرآن وعدم بناء معتقده على

حقائق القرآن الكريم، وهو منهج العلمانية المعروف في الساحة الفكرية غير الخافي على من أَلَمَ بمسالكهم.

فهذا التهميش للكتاب الكريم، وتجنب عرض الأبحاث والآراء على القرآن المجيد مبتنٍ على التقليل من محوريته، وكونه ميزانا وقسطاسا مستقيما لا يشذ عنه شيئا، وكذا التعبير عما ذكره القرآن الكريم من وقائع وإخبارات عن الأولياء الحجج كعيسى وإدريس والخضر والتعبير والتمسك بذلك انه باطنية دال على عدم الاعتقاد بصوابية كل ما في الكتاب وحقانيته، أو أن يدّ الغلاة والباطنية قد تسلك لوضع تلك الآيات. فكن مطمئناً بأن كل نسبة نسبتها لك هي مدللة بأقوالك مع بيان كيفية استلزام أقوالك لذلك الرأي. ومن ذلك ما ذكرت لك انك لا تثق بأي حديث من طرق السنة أو الشيعة، حيث صرحت أنت بنفسك في آخر كتابك حول المهدي انك لا تحتاج بأحاديث أهل السنة حول المهدي، ولا تقرّ بالاستدلال بها، وكذلك ردك للأحاديث من طرق الشيعة، فمنهجك رفض الحديث الحاكي عن سنة النبي (ص) مطلقا من دون تفصيل.

ومن ذلك ما ذكرت لك انك تتكر ضرورة عند المسلمين وهي ظهور المهدي من ذرية الرسول (ص)، استنادا إلى قولك أن روايات ظهور المهدي اختلفتها الصراعات السياسية في التاريخ الإسلامي، وأن المهودية فكرة وضعتها الغلاة والباطنية.

ومن ذلك ما ذكرت لك أن منهجك يتحد مع منهج العلمانيين من المسلمين بحسب الهوية الجنسية، فان رفض السنة الشريفة والاقتصار على فهمك للقرآن فيما تستحسن من القرآن — إن كان ثمة مورداً تستند فيه إلى القرآن — والاقتصار على الحسيات الظاهرية وأصالة الحس، ونفي الغيب

عقيدة صريحة في العلمانية، فالمشكلة لديك ليست هي مسار الطائفة الإمامية كأحد مسارات المسلمين، بل المشكلة التي لديك هو عموم مسار الدين الحنيف، نعم لعلك لست تعي أن مسارك حقيقة الاصطدام بالدين، إلا أن الوظيفة الملقاة علينا هو تنبيهك إلى ذلك رجاء أن ترعوي عما أنت عليه، كما أنك لا بد أن تنتبه إلى أن التخلي عن عروة أهل البيت (عليهم السلام) هو الذي يلجئك للتخلي عن عرى الدين الحنيف.

وأما قول الإمامية بضرورة الإمام المنفذ للشرعية والرابط بين الأرض والسماء — بعلمه اللدني الذي جعله الله تعالى له — فهو تحكيم لطاعة الله تعالى وتحكيم لطاعة رسوله وتحكيم للقرآن الحكيم في كل صغيرة وكبيرة وكل خطوة خطوة يتحرك نحو النظام السياسي الاجتماعي للبشرية، حيث إن الوصول والإحاطة بكل حقائق القرآن ومعارفه لا يتمكن منه إلا من حباه الله بعلم الكتاب وعلم لدني، فقد قال تعالى: ﴿هو الذي أنزل عليك الكتاب منه آيات محكمات هن أم الكتاب وأخر متشابهات، فأما الذين في قلوبهم زيغ فيتبعون ما تشابه منه ابتغاء الفتنة وابتغاء تأويله وما يعلم تأويله إلا الله والراسخون في العلم يقولون آمنا به كل من عند ربنا وما يذكر إلا أولوا الأبواب﴾ آل عمران/٧.

فالإحاطة التامة بالقرآن خصّها الله بالراسخين في العلم من هذه الامة، وكذا قوله تعالى: ﴿ونزلنا عليك الكتاب تبياناً لكل شيء وهُدًى ورحمةً وبشرى للمسلمين﴾ النحل/٨٩.

وهذه الآية ملحمة قرآنية دالة على حيوية القرآن الكريم لكل شيء وكذا قوله تعالى: ﴿بل هو — أي مجموع القرآن — آيات بينات في صدور الذين اوتوا العلم وما يجحدُ بآياتنا إلا الظالمون﴾ العنكبوت/٤٩.

فأثبت تعالى أن في هذه الأمة هناك ثلة باقية ما بقي القرآن هذه الثلة أوتيت العلم من لدن الله تعالى، وفي صدورها مجموع آيات الكتاب مبينة ففي صدورها تبيان كل شيء. وهاتان الآيتان تتطابقان مع آية سورة آل عمران للدلالة على معية الثقلين — الكتاب والعتره — في التمسك بهما للوصول إلى تحكيم إرادة الله تعالى وإرادة رسوله من بعده، ومما يدل على ذلك أيضاً: ﴿إن علينا جمعه وقرآنه فإذا قرأناه فاتبع قرآنه ثم إن علينا بيانه﴾ القيامة/ ١٧ — ١٩.

فالبيان التام المحيط لكل ما يتجدد من الحاجات في كل زمن هو من الوظائف والمسؤوليات التي هي عهدة الجانب الإلهي، كما في قوله تعالى: ﴿وما أنزلنا عليك الكتاب إلا لتبين لهم الذي اختلفوا فيه وهدى ورحمة لقوم يؤمنون﴾ النحل/ ٦٤.

وفي سورة الواقعة ﴿فلا أقسم بمواقع النجوم وأنه لقسم لو تعلمون عظيم انه لقران كريم في كتاب مكنون لا يمسه إلا المطهرون، تنزيل من رب العالمين افبهذا الحديث انتم مدهنون﴾ الواقعة/ ٧٥ — ٨١.

فهذه الآية تدل أيضاً على أن تمام الإحاطة بالكتاب لا يصل إليه إلا المطهر وهو المعصوم المشار إليه في آية التطهير: ﴿إنما يريد الله ليذهب عنكم الرجس أهل البيت ويطهركم تطهيرا﴾ الأحزاب/ ٣٣. فالكتاب كما تشير إليه سورة الواقعة هو تمامه في كن محفوظ لا يصل إليه تماماً إلا المعصومون.

فالآية تشير إلى معية (الثقلين) فكل هذه الآيات هي على غرار حديث الثقلين إلا أن المدرك لمفاد الثقلين هو الكتاب العزيز نفسه، وكذلك قوله تعالى: ﴿ما فرطنا في الكتاب من شيء﴾ الأنعام/ ٣٨.

وقوله: ﴿وما تسقط من ورقة إلا يعلمها ولا حبة في ظلمات الأرض ولا رطب ولا يابس إلا في كتاب مبين﴾ الانعام/٥٩.

وقوله: ﴿ولا أصغر من ذلك ولا أكبر إلا في كتاب مبين﴾ يونس/٦١.
والكتاب المبين اسم للقرآن كما في سورة يوسف/١ وسورة الشعراء/٢ والنحل/١ والزخرف/٢ والدخان/٢.

وقوله تعالى: ﴿وما من غائبة في السماء والأرض إلا في كتاب مبين﴾ النمل/٧٥ هذا من جانب ومن جانب آخر قال تعالى على لسان خاتم النبيين (ص) في سورة الرعد/٤٣ ﴿كفى بالله شهيدا بيني وبينكم ومن عنده علم الكتاب﴾.

وسورة الرعد مكية ولم يؤمن في مكة أحد من أهل الكتاب، فهي إشارة إلى رجل من هذه الأمة يكون شاهدا على صدق نبوة الرسول، ومدرِك حجية شهادة هذا الشاهد هو علمه بالكتاب كله بخلاف علم صاحب سليمان فلقد كان علما ببعض الكتاب كما في قوله تعالى: ﴿قال الذي عنده علم من الكتاب أنا آتيك به قبل أن يرتد إليك طرفك﴾ النمل/٤٠.

ونظير قوله تعالى في سورة الرعد المتقدم الذي هو في بيان ثقل العترة قوله تعالى: ﴿ثم أورثنا الكتاب الذين اصطفينا من عبادنا﴾ فاطر/٣٢.
وهذه وراثة اصطفاء إلهي كقوله: ﴿ذرية بعضها من بعض﴾ لا وراثة تراب كما يتوهمها الكاتب.

وقوله تعالى: ﴿وليعلم الذين اوتوا العلم انه الحق من ربك فيؤمنوا به﴾ الحج/٥٤.

وقوله تعالى: ﴿ويرى الذين اوتوا العلم الذي انزل إليك من ربك الحق﴾ سبا/٦.

وقوله تعالى: ﴿ولو ردّوه إلى الرسول وإلى أُولي الأمر منهم لعلهم الذين يستنبطونه منهم﴾ النساء/٨٣.

فهذه طوائف من آيات الذكر الحكيم دالة على مفاد حديث الثقلين، فهي — آيات الثقلين — تبين وجود ثلّة في هذه الأمة قد زوّدت من قبل الله تعالى بالعلم اللدني (علم الكتب) وأن في صدورهم مجموع القرآن (آيات بينات) وهو تبيان كل شيء وأن تلك الثلّة هي القادرة على إخراج كل علوم، وحقائق الأشياء من القرآن الكريم.

فالقول بضرورة وجود الإمام في الأرض بعد الرسول ضرورة قرآنية وهي تحكيم لشمولية القرآن ومرجعيته في كل صغيرة وكبيرة، كما أن تلك الضرورة تعني تحكيمياً لطاعة الله تعالى وطاعة رسوله في كل الأمور؛ لأن الإمام في عقيدة الإمامية مرتبط بالسماء بتوسط العلم اللدني علم الكتاب فهو خليفة الله في أرضه وحجته على عباده يوصل جميع إرادة الله في الحكم التنفيذي والسياسي، والقضائي إلى العباد وينفذ فيهم حاكمية الله تعالى وحاكمية رسوله من بعد؛ لإطلاعه على جميع أحكام النبي (ص) بالعلم اللدني لا العلم الحسي بتوسط النقل الذي يحتمل الزيادة والنقصان.

فمن ثم كان القول بضرورة الإمام في الأرض بعد الرسول (ص) هو تحكيمياً للقرآن في كل الأمور، وتحكيمياً لطاعة الله وطاعة رسوله في كل صغيرة وكبيرة، بخلاف القول بالاكفاء بمن يختاره البشر والناس من قيادة ينتخبونها، فإن هذا القول إزاء لحاكمية الله في كل صغيرة وكبيرة. وتعطيل لولاية الله في الأمور السياسية والتنفيذية والقضائية وقيادة الحرب والسلم، وتجميد لطاعة الله في كل صغيرة وكبيرة في أنشطة النظام السياسي والاجتماعي وقصر حاكمية الله على التشريع، فهذا القول يجعل البارئ

كالمترج لا صلاحية له في التدخل في شؤون البشر، وأن البشر يختارون ويحكمون إرادتهم في نظامهم السياسي والاجتماعي، لا إرادة الله تعالى واردة رسوله، قال تعالى: ﴿وَبِكَ يَخْلَقُ مَا يَشَاءُ وَيَخْتَارُ مَا كَانَ لَهُمُ الْخِيَرَةُ سُبْحَانَ اللَّهِ وَتَعَالَى عَمَّا يُشْرِكُونَ﴾ القصص/٦٨.

ونظرية الإمامة رفض لعزل الله تعالى عن مقدرات الخلق والبشر في نظامهم الاجتماعي السياسي.

٢ - أما حديث الإمام الرضا أن الإمام لا بد أن يكون حياً يعرف أو حياً ظاهراً. فلا بد أن يعي الكاتب أن حديثاً تدريه خير من ألف حديث ترويه، وإنما درجات الرجال وكمالاتهم بدراسة الحديث لا مجرد روايته، فلا بد من فقه الحديث ورب حامل فقه إلى من هو أفقه منه.

الرضا (ع) يشترط في الإمام الحياة، وأن يعرف باسمه ونسبه ولا يشترط في ماهية الطاعة والموالات أن يكون المطاع والذي يوالى حياً يرى بالحس الظاهري كي يلزم من ذلك عدم طاعة الله تعالى وعدم طاعة رسوله، فمعنى الطاعة ومفهومها لا يتقوم بمشاهدة المطاع بالحس المادي كما هو الفكر المادي العلماني، فالرضا (ع) في صدد اشتراط الحياة والمعروفية، والظهور بالاسم والنسب، لا اشتراط الحياة في المطاع الذي هو أعم من الإمام، كما أنه (ع) اشترط الحياة والمعروفية والظهور بالاسم والنسب، ولم يشترط الظهور بالحس البصري، كما تقوله النظرية المادية العلمانية.

٣ - طالب الكاتب بالرجوع إلى التراث، ولا ريب في ذلك ولكن الرجوع إليه تارة مع الاعتقاد بحجية الثقلين وأخرى الرجوع إلى التراث مع عدم الاعتقاد بذلك، ومع الاقتناع بالنظرة العلمانية القائلة بأن القرآن والسنة

للمعصومين تراث تاريخي لا تراث لنهج النظام الذي يجب أن يقام في العصر الحاضر.

٤ - قال: إن ما ذكرته نظرية فلسفية اسطورية، وهذا خبط بين المصطلحات العلمية فإن الدليل الفلسفي دليل عقلي نظري أو بديهي والاسطورة حكاية روائية تخيلية شاعرية وهو خبط بين العقل والخيال.

٥ - قال: إن أحاديث من مات ولم يعرف إمام زمانه أو ليس عليه إمام، أو ليس في عنقه بيعة مات ميتة جاهلية، لا دلالة لها على لزوم العصمة في الإمام، وقد غفل أن الحديث باللفظ الأول قد جعل الجهل والجاهل وعدم المعرفة بذلك الإمام موته ميتة على غير ملة الإسلام، وهذا لا يكون إلا في الأمور الاعتقادية، وأما الفروع فهي لا توجب الخروج والموت على غير ملة الإسلام عند المذاهب الإسلامية سوى مذهب الخوارج ونحوهم.

وكذا لو كان لفظ الحديث بلفظ ليس عليه إمام أو ليس في عنقه بيعة له، فإن كل ذلك لو كان أمراً وحكماً من فروع الدين لما أوجب الموت على غير ملة الإسلام، ومن الضروري كون ذلك مرتبطاً بأمر وحكم اعتقادي ولم يذهب ذاهب إلى أن عدم الاعتقاد بإمامة العادل غير المعصوم كعدم الاعتقاد برسالة الرسول (ص)، أو أن إمامة غير المعصوم أمر اعتقادي.

٦ - يقول الكاتب إن قيادات رجال الاستخبارات السريين لا يحكمون مقدّرات الشعوب والدول في العصر الحديث، فالوضع الدولي تديره الحكومات العلنية ورؤساء الجمهوريات في السطح الظاهر العلني وأما اللوبيات الصهيونية الخفية، ولوبي القوى الاستخبارية السرية، وقوى المال والسلاح فليس في يدها - في الوضع الراهن - أي دور في ما يحدث أولاً بأول في العالم وإن دعوى أن الإمام الغائب بمعنى المستتر الذي له نواب في العلن

والسطح الظاهر الذين وصفهم الكاتب بالطغاة والمتكبرين والانتهازيين، وله منظومة سرية، يدير من خلال المنظومتين العلنية والسرية — كما هو شأن الدول في العصر الراهن الحديث — شؤون الأمة الإسلامية والطائفة الشيعية، يقول الكاتب إن ذلك غير معقول إمكانه في حين أن الكاتب يقر بأن منظومة الإمام الثاني عشر العلنية من النواب ومراجع الشيعة تدبر شؤون المسلمين والشيعة، لكنه يصف تدبيرهم بالطغيان، فكيف يجمع بين عدم معقولية التصرف والتدبير لشؤون الناس، وبين إثبات تدبيرهم لكن بشكل طغياني في تعبيره.

٧ — تخيل الكاتب أن الشيعة المعاصرين ذهبوا إلى انتخاب أئمة بأنفسهم وإلى ولاية الفقيه، وقد نبهته من قبل إلى أنه غافل عن أبسط الأبحاث القانونية في الفقه وفي الفقه السياسي، فإن ما ذكره فقهاء الشيعة من ولاية الفقيه هي نيابة عن الإمام الثاني عشر أي أنهم يتقيدون في نظام الحكم بأحكام الإمام الثاني عشر وآبائه الطاهرين فليس يرون شرعية أي نظام سياسي كيف ما كان، بل نظام سياسي مبني على فقه أهل البيت وأقوالهم (عليهم السلام) ومتشعب من ولاية الإمام الثاني عشر أي يتبع ويتقيد بإحراز رضاه في نظام الحكم وسياساته الامرائية.

كما قد نبهت الكاتب في المقالة السابقة (الرد) إلى أن المفيد والمرضى والطوسي ومشهور فقهاء الشيعة من القرن الثالث إلى قرننا الحالي قد ذكروا ولاية الفقيه نيابة عن الإمام الثاني عشر. فليس هذا أمر مستجد أو حادث كما يرجف ويرعد به الكاتب مع غفلته بالمؤدى الفقهي، والقانوني لولاية الفقيه النيابية.

٨ — الكاتب يقول: إن إثبات الإمامة لأهل البيت (ع) وأنهم معينون من قبل الله وأنهم معصومون وإثبات وجود الإمام الثاني عشر، فإن ذلك لا يغير

من مسارات الشيعة والمسلمين، ولا يغير من كيفية نظام الحكم في عصرنا الحاضر وواقعنا المعاش، وإن الاختلاف في تعيين الحاكم اختلاف في المصاديق.

وهذا جهل بأبسط موازين التنظير القانوني والرؤية الفقهية، فإن بناء النظام السياسي الحاكم يختلف في صياغته بعد المشرقين وبعد السماء إلى الأرض بين المذاهب الفقهية الإسلامية، فإن هيكلية الحكم ومنابع القانون وصياغة الشرعية القانونية لنظام الحكم تختلف جوهرياً بين المذهب الجعفري الإثني عشري والمذاهب الأخرى، فإن في مذهب الإمامية تعتبر أقوال المعصومين مواداً دستورية غير قابلة للتغيير لأنهم معصومون بينما في المذهب الحنفي مثلاً يمكن للحاكم الحنفي أن يرد على أبي حنيفة ويجتهد بإنشاء حكم وقانون جديد. كما أن في مذهب الإمامية النظام القضائي بتمام فصوله وبنوده يختلف عن النظام القضائي في المذاهب الإسلامية الأخرى، وهذا واضح لمن يعرف ويفهم ويطلع على ألف باء الفقه والقانون، ولا أرى الكاتب إلا وقد أوقع نفسه من جديد في بحث تخصصي آخر لا ناقة له به ولا جمل، يخطب خطباً قانونياً هوجائياً، فنظام الحكم الذي يؤسس على الكيفية القانونية المستقاة من الكتب الأربعة وغيرها من الكتب الإمامية يختلف عن الكيفية القانونية التي تستقى من الصحاح الستة لدى أهل السنة. فمصدر المنابع الطبيعية والأموال العامة في الدولة الإسلامية يختلف مذهب أهل البيت فيها عن بقية المذاهب الأخرى إلى غير ذلك من فقرات الحكم في النظام السياسي، وحينئذ يا ((كاتب)) يصل المسلم إلى مفترق طرق في كيفية بناء نظام الحكم المعاصر فإلى أي الطرق يسلك من دون أن يتضح لديه المنبع الصحيح الذي يعزده الله تعالى عليه — المنبع الصحيح لاستقاء قوانين النظام السياسي.

فهل أهل البيت حجة أئمة منصوبون معينون من قبل الله تعالى علمهم علم لدني لا علم حسي اجتهادي ظني، هل أهل البيت كذلك لكي يستقى ذلك منهم، أم ليس الحال كذلك فهم وغيرهم من فقهاء المسلمين غير المعصومين سواء يمكن الرد عليهم، والاعتراض على أقوالهم، وطرح أحكامهم وعدم الاعتناء بما يكرهونه ويرفضونه وعدم الاعتناء بما يحبونه؟!

ودعني عن بساطة فهمك وثقافتك العالية القانونية والفقهية والكلامية، من عدم الفرق عندك في الأخذ من فقه أهل البيت وحبهم سواء كانوا معصومين أم لم يكونوا كذلك حسب تعبيرك، فإن الغافل أو الجاهل بالحال لا يؤاخذ إلا بقدر ما يعقل.

إنما الكلام مع ذوي الأبواب والعلم والفضيلة هل نرسم مسار الحكم والنظام المعاصر بحسب فقه أهل البيت ولا نرد، ولا نعترض عليهم؛ لأنهم معصومون، أم أنهم ليسوا كذلك فيعترض عليهم ولا يخصص الأخذ عنهم، بل يؤخذ منهم ومن غيرهم؛ لأنه بناءً على عدم عصمتهم يمكن خطوهم وصحة أقوال غيرهم من فقهاء المسلمين.

ومن ذلك يتضح الجواب عن تساؤل الكاتب عن فائدة إثبات وجود الإمام الثاني عشر والإيمان به، وحصر الفائدة في النيابة العامة التي يطعن هو فيها بالخيانة والطغيان، وجهل وغفل عن أن النظام السياسي النيابي عن المعصوم يختلف في كل بنوده وفصوله القانونية عن نظام السلطة الجماعية المتخذ لفقه المذاهب الأخرى منبعاً قانونياً له ومصدراً قضائياً..

هذا كله في تغاير المسار في النظام السياسي فضلاً عن النظام العبادي الفردي والأسري، والشعائري الاجتماعي، فإن الدين مجموعة واحدة مترابطة لا يمكن الإيمان ببعض والكفر ببعض آخر، وهذا التغاير فضلاً عن

التغاير في الاعتقاد بعصمتهم، وتوليهم الذي نفى الكاتب أي ثمرة وفائدة له، وهذا تصريح من الكاتب بعدم اعتناؤه بالدار الآخرة وقصر نظره على الدنيا ذلك مبلغهم من العلم «بل إدراك علمهم» «يرون ظاهراً من الحياة الدنيا» «وهم عن الآخرة هم غافلون»، فعلى منطق ومنهج الكاتب العلماني أي فرق في الاعتقاد بالله تعالى وبرسوله، وبالآخرة وبالجنة والنار في حياتنا المعاصرة الراهنة. فالمهم أن نعلف بطوننا وننكح فروجنا ونتنعم بنعيم الحياة الغربية في الملاذ المادية.

ثم إن الكاتب ذكر قصة-صور فيها الرجل الأمريكي الغربي بالرجل المتحضر الفاهم العاقل المتطور، الذي يبصر تكون حقيقة الحياة ومعنى التقدم، والرجل السني والشيعي المسلمين بالرجلين المتخلفين الجاهلين الخرافيين، وهذا الكلام من الكاتب تصريح صارخ بالالتزام بالمنهج الغربي العلماني، وأن الديمقراطية الغربية هي الحل الصحيح لنظام الحكم ولنهج الحياة الأبدية، فهل الخلاف بين المسلمين لا يؤثر في صيغة نظام الحكم السياسي، والاجتماعي الذي يراد بناء صرحه في العصر الراهن، وهل الاختلاف بين الرجل السني والشيعي من جهة مع الرجل الأمريكي لا يؤثر في الكيفية القانونية لنظام الحكم السياسي، وبحسب الكاتب أن النظام لا محالة لابد أن يكون غربياً أمريكياً علمانياً، وهل الخلاف في البحث عن النظرية الصحيحة والعقيدة السليمة لا يؤثر في المسار الفردي والعبادي للإنسان، وللتأثير على آخرته التي هي أخطر من حياته الدنيوية المؤقتة.

نعم الكاتب قد قدّس الحياة المدنية الدنيوية، وغفل عن بهاء وجمال الحياة الأخروية، وهل الكاتب لم يسمع بمفاسد المجتمع الغربي؟ وتحلل الأسرة والأمراض الروحية، والعقد النفسية التي يعيشها الفرد الغربي، والإحصائيات

المذهلة في ذلك والإجرام المتفشي حتى بلغ قتلى المدارس بالسلاح الناري العام الماضي في أمريكا عدداً يفوق؟؟؟؟ إلى غير ذلك من الدمار النفسي والأسري والاجتماعي، وهل الطغيان الغربي وامتصاص دماء الشعوب تطور وتقدم؟ فالكاتب من جانب ينادي بالتححر والدفاع عن شعوبنا المستضعفة وثرواتها، ومن جانب آخر يمدح الرجل الأمريكي الغربي وأنه مثال التقدم والتطور والرقي والمدنية، فهل كل هذا الحال في النظام الدولي وأوضاع الشعوب إلا نتاج الرؤية الاعتقادية حول الحياة والخلفة، وكيفية نشوء الحقوق والقوانين من تلك الرؤية، ومن ثم بناء النظام السياسي والاجتماعي والدولي ونظام الفرد، والأسرة على نهج تلك الرؤية وهذا ما صرح به علماء القانون في الأكاديميات الجامعية القانونية أن أية نظرية في القانون والقوانين هي وليدة نظرية سابقة في الحقوق الطبيعية، وهي الأخرى وليدة نظرية سابقة عليهما في الرؤية إلى فلسفة الكون والحياة هل المادة هي الأصل والإنسان هو الأصل أم الإله والخالق هو الأصل، ومن أي منهما تنطلق مشجرة الحقوق وفلسفة الحقوق، ومن ثم ترسو القوانين على أرضية الحقوق. ولكن الكاتب معذور في هذه العشوائية والهيّاج إذ لم يراجع ولم يطلع على أبسط دائرة معارف قانونية تخصصية لكي يعرف سرّ تأثير العقيدة حول الكون، وارتباطها مع القانون الذي يُبنى عليه نظام الحياة، وهذه عادته في الاقتحام في البحوث التخصصية بكل جرأة من دون مؤهلات سابقة.

٩ - ثم دعواه الأخيرة ونداءه الأخير إلى عدم التفرقة وإثارة الماضي، ولا أدري كيف يناقض نفسه كراراً بلا حياء من القراء، فمن الذي طبع ثلاثة كتب في الطعن على الطائفة الإمامية، ولم نشر تلك الكتب، ولم أثار هذه البحوث إذا كان يعتقد أن ذلك لا يجدي ولا فائدة فيه سوى الصراع والاختلاف والضعف.

لا تته ن خلق وتأتي مثله عارٌ عليك اذا فعلت عظيم
لم تقولون ما لا تفعلون.

١٠ — ثم أنه يدعوا إلى التمسك بالقرآن والسنة، ولا أدري كيف يدعوا إلى التمسك بالكتاب والسنة، وهو ينبذ ما يأمر به الكتاب والسنة من التمسك بالتقلين فهل هذا تمسك أو دجل ومراوغة؟

ويمكنك مراجعة الموضوع والرد عليه عبر الضغط على هذه الوصلة
<http://www.hajr.org/hajr-html/Forum٩/HTML/٠٠٠٠٩٢.html>



وهكذا يواصل العضو محمد منصور الإجابة على
شبهات الكاتب:

حرر بتاريخ ١٩٩٩/١٢/٣١ ٠٥:٤٩ صباحاً

بسم الله الرحمن الرحيم

الرد رقم (١) على الكاتب في نقاشه مع التلميذ:

١ — قال الكاتب ماذا يفيد الامة امام غائب لا طريق للارتباط معه، أو نصرته ولا طريق له لتوجيهها وتعليمها وقيادتها، وكأن الكاتب على منهجه الحسي في سجن الحس البصري، يحصر طريق افادة القيادة للامة بشرط، وهو كون القيادة مرئية بالحس البصري، وبشرط أن الامة تعلم حين ترى القيادة بالحس البصري، ان الذي تراه هو فلان بن فلان القائد فتطبق ما علمته، واعتقدته على المرئي المحسوس بالبصر، وأول تناقض يدخل الكاتب فيه على منهجه الحسي المادي، أن دولة الحياة الغربية ليست عند الغرب المادي مبنية على كون القيادة المؤثرة في الوضع الدولي ووضع مواطني الدولة، مرئية حسية بالبصر بمعنى أن مواطني الدولة لابد أن يرون بالحس

محمد
منصور
عضو

البصري القيادات الحقيقية التي تتحكم في أجهزة الدولة من الوزارات، والاعلام والبنوك والمؤسسات المالية، والجيش وقاعدة الصواريخ النووية، وغيرها من مرافق الدولة.

فالقيادات الحقيقية التي تقود هذه الدول على طبق الدستور للدولة الغربية لم يشترط فيها عندهم في المنهج المادي أن تكون مرئية بالحس البصري، وبشرط آخر وهو ان يعرفها المواطنون حين يرونها بالحس البصري أنها فلان بن فلان القائد.

وأي استحالة يراها العقل في إمكان قيادة الامة عبر أجنحة خفية تتحكم في مقدرات الامة تكون تلك الاجنحة، والمنظومة متغلغلة في شرائح المجتمع وكافة قواه، تكون متغلغلة ونافذة في أجهزة الحكومة الرسمية، بل إن عقل البشرية يرى ضرورة ذلك في الحياة المعقدة العصرية، ويرى أن الخروج إلى السطح العلني ماهو الا خبل وبلاهة وتخلف، وأن عدم المحافظة على القوة، ومنظومتها البشرية تحت ستار السرية ماهو الا ذهنية متحجرة من القرون الوسطى التي تتخذ من المصارعة البدنية، وعضلات اليد منهج النصر والغلبة، لا سيما في مثل هذه العصور التي إستفاحت فيها أساليب القوى بأطوار جبارة.

لا يشترط هذا الشرط في عقلية القرن الواحد والعشرين إلا صاحب هلوسة، أو من لا يستطيع أن يكشف الذباب عن وجهه، وهو يطمع أن يناطح القوى الكبرى العصرية.

وعلى قول الكاتب إن الحكومات الرسمية العلنية في الدول هي أقوى تحكما في مقادير مواطني تلك الدول من أي قوة أخرى خفية في تلك الدول، فلا مسرح لتأثير اللوبيات ولا مجال عقلا — عند الكاتب — لتأثير المنظمات

السرية كالماسونية والمافيا وغيرها، ولا يمكن لتلك القوى أن تفيد، أو تضر بالأمم الأخرى.

هذا مع أن الإمام الموجود الحي المستتر عن معرفتنا له بنحو لو رأيناه بالحس البصري لقننا أنه الحجة بن الحسن العسكري — فلم يقطع ارتباطه بالشيعة والمسلمين بعد أن نصب وكلاءً ظاهرين بالنيابة العامة، حيث اشترط في نيابتهم ووكالتهم شرطي الكفاءة العلمية (الفقاهة والتخصص في فهم قوانين الدين) والامانة، وهي العدالة.

فهو عبر هذه النيابة العامة قد فسخ المجال للأمة للحركة والسعي، والجد والمثابرة، وأنشطها لتتحمل شطراً من المسؤولية الملقاة على عاتقها، كي لا تكون في موقف المتفرج الجامد كما قد ارتكبت ذلك الأمة الإسلامية مع الأئمة السابقين عليهم السلام.

فهذه الغيبة والسرية وإدارته عليه السلام لمنظومة سرية متشكلة من الأوتاد والأبدال...، ولمنظومة ظاهرية متشكلة من الفقهاء العدول، تعتبر أرقى نهج في العمل عرفته البشرية كما هو الحال في طريقة القوى في القرن العشرين، فإن أية دولة لا تستطيع أن تحافظ على كيانها، وأية أمة لا تستطيع أن تحافظ على وجودها إلا بأن تكون لها منظومتان من القوى إحداها سرية خفية كي لا يعرفها الأعداء ولا يهتدون إليها، ولتبقى سداً منيعاً من يد العدو لتلك الأمة والدولة، وثانيهما علنية ظاهرية وهي الحكومة الرسمية المعلنة، فهل يمكن محافظة أمة في هذا العصر من دون انقسام قواها إلى قسمين قوى سرية وقوى علنية، بحيث يكون عمدة قوتها هي في القوى السرية التي لها، وقوام قواها العلنية هي بالقوى السرية، أليس هذا النهج هو أحدث ما وصلت إليه المدنية الحضارية البشرية، ويعتبر قمة التطور البشري في صنع الدولة

وفي بناء الكيان للنظام السياسي الإجتماعي، أليس هذا إعجاز علمي في عقيدة الإمامية، وكيانها سبقت البشرية في الوصول إليها قبل ألف ونيّف سنة.

ثم إن الكاتب يقول لماذا الإمام غائب ولا يظهر لترتبط الأمة معه بنحو الارتباط الحسي لتقوم بنصرته ولتتوجه بتعليماته، ولا ينقضي ذهول الكاتب وتكره لحقائق تاريخ الأمة الإسلامية، وتكره لكثير من البديهيّات الإسلامية، أليس قد قال سابقاً بأن الدولة العباسية سياستها لينة مع البيت العلوي، فما هو يقول لماذا يكون الإمام المعصوم غائباً، يقوم بأدوار القيادة في الخفاء والسرية وكأن الكاتب ينكر أن هذه الأمة قد قتلت علي بن أبي طالب عليه السلام في المحراب، ولعل قتلها له في منطق الكاتب لأنه لم تره يقوم بالعدل وبإصلاح الأمة، وكأن الكاتب ينكر قتل الحسن سبط رسول الله (ص) بالسّم وتخاذل الأمة عنه، ولعل الكاتب ينكر قتل الأمة للحسين الشهيد عليه السلام، أو لأن الأمة في منطق الكاتب اشتبهت وخطت بين يزيد، والحسين. ولعل الكاتب ينكر أن الأئمة قتلوا بالسّم وأن السلطات الأموية، والعباسية بمعاونة الأمة قد أجهزت على حياة ذرية النبي (ص) وعترته عملاً بقوله تعالى ﴿قُلْ لَا أَسْأَلُكُمْ عَلَيْهِ أَجْراً إِلَّا الْمَوَدَّةَ فِي الْقُرْبَى﴾^(١) وآيات الثقلين التي نبهنا الكاتب عليها في مقالة سابقة، وحديث النبي — الذي ينكر الكاتب الإعتماد عليه — المتفق بين الفريقين، ولعل الكاتب ينكر أن الكاظم (ع) حبس في قعر السجون حتى قتل بالسّم، وأن العسكريين حبسا تحت الإقامة الجبرية في سامراء، أو لعل الكاتب يقول بأن هذا معنى نصره الأمة للأئمة المنصوبين من قبل الله تعالى، أو لعل الكاتب يريد أن تتدخل السماء بصورة

إعجازية، ولا تراعي إمتحان البشر وامتحان إختيارهم في الطاعة لإرادة السماء، فهل قرنين ونصف غير كاف لإمتحان نصرة الامة لخلفاء الله في أرضه أم يريد الكاتب أن تفرط السماء في المعصومين ويقضى عليهم أجمعين، فيسود الهرج والمرج من دون أن تتدخل السماء لتدارك الوضع. ثم أن هذه تعاليم وتوجيهات الأئمة، وتوجيهات الامام الثاني عشر موجودة وواصلة إلينا عبر الروايات، فأين توجه الامة واتباعها لتعليماتهم. أليس الكاتب ينكر إمامتهم الإلهية التي نصّ عليها الله في كتابه المجيد وقد ذكرنا له شطراً ونموذجاً من الآيات في مقالات سابقة وهي آيات الثقلين. فأين توجه الكاتب واتباعه للقرآن أم للمادية الحسّية الغربية، ولا ينقضي ذهول الكاتب وتناقضاته فيقول مع ذلك في نهاية نقاشه مع التلميذ (ماذا نصنع ولا أمام من أهل البيت يرعانا بعد وفاة العسكري) فهو ينكر إمامتهم الإلهية أي أنهم بشر عاديون يُخطئون، فيصح مخالفتهم ومحاربتهم، ومع ذلك فهو يطالب برعاية إمام من أهل البيت.

ويريد من الرعاية في كلامه الرعاية بالحس البصري بدون اسلوب البشرية العصري الخالي من إستخدام قوتين علنية وسرية، فإن الكاتب يتحدّى البشرية، ويسخر بعقلية وفطرة البشر في هذا العصر من الحاجة إلى قوتين في نظام الدولة وكيان الأمم.

ويقول الكاتب: بأن فطرته وعقله أصح من فطرة وعقل البشر!!

٢ — ثم أن الكاتب يسخر بالأدلة الفلسفية، والكلامية كما أجترّ ذلك وكرره سابقاً، ومع ذلك فهو يناقض نفسه في خلال أسطر بالمطالبة بدراسة الروايات من الجهات العقلية والنقلية، فهو حين يستخف بالبحث العقلي

ويحصر الدليل بالحس البصري يتبجح بالمطالبة بالبحث العقلي، وهو في حين يقول في خاتمة كتابه حول المهدي بأنه لا يقبل الاحتجاج بروايات أهل السنة الواردة في المهدي وأنه من ذرية الرسول (ص) يطالب هاهنا بالبحث النقلي في الروايات، وفي حين يقول أن روايات المهدي وظهوره روايات أختلفتها قوى الصراع السياسي في التاريخ الإسلامي، فهو لا يقبل أي حقيقة وضرورة نقلية تحت طائلة منهجه الحسي، وتفسير كل الدين بالمنطق المادي والمصالح المادية، وأن كل الظواهر الدينية خاضعة لمصالح ورغبات المادة والمال، وأن ما وراء ذلك فرضيات، فالغيب فرضية، وهو مع ذلك يحصر صحة الدليل في البحث التاريخي، ويقول: (إن البحث النظري لا يؤدي إلى نتيجة ثابتة واضحة).

وهذا تصريح منه في إنحصار الأدلة في الدليل الحسي الذي تعيشه البشرية من خلال حواسها وهو التاريخ، ثم التاريخ يحل على أساس المصالح المادية.

ولا أدري أن الكاتب يثبت وجود الله تعالى بدليل تاريخي ويثبت صدق نبوة الرسول بدليل تاريخي، أو عقلي ببرهان المعجزة، أو أنه لا يثبت ذلك كما هو لازم كلامه!!.

٣ - ثم إن الكاتب يستبعد بقاء حجة الله تعالى وخلفائه ألف سنة أو أكثر، ولعله نسي عمر نوح في القرآن، أو أنه يقول بأن تلك الآيات في عمر نوح وضعتها قوى الصراع في تاريخ المسلمين. وكذا الآيات التي تلونها عليه في حياة عيسى (ع) وأنه حي في السماء، وسيظهر وينزل من السماء، ولعل الكاتب يقول بأن تلك الآيات وضعتها اليد المسيحية في القرآن.

وكذا الآيات التي تلونا عليه في إدريس، وفي الخضر في سورة الكهف وأنه يقوم بأدوار مصيرية هامة تنفع البشرية بأمر من الله تعالى، ضمن مجموعة من عباد الله الأولياء الحجج ﴿فوجدنا عبداً من عبادنا آتيناها رحمة من عندنا وعلمناه من لدنا علماً﴾^(١).

أو لعل الكاتب لا يصغي لوعود الله تعالى: ﴿ونريد أن نمنَّ على الذين استضعفوا في الأرض ونجعلهم أئمةً ونجعلهم الوارثين﴾^(٢) ﴿ولقد كتبنا في الزبور من بعد الذكر أن الأرض يرثها عبادي الصالحون﴾^(٣)، ﴿أمنَّ يجيب المضطر إذا دعاه ويكشف السوء ويجعلكم خلفاء...﴾^(٤).

كما أن الكاتب يستبعد الحاجة إلى حجج الله بعد وجود الدستور الإلهي والكتاب السماوي فلا معنى لقوله تعالى ﴿إنا أنزلنا التوراة فيها هدى ونور يحكم بها النبيون الذين أسلموا للذين هادوا والربانيون والأحبار بما اسحفظوا من كتاب الله﴾^(٥) ﴿ثم أرسلنا رسلنا تترأ﴾^(٦) ﴿رسلاً مبشرين ومنذرين لئلا يكون للناس على الله حجة بعد الرسل﴾^(٧) ﴿إنما انت منذر ولكل قوم هاد﴾^(٨).

فلكل قوم الى يوم القيامة هاد من الله تعالى، وقوله تعالى ﴿بل هو آيات بينات في صدور الذين أتوا العلم﴾^(٩) بعد قوله ﴿ونزلنا عليك الكتاب تبياناً

(١) الكهف: آية ٦٥. (٢) القصص: آية ٥.

(٣) الانبياء: آية ١٠٥. (٤) النحل: آية ٦٢.

(٥) المائدة: آية ٤٤. (٦) المؤمنون: آية ٤٤.

(٧) النساء: ١٦٥. (٨) الرعد: آية ٧.

(٩) العنكبوت: آية ٤٩.

لكل شيء»^(١).

فمن هؤلاء الذين أوتوا العلم الذين تضطر الأمة إليهم لتبيان كل ما تجهله. ومن هم المطهرون الذين يمسون ويصلون للقرآن ﴿إنه لقرآن كريم في كتاب مكنون لا يمسه إلا المطهرون تنزيل من رب العالمين﴾^(٢) وغير ذلك من آيات في الكتاب.

ولكن الكاتب لا يعجبه الكلام في آيات الله وكتابه ويطعن مع ذلك على رواة الإمامية بأنهم يعتقدون بالإمامة الإلهية التي ينص عليها القرآن.

٤ — أما قول الرضا (ع) في أنكاره على الواقفيه على قولهم بعدم موت الامام الكاظم (ع) مع ان الناس قد شيعوا جثمان الكاظم (ع) ودفنوه بأيديهم في القبر! فقول الواقفية يقتضي ان لا إمام بعد الكاظم فلذلك قال الرضا (ع) بالاضافة الى تلك الرواية السابقة كما رواها الكشي، قال عليه السلام لبكر بن صالح ما يقول الناس في هذه الاية؟ قلت جعلت فداك وأي آية؟ قال: قول الله عزوجل: ﴿وقالت اليهود يد الله مغلولة غلت ايديهم ولعنوا بما قالوا بل يداه مبسوطتان ينفق كيف يشاء﴾^(٣) قلت: اختلفوا فيها؟!، قال (ع): ولكني أقول نزلت في الواقفية انهم قالوا لا إمام بعد موسى (ع) فرد الله عليهم ؛ بل يداه مبسوطتان واليد هو الامام في باطن الكتاب وإنما عنى قولهم لا امام بعد موسى (ع).

فهو عليه السلام في صدد بيان ضرورة وجود السبب المتصل بين السماء والارض وهو الامام الحي المعصوم، وان قول الواقفية مع قطع يقين

(١) النحل: آية ٨٩.

(٢) الواقعة: ٧٧ — ٨٠.

(٣) المائدة: آية ٦٤.

كافة المسلمين بدفن الجثمان الشريف للكاظم (ع) هو قول بانكار ضرورة الامام المعصوم الحي، وبالتالي انكار لحاكمية الله المباشرة على البشر، وان الله في موقع المتفرج من بعيد، ولايستطيع اىصال ارادته، ومشيته في النظام السياسي، والاجتماعي للبشر، وهذا القول عين النظرية اليهودية!! التي تقول لاحجج لله في ارضه بعد موت النبي موسى (ع) وان الله في موقع المتفرج والناظر من بعيد الذي لاحول له ولا قوة! حيث لايتدخل في السياسة التنفيذية وغيرها للبشر.

٥ - ثم أن الكاتب لا يهاب من التدليس المفضوح ويدعي أن الواقفية والفتحية لديهم روايات متواترة في كون ابن عبد الله الأفطح، والكاظم هما المهدي، وهو كعادته من العشوائية في خلط الاوراق يخلط بين تواتر روايات المهدي من ذرية الرسول، ودعوى الفتحية وتطبيق ذلك على ابن الأفطح. ودعوى الواقفية في ذلك في الكاظم (ع).

ثم لم يأت الكاتب بمصدر واحد على ما يدعيه، ومع دعواه الكاذبة يحكم على روايات الإمامية المتواترة في الإمام الثاني عشر بأنها موضوعة؛ لأنهم يعتقدون بالإمامة الإلهية، ويرفض البحث في الكبرى كي يفهم أو لا يفهم بأن طعنه في رواة الإمامية طعن في منشأ عقيدتهم، فمن المنطق العقلي أن يبحث في صحة الإمامة الإلهية أولاً ثم يبني على صحة طعنه لهم بسبب عقيدتهم.

كما أنه ينكر ضرورة عقيدة المسلمين بالمهدي، وإنه من ذرية رسول الله (ص) لكن مع هذا وهن، وإن نظرية المهديوية عقيدة وضعتها الغلاة الباطنية، ولا ينتهي دورانه حول نفسه متشبهاً بالحس البصري والتفرج بالعين، وإنه الأصل في قاموس البحث والإستدلال.

والخلاصة أن البحث لا يخرج معه عن العشوائية ما لم يتمركز أولاً في
البحث عن ضرورة الإمامة الإلهية في القرآن والسنة...



وعاد احمد الكاتب ليوهم القارئ أن الحوار قد خرج
عن مساره هروباً من الاجابة

حرر بتاريخ ٢٠٠٠/١/٢ ١٠:٣٢ صباحاً

الأخ الاستاذ محمد منصور نصره الله في الحق
السلام عليكم ورحمة الله وبركاته

احمد
الكاتب
عضو

كان حوارنا حول معنى احاديث الامام الرضا عليه السلام حول ضرورة
ان يكون الامام حيا ظاهرا معروفا.

وقد ذهبت يميناً وشمالاً وشرقاً وغرباً حتى انك كدت تخرجني من الدين
لقولي بذلك كأنني اقترفت جريمة كبرى فشبهتني بالعلمانيين والماديين ..
و... سامحك الله وغفر لك في هذا الشهر المبارك.

حاولت ان تأول آيات كثيرة من القرآن، وتفسرها بما تشتهي رغم انها
غير صريحة بما نقول وأردت ان تصل الى ضرورة وجود الامام الموصوف
بكذا وكذا، ولكنك لم تستطع ان تثبت هذا الامام في التاريخ، او في الأرض،
ولم تأت الا بفرضيات ونظريات وهمية وتحاول ان تستنبط منها وجود انسان
في الخارج، وعندما تصطدم بأحاديث أهل البيت تلوي عنقك وتحاول لي عنق
الروايات وتدعي فهمها وحدك.

تحدثت كثيراً عن العلم اللدني، ولم نخبرنا ماهو؟ وكيف يحصل لدى
الامام؟ وهل ينزل عليه جبرئيل والملائكة؟ وهل هو وحي؟

علما بأن الامام علي عليه السلام يقول في تأييد رسول الله ان الوحي قد انقطع بوفاته وانقطعت أخبار السماء.

ان كثيرا من الغلاة الذين دسوا انفسهم في صفوف الشيعة، وادعوا الولاء لأهل البيت كانوا يقولون بمقالات منكرة يستنكرها أهل البيت فيلعنوهم، ولكنهم كانوا ينسبونهم اليهم تحت ستار التقية.

وقد أساء الغلاة الى الشيعة الى اليوم بما نسبوه الى أهل البيت من مقولات الغلو التي جعلتهم أنبياء، او نصف أنبياء ونسبت اليهم العلم بالغيب، ومن مقولات الغلاة ايضا القول بتحريف القرآن ووجوده كاملا عند أهل البيت.

وقد قلت: ان الكتاب محفوظ لا يصل اليه تماما الا المعصومون، وتوجد ثلثة في صدرها مجموع الكتاب.

وقد شمتت منك القول بتحريف القرآن فأرجو ان توضح ذلك؟ هل تقول بتحريف هذا القرآن الموجود بين أيدي المسلمين اليوم؟ وما فائدة كتاب محفوظ في الغيب اذا لم يستطع الله سبحانه وتعالى ان يحفظه لدى الناس؟ وهل يسمى ذلك حفظا واعجازا؟ وعند الله في اللوح المحفوظ كتب كثيرة محفوظة فلماذا نتهم كتب اليهود والنصارى بالتحريف؟

سألتك فيما سبق فيما اذا كنت اخباريا أو اصوليا، ولم تجبني واذا بك اليوم تردد أقاويل الغلاة والمطرفين، فاذا كنت مغاليا فأرجو ان تعلن ذلك على الملأ.

انك تحاول ان تقلب الغيبة اللامعقولة والمتناقضة مع فلسفة الامامة، وضرورة وجود امام في الأرض بتأويلات تعسفية وتخريجات قسرية، وتعطي الامام مهمات جديدة هي اقرب الى النبوة والوساطة بين الله والخلق.

ومع ذلك لا تستطيع ان تثبت وجود ذلك الامام المفترض او تشير اليه باصبعك، او تذكر مثالا واحدا صغيرا صحيحا وصادقا على ما قام به من أعمال ووساطات او تفسير للقرآن او افتاء او قضاء طوال ألف عام.

واذا كان موجودا ولديه علوم الأولين والآخرين وهو مرتبط بالسماء فلماذا يترك الشيعة يمارسون الاجتهاد، ويتخبطون يمينا وشمالا كل يفتي برأي حتى ان لديهم حول الخمس فقط عشرون رأيا مختلفا. فلماذا لا يتدخل ويعطيهم الحكم الصحيح، ويريحهم من مؤونة الاجتهاد واتباع الظنون؟ واخيرا لم تعطني رايتك حول الأدلة التاريخية والحكايات الاسطورية التي تكتنف قصة ولادة الامام محمد بن الحسن العسكري المزعومة، وأخذ الطيور له بعد الولادة مباشرة وعدم شعور أو معرفة امه بالحمل، وعدم ظهور اية اعراض بالحمل وما الى ذلك.

هل تؤمن بها وتصديقها؟ وهل درستها جيدا؟ أم لا تشعر بحاجة الى دراستها؛ لأنك اكتفيت بالنظريات الفلسفية الكلامية الخيالية؟



العضو التلميذ يطلب من الكاتب رواية صحيحة

تثبت مدعاه:

حرر بتاريخ ٢٠٠٠/١/٢ ١٠:٣٠ مساءً

بسم الله الرحمن الرحيم

الأستاذ أحمد الكاتب

قلت: (لقد نقلت لك عدة روايات عن الامام الرضا عليه السلام وهي تتحدث عن ضرورة حياة الامام وظهوره ومعرفة...)

التلميذ

عضو

أقول: أريد أن أخطو معك فيما نقلته عن الإمام الرضا عليه السلام خطوة خطوة، فلا بد أولاً من اثبات وجود رواية صحيحة سنداً عن الإمام الرضا عليه السلام نقول: (أن الإمام لا بد وأن يكون حياً وظاهراً ومعروفاً)؛ لأنك ادّعت في كلامك أن الروايات الصادرة من الإمام الرضا تشير إلى الحياة، والظهور والمعرفة، فهل تأتي لنا برواية واحدة عنه سلام الله عليه يذكر فيها الإمام ذلك، ومن ثم ننتقل إلى الحديث عن دلالة ألفاظ الرواية الصحيحة التي ستأتي بها، فأنا في الإنتظار...

التلميذ



وهنا يدو على الكاتب محاولته التخلص من الحرج

الذي وقع فيه:

حرر بتاريخ ١/٢/ ٢٠٠٠ ١١:٥٨ مساءً

احمد

أخي الحبيب محمد منصور

الكاتب

انها روايات ذكرها الكليني في الكافي ج ١ ص ٣٨٠ والكشي في الرجال ص ٣٧٩ والكليني في الكافي مرة اخرى ج ١ ص ١٧٧ والحميري في قرب الاسناد ص ٢٠٣.

عضو

وقد ذكرها الاماميون في معرض الاحتجاج ضد الواقفية الذين قالوا باختفاء الامام موسى الكاظم لتقنيد قولهم.

والروايات منسجمة مع العقل وهي حجة على الامامية الاثني عشرية؛ لأنها مروية من مشايخهم.

ولا يمكنك التشكيك فيها بعد ان حاولت ان تأول معناها



التلميذ يطلب مرة أخرى ذكر الرواية الصحيحة التي ثبت مدعى الكاتب ولكن دون جدوى

حرر بتاريخ ٢٠٠٠/١/٢ ٢٠:٥٣ مساءً

بسم الله الرحمن الرحيم

التلميذ
عضو

إلى الأستاذ أحمد الكاتب

أولاً: إن الذي طلب منك ذكر الروايات الصحيحة هو أنا التلميذ لا الأخ
العزیز والأستاذ الجليل محمد منصور.

ثانياً: إن الرواية لا تكون حجة على الشيعي مهما كان الكتاب الذي
ذكرت فيه ما لم تصح سنداً ومتناً.

ثالثاً: لقد ادّعت أنت أن الإمام الرضا عليه السلام قال: إن الإمام لا بد
وأن يكون حياً يعرف ظاهراً، وعليه فنطلب منك أن تذكر لنا رواية واحدة
صحيحة سنداً عن الإمام الرضا عليه السلام يذكر فيها أن الحجة لله على
عباده لا تقوم بغير إمام حي يعرف ظاهر أي تحوي على مجموع هذه الألفاظ
الثلاثة (حي، يعرف، ظاهر). أو تذكر روايات صحيحة بها ذكر ذلك، وإن لم
تكن هذه الثلاثة ألفاظاً مذكورة بمجموعها في واحدة، بل متفرقة على رواية
أو روايتين أو أكثر.

ومن ثم وبعد أن تأتي بالسند الصحيح للخبر نناقش الخبر معاً من حيث
دلالاته على دعواك.

أنا ومع الأخوة الكرام المتابعين لهذا الحوار ننتظر ذلك منك...

التلميذ



وهنا محاولة أحمد الكاتب للخروج من المأزق:

حرر بتاريخ ١/٢/ ٢٠٠٠ ١٠:٣٧ مساءً

الأخ التلميذ حفظه الله

الروايات:

يرويه الكليني في الكافي ج ١ ص ١٧٧ والحميري: قرب الاسناد ص ٢٠٣، عن الامام الرضا عن آبائه عليهم السلام: ان الحجة لا تقوم لله على خلقه الا بإمام حي يعرف.

من مات بغير امام مات ميتة جاهلية.. امام حي يعرفه.

وقد قال رسول الله (ص): من مات وليس له امام يسمع له ويطيع مات

ميتة جاهلية.

ومن مات، وليس عليه امام حي ظاهر مات ميتة جاهلية.. امام حي ومع الأسف الشديد لا يوجد بين يدي المصادر: الكافي وقرب الاسناد، ولكن يمكنكم مراجعتها والتأكد منهما، والروايات واردة في معرض الرد على الواقفية الذين قالوا بغيبة الامام الكاظم عليه السلام.



ويطلب التلميذ العذر له:

حرر بتاريخ ١/٣/ ٢٠٠٠ ١٢:٤٨ صباحاً

بسم الله الرحمن الرحيم

الأستاذ أحمد الكاتب

سأحملك على محمل خير في قولك إن المصادر ليست متوفرة لديك.

التلميذ



أحمد
الكاتب
عضو

التلميذ
عضو

يدخل العضو جميل ٥٠ ليؤكد أن الروايات المذكورة

تشتمل على قضيتين:

حرر بتاريخ ٣/١/٢٠٠٠ ٢٦:٠٢ صباحاً

جميل ٥٠

المسألة بسيطة جدا وليس بها تعقيد فخذ هذا السؤال في مستهل الجواب

عضو

يا كاتب:

ليس نفس الروايات أكدت على قضيتين وهما:

١ - ضرورة وجود إمام وحجة؟؟؟

٢ - ضرورة أن يكون معروفا؟؟؟

والآن كيف تجمع بين القضيتين، وهلا ترى أنك إن أخذت بالقضية

الثانية وتركت الأولى أوجب منك طرح الأخبار الكثيرة؟؟!!

وهلا ترى أن الجمع بينهما ممكن، بل ضروري إذ لا وجه سواه، وهو

أن يكون الإمام الحي المعروف هو الإمام المعصوم لا مطلق العالم حيث كان

السوق سوق إحتجاج من الإمام أبي الحسن الرضا، وغيره من الأئمة كما

أقررت أنت بذلك أيضا؟؟!!

وأن يكون الإمام الحي هو الحجة بن الحسن، وهو معروف ولم يبق

مجال لإنكار عدم معرفيته؛ لأن أدلتك تم دحضها ولم تتابع أنت بالجواب

عليها كما كنت قد أعطيت المواثيق (مواثيق الحوار)؟؟!!

وبكلمة: إن التسليم بالقضية الأولى هي حجة الله عليك في القضية

الثانية، وإن كنت تصر على رفض ذلك فهي إبرز للرواية وجها غير متمحل

يستعذبه القارئ العربي، والعالم بأصول الحديث ودرايته..

ثم إلام تريد منا أن ننتظر تملصاتك، وتهرباتك المتكررة مما يناشدك به

الأخوة؟؟؟ أم أنك لا زلت ترى طريقة أهل الباطل هي المثلى؟؟
وتلك هي الإغداق بالأسئلة والشبهات من دون تكفل أمر آخر يجلب للحوار
منفعته؟؟؟



الغاء صلاة الجمعة أكبر دليل على سلبية نظرية الانتظار

وهنا دخل الكاتب لي طرح محوراً جديداً تحت عنوان
الموقف من صلاة الجمعة

حرر بتاريخ ١١/١/٢٠٠٠ ١١:٤٠

احمد
الكاتب
عضو

الموقف من صلاة الجمعة:

كانت صلاة الجمعة المعقل الأخير الذي تأثر بنظرية (الانتظار) حيث كان الشيعة في (عصر الغيبة الصغرى والكبرى) يؤدونها باستمرار، وبالرغم من سيادة نظرية (الانتظار) منذ أواسط القرن الثالث الهجري وتأثر الجوانب السياسية والاقتصادية سلباً بها، إلا أن صلاة الجمعة بقيت حتى أواسط القرن الخامس بعيدة عن التأثير والانفعال. حيث لم يشترط العماني الحسن بن أبي عقيل (المعاصر للكليني) في وجوب صلاة الجمعة غير تكامل العدد، ولم يذكر حضور الامام العادل أو الامام المعصوم ولا نائبه الخاص، واكتفى بالقول: اذا زالت الشمس صعد الامام المنبر، فاذا علا استقبل الناس بوجهه، فإذا فرغ المؤذن من اذانه قام خطيباً للناس.

ولم يعرف عن احد من علماء القرن الثالث والرابع قولاً بمقاطعة صلاة الجمعة باعتبار فقدانها لشرط وجود الامام أو اذنه الخاص، إلا ما نقل عن

الشيخ علي بن الحسين بن بابويه القمي الذي يقول في (رسالة) له: اذا زالت الشمس من يوم الجمعة فلا تصل الا المكتوبة ولكن هذا القول لم يعرف عن الشيخ الصدوق الوالد، ولم يروه عنه احد من العلماء، ولم تثبت صحة نسبة الكتاب اليه.

ولم يكن ليحدث في أمر هذه الصلاة العظيمة من جديد لولا التفسير الذي راج عند بعض الفقهاء الامامية في وقت متأخر حول كلمة الامام) او (الامام العادل) حيث حصروا معناها بـ (الامام المعصوم). ولما كانوا يقولون: ان الامام المعصوم غائب في هذا العصر، وان من شروط إقامة صلاة الجمعة حضور الامام او اذنه، فقد قال اولئك الفقهاء بافتقاد احد شروط صلاة الجمعة، وهو إذن الامام المعصوم المهدي المنتظر، ونتيجة لذلك قال اولئك الفقهاء المؤمنون بنظرية (الانتظار) بحرمة او بعدم وجوب صلاة الجمعة في (عصر الغيبة).

وقد تحدث الشيخ المفيد في (الارشاد ص٣٤٧) عرضاً عن مهمات الامام المعصوم وضرورة وجوده فذكر من مهماته جمع الناس في الجمعات. ولكنه لم يشترط بصراحة ان يكون المقيم للجمعة معصوماً، كما لم يسقط وجوب الجمعة في غيبة الامام المعصوم. ولكن تلميذه السيد المرتضى علم الهدى أشار في (الناصریات) الى ضرورة العدالة في الامام، وقال: الذي يذهب اليه اصحابنا في صلاة العيدين انها فرض على الاعيان وتكامل الشروط التي تلزم معها صلاة الجمعة من حضور السلطان العادل (الجوامع الفقهية ص٢٠٣) وقال في (الميفارقيات): لا جمعة الا مع امام عادل او من ينصبه الامام العادل، فاذا عدم ذلك صليت الظهر اربع ركعات، ومن اضطر

الى ان يصليها مع من لا يجوز امامته تقيةً وجب عليه ان يصلي بعد ذلك ظهراً اربعاً.

ومع ان السيد المرتضى لم يصرح بشرط حضور الامام المعصوم او اذنه، فان بعض من تأخر عنه قد فسر كلامه بارادة الامام المعصوم من كلمة (العادل) حيث اعتقد انه لا امام عادلاً الا الامام المعصوم، وذلك لعدم جواز إقامة الدولة لغير الامام المهدي المعصوم الغائب، وضرورة انتظاره. وربما كان السيد المرتضى يقصد ذلك فعلاً.

وذكر الشيخ الطوسي في (الخلاف في الفقه ج ١، ص ٢٤٨): ان من شرط انعقاد الجمعة: الامام او من يأمره الامام بذلك من قاض او أمير ونحو ذلك، ومتى أقيمت بغير امره لم تصح.

وقال في المبسوط في (فقه الامامية ج ١، ص ١٤٣): فأما الشروط الراجعة الى صحة الانعقاد، فأربعة... السلطان العادل او من يأمره السلطان. وقال في: (الجمل والعقود، ص ١٩٠): ومع اجتماع الشرائط لا ينعقد الجمعة الا بأربعة شروط وهي: السلطان العادل او من يأمره السلطان العادل...

وقال في (النهاية، ص ١٠٣): ومن شرائطه ان يكون هناك امام عادل او من نصبه الامام للصلاة بالناس.

وقال في (التبيان في تفسير القرآن، ج ١٠ ص ٨): وعند اجتماع شروط، وهي كون سلطان عادل او من نصبه السلطان للصلاة.

وكان الشيخ الطوسي في كل ذلك يشترط اذن السلطان العادل، ولم يصرح في واحد من كتبه بهوية هذا السلطان العادل، ولكن ايمان الطوسي

بنظرية (الامامة الإلهية) القائمة على حصر الامامة الشرعية في أهل البيت، واعتبار السلطان العادل الوحيد هو الامام المعصوم، وعدم ايمانه بولاية الفقيه، يعزز من احتمال إرادته لمعنى (المعصوم) من كلمة (الامام العادل) ويشكل مدخلا لربط الصلاة بالامام المعصوم. وهو ما ينسجم مع الموقف العام الذي اتخذه الطوسي من مسألة اقامة الدولة في (عصر الغيبة) وتجميد الجوانب السياسية والثورية والاقتصادية المتعلقة بالامام الغائب.

وقد عبر عن ذلك بصراحة ابو الصلاح الحلبي (٣٧٣ - ٤٤٧) المعاصر للطوسي، في (الكافي في الفقه، ص ١٥١) حيث قال: لا تتعقد الجمعة الا بامام الملة او منصوب من قبله، او بمن يتكامل له صفات امام الجماعة عند تعذر الأمرين.

ويلاحظ انه مع تصريحه بربط الجمعة بامام الملة، اي الامام المعصوم، الا انه استدرك بإمكانية اقامتها لمن تكاملت له صفات امام الجماعة ايضا، اي انه لم يحصر جواز الصلاة بحضور الامام المعصوم او اذنه، ولكن تصريحه هذا شكل مقدمة لمن جاء بعده، والغي الخيار الثاني وحصرها بالامام المعصوم او اذنه.

ويقول المؤرخون: ان صلاة الجمعة توقفت في عهد الشيخ الطوسي سنة ٤٥١ هـ بعد ان كان الشيعة يدأبون على أدائها في مسجد برائنا في بغداد، وذلك إثر سيطرة السلاجقة على الحكم وسقوط الدولة البويهية ورحيل الطوسي من بغداد الى النجف. راجع: تاريخ بغداد ج ١ ص ١١١ وأمل الأمل ص ١٢٤ ولؤلؤة البحرين ص ٣٢٩.

وقد قال سلالر بعد الغائها باثنتي عشرة سنة في (المراسم): ان صلاة الجمعة فرض مع حضور امام الأصل او من يقوم مقامه... وفقهاء الامامية

ان يصلوا الناس في الاعياد والاستسقاء، وأما الجمع فلا. وكان رأيه هذا اصرح من السابقين الذين عبروا عنه بالكناية فقط.

وقال القاضي عبد العزيز بن براج الطرابلسي (٤٠٠ - ٤٨١) في (المهذب ج١ ص ١٠٠): اعلم ان فرض الجمعة لا يصح كونه فريضة الا بشروط متى اجتمعت صح كونه فريضة جمعة ووجب لذلك، ومتى لم تجتمع لم يجب كونه كذلك، بل يجب كون هذه الصلاة ظهرا.

وقال ابن حمزة في (الوسيلة الى نيل الفضيلة) وابن زهرة في (الغنية) والطبرسي في (مجمع البيان في تفسير القرآن) وابن ادريس في (السرائر) بتعطيل اقامة صلاة الجمعة في عصر الغيبة وعدم وجوبها لانعدام شرط حضور الامام او اذنه الخاص. يقول ابن ادريس في (السرائر): صلاة الجمعة فريضة... بشروط احدها: حضور الامام العادل او من نصبه الامام. وان إجماع اهل الاعصار على ان من شرط انعقاد الجمعة: الامام او من نصبه الامام للصلاة من قاضٍ او امير ونحو ذلك، ومتى أقيمت بغيره لم يصح. وان إجماع الفرقة الامامية على ذلك، وانهم لا يختلفون ان من شرط الجمعة: الامام او من يأمره. المصدر.

وقد بنى ابن ادريس رأيه في تعطيل صلاة الجمعة في (عصر الغيبة) على تفسير لكلام الشيخ الطوسي في (مسائل الخلاف) من اشتراط الامام، مع ان الطوسي نفسه لم يصرح بمقصوده هناك، ولم يشترط صفة العدالة في الامام. ولم يثبت الإجماع عند الشيعة قبل ذلك على معنى (الامام المعصوم) واشترط حضوره او اذنه بالخصوص في صلاة الجمعة، كما لم يثبت إجماع المسلمين على اشتراط حضور الامام المطلق في اقامة صلاة الجمعة.

ومن المعروف ان ابن ادريس قاد ثورة على الاعتماد على أخبار الآحاد في الفقه، وقد تحدث عن ذلك في مقدمة كتابه (السرائر) واستنكر إضاعة أحكام الدين بالاعتماد على أخبار الآحاد، ولكنه لجأ هنا الى الاعتماد على (إجماع) موهوم وغير دقيق وغير حاصل، وقام في ظل اجواء نظرية (الانتظار) بإلغاء صلاة الجمعة في (عصر الغيبة) بصراحة.

وقد سار كثير من الفقهاء اللاحقين بعد ذلك، والى يومنا هذا، على خطى اولئك العلماء الذين اشترطوا العدالة في الامام وفسروا كلمة (الإمام العادل) بالإمام المعصوم (المهدي المنتظر)، وانتهوا إلى تعطيل صلاة الجمعة في عصر الغيبة، انسجاما مع نظرية (الانتظار) التي تحرم إقامة الدولة الإسلامية لغير الأئمة المعصومين المعيّنين من قبل الله تعالى.

وبالرغم من قول المحقق الحلي نجم الدين جعفر بن الحسن (٦٠٢) — (٦٧٦) في موضوع الخمس بجواز استلام الفقيه له باعتباره نائباً عاماً عن (الأمم المهدي) في الغيبة، فقد اضطربت أقواله في موضوع صلاة الجمعة، ولم يشر إلى موضوع النيابة العامة فيها، حيث اشترط في المعتبر في شرح المختصر ج ٢ ص ٢٧٩ حضور السلطان العادل او نائبه في وجوب الجمعة، وقال: انه قول علمائنا.

وقال في (شرائع الإسلام، ص ٩٤): انها لا تجب الا بشروط: الأول: السلطان العادل او من نصبه.

ولكنه استظهر في المسألة التاسعة: استحباب إقامة صلاة الجمعة اذا امكن الاجتماع، في حالة عدم وجود الإمام ولا من نصبه للصلاة، مع انه عبر عن هذا الرأي بـ: قيل وذكر إلى جنبه القول بعدم الجواز.

وكذلك فعل في (المختصر النافع في فقه الامامية ص ٣٥) حيث اشترط حضور السلطان العادل كواحد من الشروط الخمسة.

ولكنه عاد فذكر الاستحباب في حالة إمكان الاجتماع والخطبتين في عصر الغيبة، وأشار الى منع قوم منها ايضا.

واعترف يحيى بن سعيد الحلبي (٦٠١ - ٦٩٠) في (الجامع للشرائع، ص ٩٤) بوجوب صلاة الجمعة، ولكنه اشترط حضور امام الأصل او من يأمره.

ولم يتحدث عن الاستحباب في حالة إمكان الاجتماع والخطبتين. واشترط العلامة الحلبي (٧٦٢) في (منتهى المطلب، ص ٣١٧) في وجوب صلاة الجمعة: حضور الإمام العادل، وفسره بـ المعصوم واذنه.. وقال: ان اشتراط الإمام واذنه هو مذهب علمائنا اجمع.

وتساءل عن جواز فعل الجمعة اذا لم يكن الإمام ظاهراً؟.. ونقل كلام الشيخ الطوسي في (النهاية) بجواز ذلك اذا أمن المصلون من الضرر وتمكنوا من الخطبة، كما نقل قوله في (الخلاف) بعدم الجواز، وقال الحلبي: انه اختيار المرتضى وابن ادريس وسائر، وهو أقوى عندي، لما تقدم من اشتراط الإمام او نائبه، فمع الغيبة يجب الظهر لفوات الشرط.

وأكد العلامة الحلبي في (تذكرة الفقهاء، ص ١٤٤): شرط السلطان او نائبه، في وجوب الجمعة، عند علمائنا اجمع، وقال: كما لا يصح ان ينصب الانسان نفسه قاضياً من دون اذن الإمام كذا امامة الجمعة... ولأنه إجماع اهل الاعصار، فانه لا يقيم الجمعة في كل عصر الا الأئمة.

وعاد فذكر إجماع علمائنا كافة على اشتراط عدالة السلطان وهو الإمام المعصوم او من يأمره بذلك، خلافا للجمهور كافة.. لأن الاجتماع مظنة

التنازع، والحكمة تقتضي انتقاء ذلك، ولا يحصل الا بالسلطان، ومع فسقه لا يزول لأنه تابع في افعاله لقوته الشهوية لا مقتضى الشرع ومواقع المصلحة، وليس محلاً للأمانة، فلا يكون اهلاً للاستابة.

وادعى في (تحرير الاحكام ص ٤٣ و ١٥٨): سقوط الوجوب اجماعاً، في حالة عدم ظهور الإمام او نائبه، وذلك لفقد شرط الإمام العادل او من نصبه، وتساءل ايضاً عن الجواز حينئذ مع امكان الخطبة، ثم قوى رأيه المانع لها كسلار وابن ادريس.

واستعان الحلّي في (مختلف الشيعة في احكام الشريعة، ص ١٠٨) برأيه سلار وابن ادريس لتأييد جانب المنع، وقال: ان قول السيد المرتضى في (المسائل الميافارقيات): لا جمعة الا مع امام عادل او من نصبه الإمام العادل، فاذا عدم صليت الظهر اربع ركعات يشعر بعدم التسويغ في حال الغيبة.

وقد اكتفى تقي الدين ابراهيم بن علي العاملي الكفعمي في (المصباح) بذكر السلطان العادل او من يأمره في وجوب صلاة الجمعة، دون ان يشير إلى جوازها او حرمتها في حالة الاجتماع وامكان الخطبة في ظل (الغيبة).

وقد كان السيد الصدر الكبير الامير نعمة الله الحلّي الذي ذهب مع الشيخ الكرّي إلى ايران أيام الشاه طهماسب، واصبح شريكاً في الصدارة مع الامير قوام الدين حسين، لا يؤمن بجواز إقامة صلاة الجمعة في (عصر الغيبة) . لأنها من اعمال الإمام المهدي، وقد تباحث حولها مع الشيخ الكرّي امام الشاه وجمع من العلماء، مما أدى بالشاه إلى نفيه إلى بغداد. وكان السيد نعمة الله الجزائري يرفض إقامة صلاة الجمعة، لأنه كان يرى

فيها اغتصابا لمنصب الإمام (المهدي)، وكان يصب لعناته على كل من يصلي الجمعة ويقول: لعن الله الظالمين آل محمد حقهم وذلك اعتقادا منه ان إقامة الصلاة من مناصب الامامة التي لا يجوز لغير الإمام اقامتها.

كما عبر الفاضل الهندي محمد بن الحسن (توفي سنة ١٠٦٢هـ) عن موقف الرفض لإقامة صلاة الجمعة في عصر الغيبة استناداً لنظرية (النيابة العامة)، وذلك لتناقضها مع نظرية (الامامة الالهية) فقال في (كشف اللثام، ص ٢٤٣) في باب صلاة الجمعة ما يلي: في شروط صلاة الجمعة... الشرط الثاني: السلطان العادل او من ينصبه او يأمره بها. والمراد بالسلطان العادل: الإمام المعصوم... فمن الضروريات عقلا وشرعا انه لا يحسن الاقتداء بمن لا دليل على إمامته ولا دليل على إمامة غير المعصوم الا اذنه، بل هو الإمام والامامة منصبه، فلا يجوز لغيره: الامامة في شيء، ولا يجوز لنا الايتمام بغيره في شيء الا باذنه واستنابته.

... لكن لا يمكن الاجتزاء بمفردها على التصرف في منصب الإمام خصوصا مع الاجماع الفعلي والقولي على الامتناع من هذا التصرف الا باذنه الخاص.

... ولما بلغ الكلام هذا المبلغ ظهر: عدم جواز عقدها لغير من نصب الإمام بخصوصه.. فلا وجوب عينيا لها ولا تخييريا.

وقال: الامامة من مناصب الإمام فلا يتصرف فيه احد ولا ينوب منابه فيه الا باذنه، ضرورة من الدين ومن العقل والاجماع فعلا وقولا مع ذلك على توقف الامامة هنا بخصوصه عند ظهوره (ع) على الانن فيها، خصوصا او عموما، بل خصوصا، ولا اذن الآن كما عرفت، ولا دليل على

الفرق بين الظهور والغيبة حتى يشترط الاذن عند الظهور دون الغيبة، ولذا ينسب التحريم إلى السيد المرتضى. وما يتوهم من ان الفقهاء مأذونون لأنهم في القضاء والفتيا، وهما أعظم، فظاهر الفساد للزوم تعطل الأحكام وتحير الناس في أمور معاشهم ومعادهم وظهور الفساد فيهم واستمراره ان لم يقضوا او يفتوا. ولا كذا الجمعة اذا تركت.. وايضا: ان لم يقضوا او يفتوا لم يحكموا بما أنزل الله وكنتموا العلم وتركوا الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، وحرمة الجمع مقطوعة ضرورة من الدين.. وان صلوا الجمعة قاموا مقام الإمام واخذوا منصبه من غير اذنه، فانظر إلى الفرق بين الأمرين! فما لم يحصل القطع بالإذن كما حصل في سائر الجماعات لم يجز شيء منها كسائر مناصبه، ولأنه لا ضرورة تدعو اليه.

وصريح المصنف: الإجماع على ان الجمعة انما تجب في (الغيبة) تخييرا ففعلها مردد بين الحرمة والجواز، وكل أمر تردد بينهما وجب الاجتناب عنه حتى نعلم الجواز.

... ثم الإذن في كل زمان لا بد من صدوره عن امام ذلك الزمان فلا يجدي زمن الغيبة الا اذن الغائب، ولم يوجد قطعاً، او نص امام من الائمة على عموم جواز فعلها في كل زمان، وهو ايضا مفقود.

... لا خلاف لأحد من المسلمين في انه اذا حضر امام الأصل لم يجز لغيره الإقامة فيها الا باذنه. ولو لم يعم وجوب الامر بالمعروف والنهي عن المنكر ولم يحرم كتمان العلم وترك الحكم بما أنزل الله لم يجز للفقهاء الحكم ولا الإفتاء زمن الغيبة الا باذن الغائب، ولم يكن لهم اذن من قبله وجعله (ع) قاضيا.

... بل عرفت الإجماع قولاً وفعلًا على اشتراطها زمن الظهر باذنه لخصوص امام في امامتها، فما الذي اذن فيها في زمن الغيبة؟ على انك عرفت انه لا بد من اذن كل امام لرعيته او عموم الاذن لامام من الأئمة لجميع الأزمان، ولا يوجد شيء منهما زمن الغيبة. (ص ٤٥ - ٢٤٦) وهكذا كان الفاضل الهندي يرفض إقامة صلاة الجمعة في (عصر الغيبة) ولا يجيز للفقهاء اقامتها لأنه كان يعتبر عمله تجاوزاً على منصب الامامة و اغتصاباً لمهمات (الإمام المعصوم).

واذا كان الفاضل الهندي قد انطلق في تحريم صلاة الجمعة في عصر الغيبة من منطلق رفضه لنظرية (النيابة العامة) فان بعض الفقهاء الذين قالوا بنظرية (النيابة العامة) وخاصة في موضوع الخمس، قد قالوا بالتحريم في موضوع صلاة الجمعة في عصر الغيبة، واشترط الإذن الخاص من الإمام فيها، وذلك كالشيخ جعفر كاشف الغطاء الذي قال في (كشف الغطاء عن خفيات مبهمات الشريعة الغراء ص ٢٥٢) في شرائط عينية وجوب صلاة الجمعة: احدها: وجود السلطان العادل المنصوب من قبل الله تعالى من نبي او امام مبسوطي الكلمة لا يخشيان في اقامتها ودعاء الناس اليها من الفسقة الفجرة، مع المباشرة للامام او تعيين نائب خاص معين... الا اذا عرض للامام عارض في اثناء الصلاة من موت او عزل او نحوهما او اطلع المأمومون على فسقه فيتعين إتمامها بدون المنصوب، فيتمونها بنصب من أرادوا من المأمومين او يتقدم من يأتمون به...

ولا تجب عينا مع الغيبة او الحضور من دون انقياد الأمور وعدم التمكن من النصب، كما يظهر من ملاحظة السيرة القطعية، فان امامتها لن

تزال في زمن النبي وخليفته وامينه على رعيته من المناصب الشرعية التي لا يجوز فيها القيام الا بعد الاذن من النبي (ص) او الإمام (ع) وكذلك استقرت كلمة العلماء من القدماء والمتأخرين سوى من شذ إلى يومنا هذا... وكيف يخطر في نظر العاقل: ان الإمام في زمن النقية يأمر اصحابه بمخالفتها؟! مع انه ينبغي ان يمنع عن فعلها، فلا بد من حملها على النقية بإقامة جمعة القوم، وهي جمعة صحيحة كغيرها من صلوات النقية، حتى ان اصحابنا مأمورون بأنهم ان استطاعوا ان يكونوا الأئمة كانوا، وفي كتاب علي: إذا صلوا الجمعة فصلوا معهم. والأوامر الواردة فيها على العموم لا يزيد على ما ورد في الوضوء والغسل الرافعين للحدث... فلنكن تلك العمومات مخصصة والمطلقات مقيدة.

وعلى كل حال فمقتضى الادلة هو: التحريم، على نحو ما كان فيما تقدم من الزمان.

ويبدو ان الشيخ كاشف الغطاء كان يتردد بين نظريتي (النقية والانتظار) و (النيابة العامة) ولم يحسم موقفه تماماً لهذه الجهة او تلك، ومن هنا فقد مال الى تحريم صلاة الجمعة في عصر الغيبة.

وعلى قاعدة هذا التردد بين النظريتين قال السيد محمد رضا الكلبايگاني (توفي ١٤١٣) في (الهداية إلى من له الولاية ص ٣٠) بوجوب الخمس وضرورة تسليمه الى الفقيه في عصر الغيبة، ولكنه توقف في موضوع صلاة الجمعة، وشكك في اصل التكليف والجواز في عصر الغيبة، وتشبث بالأصول العملية، فمال الى عدم وقال: لو شك في اعتبار الاذن في شيء، واحتمل كونه دخيلاً في اصل وجوبه، وتعلق الإرادة به وترتب المصلحة

عليه، كأجراء الحدود واقامة الجمعة، وغيرها مما يحتمل كونه من الوظائف التي يقوم بها شخص الإمام، او من هو مأذون منه، فحينئذ يكون الشك في اصل التكليف فيجري فيه البراءة..

وبالجملة: الإذن المشكوك اعتباره قد يحتمل كونه من مقدمات وجود المكلف به وشرطا فيه، كما لو علم ان الشارع اراد وجود شيء في الخارج ولم يرض بتركه، ولكن يشك في انه يعتبر الاذن فيه من نائبه العام او الخاص؟ أم لا؟ فيرجع الشك إلى القيد الزائد فيحكم بالأصل على عدم اعتباره.

وقد يحتمل كون الإذن دخيلا في اصل الوجوب وشرطا له، كما في صلاة الجمعة لقوله تعالى. (إذا نودي للصلاة من يوم الجمعة فاسعوا إلى ذكر الله)... لاحتمال كون المنادى هو الإمام، او المأمور من قبله، فيكون الشك في اصل التكليف والجواز، ومقتضى الأصل: عدمه.

ويلاحظ هنا: ان الغلباينگاني ألغى وجوب صلاة الجمعة باحتمال كون المراد من المنادى في الآية: الإمام، وان المقصود بذلك الإمام المحتمل هو الإمام المعصوم، وان الإمام المعصوم موجود وهو (محمد بن الحسن العسكري) الغائب، ولما لم يثبت منه الاذن فقد ألغى الوجوب، ولم يجد الغلباينگاني حاجة في العودة الى (نائب الإمام العام: الفقيه) واستندانه في إقامة الصلاة. وذلك بالرغم من بناء فعل النداء في الآية على صيغة المجهول (اذا نودي) وليس المعلوم، بحيث لا يقبل التخصيص بواحد معين امام او غير امام، وانما يكتفى بحصول النداء وتحققه في الخارج، كما لا يوجد في الآية اية اشارة إلى كون المنادى اماما، ولكن ايمان الغلباينگاني بنظرية

(الإمامة الالهية) ونظرية (التقية والانتظار) دفعه إلى التشكيك في اصل الجواز والوجوب خلافا لمن سبقه من الفقهاء.

وبالرغم من قول السيد محمد بن المهدي الحسيني الشيرازي (١٣٤٠) (بنظرية ولاية الفقيه) في كثير من أبواب الفقه، وبقوة تصل أحيانا إلى درجة القول بنظرية (الولاية المطلقة) الا انه تمسك بنظرية (التقية والانتظار) في موضوع صلاة الجمعة، وقال تبعا لذلك بأفضلية الظهر على الجمعة، معتبرا وجود الإمام المعصوم او نائبه الخاص للصلاة شرطا من شرائط الوجوب، وقال في (الفقه - الصلاة) باب صلاة الجمعة في زمان الغيبة: مسألة ٨: لا اشكال ولا خلاف في وجوب صلاة الجمعة في الجملة بإجماع المسلمين والضرورة من الدين، لكنهم (الفقهاء) اختلفوا في زمان الغيبة، حيث لا يكون الإمام حاضرا ولا يوجد نائبه العام ولا نائبه المنسوب للجمعة خاصة، إلى اقوال...

ولا اشكال في وجوبها، وانما الكلام في اشتراطها بالإمام او من نصبه، فهو مثل ان يقول: الجهاد واجب على كل انسان الا من استثنى، فانه لا ينافي اشتراطه بشرائط خاصة.

وقال: ومما ذكرنا ظهر: ضعف الاستشهاد للوجوب العيني بالاخبار الآخر، فان ذكر المطلقات في قبال دليل الاشتراط من قبيل التمسك باطلاقات ادلة الجماعة في قبال دليل اشتراط عدالة الإمام. ص ٣٤٨ - ٣٤٩.

وبناء على ذلك فقد اعتبر القول بالوجوب العيني لصلاة الجمعة في غاية الضعف، بالرغم من اعترافه بصحة الروايات التي تؤكد على وجوب الجمعة، لأنها مطلقات لا تنافي الدليل المقيد.

و ادعى عدم أداء الائمة الاثني عشر، غير من كان بيدهم الحكم، ولا اصحابهم لصلاة الجمعة، وعدم التزامهم بالتقية في ذلك، ولو كان لبان. كما ادعى جريان سيرة الفقهاء المراجع منذ عصر الغيبة الى اليوم على الترك الا ما ينقل عن نادر منهم، واستظهر لذلك عدم وجود اي وجه للاحتياط بالجمع بين الظهر والجمعة، وان قول جماعة بأفضلية الجمعة مطلقا او بتساويها مع الظهر خلاف ظاهر الدليل. ص ٣٦٧

اذن.. فان السر وراء قول معظم فقهاء الامامية بعدم وجوب او حرمة صلاة الجمعة في عصر الغيبة، يعود الى الايمان بنظرية التقية والانتظار للامام المهدي الغائب.

وبالرغم من عدم قول العلماء الأوائل في عصر (الغيبة الصغرى) والمائة الأولى من الغيبة الكبرى بسقوط وجوب صلاة الجمعة في عصر الغيبة، فان التفسير المتأخر في القرن الخامس الهجري في عهد السيد المرتضى ومن بعده، لكلمة: الإمام العادل وتأويلها بالإمام المعصوم، وربط ذلك بنظرية (التقية والانتظار) العامة التي كانت تمد ظلالها على مختلف الشؤون السياسية والاقتصادية العامة، انتج القول بضرورة حصول الإذن الخاص من (الإمام المهدي الغائب) في جواز إقامة الجمعة، ولما كان ذلك متعذرا ومتعسرا في ظل الغيبة، فقد أدى إلى تجميد هذا الفرض العظيم والغاء وجوب صلاة الجمعة او القول بحرمتها.

وبالرغم من قول فقهاء الامامية في العصور المتأخرة بنظرية (النيابة العامة) ونظرية (ولاية الفقيه) إلا ان بعض العلماء لا يزال يتشبث بنظرية (التقية والانتظار) في موضوع صلاة الجمعة، ويقول تبعا لذلك بحرمتها أو عدم وجوبها عينا في عصر الغيبة.

ومن الجدير بالذكر ان ثورة ولاية الفقيه أعادت نسبيا القول بالوجوب بعد تحرير الشيعة من الانتظار السلبي. مع ان معظم الشيعة حتى الآن لا يصلون صلاة الجمعة اذ لا يرون وجوبها التعيني، وان مشاهدة نسبة المصلين الى السكان او المؤمنين الملتزمين في اي بلدة يكشف حقيقة استمرار نظرية الانتظار السلبية لدى قطاعات كبيرة في المجتمع الشيعي حتى الآن.

فماذا يقول الاستاذ محمد منصور حفظه الله.



ويدخل العضو منتظر ليقول للكاتب

حرر بتاريخ ١/١/٢٠٠٠ ٢٢:٠٤ صباحاً

منتظر السلام على من اتبع الهدى
عضو ماربط صلاة الجمعة و الانتظار وأعتقد عندك مشكلة انت في المعلومات حيث تكتب بدون أن تمعن النظر فيما تكتب.
ويجب عليك أن تراجع معلوماتك اذا بقي منها شيء واعتقد انكم في متاهة كاملة.

وأما التقية وأعتقد انك تعرف معناها جيداً من خلال اختفائك من الجمعيات والمؤسسات في لندن ايها التقى فأنت أول من عمل بها



وفي المقابل يدخل العضو محمد منصور ليرد على مدعيات الكاتب الفارغة وليقول له:

حرر بتاريخ ٢٠٠٠/١/٢ ٢٣:٠٣ صباحاً

بسم الله الرحمن الرحيم

محمد

منصور

عضو

الرد على الكاتب حول إلغاء صلاة الجمعة

قبل أن أتلو عليكم قائمة بأسماء علماء الإمامية القائلين بالوجوب العيني كما يظهر من كلامهم و صريح قاطبتهم إلا النزر اليسير على مشروعية إقامتها في الغيبة، قبل ذلك لابد أن أوضح لك ولا أراك من أهل ذلك أن سر عدم الوجوب العيني وسبب عدم المواصلة في إقامة علماء الإمامية والشيعة لصلاة الجمعة ، هو أن صلاة الجمعة كما يعرف ذلك المسلم منبر سياسي بالدرجة الأولى لمعالجة الأوضاع السياسية التي تجري في أوضاع المسلمين. وإن كانت صلاة الجمعة توظف أيضاً للإرشاد الديني والعقائدي والإجتماعي للمسلمين ، ولذلك جعلت في صلاة الجمعة خطبتان بدل الركعتين اللتين في اربع ركعات الظهر، وحيث إن صلاة الجمعة تحتل هذا الموقع الإعلامي السياسي فمن الواضح أن إقامتها في ظل حكومات الجور والسلطين الطغاة وفي دولة حكام الظلم فإن إقامتها سوف تُوظف إلى خدمة الظلم والاستبداد، وتكون صلاة الجمعة بوقاً إعلامياً للحكام الجائرين وهذا ما يتنافى مع أوليات الشريعة المقدسة والقرآن والسنة ومدرسة أهل البيت عليهم السلام القائمة على الإبقاء ورفض الظلم ورفض المداينة للظالمين في الزمن الماضي وتحريم الركون إلى الجائرين، وتحريم مداينة العلماء للدول الظالمة في ذلك التاريخ. فهل تطالب يا كاتب علماء الإمامية بأن يكونوا آلة طيعة بيد الحكام أمثال يزيد والملوك أتباع الشهوات والجنس والفساد في المجتمع؟؟؟

فهل تريد يا كاتب أن لا يحترم علماء الشيعة الكلمة الحرة والأمانة والصدق،

ويكونون موظفين في جهاز الدول الغاشمة المستبدة؟؟؟؟ وتسميتك هذا الموقف الفقهي والعلمي من أئمة أهل البيت عليهم السلام وعلماء الإمامية والشيعية بأنه موقف سلبي، فهذا يروق لك وليهناك الوقوف مع الحكام الظالمين وليهناك شرعية ولاية المتغلب بالسيف والقهر، وليهناك شرعية حكم الجائرين.

وهل تريد من علماء الإمامية أن يبيعوا ضمائرهم بمال زهيد وقيموا صلاة الجمعة في ظل الدول الباطلة؟؟؟ فتستخدم صلاة الجمعة منبراً إعلامياً سياسياً لسياسة الجائرين في ذلك الزمان؟؟ فانظر إلى عظمة الاعتقاد بالإمام المعصوم (ع) الحي المستتر وإلى عظمة الاعتقاد والأمل بظهوره كمصلح للبشرية، يقوم بالقسط والعدل فإن هذا الاعتقاد يحرم على الشيعة مداينة الظالمين ويحرم عليهم الركون للجائرين في أي زاوية من زوايا شعائر الدين الحنيف. ويظل هذا الاعتقاد بالإمام الثاني عشر — أنه إمام حي ومراقب للأوضاع يقوم بأدواره ومسؤولياته الشرعية الإلهية — يرسم لفقهاء الشيعة القوانين الشرعية — التي لا تلتقي مع العمالة لحكام الجور، والقوانين الشرعية — التي تجنبهم مساندة الظالمين. وبعد هذه المقدمة التي لا تخفى على من يفهم ألف باء التشيع والإباء والحرية.....

إليك قائمة بأسماء فقهاء وعلماء الإمامية القائلين بالوجوب العيني كما هو مقتضى ظاهر عباراتهم، ولا محالة من أنهم قائلون بالمشروعية.

أما العلماء المتقدمون: —

١ — الشيخ المفيد (قد)، الإشراف.

٢ — الشيخ الطوسي (قد) في التهذيب.

- ٣ - الشيخ أبو الصلاح الحلبي (قد) في الكافي.
- ٤ - الشيخ أبو الفتح الكراكجي (قد) في تهذيب المسترشدین.
- ٥ - الشيخ عماد الدين الطبرسي (قد) في كتاب نهج العرفان إلى هداية الإيمان.
- ٦ - الشيخ محمد يعقوب الكليني (قد) في كتاب الكافي.
- ٧ - الشيخ الصدوق (قد) في كتاب من لا يحضره الفقيه والمقنع والآمالی.
- وأما العلماء المتأخرون:
- ٨ - الشهيد الثاني (قد) في رسالة صلاة الجمعة.
- ٩ - الشهيد الأول (قد) في رسالة الجمعة.
- ١٠ - السيد السند (قد) في كتاب المدارك.
- ١١ - الشيخ عبد الصمد (قد) في رسالة العقد.
- وأما متأخرو المتأخرين:
- ١٢ - الشيخ حسن بن الشهيد الثاني صاحب المعالم، (قد) في رسالة الإثني عشرية.
- ١٣ - الشيخ محمد بن الشيخ حسن صاحب المعالم (قد) في رسالة صلاة الجمعة.
- ١٤ - الشيخ فخر الدين طريح النجفي (قد) في رسالة صلاة الجمعة.
- ١٥ - الشيخ محمد تقي المجلسي الأول (قد) في رسالة صلاة الجمعة.
- ١٦ - الشيخ محمد باقر السبزواري (قد) في رسالة صلاة الجمعة.
- ١٧ - المحدث الكاشاني (قد) في رسالة صلاة الجمعة.
- ١٨ - الشيخ صاحب البحار المجلسي (قد) في البحار.

- ١٩- السيد ماجد الجدحفصي البحراني (قد) في الرسالة اليوسفية.
- ٢٠- الشيخ أحمد والد صاحب الحقائق (قد) في رياض المسائل.
- ٢١- الشيخ سليمان البحراني (قد) كما ذكر ذلك صاحب الحقائق.
- ٢٢- الشيخ عبد الله بن صالح البحراني (قد) كما ذكر ذلك صاحب الحقائق.

٢٣- الشيخ الحر العاملي (قد) في الوسائل، وهداية الأمة

هذه قائمة بأسماء العلماء ممن ظاهر عبائهم القول بالوجوب العيني، وإن لم نستقصهم تماماً. وأما القائلون بالمشروعية والوجوب التخيري فهي قائمة يطول المقام بذكرها. وأما نسبة القول بالحرمة إلى بعض الأصحاب فهذه النسبة مع قلة عددهم قد خدش غير واحد في نسبة الحرمة إليهم لأن عبائهم في صدد بيان أن هذا المنصب هو للمعصوم ولا بد من إذنه في قيام الغير به، وهذا لا ربط له بالحرمة ونفي نيابة الفقهاء في عصر الغيبة، ولذلك قال صاحب الجواهر في الجواهر في صلاة الجمعة بعد ذكره نسبة الحرمة إلى البعض، قال: وإن كان العيان لا يطابق النقل المزبور، نعم هو قول بعض متأخري المتأخرين.



ويعود الكاتب من جديد ليرد عن العضو منتظر

حرر بتاريخ ٢٠٠٠/١/٢ ١١:٣٥ مساءً

احمد
الكاتب
عضو

الأخ منتظر المحترم هل قرأت الموضوع جيداً؟ الرجاء إعادة قراءته لتعرف أن هناك ربطاً وثيقاً بين الانتظار والغاء صلاة الجمعة وأن بعض الفقهاء عبر التاريخ اشترط في إقامة صلاة الجمعة حضور الإمام المهدي أو نائبه الخاص وعندما كان الامام غائباً ولم يعين نائباً له إماماً للصلاة فقال إنها غير واجبة أو محرمة في عصر الغيبة. ولذلك ترى الكثير من المؤمنين ولا يزالون يتهاونون في أدائها.

والموقف السلبي من صلاة الجمعة هو جزء من الموقف السلبي العام الذي اتخذه الفقهاء السابقون من كل ما له علاقة بالحكومة والدولة التي لا يجوز في نظرهم ممارستها إلا للإمام المعصوم المعين من قبل الله وهذه هي الأزمة التي أعقبت القول بوجود الامام المهدي، ولم يتحرر الشيعة من هذا القول السلبي الا بعد أن التفوا على نظرية الانتظار وقالوا بولاية الفقيه.



ومرة أخرى يرد على العضو محمد منصور

حرر بتاريخ ٢٠٠٠/١/٢ ١٢:١١ مساءً

احمد
الكاتب
عضو

الأخ محمد منصور المحترم يبدو أنك لم تقرأ الموضوع جيداً وإنما قرأت العنوان فقط واستعجلت بالرد ونقلت موضوع الحوار إلى نقطة أخرى وهي الظروف المحيطة بالشيعة وتخيلت أنها دائماً وفي كل زمان ومكان كانت سلبية دفعت العلماء

إلى القول بتحريمها أو عدم وجوبها ورحت بأسلوب خطابي متميز تتهمني بالرغبة في أن يبيع الإمامية ضمائرهم بمال زهيد ومداينة الظالمين وما إلى ذلك وجئت بأمثلة على قول بعض العلماء بوجوبها العيني أو استحبابها والتخيير فيها وأنا لم أنف وجود هكذا علماء بل عقدت فصلا في كتابي عن القائلين بها وقلت في مقدمة الموضوع المنشور أعلاه: لم يعرف عن أحد من علماء القرن الثالث والرابع قولا بمقاطعة صلاة الجمعة وأن الشيعة في بغداد كانوا يؤدونها في جامع برائثا حتى منتصف القرن الخامس الهجري ولكنك نسيت كل ذلك سامحك الله وغفر لك وهداك ألا تعلم بأن السرعة في الرد دليل على حب الجدل وليست دليلا على التزام الموضوعية في الحوار؟ ومحاولة الوصول الى نتيجة مفيدة؟

وقد قلت على عجل: إن قاطبة العلماء يصرحون بمشروعية صلاة الجمعة في عصر الغيبة الآل النزر اليسير، وأخذتك العصبية والانفعال كعادتك فقلت: لا أراك أهلا للتوضيح سامحك الله مرة أخرى وأخرى أخي العزيز الأستاذ الكبير محمد منصور نصره الله في الحق.

لقد قلت: إن بعض علماء الامامية القائلين بوجود الامام المهدي الغائب اعتقدوا باشتراط إذن الامام في اقامة صلاة الجمعة ولما كان غائبا ولم يعط الأذن لنائب خاص فقد قالوا بحرمتها او عدم وجوبها العيني في عصر الغيبة وذكرت لك أمثلة من أقوال كثير من العلماء عبر التاريخ وذلك التزاما منهم بنظرية الانتظار خلافا لما كنت تقول وتدعي من أن الشيعة منذ اول يوم كانوا يقولون بولاية الفقيه في كل شيء. وضربت لك أمثلة عديدة في مجالات مختلفة فصرفت النظر عنها او حاولت أن ترد بعصبية وانفعال وسرعة من دون تحقيق ولا تدقيق

ما هو رأيك بقول العلامة الحلي حول صلاة الجمعة في (تذكرة الفقهاء ص ١٤٤): شرط السلطان أو نائبه، في وجوب الجمعة، عند علمائنا اجمع، وقال: كما لا يصح أن ينصب الانسان نفسه قاضيا من دون إذن الإمام كذا إمامة الجمعة... ولأنه إجماع أهل الاعصار، فإنه لا يقيم الجمعة في كل عصر الا الأئمة.

وقوله إجماع علمائنا كافة على اشتراط عدالة السلطان وهو الإمام المعصوم او من يأمره بذلك، خلافا للجمهور كافة.

وقوله في (تحرير الاحكام ص ٤٣ و ١٥٨): سقوط الوجوب اجماعا، في حالة عدم ظهور الإمام او نائبه، وذلك لفقد شرط الإمام العادل او من نصبه. ولماذا رفض السيد الصدر الكبير الامير نعمة الله الحلي إقامة صلاة الجمعة في (عصر الغيبة) لأنها من اعمال الإمام المهدي حتى نفاه الشاه الصفوي إلى بغداد.

ولماذا رفض السيد نعمة الله الجزائري إقامة صلاة الجمعة؟ أليس لأنه كان يرى فيها اغتصابا لمنصب الإمام (المهدي)، فكان يصب لعناته على كل من يصلي الجمعة ويقول: لعن الله الظالمين آل محمد حقهم وذلك اعتقادا منه أن إقامة الصلاة من مناصب الامامة التي لا يجوز لغير الإمام اقامتها.

ولماذا رفض الفاضل الهندي محمد بن الحسن (توفي سنة ١٠٦٢هـ) إقامة صلاة الجمعة في عصر الغيبة فقال في (كشف اللثام ص ٢٤٣): المراد بالسلطان العادل: الإمام المعصوم... فمن الضروريات عقلا وشرعا أنه لا يحسن الاقتداء بمن لا دليل على إمامته ولا دليل على إمامة غير المعصوم الا إنّه، بل هو الإمام والامامة منصبه، فلا يجوز لغيره الامامة في شيء،

ولا يجوز لنا الايتمام بغيره في شيء الا باذنه واستتابته... فلا وجوب عينيا لها ولا تخييريا.

وقال: الامامة من مناصب الإمام فلا يتصرف فيه احد ولا ينوب منابه فيه إلا باذنه، ضرورة من الدين ومن العقل والاجماع فعلا وقولا مع ذلك على توقف الامامة هنا بخصوصه عند ظهوره (ع) على الاذن فيها، خصوصا او عموما، بل خصوصا، ولا اذن الآن كما عرفت، ولا دليل على الفرق بين الظهور والغيبة حتى يشترط الاذن عند الظهور دون الغيبة وما يتوهم من أن الفقهاء مأذونون لإذنتهم في القضاء والفتيا، وهما أعظم، فظاهر الفساد للزوم تعطل الأحكام وتحرير الناس في أمور معاشهم ومعادهم وظهور الفساد فيهم واستمراره إن لم يقضوا او يفتوا. ولا كذا الجمعة اذا تركت.. وايضا: ان لم يقضوا او يفتوا لم يحكموا بما أنزل الله وكنتمو العلم وتركوا الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، وحرمة الجمع مقطوعة ضرورة من الدين.. وان صلوا الجمعة قاموا مقام الإمام واخذوا منصبه من غير اذنه، فانظر إلى الفرق بين الأمرين!

ولماذا رفض السيد محمد رضا الكلبايگاني (توفي ١٤١٣) في الهداية إلى من له الولاية ص ٣٠) أساس وجوب صلاة الجمعة في عصر الغيبة؟، ولم يجد حاجة في العودة إلى (نائب الإمام العام: الفقيه) واستئذانه في إقامة الصلاة.

اخي العزيز محمد

إنك تتحدث كثيرا وتفكر قليلا ولا تتوقف لتتدبر في السر الذي دفع هؤلاء العلماء الى إلغاء واجب عظيم من واجبات الاسلام وهي صلاة الجمعة

بناء على قولهم بنظرية الانتظار ومع ذلك تنفي ان يكون لفرضية وجود
الامام الثاني عشر الغائب أية آثار سلبية في الحياة الشيعية والتاريخ الشيعي
والفقه الشيعي.



الفقهاء المتأخرون: الامام الغائب
لا يقوم بمهام الامامة ولا بد لنا في عصر الغيبة من إمام

ودخل الكاتب تحت عنوان ينم عن ضحالة فكره
وفهمه للنظريات المطروحة من ولاية الفقيه وغيرها،
فبدأ موضوعه قائلاً:

حرر بتاريخ ١١/١/٢٠٠٠ ١١:٠٤ صباحاً

على العكس من المتكلمين القدماء الذين كانوا يبررون الغيبة بأن الامام
موجود كالشمس وراء السحاب، شعر العلماء المتأخرون بحاجة الأمة الى
إمام حي ظاهر متفاعل يقود الشيعة ويطبق أحكام الدين، ولذلك قاموا بثورة
كبرى في التخلي عن الشروط المثالية المستحيلة وقالوا بولاية الفقيه العادل،
تلك النظرية التي أدت الى قيام الجمهورية الاسلامية في ايران وتغيير
التاريخ الشيعي

كيف ولماذا قال الفقهاء بنظرية ولاية الفقيه؟

بعد تطوير المحقق الشيخ علي عبد العالي الكركي لنظرية (النيابة
العامة) إلى مرحلة سياسية متقدمة في القرن العاشر الهجري، واعطائه الشاه

طهماسب بن اسماعيل الصفوي وكالة للحكم باسم (نائب الإمام: الفقيه العادل). استمرت نظرية (نيابة الفقهاء العامة) في أداء دورها السياسي إلى جانب الملوك الصفويين، ونظريتهم الخاصة (النيابة الملكية) بصورة عامة.. وإن كانت في بعض الاحيان تشهد تراجعاً لدى العلماء الذين ينكفئون إلى نظرية (التقية والانتظار) أو الملوك الذين يتمردون على هيمنة العلماء.. وانتقلت إلى العهد القاجاري..

ومع أن انهيار الدولة الصفوية في القرن الثاني عشر الهجري أدى إلى استفحال المد الاخباري، وانتشار القول بنظرية الانتظار وحرمة الاجتهاد والتقليد وإقامة صلاة الجمعة، فإن القرن الثالث عشر الهجري شهد انتعاش المد الأصولي وقيام العلماء هنا وهناك بتطبيق الحدود وممارسة القضاء والإفتاء وتولي أمور الرعية والتصرف في أموال اليتامى والمجانين والسفهاء وتقسيم الخمس والزكوات وممارسة مهمات الحكومة الأخرى.

وهذا ما دل على تطور نظرية (النيابة العامة) من إجازة الملوك إلى تصدي الفقهاء بأنفسهم للحكم، وتجاوز نظرية (الانتظار) والتخلي عنها تماماً.. الأمر الذي دفع الشيخ احمد بن محمد مهدي النراقي (توفي ١٢٤٥هـ) إلى تأليف كتاب عوائد الأيام في بيان قواعد الأحكام وطرح النظرية في إطار جديد وشامل أكثر تطوراً، تحت عنوان (ولاية الفقيه) وليس تحت العنوان السابق (النيابة العامة) القائمة على قاعدة نظرية (الغيبة والانتظار)، حيث نظر النراقي إلى واقع قيام الفقهاء بتشكيل حكومات لا مركزية في بلاد شيعية واسعة مما ينفي أدنى مبرر لاستمرار نظرية (التقية والانتظار) أو القول المحدود الاستثنائي بقيام الفقهاء بتغطية بعض الجوانب

الجزئية من الحياة، وبحث مشكلة الإمامة أو السلطة والولاية العامة وضرورتها في (عصر الغيبة) وذلك على نفس الأسس الفلسفية والمبادئ التي توجب (الإمامة) للأئمة المعصومين.

ولم يتوقف النراقي وهو يؤسس لشرعية (ولاية الفقيه الكبرى) التي تضاهي الإمامة العامة الكبرى، عند شروط العصمة والنص والسلالة العلوية الحسينية التي أدت بالأجيال الشيعية الامامية الأولى، وخاصة بعد الحيرة التي أعقبت وفاة الإمام الحسن العسكري دون ولد ظاهر، إلى القول بفرضية وجود (الإمام محمد بن الحسن العسكري) ثم أدت بهم إلى القول بنظرية (التقية والانتظار) التي كانت تحرم الثورة والإمامة والجهاد والحدود والأمر بالمعروف والنهي عن المنكر وصلاة الجمعة وتبيح الخمس والزكاة والأنفال وما إلى ذلك في (عصر الغيبة).

وقام النراقي بإعطاء الفقهاء منصب (الإمامة الكبرى) ومسؤولياتها العامة، وقال بصراحة: كل ما كان للنبي والإمام فيه الولاية، وكان لهم، فللفقيه أيضا ذلك، إلا ما أخرجه الدليل من إجماع أو نص أو غيرهما وقال: إن كل فعل متعلق بأمور العباد في دينهم أو دنياهم ولا بد من الإتيان به ولا مفر منه، أما عقلا أو عادة من جهة توقف أمور العباد والمعاش لواحد أو جماعة عليه، وإناطة انتظام أمور الدين أو الدنيا به، أو شرعا من جهة ورود أمر به أو إجماع أو نفي ضرر أو إضرار أو عسر أو حرج أو فساد على مسلم، أو دليل آخر.. أو ورود الإذن فيه من الشارع ولم يجعل وظيفة لمعين واحد أو جماعة ولا لغير معين، أي واحد لا بعينه، بل عُلِمَ لا بديه الإتيان به أو الإذن فيه، ولم يُعلم المأمور ولا المأذون فيه.. فهو وظيفة الفقيه وله التصرف فيه والإتيان به.

وقال: انه مما لا شك فيه: ان كل أمر كان كذلك لا بد وان ينصب الشارع الرؤوف الحكيم عليه والياً وقيماً ومتولياً.. والمفروض عدم دليل على نصب معين أو واحد لا بعينه أو جماعة غير الفقيه، واما الفقيه فقد ورد في حقه ما ورد من الأوصاف الجميلة والمزايا الجليلة وهي كافية في دلالتها على كونه منصوباً منه.

وان بعد ثبوت جواز التولي منه وعدم إمكان القول بأنه يمكن ان لا يكون لهذا الأمر من يقوم له ولا متولٍ له نقول: ان كل من يمكن ان يكون ولياً متولياً لذلك ويحتمل ثبوت الولاية له يدخل فيه الفقيه قطعاً من المسلمين أو العدول أو الثقات، ولا عكس.

وأيضاً.. كل من يجوز ان يقال بولايته يتضمن الفقيه، وليس القول بثبوت الولاية للفقيه متضمناً لثبوت ولاية الغير سيما بعد كونه خير خلق الله بعد النبيين وفضلهم والأمين والخليفة والمرجع فيكون جواز توليته يقينياً والباقون مشكوك فيهم، فينفي ولايتهم وجواز تصرفهم.

واستدل السراقي على جواز الولاية للفقهاء وحصرها فيهم بالأخبار والإجماع والضرورة والعقل، وقدم أولاً شطراً من الأخبار الواردة في حق العلماء من قبيل (العلماء ورثة الأنبياء) و (اللهم ارحم خلفائي... الذين يأتون بعدي ويروون حديثي وسنتي) وحديث الفضل بن شاذان عن الإمام الرضا الذي ذكره الصدوق في (علل الشرائع) حول أهمية الإمامة (الرئاسة) وضرورتها، وان الإمام هو القيم والأمين والرئيس وولي الأمر.

كما ذكر الأحاديث التي تؤكد على عدم ترك الله للأرض خالية إلا وفيها عالم يعرف الناس حلالهم وحرامهم ولئلا يلتبس عليهم أمورهم. ونفى ان

يكون المقصود منها (الإمام المهدي) وقال: ان الحجة والعالم الوارد في الروايات لا يحملان على الإمام المعصوم الغائب، لأنه لا يعرف الناس مسائلهم ولا يدعوهم إلى سبيل الله ولا يبين لهم أمورهم.

واستتب النراقي من تلك الأخبار: بديهية أن للفقهاء كل ما كان للنبي في أمور الرعية وما يتعلق بأمرته، وقال: ان أكثر النصوص الواردة في حق الأوصياء المعصومين المستدل بها في مقام إثبات الولاية والإمامة المتضمنة لولاية جميع ما للنبي فيه الولاية، ليس متضمنا لأكثر من ذلك...

وذكر اختلاف الفقهاء حول ثبوت ولاية الحدود والتعزيرات للفقهاء في زمن الغيبة، وقال: ان الحق ثبوتها.. وان الفقهاء هم الحكام في زمان الغيبة والنواب من الأئمة (المصدر).

واستدل على ذلك بما مضى من الروايات والقواعد، وأضاف إليها الاطلاقات المستفادة من مثل قوله تعالى (فاقطعوا) أو قوله (فاجلدوا) ونحوها، مع إمكانية الخدشة فيها بعدم معلومية شمول تلك الخطابات لمثل الفقهاء.

وكذلك استدل بـ: (الإجماع المركب): من عدم جواز ترك الحدود وإهمالها، مسؤولية الأمة في تنفيذها، على ثبوت هذه الولاية للفقهاء أيضا.

وادعى النراقي ثبوت ولاية الفقيه على أموال اليتامى بالضرورة والإجماع والأخبار المستفيضة الدالة على ان الشارع لم يدع شيئا مما تحتاج إليه الأمة إلا بينه لهم، ومنه الولاية على أموال الأيتام.

تطوير نظرية الإمامة

لقد كانت نظرية الشيخ النراقي تتألف من قسمين هما: أولا: ضرورة الإمامة في عصر الغيبة، وثانيا: حصر الإمامة في الفقهاء.. وبغض النظر.

عن مناقشة القسم الثاني، فإن القسم الأول من نظريته يرفض القبول بنظرية (الغيبة) وفائدة الإمام الغائب كإمام، ويحتم استمرار الإمامة.. ويؤكد الحاجة الملحة لوجود الإمام الحجة العالم المعلم الهادي والداعي إلى سبيل الله بصورة ظاهرة حيوية متفاعلة مع الأمة.

ولما كانت نظرية (الإمامة) أو (وجود الإمام الثاني عشر الغائب) تعجز عن تلبية حاجة الأمة المستمرة للإمام فإن النراقي يتخلى مضطرا عن اشتراط العصمة والنص والسلالة العلوية في الإمام، ويأتي بكل أدلة ضرورة الإمامة التي كان يستخدمها المتكلمون الاماميون الأوائل ومن ضمنها حديث الفضل بن شاذان عن الإمام الرضا، الذي يتحدث عن ضرورة الإمامة والعصمة، فيأخذ النراقي الشطر الأول ويلغي (العصمة) ويكتفي بشرط الفقاها والعدالة.

ويعتمد النراقي كثيرا على الأدلة العقلية والاطلاقات العامة التي تحتم إقامة الدولة بصورة مستقلة، وليس بالضرورة: بالنيابة العامة عن الإمام المهدي.. إذ إن قيام الفقهاء بمهام الإمامة الكبرى — ولو بالنيابة — يتناقض مع اشتراط العصمة والنص في الإمام، خاصة مع انتفاء ظروف التقية والخوف التي تجبر الإمام على الاختباء.

ومن هنا تعتبر نظرية النراقي حول (ولاية الفقيه) تطورا جذريا في الفكر الشيعي السياسي نحو التحرر من نظرية (الإمامة الإلهية) أكثر من التحرر من نظرية (التقية والانتظار).. وإذا كانت نظرية (ولاية الفقيه) قد تعرضت منذ ذلك الحين إلى مناقشات حامية من قبل عدد من العلماء والمحققين، فأنها نجحت في طرح موضوع (الإمامة) على بساط البحث،

وجاء العلماء من بعد ذلك ليجتثوا المسألة في ضوء الحاجة الماسة والمستمرة إلى الإمامة والقيادة العامة في (عصر غيبة الإمام الذي لا يقوم بمهام الإمامة). ومع ان الشيخ محمد حسن النجفي (توفي سنة ١٢٦٦هـ)، صاحب (جواهر الكلام) لم يقل بنظرية (ولاية الفقيه) إلى حد تأسيس الدولة وتجييش الجيوش، إلا انه اعترف بحاجة الشيعة في هذا العصر إلى (ولي للأمر) وقال: ان المراد من قولهم (اني قد جعلته عليكم حاكما) ونحو ذلك مما يظهر منه إرادة نظم زمان الغيبة لشيعتهم في كثير من الأمور الراجعة إليهم، ولذا جزم فيما سمعته من (المراسم) بتفويضهم (ع) لهم في ذلك وقال بصراحة: وان إطلاق أدلة حكومته خصوصا رواية النصب التي وردت عن صاحب الأمر (ع) يصيره (الفقيه) من أولي الأمر الذين أوجب الله علينا طاعتهم....

وقال الشيخ رضا الهمداني (١٣١٠) في (مصباح الفقيه) في معرض تأييده لنظرية ولاية الفقيه التي أسماها بـ (القائمقامية): ان الذي يظهر بالتدبر في (التوقيع) المروي عن امام العصر (عج) الذي هو عمدة دليل النصب: إنما هو إقامة الفقيه المتمسك برواياتهم مقامه بإرجاع عوام الشيعة إليه في كل ما يكون مرجعا فيه كي لا يبقى شيعة متحيرين في أزمنة الغيبة. ومن تدبر في هذا (التوقيع) الشريف يرى انه (ع) قد أراد بهذا التوقيع إتمام الحجة على شيعة في زمان غيبته بجعل الرواة حجة عليهم لا يسع لأحد ان يتخطى عما فرضه إليه معتذرا بغيبة الإمام، لا مجرد حجية قولهم في نقل الرواية أو الفتوى... وملخص الكلام: دلالة هذا التوقيع على ثبوت منصب الرياسة والولاية للفقيه، وكون الفقيه في زمان الغيبة بمنزلة الولاة المنصوبين من قبل السلاطين على رعاياهم في الرجوع إليه، وإطاعته فيما شأنه الرجوع فيه إلى الرئيس...

وهكذا بنى الشيخ محمد حسن النائيني نظريته في (المشروطية) على أساس استحالة التقاف الأمة حول الإمام المهدي المنتظر الغائب و عدم وجود الأئمة المعصومين، وحاجة الأمة إلى قيادة مشروطة بمجلس منتخب منها.

اما الإمام الخميني فقد مهد للقول بنظرية (ولاية الفقيه) بضرورة الإمامة في عصر الغيبة، وقال: إن ما هو دليل الإمامة بعينه دليل على لزوم الحكومة بعد غيبة ولي الأمر (ع) سيما مع هذه السنين المتמادية، ولعلها تطول - والعياذ بالله - إلى آلاف السنين، والعلم عنده تعالى وقال: أية حاجة كالحاجة إلى تعيين من يدبر أمر الأمة ويحفظ نظام بلاد المسلمين طيلة الزمان ومدى الدهر في (عصر الغيبة) مع بقاء أحكام الإسلام التي لا يمكن بسطها إلا بيد والي المسلمين وسائس الأمة والعباد؟

الخميني ينقد نظرية الانتظار

لقد رفض الإمام الخميني في البداية نظرية (الانتظار للإمام المهدي) التي كانت تهيمن على الفكر السياسي الشيعي حتى وقت قريب، رفضاً مطلقاً، واسقط بالأدلة العقلية الأحاديث التي كانت تعتبر متواترة والتي كانت توصي بذلك، ولم يعبأ بها، وكتب يقول: بديهي.. ان ضرورة تنفيذ الأحكام لم تكن خاصة بعصر النبي (ص) بل الضرورة مستمرة.. واعتقاد: ان الإسلام قد جاء لفترة محدودة أو لمكان محدود يخالف ضروريات العقائد الإسلامية، وبما ان تنفيذ الأحكام بعد الرسول (ص) وإلى الأبد من ضروريات الحياة، لذا كان وجود حكومة فيها مزايا السلطة المنفذة المدبرة ضرورياً، إذ لولا ذلك لساد الهرج والمرج... فقد ثبت بضرورة الشرع والعقل: ان ما كان ضروريا أيام الرسول (ص) وفي عهد الإمام أمير

المؤمنين (ع) من وجود الحكومة لا يزال ضروريا إلى يومنا هذا.

ولتوضيح ذلك أتوجه إليكم بالسؤال التالي: قد مر على الغيبة الكبرى لإمامنا المهدي أكثر من ألف عام، وقد تمر عليه ألوف السنين قبل ان تقتضي المصلحة قدوم الإمام المنتظر، وفي طول هذه المدة المديدة هل تبقى أحكام الإسلام معطلة يعمل الناس خلالها ما يشاءون؟.. ألا يلزم من ذلك الهرج والمرج؟ وهل حدد الله عمر الشريعة بمائتي عام؟ هل ينبغي ان يخسر الإسلام من بعد الغيبة الصغرى كل شيء؟

ان الذهاب إلى هذا الرأي أسوأ في نظري من الاعتقاد بان الإسلام منسوخ، فلا يستطيع أحد يؤمن بالله واليوم الآخر ان يقول: انه لا يجب الدفاع عن ثغور الإسلام والوطن، أو انه يجوز الامتناع عن دفع الزكاة والخمس وغيرهما، أو يقول بتعطيل القانون الجزائي في الإسلام وتجميد الأخذ بالقصاص والديات، إذن فان كل من يتظاهر بالرأي القائل بعدم ضرورة تشكيل الحكومة الإسلامية فهو ينكر ضرورة تنفيذ الإسلام، ويدعو إلى تعطيل أحكامه وتجميدها، وهو بالتالي ينكر شمول وخلود الدين الإسلامي الحنيف. وخاطب الإمام الخميني الملتمزين بنظرية (الانتظار) قائلا: لا تقولوا ندع إقامة الحدود والدفاع عن الثغور وجمع حقوق الفقراء حتى ظهور الحجة (الإمام المهدي) فهلا تركتم الصلاة بانتظار الحجة؟!.

ضرورة الإمامة في عصر الغيبة

وقال أيضا: ان ما هو دليل الإمامة بعينه دليل على لزوم الحكومة بعد غيبة ولي الأمر (ع) سيما مع هذه السنين المتמادية، ولعلها تطول — والعياذ بالله — إلى آلاف السنين، والعلم عنده تعالى.

وقال: وما ذكرناه وان كان من واضحات العقل... ومع ذلك فقد دل الدليل الشرعي أيضا عليه... وأية حاجة كالحاجة إلى تعيين من يدبر أمر الأمة ويحفظ نظام بلاد المسلمين طيلة الزمان ومدى الدهر في (عصر الغيبة) مع بقاء أحكام الإسلام التي لا يمكن بسطها إلا بيد والي المسلمين وسائس الأمة والعباد؟.

واستشهد بقول السيدة فاطمة الزهراء (ع) في خطبتها المعروفة والطاعة نظاما للملة والإمامة لما من الفرقة كدليل على لزوم بقاء الولاية والرياسة العامة، وقال: أما في زمان الغيبة فالولاية والحكومة، وان لم تجعل لشخص خاص، لكن يجب بحسب العقل والنقل ان تبقىا بنحو آخر، لما تقدم من عدم إمكان إهمال ذلك، لأنها مما يحتاج إليه المجتمع الإسلامي،.. والعلة متحققة في زمن الغيبة، ومطلوبية النظام وحفظ الإسلام معلومة لا ينبغي لذي مسكة (عقل) إنكارها.

وقد انطلق السيد محمد رضا الغلبايگاني في إرساء قواعد (ولاية الفقيه) من الأدلة الفلسفية التي تحتم وجوب (الإمامة)، والواردة في رواية الفضل بن شاذان المنسوبة إلى الإمام علي بن موسى الرضا (ع) والتي تقول: انا لا نجد فرقة من الفرق ولا ملة من الملل عاشت وبقت إلا بقيم ورئيس لما لا بد منه في أمر الدين والدنيا.. وقال: الظاهر منها ان عدة من الأمور مما لا بد منها في قوام الملة ونظم الرعية، بحيث لولاها لاختل النظام وفسدت معيشة الأنام وكثرت الفتنة وازدادت الحيرة وانجذم حبل الدين والدنيا، إذ ليست تلك الأمور مما يمكن صدوره من أي شخص وفرد، بل لا بد في إجرائها من وجود الزعيم وحكم القيم الذي له الولاية على الرعية والزعامة للامة، ولهذا

نرى في كل مجتمع ان طبقات الناس في منازلهم يرجعون في بدو الأمر إلى زعيمهم.

ولما كانت تلك الرواية تتحدث بعد ذلك عن ضرورة النص والتعيين من قبل الله تعالى للإمام، فقد قال الغلبايجاني: الرواية وان كانت وردت في علل الاحتياج إلى الإمام المنسوب من الله تعالى، لكنه يستفاد منها حكم عام بملاك واحد ومناطق جامع وهو ان الطبيعة البشرية والغرائز الحيوانية تقتضي وقوع الاختلاف والتزاحم والجدال والتنازع والتشاح، وكذا تقتضي سلسلة من الأمور، وتحققها في بقاء نظمهم وصيانتهم وحفظهم من النفاق والافتراق والشقاق وإلا لفسدت عيشتهم وضافت معيشتهم. ولما كانت تلك الأمور مما لا يمكن تحققها ولا يصح صدورها من أي شخص وأي فرد فلا بد لهم من زعيم ورئيس وقيم وحاكم وان لم يكن نبيا أو وصيا.

ومع تشكيك السيد الغلبايجاني بشمول (ولاية الفقيه) للحدود وقوله بعدم الولاية التامة المطلقة، إلا انه قال في مجال الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر وإقامة الحدود والتعزيرات: ان ذلك مما لا ينبغي صدره من كل شخص وفرد ولا يصح وقوعه من كل أمر وناه، ولا يصلح كل فرد من المسلمين ان يتصداه ويقدم عليه، وإلا يزداد الفساد ويكثر النفاق والعناد، فحينئذ لو قلنا بعدم الوجوب في تلك الأمور لاضمحلت آثار الدين واختلت أمور المسلمين واندرست الشريعة وضافت المعيشة، وان قلنا بجواز التصدي لكل فرد يلزم منه الفساد، بل لا يوجد مرتدع ولا مزدجر، فلا مناص من القول بأن المجتمع في هذا القسم من الأمور يحتاج إلى زعيم وقيم له العظمة بين الناس والمهابة عندهم والشهامة لديهم.

وقد رفض الغلبايگانی بذلك نظرية (التقية والانتظار) وتخلّى أيضاً عن الشروط المثالية في الإمامة كالعصمة والنص، وأكد ضرورة إقامة الدولة في (عصر الغيبة). ومع انه حصر الحق في إقامة الدولة في (الفقهاء) فقط، إلا انه طرح نظرية (ولاية الفقيه) بصورة مستقلة واعتماداً على الأدلة العقلية العامة التي توجب إقامة الدولة وتطبيق أحكام الدين والأدلة النقلية التي تعتبر العلماء ورثة الأنبياء، ولم يلتزم بنظرية (النيابة العامة) التي بنى كثير من الفقهاء نظريتهم السياسية عليها.



حرر بتاريخ ١/١/٢٠٠٠ ٢٤:٣٩ صباحاً

بسم الله الرحمن الرحيم

متعلم

عضو

يحسن بك أن تقرأ التالي:

عن الإمام المهدي عليه السلام:

أما الحوادث الواقعة فارجعوا فيها إلى رواة حديثنا فإنهم حجتي عليكم و

أنا حجة الله عليهم. كمال الدين ج ٢ ص ٤٨٤

في السؤال الموجه إلى مكتب السيد السيستاني حفظه الله.

ما هي إجابة الأسئلة «متى يكون وقت ظهور الإمام المهدي عليه

السلام؟ و ما القول فيمن يدعي العلم بذلك؟ و ما هي مسؤوليتنا قبل الظهور

و بعد الظهور للإمام المهدي — أرواحنا لمقدمه الفداء».

الأجوبة: «لا أحد يعلم وقت الظهور وكل من يدعي علماً بذلك فهو

كذاب، نعم نحن ننتظر ظهوره — عجل الله فرجه الشريف — كل آن،

ومسؤوليتنا هي العمل بالأحكام الشرعية حسبما يقرره الفقهاء وبعد ظهوره

فسيكون هو الذي يحدد مسؤوليتنا».

المصدر: مكتب سماحة آية الله العظمى السيد السيستاني مد ظله، قم المقدسة.



وينبري العضو محمد منصور ليرد على مدعيات
الكاتب ويكشف عن ضحالة فكره وثقافته التي
اعتمد عليها في تسطير كلماته. فبدأه قائلاً:

حرر بتاريخ ٢٠٠٠/١/٢ ٠٥:١٦ صباحاً

محمد

بسم الله الرحمن الرحيم

منصور

الرد على الكاتب في قوله ان الفقهاء المتأخرين يقولون بعدم قيام الامام
بمهامه

عضو

ماذكره الكاتب أن الفقهاء المتأخرين على عكس المتكلمين القدماء مجرد
عبارات يتشدق بها ويزعق بها.

وقد أوضحت له كيفية تأثير الاعتقاد بالامام الثاني عشر، والكاتب يخلط
بين نيابة الفقهاء ومسألة الامامة في الدين والتي أحد شؤونها الحكم وقد نبهنا
لذلك، ولكن يمضي في تكرار خلطه السابق ، وكأنه يحسب أن تلقين الزيف
يتم بتكراره!!

ومن ثم ؛ فمن اللازم لتوضيح ذلك الخلط نعيد مذكرناه له في موضوع:
(نظرية الحكم والاجتهاد في الفقه السياسي للشريعة الامامية) لكي يتضح له أن
إقامة الحكومة في عصر الغيبة ليس تخلياً وأنسلاخاً من الاعتقاد بالامامة!!
واليك البحث السابق الذي تجاهلته ولم ترد عليه:

بسم الله الرحمن الرحيم

الرد على الكاتب في مقاله أن المشايخ الاوائل موقفهم سلبي من ولاية الفقيه والاجتهاد، وما ذكرنا من الرد السابق على الآثار السلبية للاعتقاد بالامامة هو في الحقيقة رد أيضاً لأكثر ما ذكره في مقالة أن المشايخ...

١ - قال الكاتب ان ما نقلته من كلمات علماء الامامية هو لبعضهم وبعض اقوالهم لا كلها وهذا تدليس واضح فان ما ذكرته هو لأهم اعلام الامامية المتقدمين ولغيرهم أيضاً وقد أشرت إلى مظان كلمات البقية منهم في كتبهم الفقهية في باب الامر بالمعروف والنهي عن المنكر أو باب الحسبة، فالقول بجواز إقامة الحكم الاسلامي هو تحول مشهور علماء الامامية المتقدمين، بل قد نقلنا عبارات أكثرهم المعبرة بلفظ وجوب ذلك مع تمكن الفقيه ووجوب معاونة الناس له.

٢ - قال الكاتب ان تجويزهم للحدود والقضاء وللتطبيق في بعض المجالات السياسية بينما موقفهم مضاد لولاية الفقيه.

وقوله هذا تدليس آخر، ولا أدري ماذا ينفع الكاتب تعصبه على النسبة المخالفة للواقع، فإن ذلك لن يوصله الى الوعي بالحقيقة بل يصدّه عنها، وخسران الحقيقة أمر فادح أخطر من تلبية نزعات النفس واللجاج. وعلى كل حال فقد شرحت في الرد السابق أن الحدود والتعزيرات التي جوّزها بل أوجب إقامتها مشهور علماء الامامية المتقدمين إلى يومنا هذا يساوي في مصطلح تركيب الدولة في العصر الحديث وزارات تنفيذية، متعددة كوزارة الداخلية والأمن (الشرطة)، كما ان القضاء الذي أوجب إقامته مشهور علماء الامامية المتقدمين الى يومنا هذا - وقد نقلنا كلماتهم في الرد السابق - هو عبارة عن ثلث جهاز الدولة والحكم في العصر الحديث، لان

الدولة تتشكل من أجهزة ثلاثة هي قوة القضاء وقوة التنفيذ وتتشكل من الوزارات وقوة التشريع وهي المجالس النيابية التشريعية.

فإذا أوجبوا إقامة القضاء فقد أوجبوا إقامة ثلث جهاز الدولة، وهل يعقل إيجابهم لذلك من دون وجوب جهاز الدولة؟ هذا بضميمة ما تقدم من عينية وجوب إقامة الحدود والتعزيرات لوزارة الداخلية والأمن، هذا مضافاً إلى أن القضاء يشمل وزارة تنفيذية أيضاً كوزارة الأحوال الشخصية ووزارة العقارات لأنه فيها توثيق لاسانيد المملوكات إلى غير ذلك من لواحق القضاء التي تمثل العديد من الوزارات التنفيذية.

فكيف يوجبون ذلك ويسند اليهم الكاتب حرمة ذلك؟

وقد أوضحت له في الرد السابق أن تحريم الإدعاء لمقام الإمامة الإلهية كأمر اعتقادي يترتب عليه أمر فرعي عملي من صلاحية إقامة الحكم لا ربط له ولا ينافي تجوزيهم بل إيجابهم لإقامة الحكم النيابي عن المعصوم. كما أن تصريحهم بوجوب إقامة الحكم والمعروف ودفع المنكر ووجوب الدفاع، وأن صلاحيته بيد الفقيه يساوي وزارة الدفاع ووزارة الثقافة والأعلام ووزارة التربية والتعليم.

ولعل الكاتب لا يعرف مؤدى الألفاظ والمصطلحات الفقهية التقليدية في علم فقه الشريعة.

وما هو الموازي لها في عناوين أجزاء وفقرات الحكم في الدولة في العصر الراهن.

لكن كان اللازم عليه الاستعانة واستشارة خبراء في الفقه وعلم القانون كي يعينوه على دراسة الفكر الشيعي السياسي، إذ ليس التنظير السياسي

الفقهي يمكن قراءته بادوات ثقافية فكرية من الأدب الصحفي بل لابد في قراءته من الاستعانة بادوات وموازين علم القانون.

ولا يحتمل أن الكاتب يدعى التخصص في علم القانون وإن ادعى كونه فرداً في تنظيم سياسي معارض سابقاً أو كاتباً في مجلة ونحو ذلك ولكن هذا غير مؤهل للبحث القانوني التحليلي للمواد القانونية.

ولا يشفع لدعوى ذلك دعوى التتبع لكل باب باب خطوة خطوة للفكر الشيعي، فإنه من دون أداة لفهم المواد، ماذا يفيد السير السطحي مروراً على رسم نقوش الالفاظ مع أنه بان من الرد السابق الذي ذكرناه عدم معرفة الكاتب بمطان هذا البحث الفقهي من الفقه السياسي، وأنه اين يبحث في أبواب الفقه ولذلك لم يتطرق اليه الكاتب في مقالاته السابقة ولا في كتابه تطور الفكر السياسي لدى الشيعة، لم يتطرق اليه من قريب ولا من بعيد، وهو معذور لانه فوق طاقته وفوق مستوى اطلاعه!!

والعلوم لا يتمكن منها بالأمنية، بل لابد من مكابدة الدراسة التخصصية وجهد الليالي.

وإلا فمن يجهل ممن لديه أدنى ثقافة قانونية أن اقامة القضاء ووزارة الدفاع (الجهاد الدفاعي) ووزارة التعليم (التبليغ الديني) ووزارة الداخلية (الحدود والتعزيرات) والوزارات الأخرى قبول الولاية ولو في حكومة الآخرين والسلاطين التي جوّزها مشهور علماء الامامية المتقدمين الى يومنا هذا بل أوجبوها اذا تمكن من اقامة الحق، وهي نوع من المشاركة في الحكم السياسي، أن كل ذلك ليس ايجاباً للحكم السياسي في النظام الاجتماعي بل قد أوجبوا الافتاء وهو يساوي القوة التشريعية، بل نضيف الى قائمة العلماء الذين ذكرنا اسماءهم:

١ — ثقة الاسلام الكليني في كتاب الكافي وهو من علماء الامامية في الغيبة الصغرى أي النصف الثاني من القرن الثالث والنصف الاول من القرن الرابع، قد ذكر في كتابه في ابواب القضاء الروايات الدالة على تصدي فقهاء الشيعة للقضاء نيابة عن المعصوم وذكر أيضاً روايات المشاركة السياسية في نظام الحكم مع الآخرين تحت عنوان قبول ولاية السلطان الظالم عند التمكن من مطابقة الحق. وذكر روايات اقامة الحدود والتعزيرات أيضاً.

٢ — ابو القاسم محمد بن جعفر بن قولويه افقه الشيعة في زمانه استاذ الشيخ المفيد كما ذكر النجاشي في رجاله فقد وقع في طريق العديد من روايات الفقه السياسي أي تجوير القضاء لفقهاء الشيعة نيابة عن المعصوم وفي طريق روايات بقية المسائل المتقدمة، ومن المعلوم لدى أهل التخصص أن فتوى مسلك الراوي الفقهية ليستعلم من الروايات التي يرويها.

٣ — استاذ الشيخ الصدوق محمد بن الحسن بن الوليد القمي فقد وقع في طريق روايات تلك المسائل والابواب.

٤ — بقية مشايخ الفقهاء والرواة الذين وقعوا في طرق روايات تلك المسائل المسوغة لتصدي فقهاء الشيعة للحكم نيابة عن المعصوم.

كما نضيف في المقام ان ايجاب مشهور علماء الامامية للفتوى المساوية للقوة التشريعية للقضاء لاينحصر بالقوة القضائية بل يشمل المحكمة الدستورية أيضاً.

وهي أعلى جهة ذات صلاحية قانونية في الدولة العصرية والتي تهيمن على العلاقة بين القوى الثلاث القضائية والتشريعية والتنفيذية. ولا ادري هل ان الكاتب يفتن إلى البيان القانوني الشارح لكيفية شمول تجويز الفتوى

والقضاء لمقام المحكمة الدستورية وموقعها القانوني؟ أم لا يفتن لذلك وسأدع شرح ذلك إلى مقالات لاحقة لأترقب ما الذي سيلهج به الكاتب بعد مواجهته لهذا البحث التحليلي القانوني.

٣ — ادعى الكاتب ان ما نقلته هو بعض اقوالهم لا كلها وان بقية اقوالهم تعطي نظرية متكاملة لنظريتهم اللازمة التي لم يتحرروا منها، ولا أدري هل أن الخلط بين المسألة الاعتقادية التي هي الامامة الالهية والتي أحد شؤونها الحكم السياسي ومسألة إقامة الحكم السياسي في النظام الاجتماعي نيابة عن المعصوم وهي مسألة فقهية في الابواب السياسية في الفقه، هو تكامل في معرفة النظرية؟ مع أن كلماتهم في المقامين متناسقة غير متضاربة كما أوضحناه في الرد السابق في المقام.

وكيف يصوّر وينطق بلسانه لفظة أزمة ويعيشها علماء الامامية وهم يبينون كمال السلامة والاتساق بين عقيدتهم بالامامة كعهد من الله تعالى للامام الثاني عشر ونيابة الفقهاء عنه في الحكم السياسي تابعين له في التقنين والموازن المتبعة في الحكم كما رسمها هو لهم وفي كافة الظروف سواء في ظرف الاقتدار على الانفراد بالحكم أو في ظرف المشاركة مع الاطراف الاخرى في الحكم أو في ظرف الحكومة الباردة غير الرسمية تحت الستار كما أوضحنا ذلك في حقيقة المرجعية الشيعية في ادبيات السياسة الاكاديمية في العصر الحديث بل هي حقيقة كل قوى ذات نفوذ في المجتمع ذات اتباع، أوضحناه في الرد السابق.

والذي أراه أن الكاتب قد اشتبه عليه صور الحالات المختلفة التابعة للظروف الخارجية الزمانية والسياسية التي تعيشها الامة الاسلامية والطائفة

الشيعة بالخصوص فإنه قد تمرّ بعض الظروف التي لا يتمكن فيها علماء الإمامية وفقهاء الشيعة من إقامة الحكم السياسي بشكل مستقل بل بنحو المشاركة مع الاطراف الاخرى كما في العديد من القرون السابقة أو ظروف أخرى قاهرة لا تسمح لهم بإقامة الحكم ولو بنحو المشاركة فتراهم يقتصرون على النفوذ والحكومة من وراء الستار وهي المعروفة بجهاز المرجعية الدينية الذي ظل متصلاً طوال القرون منذ عهد الباقر والصادق (عليهما السلام) حتى يومنا الحاضر، بنحو النيابة طولياً عن الامام المعصوم سواء في الافتاء والذي يساوي القوة التشريعية والقضاء (القوة القضائية) والولاية (القوة التنفيذية).

واختلاف توفر القدرة الخارجية التابعة للظروف المحيطة لا يؤثر في التنظير القانوني الذي يقرره علماء الإمامية وفقهاء الشيعة.

إذ التنظير القانوني وحلوله المختلفة لا دخل له بتحقيق الظروف المناسب أو غير المناسب، كما لا ربط له بمهارة الفقيه في صنع الظروف الملائمة والبراعة في بنائها وعدم ذلك، نظير الحال في القوانين الوضعية البشرية فان التنظير القانوني لا ربط له بكفاءات المجري للقانون ومهاراته، لا سيما على العقيدة الامامية إذ الفقيه نائب لا حاكم بالاصالة، إذ الحاكم بالاصالة في طولية بعد الله ورسوله هو الامام المعصوم المتوفر على الكفاءة العلمية القصوى (العلم اللدني) والأمانة العلمية القصوى (العصمة).

فما يراه الكاتب أو غيره من اختلاف ادوار فقهاء الشيعة في الحكم السياسي في الدول المختلفة فهو راجع إلى إختلاف الظروف واختلاف كفاءات أشخاص الفقهاء أو اختلاف وجهة نظرهم ورؤيتهم الموضوعية تجاه

الظروف المعاشة، لا الى الاختلاف في التنظير القانوني. مضافاً الى اختلاف تشكيلة هيكلية جسم الدولة وأدواتها من قرن إلى قرن الى ما نشاهده حالياً من تشكيلة جهاز الحكم .

٤ - قال الكاتب إن علماء الامامية المتقدمين يخصصون اقامة الحكم السياسي بالامام المعصوم لأن اقامة الحكم السياسي يحتاج الى صلاحية التشريع والتنفيذ والقضاء وأن هذه المهام الثلاث من مختصات الامام المعصوم (ع).

ولأن الحال يلتبس على الكاتب مرة بعد اخرى كلما يجول في بحوث القانون فلا بد أن أذكر له الشرح القانوني بالرسم الحديث فلعله يمكنه الخروج مما استعصى عليه فهمه من تلك البحوث

فليعلم ان الدولة العصرية تنشأ على أساس دستوري يتضمن مواد ثم ان هذا الدستور حيث اشتمل على مواد قانونية فلا بد أن تُبنى المواد القانونية ومنظومة تلك المواد على اساس فلسفة حقوقية كما هو محرر في علم القانون الاكاديمي في الجامعات الحديثة، ومبرهن عليه في ذلك العلم وفي العلوم الإنسانية والعقلية، وفلسفة الحقوق تبنى وترسى على فلسفة الرؤية للكون، هل هي إلهية وأن الأصل هو الخالق؟ أم مادية وأن الأصل هي المادة فيكون الانسان الفرد بالتالي هو المحور لمنظومة الحقوق ومشجراتها.

فالبنية الاولى هي فلسفة الرؤية الكونية وهي تساوي العقيدة، عقيدة التوحيد أو عقيدة المادة هي الأصل ثم تبنى البنية الثانية على ضوء الاولى وطولياً، وهي صياغة الحقوق بنحو العموم وهي تساوي النبوة والشريعة في عقيدة التوحيد في البنية الاولى، أو الفلاسفة البشريين وفلاسفة الحقوق في

العلوم الانسانية في عقيدة اصالة المادة في المذاهب المادية العلمانية النظرية الاخرى في البنية الاولى.

ثم تبنى البنية الثالثة وهي صياغة القوانين الدستورية ومواده وهي تساوي تفاصيل الشريعة والنبوة وتتبعها وتليها الامامة الالهية بتوسط العلم اللدني والعهد الإلهي «اني جاعل في الارض خليفة... وعلم آدم الاسماء كلها»، «اني جاعلك للناس اماما»، «وجعلناهم ائمة يهدون بامرنا»، «وجعلناهم ائمة وأوحينا إليهم فعل الخيرات» — في عقيدة التوحيد في البنية الاولى أو تساوي مجالس خبراء وضع القانون أو مجالس تأسيس الدستور في مدارس التقنين البشري في القوانين الوضعية المبتنية على عقيدة أصالة المادة ونحو ذلك في البنية الاولى، وهما حاليا مدرستان:

القانون الانجلوساكسوني الذي يعتمد على أصول قانونية يفرع على ضوءها.

والقانون التجريبي الذي يتخذ من التجربة التي يواجهها القانوني أو القاضي، مصدراً للقوانين والتقنين.

وفي هذه المنطقة أي البنية الثالثة تختلف مدرسة أهل البيت (عليهم السلام) ليس مع المدارس البشرية الاخرى المادية والغربية فحسب بل تختلف مع مدرسة أهل السنة حيث إنهم يرون أن للفقيه حق صياغة وتأسيس القوانين الأمّ الدستورية في نظام الحكم السياسي الاجتماعي أو في نظام العبادات الفردي ونظام الاحوال الفردية، وإن لم يؤسسه الله تعالى ويُشِئُهُ عن طريق إبلاغ النبي الرسول (ص) ومن بعده إبلاغ الامام المعصوم عن النبي بطريق العلم اللدني غير المقتصر على طريق الحسن، فأهل السنة يرون للفقيه أو الحاكم غير المعصوم الحق في سنّ قوانين دستورية يبتدعها من

رأيه وبحسب ما يتوصل إليه فكره وذهنه فيقسمون البدعة إلى الاحكام الخمسة فبعضها حسن أو لازم، ويطلقون على هذا الفعل وهو صياغة متن القوانين الدستورية في الانظمة المتقدمة — الاجتماعي والفردى والعبادى — اسم الاجتهاد، بينما لا يرى الشيعة ذلك للفقيه بل يخصونه بالنبي والامام المعصوم وهما مبلغان عن الله تعالى طوليا فالنبي عن الله والامام عن النبي، ويقولون إن حق التشريع بمعنى سنّ وإنشاء واعتبار وتقنين القوانين الدستورية الأمّ هي من حق الله تعالى ﴿ان الحكم الا الله﴾، ﴿والله أحكم الحاكمين﴾، وان الله اعلم بمصالح العباد ومفاسدهم وما يضرهم في كل زمان ومكان وهو محيط بكل الظروف والاجيال إلى يوم القيامة وما بعدها من نشأت ﴿ألا يعلم من خلق وهو اللطيف الخبير﴾، ﴿يا أيها الذين امنوا لا تقدموا بين يدي الله ورسوله واتقوا الله ان الله سميع عليم﴾ الحجرات/٧، ﴿قل اتعلمون الله بدينكم والله يعلم ما في السموات وما في الارض﴾ الحجرات/١٦ فالله الخبير الحكيم العليم لا يعجزه وضع برنامج قانوني لا ينقص عن الشمولية والاتقان والكمال لكل الاوضاع البشرية بحسب المكان والزمان والمتغير الى يوم القيامة وقد قال تعالى لنبيه (ص) ﴿قل ما اسألكم عليه من أجر وما أنا من المتكلفين﴾ ص/٨٦ ولذلك لم يكن الرسول يتقدم على الوحي في سنّ الاحكام الكلية الدستورية كما في سورة المجادلة ﴿قد سمع الله قول التي تجادلك في زوجها وتشتكي الى الله والله يسمع تحاوركما ان الله سميع بصير﴾ المجادلة/١.

فلم يتقدم (ص) على وحي الله في البت في قضية ظهار الرجل لنتك المرأة الشاكية لحالها عند رسول الله (ص) وقال تعالى ﴿اتبع ما أوحى اليك من ربك﴾ الانعام/١٠٦، ﴿واتبع ما يوحى اليك واصبر حتى يحكم الله وهو

خير الحاكمين» يونس/١٠٩ وقال تعالى ﴿وَلَا أَقُولُ لَكُمْ أَنِي مُلْكٌ إِنِ اتَّبَعِ الْإِسْلَامَ يُوْحَىٰ إِلَيَّ﴾ الانعام/٥٠، ﴿قُلْ لَا أَتَّبِعُ أَهْوَاءَكُمْ قَدْ ضَلَلْتُ إِذًا وَمَا أَنَا مِنَ الْمُهْتَدِينَ﴾ الانعام/٥٦، ﴿قُلْ إِنَّمَا أَتَّبِعُ مَا يُوحَىٰ إِلَيَّ مِنْ رَبِّي﴾ الاعراف/٢٠٣ ﴿إِنِ اتَّبَعِ الْإِسْلَامَ يُوْحَىٰ إِلَيَّ وَمَا أَنَا إِلَّا نَذِيرٌ مُّبِينٌ﴾ الاحقاف/٩.

فالرسول تابع مسلم لربه والامام المعصوم تابع مسلم لرسول الله (ص) والشيعية تابعون مسلمون لانتمهم (ع) وهذه التبعية ليست قصوراً ولا جهالة ولا عماية بل هي كمال وعلم وبصيرة وهداية لأننا نعتقد أن الله تعالى غير متناهي العلم والمخلوق الممكن مهما بلغ علمه فلن يقايس ببعض العلم الربوبي ، ﴿أَفَمَنْ يَهْدِي إِلَى الْحَقِّ أَحَقُّ أَنْ يُتَّبَعَ أَمْ مَنْ لَا يَهْدِي إِلَّا أَنْ يَهْدِيَ فَمَا لَكُمْ كَيْفَ تَحْكُمُونَ، وَمَا يَتَّبِعُ أَكْثَرُهُمْ إِلَّا ظَنًّا إِنَّ الظَّنَّ لَا يَفْنَىٰ مِنَ الْحَقِّ شَيْئًا إِنَّ اللَّهَ عَلِيمٌ بِمَا يَفْعَلُونَ، وَمَا كَانَ هَذَا الْقُرْآنُ أَنْ يُفْتَرَىٰ مِنْ دُونِ اللَّهِ وَلَكِنْ تَصْدِيقُ الَّذِي بَيْنَ يَدَيْهِ وَتَفْصِيلُ الْكِتَابِ لَا رَيْبَ فِيهِ مِنْ رَبِّ الْعَالَمِينَ﴾ يونس/٣٧، وقال تعالى ﴿وَلَا تَتَّبِعْ أَهْوَاءَهُمْ عَمَّا جَاءَكَ مِنَ الْحَقِّ﴾ المائدة/٤٨، ﴿فَاحْكُم بَيْنَ النَّاسِ بِالْحَقِّ وَلَا تَتَّبِعِ الْهَوَىٰ﴾ ص/٢٦ ﴿وَاتَّبِعُوا أَحْسَنَ مَا أُنْزِلَ إِلَيْكُمْ مِنْ رَبِّكُمْ﴾ الزمر/٥٥ ﴿وَلَنْ اتَّبِعْتَ أَهْوَاءَهُمْ بَعْدَ الَّذِي جَاءَكَ مِنَ الْعِلْمِ مَا لَكَ مِنَ اللَّهِ مِنْ وَلِيٍّ وَلَا نَصِيرٍ﴾ البقرة/١٢٠ ﴿وَلَوْ اتَّبَعَ الْحَقُّ أَهْوَاءَهُمْ لَفَسَدَتِ السَّمَاوَاتُ وَالْأَرْضُ وَمَنْ فِيهِنَّ﴾ المؤمنون/٧١ ﴿ثُمَّ جَعَلْنَاكَ عَلَىٰ شَرِيعَةٍ مِنَ الْأَمْرِ فَاتَّبِعْهَا وَلَا تَتَّبِعْ أَهْوَاءَ الَّذِينَ لَا يَعْلَمُونَ إِنَّهُمْ لَنْ يَغْنَوْا عَنْكَ مِنَ اللَّهِ شَيْئًا وَإِنَّ الظَّالِمِينَ بَعْضُهُمْ أَوْلِيَاءُ بَعْضٍ وَاللَّهُ وَلِيُّ الْمُتَّقِينَ﴾ الجاثية/١٩ ﴿قُلْ إِنْ كُنْتُمْ تُحِبُّونَ اللَّهَ فَاتَّبِعُونِي يُحْبِبْكُمُ اللَّهُ﴾ آل عمران/٣١ ﴿اتَّبِعُوا مَا أُنْزِلَ إِلَيْكُمْ مِنْ رَبِّكُمْ وَلَا تَتَّبِعُوا مِنْ دُونِهِ أَوْلِيَاءَ﴾ الاعراف/٣ ﴿إِنْ يَتَّبِعُونَ إِلَّا الظَّنَّ

وما تهوى الانفس» النجم/٢٣ «وان هذا صراطي مستقيما فاتبعوه ولا تتبعوا السبل فتفرق بكم عن سبيله ذلكم وصاكم به لعلكم تتقون» الانعام/١٥٣، وقد قال تعالى عن دينه وكتابه وشريعته «ونزلنا عليك الكتاب تبيانا لكل شيء» النحل/٨٩ «ما كان حديثا يفترى ولكن تصديق الذين بين يديه وتفصيل كل شيء وهدى ورحمة لقوم يؤمنون» يوسف/١١. وقال «وما فرطنا في الكتاب من شيء» الانعام/٣٨ ما نقصنا في الكتاب من علم شيء.

فالكتاب العزيز فيه تبيان كل شيء وتفصيل لكل شيء، نعم ليس في ظاهر القرآن يتوصل الى ذلك، فلا بد من وجود من يستطيع استخراج ذلك من الكتاب والا لانتقض الغرض والحكمة، وقد اعترف كل فقهاء المسلمين غير الائمة الاثني عشر بالعجز عن استخراج كل الاحكام والعلوم من القرآن ومن ثم توسلوا بالقياس الظني والرأي المبتدع والاستحسان لسد ما يزعّمونه من الفراغ في الشريعة والنقص في الدين، لكن القرآن يخبرنا بوجود تلك الثلة من الأمة ما بقيت حياة الدنيا وما بقي القرآن خالداً وأشار اليهم «بل هو آيات بينات في صدور الذين اوتوا العلم» هو القرآن مجموعه بين في صدور الذين اوتوا العلم، فكل ما في القرآن التبيان لكل شيء هو بين في صدور الذين اوتوا العلم فهناك في الأمة ثلة اوتوا العلم للدني علم الكتاب «كفى بالله شهيداً بيني وبينكم ومن عنده علم الكتاب» الرعد/٤٣. وقال «هو الذي انزل عليك الكتاب منه آيات محكمات هن ام الكتاب وأخر متشابهات فأما الذين في قلوبهم زيغ فيتبعون ما تشابه منه ابتغاء الفتنة وابتغاء تأويله وما يعلم تأويله الا الله والراسخون في العلم يقولون آمنا به كل من عند ربنا» آل عمران/٧ ففي الامّة راسخون في العلم يعلمون تأويل جميع

القرآن، ﴿فلا أقسم بمواقع النجوم وإنه لقسام لو تعلمون عظيم إنه لقرآن كريم في كتاب مكنون لا يمسه إلا المطهرون تنزيل من رب العالمين افبهذا الحديث انتم مدهنون وتجعلون رزقكم انكم تكذبون﴾ الواقعة/٨١. فالكتاب بتمام حقائقه في كتاب مكنون لا يمسه ولا يصل إليه إلا المطهرون المعصومون من الذنوب ﴿إنما يريد الله ليذهب عنكم الرجس أهل البيت ويطهركم تطهيرا﴾ الاحزاب/٣٣ وقال ﴿ولو رده الی الرسول والی أولی الامر منهم لعلمه الذین یرتبطونه منهم﴾ النساء/٨٣ وحيث اللازم هو العمل بالقرآن، اعتقدت الطائفة الامامية بإحاطة الكتاب الالهي والشرعية بكل شيء وحكمه، وأن هناك أهل بيت النبي محمد (ص) مطهرون مزودون بعلم الكتاب والوصول إليه وإلى كل اسراره وهم الذين يستخرجون علمه من الكتاب وهم اولو الامر الذين قال تعالى ﴿اطيعوا الله واطيعوا الرسول واولي الامر منكم﴾، ﴿إنما وليكم الله ورسوله والذین آمنوا الذین یقیمون الصلاة ویؤتون الزکاة وهم راکعون﴾، التي نزلت في علي باتفاق الفريقين.

وفي هذه البنية الثالثة لا يعلم ارادة الله التشريعية ومشيناته الشرعية إلا النبي (ص) وأوصياؤه المعصومون بعلمهم اللدني، فمن ثم احتيج الى النبي (ص) وإلى الامام بعد النبي (ص) لتفصيل تلك الاحكام الدستورية الأم فلا بد من واسطة بين أهل الارض والسماء، نبي أو وصي نبي له علم لدني، وفي هذا المقام لا مجال للظن ولا للرأي البشري الظني ولا للقياس ولا للاستحسان بل لابد من علم لدني إلهي وقناة مأمونة تربط السماء بالارض وليس فهم الفقيه في هذه المنطقة رابط بين الارض والسماء. وهنا الاجتهاد بالمعنى الذي هو عند أهل السنة وهو انشاء الاحكام وابتداعها كاحكام

دستورية، لا تقول به الشيعة كما لا تقول بثبوت هذا النمط والقسم من التشريع لفقهاء. هذا كله في البنية الثالثة وهي سنّ وصياغة الاحكام الدستورية، ثم تأتي البنية الرابعة وهي تشريع المجالس النيابية القوة التشريعية) ففي هذه المرحلة من التشريع يقوم اعضاء المجالس النيابية التشريعية وخبراء القانون بعملية فهم قانوني على ضوء موازين لفهم المؤدى القانوني لمواد الدستور وتطبيقها على الابواب والفصول والمسائل المستجدة المختلفة لعملية التشريع في هذه البنية تشتمل على نمطين ونحوين:

الاول: استنباط الحكم أي فهمه واحرازه من متون الدستور وألفاظه بموازين مباحث الالفاظ في علم اصول فقه القانون ويسمى بعلم القراءة القانونية وتلك الموازين من تقييد المطلق بالمقيد وتخصيص العام بالمخصص ومفاد الشرطية وهيئات الالفاظ الدالة على الحكم التكليفي والحكم الوضعي الى غير ذلك من مباحث ذلك العلم.

الثاني: التطبيق للقضايا الكلية الشرعية في الدستور على القضايا الجزئية في الابواب والفصول وهذا النمط يسمى بعملية التفريع للفروع والتطبيق للكليات على كليات أضيق منها دائرة وتسمى بعملية التشجير القانوني، وهذه المرحلة من التشريع التي تختلف جوهرياً عند من يظن ألف باء علم القانون، هذه المرحلة والنمط من التشريع تقول الامامية بجوازه وبصلاحية الفقيه لذلك العمل والفقه لغة الفهم لا عملية الرواية ولا انشاء الرأي ولا إبدائه قال تعالى: ﴿فلو لا نفر من كل فرقة منهم طائفة ليتفقهوا في الدين ولينذروا قومهم اذا رجعوا اليهم لعلهم يحذرون﴾ فقال تعالى ليتفقهوا أي ليفهموا لا ليبدوا رأيهم في قبال الله تعالى، وتفقههم هو عن رسول الله (ص) لا من أنفسهم.

وهذا هو الاجتهاد الذي تقول بمشروعيته الشيعة وهو يختلف سناً وروحاً عن الاجتهاد الذي تقول به السنة، وقد حثّ الأئمة من آل محمد (ص) فقهاء أصحابهم على هذا النمط من الاجتهاد والفقهاء فقد قال الباقر (ع) لابان بن تغلب: «اجلس في المسجد وافت الناس فاني أحب أن يرى في أصحابي مثلك» — ذكر ذلك النجاشي في رجاله، وقالوا (عليهم السلام) لشيعتهم: «نحن نلقي اليكم الاصول وعليكم بالتفريع» وقالوا: «إنا لا نعدّ الرجل منكم فقيها حتى يعرف معاريض كلامنا» وقالوا «نحن قوم فصحاء بلغاء فاعرفوا كلامنا» وهذا الاجتهاد قد مارسه فقهاء الشيعة من اصحاب الأئمة (ع) منذ عهد الباقر والصادق (ع) بل قبلهما أيضاً الى يومنا هذا، ولم ولن يسدّ الامامية هذا الباب من الاجتهاد حتى بعد ظهور الحجة لانه قائم على الفهم للدليل اللفظي الوارد من الله ورسوله واوصيائه، بخلاف أهل السنة فان غالبيتهم قد أقفلوه وسدّوه بعد عملية حصر المذاهب في الاربعة المعروفة، وقد برع نتيجة لذلك الفقه الشيعي الامامي وعلم أصول الفقه إلى يومنا هذا حتى استحال ان تصل إليه جهود بقية المذاهب الاسلامية.

وقد كتب في هذا النمط من الاجتهاد وموازينه كل من الشيخ والمرتضى والطوسي كتباً في اصول الفقه والفقه الاستدلالي ككتاب الذريعة وكتاب عدة الاصول وكتاب المعارج في الاصول للمحقق الحلي والمعالم للشيخ حسن العاملي، وكتاب المقنعة، ولقد كان الاجتهاد من هذا النمط موجود منذ عهد متقدم فلقد ألف زرارة بن أعين والفضل بن شاذان رسالتين في اجتماع الامر والنهي وفي الامر بالشيء لا يقتضي النهي عن ضده، وقد ذكر السيد حسن الصدر في كتابه تأسيس الشيعة لعلوم الاسلام نماذج أكثر فلاحظ.

ومع هذا البيان يتبين خطب الكاتب عشوائياً بين الاجتهاد في الرتبة الرابعة التشريعية وبين الاجتهاد في الرتبة الثالثة وبين استعمال الظن في الرتبة الرابعة الذي لم يمنعه مشهور علماء الامامية وبين الظن في الرتبة الثالثة أي إعمال الظن في فهم ما نزل من أحكام إلهية في الفاظ القرآن والسنة للنبي (ص) والمعصومين وبين اعمال الظن في إصابة أحكام السماء كرابط وإتصال بديل عن النبوة والامامة الالهية.

ولا أدري أليس من الحكمة والادب أن لا يقحم المرء نفسه فيما لا معرفة له به، أليس من الانسانية والفطرة أن لا يخطب المرء في ما لا علم له به ﴿إن السمع والبصر والفؤاد كل أولئك كان عنه مسؤولاً﴾.

لقد اسمعت لو ناديت حيا ولكن لا حياة لمن تنادي

ومن ذلك يتبين أن قيام الدولة بالمجلس النيابي التشريعي والقوة التنفيذية التي هي تطبيق اجرائي لقوانين المجلس النيابي والقوة القضائية التي هي تطبيق للموازين والقوانين الاولى، لا يرتبط بالاجتهاد بالمعنى الاول بمعنى ابتداء الرأي والقياس والاستحسان بعد فرض وجود تمام القوانين الدستورية المبيّنة من الله تعالى في قرآنه ومن الرسول والائمة في السنة، وانما يعتمد قيام الدولة والحكم بالاجتهاد المعنى الثاني بمعنى الفقهامة.

فها هو الكاتب يعقد نظريات العنكبوت في عالم تزويق الألفاظ بعيدا عن البحث العلمي التخصصي، اعتماداً على الترجم اللفظي في العبائر بكل جرأة ولا مبالاة.

ثم يعاود التعبير اجتراراً أن الامامة والتقية والانتظار منعت علماء الشيعة من اقامة الحكم ومن تجويز اقامة الدولة في عصر الغيبة وقد أعلمته

بان الانتظار عقيدة اسلامية أصيلة تعني الاعتقاد بظهور مهدي من ذرية الرسول (ص) يصلح العالم يملأ الارض قسطاً وعدلاً بعد ما ملئت ظلماً وجوراً، والانتظار بهذا المعنى لا يدعو الى التوقف عن الحركة والتخاذل عن الوظائف الشرعية الاجتماعية والسياسية إلا في ذهنية الكاتب.

كما ان التقيّة اعلمته من دون فائدة مرجوة أنها بمعنى التكتيك في اسلوب القيام بالمسؤولية الاجتماعية السياسية كما هو الحال في التنظيمات السياسية المعارضة في كل دول العالم فهل تحفظ تلك التنظيمات سريتها يعني شدة اصرارها في اقامة الحكم حسب ما تنظره؟ أم أنه يعني جمود وتوقف تلك التنظيمات؟ وقد أمر تعالى بهذا الاسلوب وهو المحافظة على اسلوب العمل والنفس «الا من أكره وقلبه مطمئن بالايمان»، «الا ان تتقوا منهم تقاة»، «بل فعله كبيرهم ان كانوا ينطقون»، «ايها العير انكم لسارقون»، وغيرها من الآيات.

واما الامامة فقد بينا موقعها انها في الرتبة الثالثة من بناء التشريع كرابط بين اهل الارض والسماء يتبع النبي، وكسفير إلهي تابع للنبي.

٥ - ثم انه له تدليسات اخرى متعددة، منها نسبته الى الحليين من علمائنا انهم لا يرون الاجتهاد بالمعنى الثاني بمعنى الفقاهاة مع انهم على العكس تماماً فانهم يوجبونه على كل مكلف عينا ولا يجوزون التقليد.

ومنها نسبته الى فقهاء الحلة انهم لا يرون ولاية الفقيه مع اننا قد نقلنا في الرد السابق عن المحقق والعلامة الحليين ذهابهما إلى ولاية الفقيه وكذا البقية كحبي بن سعيد وابن ادريس وغيرهما.

ومنها: نسبته اعتراض حوزة النجف على الصفويين في قولهم بعدم

ولاية الفقيه، وهذا محض افتراء فإن اعتراضهم كان على أمور أخرى في سياسات وقتية معروفة.

ومنها: استظهاره من كلام صاحب الجواهر انه لا يقول بولاية الفقيه في اقامة الحكم من عبارته (لعلمهم (ع) بقصور اليد) وهو كما ترى مضحك فان تعليل صاحب الجواهر هو بعدم القدرة الخارجية لا عدم المشروعية وقد وصل بنا المقال الى توضيح ألف باء الفقه.

منها: خلطه بين الشورى والسلطة الجماعية، فالاول عبارة عن تداول الرأي والفحص عن المعلومات لا بمعنى الارادة الجماعية فالشورى لغة عبارة عن كيفية البحث والفحص العلمي ومدولة الراي لا الارادة الجماعية. وغير ذلك من النسب المخالفة للواقع وهو يرمي الكلام على عواهنه غير متخرج عن المخالفة للواقع.

ولمراجعة الرد السابق المرتبط بالموضوع أضغط على هذه الوصلة:

<http://www.hajr.org/hajr-html/Forum٩/HTML/٠٠٠١٠٠.html>



تجاهل – أحمد الكاتب – لعدة محاور أساسية في الحوار

وهنا يكشف العضو محمد منصور عن طريقة العضو

الكاتب، في حوار له منذ البداية

حرر بتاريخ ٢٠٠٠/١/٢ ٢٠:٥٤ مساءً

محمد

بسم الله الرحمن الرحيم

منصور

قد تهرب الكاتب من محاور عديدة وهي: –

عضو

١ – إنكاره لوجود أحاديث صحيحة في كتاب بصائر الدرجات عن عدد الأئمة، وقد ذكر أطراف الحوار له روايات عديدة ولم يجب عن ذلك.

٢ – إنكاره لوجود كتب حديثة أخرى في الأئمة الاثني عشر، مع أننا ذكرنا له عشرات المصادر ولم يجب؟!

٣ – الكاتب أنكر الروايات المتواترة حول إمامة الامام الثاني عشر وذكرنا له نماذج من المصادر والابواب العديدة، ولم يجب عن ذلك إلا بأن علماء الشيعة ومتكلميهم وضاعون مختلفون وكذلك روايتهم.

٤ – إنكاره لضرورة روايات المهدي من ذرية الرسول المتفق عليها بين الفريقين.

٥ - قوله في كتابه حول المهدي أن محمد بن زياد مهمل لا ذكر له في رجال الشيعة مع أن ابن أبي عمير هو من عمالقة الفقه والرواية والزهد الشيعي.

٦ - قوله إن المهدي من وضع غلاة باطنيين سواء في روايات السنة أو الشيعة، وأن هذه الروايات من اختلاق الصراعات السياسية في التاريخ الاسلامي.

٧ - دعوى الكاتب أن الخبر المتواتر هو الخبر الذي يشيع عند كل فرد فرد من أفراد المجتمع مع أن هذا قسم واحد من الخبر المتواتر، لا كل اقسام الخبر المتواتر إذ عامة الناس ممن لا يطلع على علم الحديث والرواية حتى في القرون الاولى الهجرية لا ينفي طيه طرق الخبر المتواتر اذ هو يتشكل من أخبار آحاد تجتمع عند الفاحص المتتبع فيرى أن العدد وصل كمية وكيفية إلى حد التواتر وقد أجيب ولم يتابع بالجواب.

٨ - أن الكاتب لم يعرف معنى تأثير الاعتقاد بالامام المعصوم على تأسيس الحكومة والحكم والدستور ومدى الربط القانوني بين العقيدة والرؤية الاعتقادية مع فلسفة الحقوق التي هي البنية التحتية للقانون والقوانين الدستورية، وقد اجيب ولم يتابع الحوار.

٩ - أن الكاتب خلط بين الامر بالمعروف والنهي عن المنكر كوظيفة الفرد وكوظيفة للدولة والوالي وجعل الوظيفتين متحدتين في الشرائط مع أنهما مختلفتان في علم الفقه والقانون، ولم يجب الكاتب عن ذلك ولم يتابع الحوار.

١٠ - انكار الكاتب على علماء الشيعة بعدم الوجوب العيني للجمعة، مع أن عدة كبيرة منهم قائلون بذلك وسبب ذلك عدم مجاراة علماء الامامية

للانظمة في التاريخ.

١١ - أن الكاتب اشترط في الطاعة وماهية الطاعة الاحساس البصري بالمطاع للتفاعل العملي به وقد أوجب بأن طاعة الله تعالى ضرورية عند المسلمين وليس المطاع محسوس بالبصر وكذلك طاعة الرسول (ص) باقية إلى يوم القيامة مع أنه غير محسوس الآن بالبصر ولم يتابع الكاتب الحوار.

١٢ - أن الكاتب اشترط في القيادة السياسية المؤثرة على المجتمع كونها محسوسة بصرياً واجيب بان قيادة الدولة العصرية الحديثة تقوم على قيادات وجهاز رسمي في الظاهر وقيادات سرية خفية مع جهاز خفي، والقيادة الثانية هي المؤثرة على القيادة الاولى في العصر الحديث والفطرة البشرية ولم يجب الكاتب ولم يتابع.

١٣ - ان الكاتب يطعن في رواة الشيعة ومتكلمي الامامية بانهم وضعوا الروايات المتواترة في ولادة الامام الثاني عشر ومنشأ طعنه انهم يعتقدون بالامامة الإلهية فاجيب بأن اشكالك المحوري في مقالتك هو في عقيدة الامامة الإلهية فالمفروض أن تنقل البحث من الصغرى وهو ولادة الامام الثاني عشر إلى الكبرى وهو نظرية الامامة في القرآن والسنة. فقال اني ارفض رفضاً باتاً البحث في الامامة الإلهية ولا أبحث في الكبرى بل حوار في الصغرى فأجيب بأن الصغرى تبتي على الكبرى وتنفرع عليها، بمنطق العقل والفطرة فأجاب بأنني اكتفيت في عرض كلامي والنقاش عقيم، وكأنه اعلان انسحاب من الكاتب لكنه لم يتابع وبدأ بمواضيع جديدة كعادته يطفر من محور قبل التدقيق في حقيقته الواقع فيه، في ضمن ضوضائية لفظية كي يعجّ الحديث بغبار الفوضى واللاتمركز حول نقاط محددة ثابتة.

١٤ - ذكر الكاتب حول الشورى وأنها القاعدة في الانتخاب فأجيب بأن الشورى هي من الاستشارة والمداولة الفكرية ولا ربط لها بالسلطة والقوة والولاية الجماعية إلى غير ذلك من الاجوبة فلم يتابع وترك الحوار إلى موضوع آخر كما هي عادته في الهروب من كل محور يركز فيه معه بدقة.

١٥ - ذكر الكاتب مراجع الشيعة بألفاظ نابية كالطغاة والانتهازيين والمتكبرين فقل له بان السباب والشتم ليس لغة الحوار العلمي فقال: لا تسيئ الظن بالنوايا والمقاصد كي يحافظ الحوار على الفائدة ولا تحطموا شخصية طرف الحوار.

١٦ - ذكر الكاتب بان الدولة العباسية كانت سياستها لينة مع البيت العلوي فلم يكن هناك موجب لخوف في ولادة المهدي، فاجيب بان المسح بيد من بيضاء على العباسيين هو تنكر لحقائق التاريخ ووقوف بصف الظالمين، فلم يتابع الكاتب ذلك المحور.

١٧ - قال الكاتب إن حديث أن الائمة من قريش اثنا عشر، هو بمعنى أئمة مضوا، وقد أقاموا الدين وشيدوه فأجيب أن التطبيق سيضمن معاوية ويزيد وامثالهم فلم يتابع الحوار في ذلك.

١٨ - قال الكاتب ان معنى حديث الثقلين هو الموالاتة والمتابعة لأهل البيت وأخذ الفقه عنهم وقال انا جعفري شيعي بهذا المعنى ولا أرى العصمة في أهل البيت (ع). فاجيب بان عدم عصمتهم يستلزم تجويز خطأهم وبالتالي جواز أو وجوب الرد عليهم وهو ينافي حجيتهم الموازية للقرآن والتي هي عدل له وكونهم أعدل القرآن في حديث الثقلين يعني قدسيته وعصمتهم كالقرآن فلم يتابع الحوار في ذلك.

١٩ - قال الكاتب ان حديث من مات ولم يبائع امام زمانه أو لم يعرفه أو ليس عليه امام مات ميتة جاهلية ليس فيه قيد العصمة فاجيب بأن الامام الذي تكون عدم معرفته تساوي الموت على غير الملة أي أن معرفته والاعتقاد به من أصول الدين لا يمكن ان يكون بهذه الدرجة من دون ان يكون معصوماً له قدسية العصمة أي لا يكون شخصيا عاديا وكذلك الحال في بيعته واتباعه. فلم يتابع الكاتب الحوار في ذلك كعادته من الطفرة من البحث.

٢٠ - قال الكاتب ان الاجتهاد عند الشيعة لم يكن الا في القرن الرابع بل لم يكن بصورة حقيقية الا في هذه الاعصار الاخيرة، وذلك لاعتقادهم بالامامة الالهية، والآن تحرروا منها، فأجيب بان الاجتهاد عند الشيعة يغير الاجتهاد عند السنة، فعند الشيعة يعني ممارسة عملية اكتشاف الحكم الشرعي من الادلة والطرق بالموازين المقررة بينما الاجتهاد عند السنة يشمل ابتداء وخلق الحكم وإيجاده في لوح التشريع، وبينهما بعد المشرقين إن الحكم الا لله. والاجتهاد بالمعنى الاول ممارس من قبل فقهاء رواة الشيعة أيام الائمة فضلاً عن القرن الثالث وما بعده. ولم يتابع الكاتب الحوار في ذلك لا سيما وان هذا البحث وامثاله قد كشف عدم إمامه بالاصطلاحات العلمية.

٢١ - قال الكاتب ان الاعتقاد بالامام الثاني عشر فرضية فلسفية اجتهادية ظنية اعتبارية فأشكل عليه بان الفرضية لا تتفق مع نوع البحث الفلسفي العقلي البرهاني والدليل الظني لا يعتمد في البحث العقلي والاعتبار هو في العلوم القانونية ونحوها لا في العلوم الحقيقية التكوينية، وان هذه خليط وتتناقض في الاصطلاح العلمي فلم يحرج جواب.

٢٢ - قال الكاتب ان من سلبيات الاعتقاد بالامام الثاني عشر والانتظار هو امتناع علماء الشيعة عن الاصلاح الاجتماعي والامر بالمعروف والنهي

عن المنكر فأشكّل عليه بأن علماء الشيعة يرون وجوب الإصلاح وإقامة الحكم، وكيف يجمع الكاتب بين ذلك وبين مطالبة علماء الشيعة بإقامة صلاة الجمعة كمنبر للسلطات الوضعية فلم يحرّ بجواب.



حرر بتاريخ ١٠/٣/٢٠٠٠ ٠٣:١٠ صباحاً

نرجو من المُكْتَبِ الكاتب ان يبدي تعليقه هنا إذا كان لديه ثمة تعليق لا أن يذهب ويجعجع بأن المتحاورين دلسوا عليّ فكل ما ذكر أعلاه من الواضحات بالنسبة لنا وللمتابعين لطريقة الحوار من مستهله حتى هذا الحد....

جميل ٥٠

عضو



كلمة ختامية في الوداع

ودخل الكاتب ليقول: انتهيت من طرح ما عندي من مواضيع، وفي النتيجة أنا المنتصر في الحوار. ولكن اقول للكاتب هذه النتيجة يقررها القارئ النصف بعد أن اطلع على جميع محاور الحوار، فالقارئ رأى المزاوغة، والتهرب، والاكل من القفا، والتدليس، وعدم النزاهة والامانة في النقل، ورأى القارئ ايضاً الأدلة الدامغة والحجج البينة التي طرحت وفندت مدعيات الكاتب والتي لم يتمكن من الرد عليها، القارئ رأى من الذي انكر وجود روايات صحاح تثبت المدعى وبعد ذلك تبين وجودها وصحتها، والقارئ رأى الكثير، فعليه نتركه هو الذي يقرر ويحكم من هو صاحب الحق.

حرر بتاريخ ٢٠٠٠/١/٣ ٢٠:٢٠ صباحاً

احمد

الأخ المشرف على شبكة هجر الثقافية الأستاذ موسى العلي الموقر..

الكاتب

الأخوة المتحاورون: التلميذ والعالمي ومحمد منصور المحترمون..

عضو

الأخوة المشاركون والقراء الكرام..

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته...

أخذنا من وقتكم كثيرا في شهر رمضان المبارك، وصدقنا رؤوسكم بحواراتنا الساخنة، نرجو من الله العلي القدير ان يتقبل أعمالكم وصيامكم وان يتفضل عليكم بالأجر الجزيل.

اخوتي الكرام.. مرة ثانية يصل حوارنا الى طريق مسدود، بعد أن وصلنا قبل أسبوعين الى نفس المصير، وذلك عند وصول البحث والحوار حول وجود الامام الثاني عشر محمد بن الحسن العسكري الى نقطة طلب فيها الأخوة التلميز ومحمد منصور بحث نظرية الامامة لإثبات وجود الامام الثاني عشر ورفضت ذلك انطلاقا من إيماني بعبثية واستحالة إثبات وجود انسان في الخارج عن طريق الأبحاث النظرية الفلسفية، وإصراري على بحث الروايات التاريخية، والتأكد من صحتها أو أسطورتها.

ثم بحثنا بعد ذلك الآثار السلبية التي ترتبت على الايمان بفرضية وجود الامام الثاني عشر، على الشيعة الاثني عشرية، في التاريخ، وتلازم نظرية الانتظار مع تجميد الأبواب الحيوية السياسية في الاسلام كالثورة واقامة الدولة والمراتب العليا من الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر والحدود وصلاة الجمعة وبعض مصارف الزكاة، وإباحة الخمس والأنفال، وذلك انطلاقا من حرمة تصدي غير الامام المعصوم المعين من قبل الله لمهمة الامامة وتشكيل الدولة في عصر (غيبة الامام الثاني عشر محمد بن الحسن العسكري) حسب النظرية الامامية، الأمر الذي أدى الى انعزال الشيعة الاثني عشرية وخروجهم من مسرح التاريخ قرونا طويلة من الزمن.. الى ان حدثت ثورة ولاية الفقيه التي ابتدأت تدريجيا وشيئا فشيئا منذ ألف عام، وذلك بفتح

باب الاجتهاد أولاً ثم القول بعد ذلك بولاية الفقيه، سواء باسم النيابة العامة عن الامام الغائب او بصورة مستقلة واعتمادا على نظرية الشورى والانتخاب من الامة للامام.. تلك الثورة التي تخلى فيها الشيعة الجعفرية عن انتظار الامام الغائب وعن نظرية الامامة التقليدية عمليا، وسمحوا لأنفسهم بانتخاب الفقيه او المؤمن العادل رئيسا للدولة الاسلامية.

وقد حاول الأخ المحاور الأستاذ (محمد منصور) في البداية أن يدعي وجود نظرية ولاية الفقيه والنيابة العامة منذ انتهاء عصر (الغيبة الصغرى) أي منذ بداية القرن الرابع الهجري، فذكرت له نماذج من أقوال الفقهاء السابقين الذين كانوا يحرمون إقامة الدولة والثورة والأمر بالمعروف والنهي عن المنكر وإقامة صلاة الجمعة في (عصر الغيبة الكبرى). وبدلاً من أن يناقش الأستاذ (محمد منصور) — المحاور الرئيسي الأخير — تلك النقاط مناقشة جادة، راح يهاجمني شخصياً ويحور كلامي وينسب الي أموراً لم اقلها ولم أفكر فيها ولم أدع إليها، من قبيل: انتقاد علماء الشيعة في استقلالهم المالي عن الدول الوضعية، ومطالبتهم بإقامة صلاة الجمعة في ظل الحكومات الوضعية كي تصبح بوقاً إعلامياً لسياساتهم، ومطالبتهم بالتبعية للأنظمة الوضعية، والدفاع عن السلاطين وعن شرعية الولاة المتغلبين بالقهر، والالتزام بالمذهب العلماني او العلماني الاسلامي، وقبول التمويل الخارجي، إضافة الى تحريف أقوال أكثر من مرة واستخدام أساليب إعلامية تتطوي على عبارات لا تناسب الحوارات العلمية الهادئة.

ومن هنا فقد شعرت:

أولاً: بأن الحوار قد حقق أهدافه بعرض كل طرف لآرائه حول وجود الامام الثاني عشر (محمد بن الحسن العسكري) بما فيه الكفاية.

ثانياً: أن الحوار بدأ يتخذ طابع الهجوم الشخصي والتهريج الإعلامي، خاصة وأن بعض الأطراف المتحاورّة تتلفع بالسرية والكتمان ولا تتحمل أية مسؤولية في أحاديثها وتنتثر الاتهامات والافتراءات جزافاً وبالمجان. كما فعل الأستاذ (محمد منصور) في تعليقه الأخير.

ولو كان الأستاذ (محمد منصور) شخصاً معروفاً ومسؤولاً وشجاعاً لدعوته إلى التحاكم أمام محكمة إسلامية لكي يثبت اتهاماته الشخصية لي — مثلاً — بقبول التمويل من جهة أجنبية، أو يتحمل عقوبة القذف والتجريح والتشهير، حسب قوانين الشريعة الإسلامية.

ومن هنا فقد شعرت بأن الحوار أصبح شخصياً وعقياً وغير ذي جدوى، وإن من الأفضل إنهاءه بخير.

ولا يسعني في الختام إلا أن أشكر الأخوة المتحاورين مرة أخرى على ما بذلوه من جهد، وأعلن عن تقديري لالتزامهم الديني وحرصهم على الدفاع عن مفاهيم ونظريات يعتقدون أنها مستمدة من تراث أهل البيت. وإذا كنت أخالفهم فيها وأرفض بعضها وخصوصاً نظرية الإمامة الإلهية لأهل البيت القائمة على العصمة والنص والوراثة العمودية في سلالة علي والحسين، وما تفرع عنها من افتراض وجود ولد للإمام الحسن العسكري هو (الإمام الغائب) منذ منتصف القرن الرابع الهجري، فاني أؤكد لهم جميعاً التزامي بالولاء لأهل البيت ومحاولة التحلي بأخلاقهم الرفيعة والاستفادة من علومهم وفقهم وفكرهم وتجاربهم الغنية في الحياة.

أرجو من الأخوة المتحاورين والمشاركين والقراء الكرام أن تتسع صدورهم لقراءتي الخاصة، التي قد تكون مختلفة عن قراءاتهم لتراث أهل البيت، تلك القراءة التي اعتقد أنها أقرب إلى فكر أهل البيت القائم على

الشورى وحق الأمة في انتخاب أنمتها. وعذري في ذلك تعدد القراءات الشيعية والاجتهادات الاسلامية عبر التاريخ، واحتمال كل طرف للطرف الآخر وعدم الضيق بالرأي الآخر الى حد التفسير او التكفير او التخوين والإخراج من المذهب او الدين، لا سمح الله.

أيها الأخوة الأحباب

أشعر بأننا نحن المسلمون أحوج ما نكون الى ممارسة الشورى والحوار حول قضايانا المختلفة، وخاصة القضايا التراثية والثقافية والعقائدية، التي مضى عليها زمن طويل، والاجتهاد فيها، وغربلتها وتصفية الكثير مما دخل فيها من أحاديث مزورة وتأويلات تعسفية ونظريات بشرية وفرضيات أسطورية، نخرت حضارتنا الاسلامية وشلت مجتمعاتنا وعطلت طاقاتنا وزرعت العداوة والبغضاء في نفوسنا ومزقت وحدة امتنا الاسلامية.

واذا كانت الامة الاسلامية قد اختلفت في قرونها الأولى حول طبيعة النظام السياسي وشروط الحاكم ودور الأمة في السياسة وحق هذه الأسرة او تلك بالخلافة والحكم، فانه ليس من الجائز ان نظل نجتر الخلافات القديمة البائدة بعد أكثر من أربعة عشر قرنا من حدوثها، ونتعصب لهذا الرجل او ذاك او لهذه الأسرة القرشية او تلك الأسرة العلوية او العباسية، وقد مضى الجميع الى ربهم ولم يبق منهم أحد يطالب بالخلافة والملك. ولا بد من الاهتمام بحاضر الامة الاسلامية ومستقبلها والتفكير بأسباب انحطاطها وعجزها عن مواجهة التحديات المعاصرة التي تهددها في الوجود.

اننا مدعوون جميعا سنة وشيعة الى تحرير الإنسان المسلم المضطهد والمقموع والمهمش وإعادة الروح الحيوية الفاعلة اليه، ومطالبون بتوحيد

الأمّة الاسلاميّة المهشمة والممزقة وإعادة بناء الحضارة الاسلاميّة ثقافيا واقتصاديا وسياسيا، حتّى ننال احترام العالم ونحتل موقعنا المناسب ونستطيع أداء أدوار إيجابية فاعلة ونساهم بدفع عجلة الحضارة الإنسانية نحو الامام. أخوكم أحمد الكاتب

٢٥ رمضان المبارك ١٤٢٠هـ المصادف ٢ كانون الثاني ٢٠٠٠م.



ودخل العضو جميل ٥٠ ليقول للكاتب

حرر بتاريخ ٢٠٠٠/١/٣ ٢٠:٥١ صباحاً

جميل ٥٠
عضو

كان عليك أن تعلم بان الحكم النهائي للقراء وليس لك أو لأحد المتحاورين. ثم أنت تبحث عما يرقص ويزمر لدعاواك المجترحة!!
واسمح لي في البداية أن أقول لك إنك نسّاج وحبّاك تجيد كل فنون المراوغة والتلفع... نعم التلفع الذي طالما أعدت إتهامك إيانا به، وكيف لا.. وانت تجلب مصطلحات من كيسك الكبير الذي لا ينفد طليبه للحقائق أبداً ما بقيت أنت وبقي قلمك المجترح لل... فتقول افتراضية فلسفية وقد فند ذلك وما أجبت!!!

ثم إنك ولفرط جهلك بأصول معاملة الحديث وفهمه وإدراك مكنونه تعد تطبيق الأحاديث العامة مثل الإثني عشر والثقلين و... و... من باب النظرية الأمر الذي لم يعهد في كلام متفقه لامن الخاصة ولا العامة... وهل ذلك وكفى ؟؟؟؟؟

بل إنك تتماذى أكثر و تتعشق بكل سيرة حادت عن الحق ولو كانت واضحة الأسباب في الإنحراف الذي اصطبغت به.. فالفطحية والزيدية و...

كل ماجعلته شاهداً على مدعائك وهذه من عجائب سليقتك العلمية والنفسية..
ولكن أؤكد مرة ثانية: أن الحكم للقراء وبلاش تعمل نفسك منتصراً في النهاية
ورجاء خذ الإحصائية الأخيرة اللي عدينا فيها مواطن هروبك وتلفعك، أقول
تلفعك، نعم تلفعك، يمكن تفكر في مستواك بجدية أكثر!!!



وكذا العضو الفاطمي قال:

حرر بتاريخ ٢٠٠٠/١/٣ ٠٤:٤١ صباحاً

الفاطمي
عضو

الله يعز أحلام اليقظة، ودوم المغلوب يحس إنه الغالب، والمهزوم يمني
نفسه بالانتصار، طبعاً في أحلام اليقظة.
وكبار يا التلميذ وجميل ومحمد منصور



وبدوره مشرف الشبكة موسى العلمي قال:

حرر بتاريخ ٢٠٠٠/١/٣ ٠٥:١٢ صباحاً

موسى
العلمي
هجر

الاستاذ أحمد الكاتب
وعليكم السلام ورحمة الله وبركاته.
لك ما تريد ونتمنى لك دوام الموفقية والنجاح.



وجاء دور العضو محمد منصور ليقول كلمته فبدأ قائلًا:

حرر بتاريخ ٢٠٠٠/١/٣ ٠٦:٠٦ مساءً

محمد
منصور
عضو

الرد على الكاتب في كلمته الختامية
١ - قد ذكر الكاتب أننا وجهنا إليه إتهامات جزافاً وزوراً لا واقع لها،

مع أن كل التدليسات التي ارتكبتها قد أشرت — مفصلاً في ردودي ومقالاتي السابقة — إلى مظانها في مقالاته وردوده وفي كتابه حول المهدي وفي بعض الاحيان ذكرت نصّ عبارته، وباستطاعة القراء الكرام مراجعة الموارد التي أشرت في ردودي ومقالاتي إليها، فالقضاء تابع للمدارك والمستندات المودعة في المقالات والردود في موقع الشبكة وكتابه حول المهدي أو تطور الفكر السياسي عند الشيعة.

وأما التعريض بالتمويل من بعض الجهات التي لم نسماها انها أجنبيه أو داخلية من الوسط الاسلامي، ليس هذا التعريض بأعظم من تصريح الكاتب به وقذفه لمراجع الشيعة الامامية بانهم انتهازيون طغاة متكبرون في معرض كلامه في أحد المقالات السابقة المسجلة في الشبكة، عن نواب الامام الثاني عشر، وصرح بأنّ الذي يدعواهم إلى القول بامامة الامام الثاني عشر هو أخذ الاموال والتسلط على الحقوق الشرعية.

وكذلك قذفه للنواب الاربعة الذين لهم مكانتهم المقدسة عند الطائفة الكبيرة من المسلمين وهي الطائفة الامامية، بانهم اختلفوا عقيدة الامام المهدي المنتظر لمصلحة الاموال، وكذلك قذفه لعلماء ومتكلمي الامامية كالمفيد والطوسي والكليني والصدوق والنعمانى بانهم اختلفوا عقيدة وجود الامامة الاثني عشرية لمصلحة الأموال وأن رواة الشيعة بأسرهم وأجمعهم وضاعون للحديث، وهنا نموذج لحواره العلمي الهادئ.

وكذلك تهريجه وقذفه لعقيدة طائفة كبيرة من المسلمين انها عقيدة وهمية افتراضية نسجها الخيال، كل هذا القذف والتجريح بمشاعر ملايين المسلمين من أتباع المذهب الاثني عشر، ألا يلزمه عقوبة وقصاص أمام محكمة شرعية وأي شرع يريد أن يتقيد به الكاتب؟ وعلى ضوء أية قراءة للدين

قراءة علمانية أو قراءة إسلامية، والإسلامية بقراءة مذهب أهل البيت (ع) أم بقراءة غير مذهب أهل البيت (ع)؟

٢ - يعلن الكاتب عن ولائه لأهل البيت (ع) وتمسكه بفقههم وفكرهم والاستفادة من علومهم وتحليه باخلاقهم، ثم يدعو في آخر مقالة بعد إذعانه بخلاف أهل البيت عليهم السلام على الآخرين وأستكار أهل البيت (ع) على حكم وخلافة الآخرين، يدعو إلى تناسي الماضي وعدم البحث عن ذلك وأن من هو المحق ومن هو غيره، وفي هذا الكلام تناقض صريح وتدافع في الكلام بما لا يزيد عن أسطر، فإذا كان الكاتب لا يرى عصمة أهل البيت (ع) ويعتقد بإمكان خطئهم في العلم والعقيدة وإمكان خطئهم في العمل سواء عن عمد أو عن جهل - حسب اعتقاد الكاتب - وأن خلاف أهل البيت (ع) على الآخرين في التاريخ واستكارهم لخلافة الاوائل، خلاف نابع من رغبات شخصية لأهل البيت (ع) - حسب اعتقاد الكاتب - فكيف يثق الكاتب بعلوم أهل البيت (ع) وكيف يثق بفقههم ويأخذهم منهم. ويعمل عليه؟ وكيف يجعلهم قدوة في الاخلاق؟ وما دام يرى أنهم يعملون وراء مصالحهم الشخصية؟ وكيف يتولاهاهم وهو يرى أنهم على باطل - حيث يسعون وراء أنانيتهم ورغبات ذواتهم لا بداعي الحكم والنص الشرعي الإلهي؟ فكيف يتولاهاهم ويتابعهم؟

ثم ان اعترافه بوقوع الخلاف يناقض ما يردده كراراً بأن أهل البيت (ع) لا يرون لأنفسهم الإمامة، وإذا كان علمهم حقاً يتبع فهو يقرّ على نفسه بأن امامتهم نص من الله تعالى والا كانت علوم أهل البيت (ع) ضلالاً. وهذا اعتراف بالحقائق التاريخية التي ظلّ الكاتب دوماً يرفضها، فان تلك الحقائق تلجئه وتضطره من حيث لا يشعر وهو ذاهل الى الاعتراف بحقانية علوم

أهل البيت (ع) واستقامة سيرتهم على الشريعة والاعتراف بوقوع الخلاف بينهم وبين غيرهم في الخلافة وفي امامتهم الدينية والعلمية والسياسية للناس. وقد ذكرت في مقالة (اقتصاد الدولة في فقه الشيعة) ان الكاتب تتجاذبه رسوب الماضي وأمواج التغيير الانحرافي الجديدة.

٣ - ثم ان الكاتب في آخر مقالته الختامية الوداعية، ينصح ببناء الدولة الصحيحة الاسلامية والتحرر من الامراض السائدة في الوسط الاجتماعي وارساء الحرية والعدالة وو.... وان الاختلاف هو في القراءة للدين - كما يردد هذه العبارة والشعار للعلمانيين الجدد في عصرنا مع ذلك يستنكر الكاتب اتباعه لمنهج العلمانيين - وان الاختلاف هو في فهم وقراءة الدين بصورة صحيحة جديدة - كما يردد ذلك العلمانيون - وهذه الدعوى من الكاتب هي جهل بأبسط المعطيات القانونية لبناء الدولة وتأسيس الدستور، وجهل بألف باء اصول فقه القانون وأصول القراءة القانونية، فإنه مع الاختلاف في القراءة كيف يتم الإتحاد والوحدة والنهضة التي يردد شعارها فضفاضاً، من دون وعي بمؤداها القانوني العميق؟ ومع الاختلاف في رؤية العقيدة كيف يتفق في تقنين مجموعة الحقوق الكاملة التي تعتبر البنية التحتية لبناء قوانين دستور الدولة؟ إذ قد شرحت مبسوطاً في مقالتي (نظرية الحكم والاجتهاد عند الشيعة) أن الرؤية الاعتقادية تؤثر في فلسفة الحقوق وفلسفة الحقوق تؤثر على منظومة القوانين للدستور ومن ثم الدستور سوف يؤثر في بناء الدولة وهيكلها ومضمونها وهذا من أوليات علم القانون وإدبيات القانون الأكاديمي، فكيف يتم الإتحاد والوحدة في بناء الدولة الاسلامية من دون الوحدة ولو النسبية في العقيدة والمذهب ومن ثم في الحقوق ومن ثم في منظومة القوانين وشعبها؟ وهذه الدعوى اشبه بالاكل من القفا وأشبه ببناء

الفرع من دون أصل، هذا مع أن الحوار العلمي الهادئ في المذهب ليس مثار فرقة مع الوعي بوجود قواسم مشتركة عديدة.

كما اني قد ذكرت للكاتب كيفية تأثير الاعتقاد بالامام الثاني عشر وبإمامة اهل البيت (ع) في بناء الدولة، فهل هي نيابية أم بالأصالة؟ تبنى على فقه أهل البيت (ع) أم على فقه غيرهم؟ وما هو السبب في ضرورة وصحة فقه أهل البيت (ع) ليس الا عصمتهم وإمامتهم الإلهية إلى غير ذلك من الامور التي أشرت إليها في الردود السابقة فلاحظ.

٤ - ثم إن هنا كلمة أخيرة أقولها للكاتب، وهي أنني احترم من يخالفني في الاعتقاد ويحاور بالتزام الصدق والأمانة في المصادر ونسبة الاقوال لاصحابها وان اختلف معي في الفهم وفي الإذعان والاستجابة للأدلة التي تستعرض، وان اختلف معي في الإذعان لما هو حق وحقيقة فلكل وجهة هو موليها، ولكل حساب هو يؤاخذ به، لكن ما دام يحفظ للحوار موازينه ويحفظ الصدق والأمانة في المصادر والمواد المتداولة على طاولة الحوار، أما من لا يحفظ ذلك، بل يغش ويدّس ويزور في نسبة الاقوال والمصادر فهذا ما لا يحترم ولا يتعامل معه بأدب الحوار، ولا أخلاقية التحاور؛ لأن الهدف ليس علمياً حينئذ، بل الغاية الجدل والمشاغبة والوضوائية والدجل والزور كما انه لا بد من الإنتفات إلى أن الهدف من الحوار العلمي اذا كان علمياً ليس هو الإقناع، بل تنبيه الطرف إلى الادلة وعلى الحقيقة ثم هو مختار ومسؤول عن رأيه وعقيدته، لكن كل ذلك في ظل الصدق والأمانة في مواد الحوار ومرحلة وطريقة البحث والانتقال من موضوع إلى آخر في منهج الحوار لا الانتقال الهوجائي من دون استكمال البحث على الموضوع السابق، فهذا علامة عدم قصد المتحاور العلمية من الحوار.

ومن جديد قال العضو جميل ٥٠

حرر بتاريخ ٢٠٠٠/١/٣ ١١:٤٢ مساءً

جميل ٥٠

عضو

لا عليك يا أخ (منصور) فقد إنقلب السحر على الساحر، وإلا ما ضره ان يقف ويجيب على ما ورده من الأسئلة والإستفهامات حول منهجه العليل وفكره السقيم.. علما بانه قد إقترح في وقت سابق أن لا نستعجل وأنه ما من بأس في أن يبقى الحوار إلى ما بعد شهر رمضان المبارك الذي عاد فيه مغلو لا؟؟!



وعاد الكاتب مرة أخرى بعد وداعيته ليقول:

حرر بتاريخ ٢٠٠٠/١/٤ ٠١:٣٣ صباحاً

احمد

الكاتب

عضو

الأخ محمد منصور سامحه الله.
لم أقل أبداً بأن المفيد والطوسي والكليني والصدوق والنعماني هم الذين اختلقوا نظرية الامامة او فرضية وجود الامام الثاني عشر محمد بن الحسن العسكري لمصلحة الأموال، فقد ظهرت نظرية الامامة في القرن الثاني الهجري وظهرت فرضية وجود ابن للامام العسكري في أواسط القرن الثالث، وقد آمن بها بعض الشيعة وليس كلهم، كما أيدها بعض المتكلمين المتأخرين ودافعوا عنها، وهم مجتهدون في ذلك قد يصيبون وقد يخطئون ولسنا مكلفين بتقليدهم بصورة عمياء وانما يجب ان ننظر في كلامهم ورواياتهم ونفكر ونجتهد.

ولم أقل بأن رواة الشيعة بأسرهم وأجمعهم وضاعون للحديث، وانما كان يوجد فيهم وضاعون وقد لعن رسول الله الوضاعين من أصحابه، كما لعن

أهل البيت الوضاعين من أصحابهم في حياتهم وبعد مماتهم. وقد يضع بعض الكذابين بعض الروايات فيصدقها الآخرون من البسطاء دون تحقيق.

وقد اتهم الشيخ المفيد الصدوق بأنه على منهج أهل الأخبار يأخذ بالروايات دون تحقيق كبير وخاصة اعتماده على كتاب سليم بن قيس الهلالي وقال في (شرح اعتقادات الصدوق، ص ٢٤٢) بأن هذا رأي يضر صاحبه في دينه ويمنعه المقام عليه من الاستبصار.

اما اتهامي للنواب الأربعة الذين ادعوا النيابة الخاصة فقد كان يشكك بهم الشيعة في زمانهم وكان الى جانبهم زملاء لهم يدعون النيابة الخاصة ايضا كالشريعي والنميري والشلمغاني فلماذا نكذب هؤلاء ونصدق أولئك؟ وعلى أي أساس؟

واذا شككنا بقول بعض الرجال الذين يروون حكايات شاذة وغريبة ومخالفة للظاهر ومضلة للناس فهل يعتبر هذا قدحا بحق ملايين المؤمنين؟ وإذا كان رد كل رواية او التشكيك ببعض الرواة ومخالفتهم في الفهم والاجتهاد يعتبر مذموما، فما هو رأيك في من يقول: ان الصحابة ارتدوا بعد رسول الله الابضعة نفر؟ وما هو الموقف المطلوب من عامة المسلمين تجاهه؟

ولماذا يشكك الشيعة الامامية والاثنا عشرية بسائر الفرق الشيعية وخاصة بالواقفية مع انهم من كبار أصحاب الإمامين الصادق والكاظم، ولماذا يتهمونهم بمصادرة الأموال واختلاق الروايات حول مهدوية الكاظم؟ وما هو رأيك بالحديث المشهور عن أهل البيت: ان قوامنا وخدامنا من شرار خلق الله.

إن الاخباريين كانوا من القديم يستتكرون على علماء الشيعة الاصوليين تقسيمهم للروايات الى صحيحة وضعيفة ويرفضون عمليات الجرح والتعديل فهل ترفض ذلك انت ايضا؟ وهل انت اخباري؟

ثم ما علاقة البحث في نظرية معينة ودراسة رجالها والتشكيك بصدق بعض الرواة، بالاتهامات الشخصية العشوائية والاعتباطية التي سمحت لنفسك بتوجيهها الي حتى تتهمني بقبض الأموال من هذا او ذاك وأنت لم ترني ولم تلتق بي ولم تطلع على حياتي الشخصية وأعمالي التجارية والصحفية؟ وما هي مصادر معلوماتك؟ وكيف عرفت ان هناك من يمولني؟ غير الظنون والشبهات والشهوات والعواطف.

أين ما تدعيه من الصدق والأمانة والموضوعية في اتهاماتك لي بأني ادعو الشيعة الى تبعية الأنظمة الوضعية والخضوع للولاء المتغلبين بالقهر والدفاع عن السلاطين ومطالبة علماء الشيعة بأن يكونوا أبقا اعلامية لهم؟ هل تريد ان تنتقم مني بهذه الصورة من الكذب والافتراء والبهتان؟ أم ترى ان ذلك حلال وجائز بحق من يخالفك الرأي من أجل تحطيمه وإسقاطه؟ وتتشدق بعد ذلك بالحوار العلمي.

نعم إنني اعتقد أن اهل البيت كانوا معتمدين بالله بقرار من أنفسهم، ولم يكونوا معصومين بقرار من خارج إرادتهم، والا لم يكن لهم فضل على الآخرين. وهذا هو الامام امير المؤمنين (ع) يقول: اني في نفسي لست بفوق ان أخطئ. ولكنك تأخذ نظرياتك من المتكلمين وتصرف النظر عن أحاديث اهل البيت او تفسرها تعسفا بالنقبة وتدعي التشيع لهم والموالاتة لهم.

إن الامام علي توقف عن بيعة ابي بكر مدة من الزمن وكان يرى نفسه

أولى بالخلافة، ثم بايع بعد ذلك طواعية كما بايع بقية الخلفاء، ولا علاقة لفقه أهل البيت وعلومهم بنظريات الغلاة والمتكلمين السياسية والوهمية والمتطرفة.

وإذا كنت تريد ان تناقشني في نظرية الامامة فيمكنك ان ترد على ما كتبت في كتاب تطور الفكر السياسي الشيعي من الشورى الى ولاية الفقيه، وما ذكرته من أحاديث أئمة أهل البيت حول الشورى وممارستهم لها.

ورغم انك ما فتئت تتحدث عن المصطلحات العلمية والأكاديمية والقانونية والاختصاص والتخصص الا أنك تخلط كثيرا في استعمال كلمة العلمانية حيث تحاول لصقها بي لأنني دعوت الى قبول الاختلاف في الاجتهاد واحترام القراءات المختلفة للتاريخ او لبعض النظريات السياسية، وعدم اعتبار كل طرف وجهة نظره وكأنها موحى بها اليه من الله، وخاصة في القضايا الاجتهادية الظنية والنظرية.

وإذا كنت تسمي ذلك علمانية فما رأيك بدعوة الرئيس الإيراني السيد خاتمي الى التعددية وقبول القراءات المختلفة للأمور؟ هل تسميه علمانيا ايضا؟

لقد استغربت كيف أدعو للوحدة الاسلامية مع وجود الاختلافات بين المسلمين، وأسألك: هل تريد من الطوائف والمذاهب والأحزاب الاسلامية أن يقاتل بعضهم بعضا ؟ بدلا من أن يتفقوا على المبادئ المشتركة ويدعوا خلافاتهم التاريخية البائدة الجزئية والبسيطة جانبا؟

تقول أخيرا إنك تحاول أن تدلني على الحقائق والأدلة، واسمح لي بالقول لك: إنني أحاول أن أنبهك الى الشبهات التي وقعت فيها والى التأويلات

الباطنية وعقائد الغلاة المنحرفة وفرضياتهم الوهمية والى المنهج الأخباري الساذج الذي يصدق بكل ما روى السابقون دون تحقيق، واختتم قولي بهذه الآية الكريمة:

بسم الله الرحمن الرحيم

﴿قل هل عندكم من علم فتخرجوه لنا؟ ان تتبعون الا الظن وان انتم الا تخرصون وما لهم به من علم ان يتبعون الا الظن وان الظن لا يغني من الحق شيئاً﴾.

صدق الله العظيم



وجاء دور العضو العاملي ليقول للكاتب

حرر بتاريخ ١٤/١/٢٠٠٠ ٠٤:٠١ صباحاً

العاملي

بسم الله الرحمن الرحيم

عضو

الاخ أحمد الكاتب..

أولاً: أقدم شكري لك وللاخوة الافاضل المشاركين في هذا الموضوع: محمد المنصور، جميل، والفاطمي، وموسى العلي.. والاخ التلميذ وبقية الافاضل الذين شاركوا في النقاش معك..

وثانياً: لقد رجعت الى هذه الواحة بعد سفري فتفاجأت بهذا الموضوع.. ولعل السبب في انسحابك كثرة المناقشين وكثرة المواضيع، التي تصفحت عناوينها فقط.

لذا، أقترح عليك يا أخ أحمد أن تعيد النظر في انسحابك لضرره عليك، وأن تختار موضوعاً واحداً تناقشه ولو شهرين، مع من تريد من الفضلاء

الموجودين في هذه الشبكة، أو من غيرهم.. حتى تصلا الى نتيجة واضحة منه.

أرجو أن تقبل مني هذه النصيحة ولا تضطرنني أن أقول لك يوماً:
نصحتكم نصحي بمنعرج اللوى فلم تستبينوا النصيح إلا ضحى الغد
وشكراً.



توضيح وتعقيب على احمد الكاتب في كلمته الختامية
قبل وداعه من شبكة هجر الثقافية

ودخل العضو محمد منصور ليرد على ما ذكره
الكاتب في رسالته الختامية ولكن هنا يتبّه على عدة
امور متعلقة بالحوارات السابقة ويذكر عشرين محوراً
موضحاً فيها مطالبه، ومفنداً فيها ادعاءات الكاتب.
فبدأ قوله:

حرر بتاريخ ٢٠٠٠/١/٥ ٢٠:٠٦ مساءً

بسم الله الرحمن الرحيم

أستميح الاخ المشرف العام عذرا، وكان بودي أن أكتب هذا التعقيب في
واحة الحوار الاستثنائية ولكن يبدو أن المشاركة فيها مغلقة، مما أضطرنني
إلى كتابته في واحة أهل البيت (ع) الاسلامية علما أن الموضوع المشار اليه
موجود في هذه الوصلة الالكترونية:

<http://www.hajr.org/hajr-html/Forum٩/HTML/٠٠٠١١٨.html>

الرد على الكاتب

١ - للقارئ الكريم أن يرجع الى المقالات السابقة التي كتبها أطراف
الحوار الموجودة في ساحة الشبكة والمواضع التي أشرت فيها الى تدليس

محمد
منصور
عضو

الكاتب وتسميته للفقهاء ونواب الامام بالنيابة العامة بانهم طغاة انتهازيون متكبرون إلى غير ذلك مما تقدم. فالمقالات والردود السابقة هي وثيقة حيّة وهي الشاهد الحاكم.

٢ — اذا كان الكاتب يدعي الاعتقاد بأن أهل البيت (عليهم السلام) عصمتهم إختيارية فكيف لا يعتقد بامامتهم لانهم كانوا — بحسب إقراره — يرون أحقيتهم بالخلافة؟

وأما توهم الكاتب أن العصمة اذا كانت من الله تعالى فذلك يسبب نفي الفضيلة والفضل لهم، فأنبيه إلى غفلته عن مثل هذا البحث العقلي، فإن البشر مثلاً أودع الله تعالى قوة الاختيار والارادة في نفوسهم وذواتهم، فكون البشر — مثلاً — فاعلاً مختاراً لا فاعلاً طبيعياً بجبر طبيعته، بل فاعل بالارادة، هذه الصفة في البشر ليست باختيار من البشر، بل صنع من الله تعالى ولكن كون هذه الصفة وهي صفة الاختيار ليس وجودها في البشر اختيارياً لا ينفي عن البشر فضيلة العمل الاختياري الحسن الصالح، إذ الصفة وان لم تكن اختيارية لكن العمل الحسن الصالح صادر منا بالاختيار، اختياري فيكون فضيلة لنا في الوقت الذي هو إفضال من الله تعالى، وكذلك الحال في عصمة المعصومين من الانبياء والرسل والائمة ألا ترى الى فضيلة النبوة فانها ليست بإختيار البشر، ولكن هذه الصفة غير المادية وهي النبوة، لا تنافي ثبوت الفضيلة للنبي (ص) والانبياء.

فالإفضال منه تعالى لا ينافي فضيلة الشيء للموهوب له ما دام يستعمل في الفعل الحسن والخير. ألا ترى إلى ظاهر قوله تعالى — ولا بد من الايمان بظاهر القرآن وعدم التخلي عنه بذريعة وتحت شعار رفض الغلو

والباطنية وهو تغليف للعلمانية ﴿إن الله اصطفى آدم ونوحا وآل ابراهيم وآل عمران على العالمين ذرية بعضها من بعض﴾^(١) ﴿انما يريد الله ليذهب عنكم الرجس أهل البيت يظهركم تطهيرا﴾^(٢).

أما توهمك من قول أمير المؤمنين (ع) في خطبة خطبها بعد تسلمه لمقاليذ الأمور مخاطبا الناس أولها (أما بعد فقد جعل الله سبحانه لي عليكم حقا بولاية أمركم، ولكم علي من الحق مثل الذي لي عليكم... الى ان يقول: ثم جعل سبحانه من حقوقه حقوقا افترضها لبعض الناس على بعض فجعلها تتكافأ في وجوهها... واعظم ما افترض سبحانه من تلك الحقوق حق الوالي على الرعية وحق الرعية على الوالي فريضة فرضها الله سبحانه لكل على كل فجعلها نظاما لأفئتهم...

ثم ولا تظنوا بي استقالا في حق قيل لي ولا التماس اعظام النفس فانه من استقل الحق ان يقال له أو العدل أن يعرض عليه، كان العمل بهما أثقل عليه. فلا تكفوا عن مقالة بحق أو مشورة بعدل، فاني لست في نفسي بفوق أن أخطئ، ولا آمن ذلك من فعلي) (الخطبة ٢١٦ نهج البلاغة) فمشرح الخطبة وكلامه عليه بما هو رئيس دولة بما هو فعل الدولة.

ومن الواضح أن فعل حكومته وفعل دولته حيث يتضمن جهاز دولته وحكومته وهم أفراد بشر غير معصومين فيرتكبون الخطأ وقد تميل بهم الشهوات ميلا وفعل دولة المعصوم ليس من الضروري أن لا يقع فيه الخطأ الناشئ من الولاية ورؤساء المحافظات واعضاء الجهاز الذي يستخدمه

(١) آل عمران: آية ٣٣ و ٣٤.

(٢) الاحزاب: آية ٣٣.

المعصوم، ولا يؤمن من وقوع الخطأ في فعل الدولة، أليس جيش رسول الله (ص) الذي فتح مكة مع ان النبي (ص) قد امر الجيش بعدم قتل احد وعدم استخدام القوة الا أن بعض من كان على قيادة الجيش استهوته الحمية الجاهلية فقتل بعض الرجال ممن كانت له معهم ترات، ولكن النبي (ص) تبرأ من ذلك الفعل، وقول النبي (ص) اللهم اني أتبرأ اليك مما فعل. خطابا لبعض من كان ارسله النبي في سرية فقام بالقتل من دون مسوغ شرعي.

وأعجب من الكاتب الذي تلتبس عليه هذه الشبه ولا يصغي إلى كلام علي (ع) «أنا وضعت في الصغر بكلاكل العرب، وكسرت نواجم قرون ربعة ومضر، وقد علمت موضعي من رسول الله (ص) بالقرابة القريبة والمنزلة الخصيصة وضعتني في حجره وانا ولد يضمني الى صدره، ويكنفني في فراشه ويمسني جسده ويشمني عرفه، وكان يمضغ الشيء ثم يلقمنيه، وما وجد لي كذبة في قول، ولا خطلة في فعل.

ولقد قرن الله به (ص) من لدن ان كان فطيما أعظم ملك من ملائكته يسلك به طريق المكارم ومحاسن أخلاق العالم ليله ونهاره.

ولقد كنت اتبعه اتباع الفصيل أثر أمه يرفع لي في كل يوم من أخلاقه علما ويأمرني بالاقتداء به. ولقد كان يجاورني في كل سنة بحراء فأراه ولا يراه غيري. ولم يجمع بين واحد يومئذ في الاسلام غير رسول الله (ص) وخديجة وانا ثالثهما، أرى نور الوحي والرسالة وأشم ريح النبوة. ولقد سمعت رنة الشيطان حين نزول الوحي عليه (ص) فقلت: يا رسول الله ما هذه الرنة؟ فقال: هذا الشيطان قد أيس من عبادته، انك تسمع ما أسمع، وترى ما أرى، الا أنك لست بنبي، ولكنك لوزير وأنتك لعلی خير)). إلى أن يقول

ويذكر (ع) مجيء قریش وإظهار رسول الله (ص) لهم المعجزة بنطق الشجرة وحركتها بين يدي رسول الله (ص)... فقلت أنا: لا إله الا الله، إني أول مؤمن بك يا رسول الله وأول من أقرّ بأن الشجرة فعلت ما فعلت بأمر الله تعالى تصديقاً بنبوتك وإجلالاً لكلمتك فقال القوم كلهم: «بل ساحر كذاب، عجيب السحر خفيف فيه، وهل يصدقك في أمرك الا مثل هذا — يعنونني — واني لمن قوم لا تأخذهم في الله لومة لائم، سيماهم سيما الصديقين، وكلامهم كلام الأبرار، عمار الليل ومنار النهار، متمسكون بحبل القرآن، يحيون سنن الله وسنن رسوله، لا يستكبرون ولا يعلون ولا يغلون ولا يفسدون، قلوبهم في الجنان وأجسادهم في العمل» (الخطبة القاصعة، نهج البلاغة، خطبة ١٩٢).

الا ترى يا كاتب انه (ع) يقول «وما وجد لي كذبة في قول ولا خيلة في فعل» فهل رأيت صغير السن لا يخطئ لا يكذب في قول ولو مرة أو مرات قليلة الا أن يكون معصوماً من الخطأ؟

ويقول (ع) «أرى نور الوحي والرسالة وأشم ريح النبوة ولقد سمعت رنة الشيطان... الى ان قال له النبي (ص) انك تسمع ما أسمع وترى ما أرى الا انك لست بنبي ولكنك وزير».

فهل يمكن لغير من يؤهل للعلم اللدني ولرؤية الغيب أن يرى ما يرى الرسول ويسمع ما يسمع الرسول من الغيب والملكوت، إلا نفس المعصوم ذي مقام الإمامة، فمن ثم يكون وزيراً؟

ولقد روى السنة والشيعة قوله (ص) له: انت مني بمنزلة هارون من موسى الا انك لست بنبي. وهل منزلة هارون الا رؤية ما يرى موسى ويسمع ما يسمع باستثناء النبوة، عدم النبوة في علي (ع)، وألا ترى أنه

يقول (ع) اني لمن قوم سيماهم سيما الصديقين... قلوبهم في الجنان وأجسادهم في العمل، أليس الصديق البالغ درجة عالية في الصدق في الفعل والقول والصفة أي المعصوم ومن هو الذي قلبه في الجنان أليس هو «كلا لو تعلمون علم اليقين لترون الحليم»^(١) وهذه الآية من القرآن الذي يعتقد كل مسلم ومؤمن بانه كتاب الله العزيز الذي لا يأتيه الباطل من بين يديه ولا من خلفه.

وقوله (ع) في خطبة (٨٧) من نهج البلاغة (فأين تذهبون وأنى تؤفكون والاعلام قائمة والآيات واضحة والمنار منصوبة فأين يتاه بكم وكيف تعمهون وبينكم عترة نبيكم أو هم أزمة الحق وأعلام الدين وألسنة الصدق فأنزلوهم بأحسن منازل القرآن وردوهم ورود الهيم العطاش).

ايها الناس، خذوها عن خاتم النبيين (ص) «انه يموت من مات منا وليس بميت، ويبلى من بلي منا وليس ببال، فلا تقولوا بما لا تعرفون فان اكثر الحق فيما تنكرون واعذروا من لا حجة لكم عليه — وهو أنا — ألم أعمل فيكم بالثقل الاكبر وأترك فيكم الثقل الاصغر!..»

وقوله (ع) في الخطبة (٢) في نهج البلاغة يصف فيها آل محمد (ص): هم موضع سره وملجأ أمره وعيبة علمه وموئل حكمه وكهوف كتبه وجبال دينه بهم أقام غناء ظهره، وأذهب ارتعاد فرائضه ثم يقول عن اعدائهم زرعوا الفجور وسقوه الغرور وحصدوا الثبور، لا يقاس بآل محمد (ص) من هذه الامة أحد، ولا يسوي بهم من جرت نعمتهم عليه أبداً. هم اساس الدين وعماد اليقين، إليهم يفى الغالي وبهم يلحق التالي، ولهم

خصائص حق الولاية، وفيهم الوصية والوراثة، الآن إذ رجع الحق الى أهله، ونقل إلى منتقل.

وقد خطب هذه الخطبة في عهد تسلمه لمقاليد الامور.

وقوله (ع) في الخطبة الشقشقية المعروفة وهي الخطبة الثالثة في نهج البلاغة يصف فيها النص الإلهي على تعيينه استكاراً على من تقلد زمام الامور.

وقوله (ع) في خطبة بعد واقعة الجمل الخطبة الرابعة في نهج البلاغة: «بينا اهتديتم في الظلماء وتسمنتم ذروة العلياء وبنا أفجرتم عن السرار، وقر سمع لم يفقه الواعية... الى أن يقول اليوم انطق لكم العجماء ذات البيان! عزب رأي امرئ تخلف عني! ما شككت في الحق مذ رأيته! لم يوجس موسى (ع) خيفة على نفسه، بل أشفق من غلبة الجهال ودول الضلال! اليوم توافقنا على سبيل الحق والباطل، من وثق بماء لم يظماً». وفيها من التعريض وبيان الظروف التي مرت به.

وقوله (ع) في الخطبة الخامسة في نهج البلاغة بعد وفاة رسول الله (ص) «... فإن أقل يقولوا: حرص على الملك وان اسكت يقولوا: جزع من الموت، هيهات بعد اللتيا والتي، والله لابن ابي طالب آنس بالموت من الطفل بثدي أمه، بل اندمجت على مكنون علم لو بحث به لاضطربتم اضطراب الأرشية في الطوى البعيدة».

وقوله (ع) في الخطبة السادسة في نهج البلاغة... فوالله ما زلت مدفوعاً عن حقي مستأثراً عليّ منذ قبض الله نبيه (ص) حتى يوم الناس هذا.

وقوله (ع) في الخطبة (١٢) بعد الجمل «ولقد شهدنا في عسكرنا

هذا أقوام في اصلاّب الرجال وأرحام النساء، سيرعف بهم الزمان ويقوى بهم الايمان...»، وهذه حكاية عن علمه اللدني منه تعالى.

وقوله (ع) في الخطبة (١٦) لما بويع... والله ما كتمت وشمة ولا كذبت كذبة ولقد نبئت بهذا المقام وهذا اليوم.... حق وباطل ولكلّ أهل فلئن أمر الباطلُ لقديمًا فعل، ولئن قلّ الحقّ فلربما ولعلّ ولقلما أدبر شيء فأقبل.

وقوله (ع) في الخطبة (٢١٧) من نهج البلاغة في التظلم من قريش «ألهم اني استعديك على قريش ومن أعانهم فانهم قد قطعوا رحمي واكفأوا إنائي واجمعوا على منازعتي حقاً كنت أولى به من غيري وقالوا: ألا ان في الحق أن تأخذه وفي الحق أن تمنعه فاصبر مغموما أومت متأسفا فنظرت فاذا ليس لي رافد ولا ذاب ولا مساعد الا اهل بيت فضننت بهم على المنية فاغضيت على القذى وجرعت رقي على الشجا وصبرت من كظم الغيظ على أمر من العلقم وآلم للقلب من وخز الشغار».

وقوله (ع) في الخطبة (٢٣٩) من نهج البلاغة يذكر فيها آل محمد (ص): «هم عيش العلم وموت الجهل يخبركم حلمهم عن علمهم وظاهرهم عن باطنهم وصمتهم عن حكم منطقهم لا يخالفون الحق ولا يختلفون فيه وهم دعائم الاسلام وولائج الاعتصام. بهم عاد الحق الى نصابه. عقلوا الدين وعاية ورعاية لا عقل سماع ورواية فان رواة العلم كثير ورعائه قليل».

وقوله (ع) في الخطبة (٣٣) في نهج البلاغة عند خروجه لقتال أهل الجمل «... مالي ولقريش والله لقد قاتلتهم كافرين ولاقاتلنهم مفتونين وأناي لصاحبهم بالأمس كما أنا صاحبهم اليوم والله ما تتقم منا قريش إلا أن الله اختارنا عليهم فأدخلناهم في حيزنا».

وقوله (ع) في الخطبة (٧٠) في نهج البلاغة في سحر اليوم الذي ضرب فيه ملكتي عيني وانا جالس فسفح لي رسول الله (ص) فقلت: يا رسول الله ماذا لقيت من امتك من الأود والدد؟ فقال: أدع عليهم، فقلت: أبدلني الله بهم خيراً منهم وأبدلهم بي شراً لهم مني.

وقوله (ع) في الخطبة (٩٧) في نهج البلاغة: ((... انظروا أهل بيت نبيكم فالزموا سمتهم واتبعوا أثرهم فلن يخرجوكم من هدى ولن يعيدوكم في ردى فإن لبوا فالبدوا وإن نهضوا فانهضوا ولا تسبقوهم فتضلوا ولا تتأخروا عنهم فتهلكوا...)).

وقوله (ع) في قصار الحكم (١٤٧) في نهج البلاغة ((... اللهم بلى! لا تخلو الارض من قائم لله بحججه اما ظاهراً مشهوراً واما خائفاً مغموراً، لئلا تبطل حجج الله وبيناته، وكم ذا وأين أولئك، أولئك والله الاقلون عدداً، الاعظمون عند الله قدراً يحفظ الله بهم حججه وبيناته، حتى يودعوها نظراءهم ويزرعوها في قلوب اشباههم هجم بهم العلم على حقيقته البصيرة وباشروا روح اليقين واستلانوا ما استعوره المترفون وأنسوا بما استوحش منه الجاهلون صحبوا الدنيا بأبدان ارواحها معلقة بالمحل الاعلى أولئك خلفاء الله في أرضه والدعاة الى دينه)) وفيها بيان أن الائمة بعضهم في العلن مشهورٌ وبعضهم مغمورٌ.

ستار الغيبة أي ستر الهوية وعدم التمييز وإن كانوا موجودين محسوسين.

ولاحظ خطبه في نهج البلاغة رقم ١٠٠ و ١٧٥ و ٩٣ و ١٤٠ و ١٢٠ و ١٩٠ و ٢٢٤ و ٧١ و ١٤٧ و ٢٤٠ و ٣٧ و كتبه في نهج البلاغة رقم (٦٢)

و(٢٨) وقصار حكمه رقم (١١٢) وغيرها مما يجدها المنتبِع وقد رواها علماء الامامية في غير نهج البلاغة كالکافي وكتب الصدوق والطوسي والنعماني فلاحظ.

٣ - لا ينقصي ذهول الكاتب فيها هو ينفي العلاقة بين علوم أهل البيت (ع) وصحة اقوالهم أو خطئهم أي عصمتهم العلمية والعملية، والعجيب أنه يرفع شعار رفض مسلك الحشوية والأخبارية ومع ذلك ينهج مسلكهم في هذا الموضع في وجه حجية الأخذ من علوم أهل البيت (ع) واتباع فقهم فهل يكفي التحقق من سند الروايات الصادرة عنهم من دون فهم وإمام بوجه حجية اقوال أهل البيت (ع) هل وجه حجية اقوالهم لانهم معصومون علما وعملا أو لانهم رواة ثقات أو لانهم فقهاء مجتهدون، فعلى النظيرين الاخيرين يتساوون مع غيرهم فلا مجال للتخصيص القولي بهم وتخصيص أخذ العلم منهم واتباع فقهم فهم والبقية سواء.

والعجب من الكاتب يتمنى البحث في سند الرواية من دون أن يبحث في وجه حجية القول المروي في الرواية، أي وجه حجية أقوال أهل البيت (ع)، أليس التعامي عن هذا حشوية مفرطة أم هو نهج علمي فكيف ينفي العلاقة بين وجه حجية علمهم وفقهم مع صوابهم وعدم خطئهم أي عصمتهم أليس التنظير القانوني الشرعي للخلافة يستمد من العلم بالشرع المبين والفقه الشرعي الصحيح أم لا.

٤ - ثم ان الكاتب يعترف بان أهل البيت (ع) كانوا يرون لانفسهم الاولوية في الحكم، فهل هذه الاولوية من الله تعالى ومن شرع الله وعلى ذلك فلا مسرح للانتخاب، أم أن ما كان يراه علي وأهل البيت (ع) لانفسهم من

الاولوية أمر جراف باطل وعلى ذلك فليسوا معتصمين بالله بل بالباطل —
والعياذ بالله — .

٥ — يعاود الكاتب تخيله وحدة معنى الاجتهاد عند الشيعة والاجتهاد عند
السنة، والحكم موكل لأهل الاختصاص ليضحكوا من هذا الخيال.

٦ — أما تشكيكي في جدية وصدق دعوة الكاتب إلى الوحدة الاسلامية،
فلانه يدعو الى الوحدة على اساس ترك التراث الاسلامي الفقهي العقائدي
والبحث عن قراءة حسية غربية جديدة تؤمن ببعض الكتاب العزيز وتجحد
ببعضه الآخر تحت شعار المغلف برفض الغلو والباطنية، فبعض ظاهر
الكتاب يجحد تحت شعار رفض الغلو. ويسمي التراث الاسلامي تاريخاً
بائداً جزئياً وبسيطاً في حين أن فقه المذاهب الخمسة يكفل أدنى درجات وحدة
الصف السياسي والاتحاد الاجتماعي في صفوف المسلمين من دون ان يمنع
الحوار الصادق الجاد المذهبي تحت شعار المغلف برفض التقايل بين
المسلمين، وهل الحوار العلمي الحقيقي في عقلية الشر تساوي الغابات
والحيوانية، أم هو تشاور ومشورة في مداولة وفحص عما هو حق والكاتب
يرفع هذا الشعار وينقضه، يبرمه وينسفه وهلم جرا دوايك يكمم
الافكار ويدعو إلى الصمم في حين يرفع راية التحرر إلى الحسن والحدائنة
الغربية.

واني إذ أنسبه إلى العلمانية لا أريد من ذلك انه منظر في الفكر
والقانونية العلمانية الاسلامية، فهو ليس بذلك المستوى العلمي الذي يؤهله الى
ذلك وانما اريد انه من هواة العلمانية. كما أنني استغرب من رفعه راية
تمحيص اسانيد الروايات وهو لا يتقن أبسط موازين علم الرجال والدراية

مضافا الى خطبه في موازين علم اصول الفقه أي علم موازين القراءة
القانونية.



ويدخل أحد الأعضاء المتابعين للحوار ليقول للأخ

محمد منصور:

حرر بتاريخ ٢٠٠٠/١/٩ ٠٢:٤٦ مساءً

علي

السلام عليكم

العلوي

الاخ العزيز محمد منصور حفظه الله

عضو

رحم الله والديك وجعلك الله من انصار الحجة القائم ارواحنا لمقدمه
الفداء.

لقد نورتنا ورددت بكل قوة ونزاهة على كل التخرصات التي اثرت.

بارك الله فيك.

اخي العزيز هل من الممكن ان اراسلك على عنوانك الاليكتروني واذا كان
ممكنا فما هو عنوانك الاليكتروني.



والحمد لله رب العالمين

فهرس الكتاب

- غيبة الإمام الطويلة دليل تاريخي مضاد على عدم وجوده ٥
- نعم... أحمد الكاتب صادق ١٩
- ملاحظات سريعة على منهجية أحمد الكاتب ونقدها ٢٣
- لماذا لا نعرض الرواية التاريخية على التحقيق ٣٦
- كلمة اعتذار من أحمد الكاتب ٦٥
- نشوء الفرضية المهدوية في أحضان القلو والغلاة ٧٥
- لا مبرر للغيبة أو الخوف من النظام العباسي الضعيف ٩٥
- أحمد الكاتب أن تعترف بالخطأ فضيلة، وأن تسند كلامك بالدليل الصحيح ضروري ١٠٩
- لا تواتر ولا إجماع على مهدوية الإمام الثاني عشر ١١٣
- اقتراح إلى المشرف العام على الشبكة بخصوص الحوار مع أحمد لكاتب ١٣٣
- هذا ما قاله أحمد الكاتب، فما هو ردكم عليه؟ ١٣٩
- تعقيب على مقال الأستاذ أحمد الكاتب في صحيفة الزمان اللندنية بخصوص
مواقع الحوار ١٤١
- الشورى نظرية أهل البيت والمهدي وليد نظرية الإمامة ١٤٧
- إلى الأستاذ التلميذ: ما لكم تكأكنكم على ذي جنة ١٨٥
- الرد على أحمد الكاتب في مقالاته الأخيرة: المحافظة على الاخوة كمسلمين
شيعة لأهل البيت (عليهم السلام) ٢١٩
- لماذا تأخر الشيعة وتقدم غيرهم ٢٣٥
- الآثار السلبية لنظرية وجود المهدي على الشيعة الاثني عشرية ٢٤٥
- لماذا اتخذ مشايخ الطائفة الأوائل موقفاً سلبياً من الاجتهاد وولاية الفقيه؟ ٢٦٥

- أحمد الكاتب، هلا تفضلت وقلت لنا وجهة نظرك في ذلك ٣٠٩
- إلغاء صلاة الجمعة أكبر دليل على سلبية نظرية الانتظار ٣٤٥
- الفقهاء المتأخرون: الإمام الغائب لا يقوم بمهام الإمامة، ولا بد لنا في عصر
الغيبة من إمام ٣٧١
- تجاهل أحمد الكاتب لعدة محاور أساسية في الحوار ٤٠١
- كلمة ختامية في الوداع ٤٠٧
- توضيح وتعقيب على أحمد الكاتب في كلمته الختامية قبل وداعه من شعبة
هجر ٤٢٥
- فهرس الكتاب ٤٣٧